سلسلة العلوم الاجتماعية

الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي

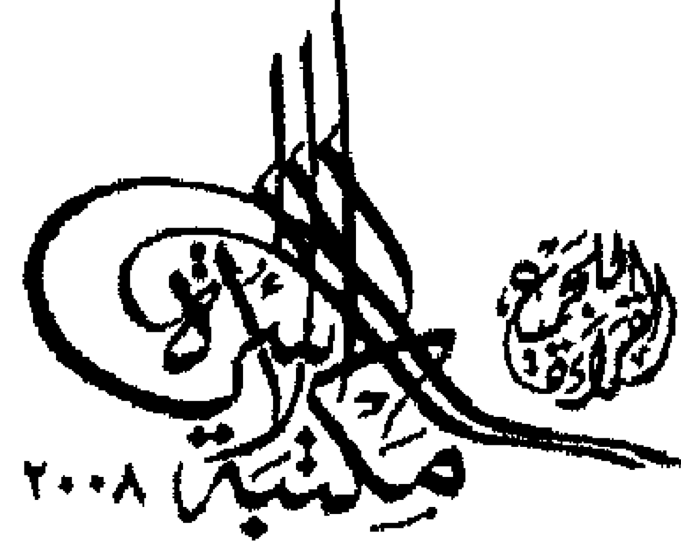
السيد يسين

مكتبة الأسرة ٢٠٠٨

القراءة للجميع



الخريطة المعرفية
للمجتمع العالمي



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام
د. ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف
د. إيناس حسنى

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
المجلس القومى للشباب
وزارة التنمية الإقتصادية

الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي

من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة

السيد يسين



٢٠٠٨

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : حمدى خميس

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

يسين ، السيد .
الخريطة المعرفية للمجتمع العالمى من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعرفة/ السيد يسين . ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
٣١٢ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك : ٢ - ٥٠٠ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.
١ ـ ثورة المعلومات.
أ - العنوان .
رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٧٨٨ / ٢٠٠٨
I.S.B.N 978 - 977- 420 -500 - 2

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسى، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام فى تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسى للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها.. ذلك الهدف الذى تحدد فى طرح العبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصرى المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمى، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعونى والإسلامى، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها فى الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية فى متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان فى مصر سيظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع. فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع، ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التى يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا فى اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعى عام متجدد يطور القوى الاجتماعية، ويقوم على

منظومة قيم تتلخص فى تعميق دور العلم والتفكير العلمى، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وإبراز تواصل الإبداع المصرى. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هى تعزيز تجليات الوطن وقضاياه، وذلك لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذى يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التى تحول الانتماء الوطنى إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكى تضعهم فى موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية، وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدنى ومشروعية التعايش؛ ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد فى الإبداعات التى ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية، وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة، فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية فى تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية فى نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

إذا كانت الفكرة ونقيضها دائمًا فى صراع من أجل خلق فكرة جديدة، تعبر بصدق عن استمرارية الحياة، فى شكل نموذج متطور دائمًا وهو جديد فى كل لحظة، يعكس كل ما وصل إليه الإنسان من إدراكه لشكل العلاقات بينه وبين تاريخ وجغرافية المكان الذى يعيش عليه، ليعبر بصدق عن صراعه القادم من أجل تحويل كل مقومات المادة لخدمة حياته فى شكل يحقق رفاهيته وسعادته فإن التحويلات فى النظام الدولى لم تؤد فقط إلى سقوط الاتحاد السوفيتى ولكنها أدت كذلك إلى سقوط النماذج القديمة فى العلاقات الدولية والسياسية المقارنة بعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد. وظهرت حقيقة بارزة كانت لها إرهاصاتها منذ أواخر الستينيات، وهى ظهور المجتمع العالمى باعتباره وحدة التحليل الأساسية فى العلوم الاجتماعية والتحليلات السياسية ولعل مما ساعد على بروز المجتمع العالمى الثورة الاتصالية الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت، ومن ثم سيادة العولمة باعتبارها تطورًا تاريخيًا مهيمنًا الآن.

وعنوان كتاب «الخريطة المعرفية للمجتمع العالمى» من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعرفة يعكس بدقة محتواه. فهو يقدم خريطة معرفية تفصيلية للمجتمع العالمى فى تجلياته المختلفة، آخذًا فى الاعتبار النقلة الكيفية، التى حدثت فى تاريخ الإنسانية. وهى الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات العالمى، الذى يتحول - ببطء وإن كان بثبات إلى مجتمع المعرفة ومصطلح النظام المعرفى - هو جملة المفاهيم والمبادئ والإجراءات التى تعطى للمعرفة فى فترة

تاريخية ما بنيتها اللاشعورية. وإننا لا نبالغ إذا قلنا إن الإنسانية تنتقل الآن عبر عملية معقدة ومركبة، صوب صياغة مجتمع عالمى جديد، تحت تأثير الثورة الكونية. وهذه الثورة الكونية تأتى فى التعاقب التاريخى للثورات المتعددة التى شاهدتها الإنسانية عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل فى بزوغ ما أطلق عليه «الثورة العلمية والتكنولوجية»، والتى جعلت العلم ـ لأول مرة فى تاريخ البشرية ـ قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض وراس المال والعمل، وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية تتغير ليس فى بنيتها التحتية فقط ولكن أيضًا فى أسلوب الحياة وأنماط التفكير ونوعية التعليم السائدة، التى توضح لنا كيف نفهم الآثار التى ستنجم عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى متجاوزًا كل أنماط الوعى السابقة لكى يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة، تشتد فى الوقت الراهن المعركة حول صياغتها واتجاهاتها، ولابد فى مستقبل منظور، أن ينعقد الإجماع العالمى عليها.

أما مؤلف الكتاب فهو المفكر الكبير «السيد يسين» مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية وأستاذ علم الاجتماع السياسى والذى حاز العديد من الجوائز وكرمت الدولة مشواره الفكرى بجائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٦، وتوجت جوائزه بأكبر جائزة تمنحها الدولة وهى جائزة مبارك فى العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٧.

ومكتبة الأسرة تقدم له ضمن إصداراتها هذا العام كتابه المهم المواكب تمامًا للحظتنا التاريخية وذلك عن طبعته الأولى الصادرة عام ٢٠٠٨.

الإهداء

إلى
محمد حاكم

السيد يسين

مُقَدِّمَةٌ

يمكن القول بأن عام ١٩٨٩م، وهو التاريخ الذى سقط فيه الاتحاد السوفيتى سيظل علامة فارقة فى تاريخ القرن العشرين. بل إنه يمكن القول -كما قررنا من قبل- أننا نعتبره النهاية الفعلية لهذا القرن الزاخر بالحروب، والحافل بالصراعات الإيديولوجية، وخصوصًا بين الرأسمالية والشيوعية.

انتهت الحرب الدامية التى استمرت عشرات السنين بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، وكتبت النهاية للحرب الباردة، وتحول النظام الدولى من نظام ثنائى القطبية إلى نظام أحادى القطبية، تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية، بحكم قوتها العسكرية وتقدمها الاقتصادى، ومبادراتها التكنولوجية وقوتها المعرفية.

غير أن التحولات الجسيمة فى النظام الدولى لم تؤد فقط إلى سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار المكانة الإيديولوجية للماركسية، ولكنها أبعد من ذلك، أدت إلى سقوط النماذج القديمة Paradigms فى العلاقات الدولية والسياسة المقارنة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد.

ودخلنا -إذا ما استخدمنا مصطلحات فيلسوف العلم الأمريكى الشهير توماس كون- فى مرحلة أزمة النموذج. أى ببساطة الافتقار إلى بوصلة نظرية ومنهجية من شأنها أن توجه الباحثين والمفكرين فى مساراتهم العلمية والفكرية. وظهرت حقيقة بارزة كانت لها إرهاصاتها منذ أواخر الستينيات، وهى ظهور المجتمع العالمى World Society باعتباره وحدة التحليل الأساسية فى العلوم الاجتماعية والتحليلات السياسية.

ولعل مما ساعد على بروز المجتمع العالمى الثورة الاتصالية الكبرى، وفى قلبها شبكة الإنترنت، وسيادة ظاهرة العولمة باعتبارها العملية التاريخية التى تملأ الدنيا وتشغل الناس. وحين أتأمل مسيرتى العلمية التى بدأتها كباحث مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٥٧م، وموقعى الراهن كأستاذ لعلم الاجتماع السياسى ومستشار لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، فإننى أدرك بوضوح أن نقطة الانقطاع العلمية حدثت لى عام ١٩٩٠م.

فى هذا العام انتقلت من منصبى كمدير لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، لأشغل لمدة محددة (عامين) منصب أمين عام منتدى الفكر العربى فى عَمَّان بالأردن.

وهو المنتدى الذى يرأسه حتى الآن سمو الأمير حسن بن طلال. كنت قبل عام ١٩٩٠م عبر أكثر من ثلاثين عامًا فى مجال البحث فى العلم الاجتماعى بفروعه المتعددة، قد بلورت منهجًا علميًّا أطلق عليه المنهج التاريخى النقدى المقارن. وقد طبَّقت هذا المنهج فى عديد من الدراسات التى نشرتها بلغات مختلفة، وفى كثير من البحوث الميدانية التى أشرفت عليها فى إطار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأبرزها بحث «الإصلاح الزراعى فى مصر: دراسة فى علم الاجتماع القانونى»، وبحث «السياسة الثقافية فى مصر» الذى وضعت خطته الأساسية، وشارك فى تنفيذها مجموعة مختارة من الأساتذة المرموقين.

غير أننى فى عام ١٩٩٠م بعد أن انهار العالم القديم شعرت أن إطارى النظرى المتماسك الذى سبق له أن وجه دراساتى وبحوثى قد انهار أيضًا! وربما عبرت بوضوح عن هذه الحقيقة ببحث كتبته باللغة الإنجليزية وقدمته لندوة الحوار العربى اليابانى الذى نظمته وعقد فى عمان فى سبتمبر ١٩٩٢م، وكان عنوانه (سقوط النماذج العلمية وتحديات حوار الحضارات) «نشرت ترجمة إلى العربية لهذا البحث فى المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ٢٩، عدد٢، ١٩٩٢م.

منذ ذلك الوقت تغيرت وجهة مشروعى العلمى، لكى أركز تركيزاً عميقًا على التغيرات التى لحقت ببنية المجتمع العالمى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تركيز خاص على الجوانب الثقافية.

لأننى أدركت مبكرًا أن منهجية التحليل الثقافى ستكون لها اليد العليا فى التحليل العلمى لظواهر العالم المعاصر، بعد أن تآكلت قدرات المناهج السياسية التقليدية، وفقدت قدرتها ليس على التفسير، بل حتى على وصف الظواهر ذاتها.

وقد عبر عن هذه النقلة الكيفية فى مشروعى العلمى كتابى«الثورة الكونية والوعى التاريخى» الذى نشره بالقاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٩٥م وطبع مرتين.

منذ هذا التاريخ توالت أبحاثى وكتبى ومن أبرزها«العولمة والطريق الثالث»، «العالمية والعولمة»، «الحوار الحضارى فى عصر العولمة»، «المعلوماتية وحضارة العولمة» وكتب أخرى.

وحين تأملت مسيرتى العلمية منذ عام ١٩٩٠م حتى الآن وحللت كتاباتى العلمية، اكتشفت أن لى رؤية تبلورت عبر السنين عن المجتمع العالمى وتغيراته، وتجليات هذه التغيرات فى السياسة والاجتماع والثقافة.

وفكرت أنه قد يكون مناسبًا أن أجمع شتات اجتهاداتى العلمية فى مجال دراسة وتحليل المجتمع العالمى فى كتاب واحد من خلال عملية تأليف محكمة، تعكس تطور مراحل تفكيرى من ناحية، وتعبر عن الانتقال من نقطة بداية محدودة كانت هى مفهوم الثورة الكونية بتجلياتها السياسية والقيمية والمعرفية، إلى نظرية متكاملة فى فهم المجتمع العالمى.

والكتاب الذى أقدم له اليوم «الخريطة المعرفية للمجتمع العالمى: من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعرفة»، يعكس بدقة محتواه. فهو يقدم خريطة معرفية تفصيلية للمجتمع العالمى فى تجلياته المختلفة، آخذًا فى الاعتبار النقلة

الكيفية التى حدثت فى تاريخ الإنسانية، وهى الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات العالمى، الذى يتحول - ببطء وإن كان بثبات - إلى مجتمع المعرفة.

ويبدأ الكتاب بنص قديم كتبته عام ١٩٨٨م عن المجتمع العربى بين الأزمة والنهضة، لأظهر أن اهتمامى بالمجتمع العالمى بدأ فى الواقع باهتمامى ببنية المجتمع العربى ذاته، مدركًا عمق الروابط بين المحلى والقومى والعالمى.

ويدرس الكتاب من بعد فى أقسام متتالية الثورة الكونية، والتغيرات الأساسية فى بنية المجتمع العالمى، وخريطة معرفية للعولمة، والديموقراطية والعولمة، وثورة المعلومات، وتحديات الثقافة العالمية، وأخيرًا تجديد النظام الثقافى العربى.

والكتاب بأقسامه الثمانية إنما يعبر تعبيرًا صادقًا عن المفردات الرئيسية لقراءتى فى فهم المجتمع العالمى المعاصر. وأرجو أن يضىء الكتاب بأبحاثه المتعددة الطريق أمام القارئ المهتم بأن يفهم ويحلل الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية المتعددة التى يزخر بها عالمنا المعاصر.

والله الموفق

القاهرة فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦

السيد يسين
أستاذ علم الاجتماع السياسى
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

القســـم الأول

المجتمع العربى بين الأزمة والنهضة

الفصل الأول:

خطاب الأزمة فى سياق عملية النقد الذاتى العربى

الفصل الثانـى:

مداخل أساسية لتحليل أزمة المجتمع العربى

الفصل الثالث:

صور المستقبل العربى

خاتمة

المجتمع العربى بين الأزمة والنهضة

موضوع هذا القسم المجتمع العربى بين الأزمة والنهضة، وهو يطرح عديدًا من التساؤلات، التى قد لا يكون من السهل بلورة إجابات حاسمة ترد على إشكالياتها المعقدة(*).

ذلك أنه قد ضاع زمن اليقين، حين كنا -كمثقفين وباحثين ومواطنين عرب- ندافع عن مواقفنا الإيديولوجية بثبات وبثقة لا نهاية لها! لقد حل النسبى محل المطلق، ولم يعد مثقف عربى يدعى أنه يمتلك الحقيقة .. كل الحقيقة! نحن نعيش فى عصر المراجعة وإعادة النظر. مراجعة الإيديولوجيات ومنطلقاتها النظرية، ونقد الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإعادة النظر فى التاريخ القريب.

وأصبحت المهمة الأولى أمام العقل النقدى العربى، ليس الاعتراف بالأخطاء بل هى -كما قرر مرة جان بول سارتر فى كتابه «نقد العقل الجدلى» إعطاؤها التكييف الصحيح، لنعرف لماذا حدثت.

ومعنى ذلك كله، أننا ينبغى أن نبدأ عملية نقد ذاتى واسعة المدى.

وغنى عن البيان أن مناهج النقد الذاتى العربى التى تطبق الآن تختلف فيما بينها اختلافات شتى كما سنبين فيما بعد. وهى تتراوح بين النقد الوحيد البُعْد الذى يركز أساسًا على الواقع العربى، وبين ما يسميه عبد الكبير الخطيبى الباحث المغربى المعروف، «النقد المزدوج». ويعنى به أن «ينصب علينا كما ينصب على الغرب، ويأخذ طريقه بيننا وبينه، فيرمى إلى تفكيك مفهوم الوحدة التى تثقل كاهلنا والكلية التى تجثم علينا، وهو يهدف إلى تقويض اللاهوت والقضاء على الإيديولوجية التى تقول بالأصل والوحدة المطلقة».

(الخطيبى، النقد المزدوج، بيروت: دار العودة، بدون تاريخ، ص ٩)

(*) مادة هذا الفصل عبارة عن إعادة صياغة لمحاضرة ألقيتها فى نفس الموضوع فى قطر بدعوة من وزارة الإعلام، وذلك فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٨٨م.

الفصل الأول

خطاب الأزمة فى سياق عملية النقد الذاتى العربى

وحتى نضع ما يمكن أن نطلق عليه «خطاب الأزمة» فى سياقه التاريخى الصحيح لابد لنا أن نؤصل البدايات الأولى لعملية النقد الذاتى العربى المعاصر[1].

لو أردنا أن نتعقب جذور النقد الذاتى لوجدناها فى «الموجة الأولى» التى أعقبت الهزيمة العربية فى الحرب الصهيونية العربية عام ١٩٤٨م، والتى انتهت بإنشاء دولة إسرائيل. ولعل الكتاب النقدى البارز الذى كان علامة على موجة النقد الذاتى التى أعقبت الهزيمة هو كتاب «معنى النكبة» للمؤرخ المعروف الأستاذ قسطنطين زريق، والذى صدر فى بيروت عام ١٩٤٨م. لقد كان كتاب زريق أول كتاب عربى التفت إلى ضرورة تشخيص أسباب الهزيمة، وتكمن أهميته فى أنه لم يقف عند الأسباب العسكرية وحدها، كما أنه لم يقنع بالتأكيد التقليدى على دور الاستعمار، ولكنه تطرق إلى الأسباب الحضارية والاجتماعية والسياسية. لقد ركز زريق على أهمية التغيير الموضوعى لنوع التفكير السائد وأنماط التصرف والسلوك، ورأى أن دخول العرب العصر الحديث ومشاركتهم فيه تقتضى الاعتماد على التكنولوجيا وفصل الدولة عن الدين، وتدريب العقل العربى على التفكير العلمى[2]. ولعل ما يلفت النظر هو شيوع استعمال كلمة «النكبة» فى الكتابات العربية التى تصدت لموضوع الهزيمة العربية فى الحرب الصهيونية العربية. هل كانت هذه إشارة مبكرة إلى أن الخطاب العربى الذى يعكس العقل

---

(١) نعتمد فى هذا الجزء على دراستنا: خطاب الأزمة وأزمة الخطاب فى الموجة الرابعة من موجات النقد الذاتى، فى المأزق العربى، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦م.

(٢) راجع بصدد استعراض تراث النقد الذاتى العربى المعاصر: شاكر مصطفى، الأبعاد التاريخية لأزمة التطور الحضارى العربى، فى ندوة أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربى، الكويت، ١٩٧٥م- ٣٦-٦٨.

العربى فى هذه المرحلة، يميل إلى تجاهل الحقيقة، والابتعاد عن رد الأسباب إلى أصولها، ويعجز عن تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية؟ نعم. لقد أثبتت التطورات اللاحقة أننا فى خطابنا المعاصر سرنا على نفس الدرب، فى محاولة يائسة لرد أسباب هزائمنا وخيباتنا إلى عالم ما وراء السيطرة الإنسانية، حيث يتحكم القدر فى تسيير الأمور، وحيث تنعدم الإرادة الإنسانية وتصبح مجرد أدوات يتلاعب بها فى معارك المصير. ألم نطلق على هزيمة ١٩٦٧م «النكسة»؟ وألم نتحدث بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م فى بعض ندواتنا عن «الأزمة»، سواء كانت أزمة تطور حضارى، أو أزمة فعل سياسى؟ وألم يكن العنوان البارز لمجموعات مقالات «الحوار القومى» التى نشرتها الأهرام عبر عام كامل هو «المأزق»؟

لقد كانت موجة النقد الذاتى الأولى إذن شعارها «النكبة»، والتى أدت إلى ظهور كتابات عربية عديدة، من منطلقات إيديولوجية شتى وسياسية مختلفة، وأحيانًا متعارضة لتجاوز هذه الهزيمة العربية التى أدت إلى إنشاء دولة إسرائيل الصهيونية على أرض فلسطين. انطلقت صيحات تدعو لأهمية الرجوع إلى الدين الصحيح، مختلطة بصيحات تدعو إلى الاعتماد على ثورية الطبقات العاملة والتضامن الأممى، بالدعوة إلى تبنى التكنولوجيا، مختلطة بأهمية الليبرالية السياسية، وضرورة احترام القيم السائدة فى العالم المتقدم.

ظلت هذه الدعوات سابحة فى الفضاء السياسى العربى إلى أن ظهرت الانقلابات العسكرية الأولى فى العالم العربى، والتى تتابعت بصورة فوضوية إلى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢م، والتى كانت تاريخًا فاصلاً فى الممارسة السياسية العربية بين «الانقلاب» و«الثورة». نعم لقد بدأت كانقلاب عسكرى غير أنه سرعان ما تحولت إلى ثورة متبنية البرنامج الاجتماعى النقدى للحركة الوطنية المصرية قبل ١٩٥١م، هذه الحركة التى ساهمت فى صياغة منطلقاتها وأفكارها -رغم تعدد المنابع واختلاف الاتجاهات- كل القوى المصرية من أول الإخوان المسلمين بكتاب مفكرهم البارز سيد قطب عن «العدالة الاجتماعية فى الإسلام»، إلى الشيوعيين المصريين مرورًا بمصر

الفتاة، الذى تحول ليصبح الحزب الاشتراكى، إلى يسار الوفد والمستقلين. ثورة يوليو ١٩٥٢م تاريخ ينبغى أن نقف عنده طويلاً فى هذا السياق، لأنها الثورة التى حاولت أن تطبق ما دعا إليه الخطاب العربى فى النقد الذاتى بعد هزيمة ١٩٤٨م.

لقد تبلور برنامج الثورة ليكشف عن مجموعة من القيم الأساسية التى دعا لها المثقفون العرب لتجاوز الهزيمة: الحرية للمواطن، فى إطار من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وإعادة صياغة المجتمع لتنقله من التخلف واللحاق بركب المعاصرة، وأهم من ذلك الدعوة إلى الوحدة العربية انطلاقًا من إيديولوجية القومية العربية التى عرفت أزهى عصورها بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م.

بين الموجة الأولى للنقد الذاتى التى بدأت عام ١٩٤٨م والموجة الثانية التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧م مرت تسعة عشر عامًا كاملة، حدثت فيها تطورات شتى على الصعيد العالمى وفى المحيط الإقليمى. سقطت نظم عربية، وقامت نظم أخرى، وأصبح النفط عاملاً أساسيًا فى السياسة العربية، ودار جدل وصراع عنيف بين النظم التقدمية والنظم الرجعية، واشتعلت معارك بالغة الضراوة والعنف بين القوميين والماركسيين، ثم بين القوميين والقوميين والماركسيين والماركسيين، دار كل ذلك فى إطار صياغة وتنفيذ المشروع الحضارى القومى الناصرى، الذى شد أبصار العالم العربى كله من المحيط إلى الخليج، والذى أثر بفعله إيجابًا وسلبًا على مجمل السياسة العربية، ثم فى لحظة خاطفة، وبالذات فى الساعات الأولى من ٥ يونيو ١٩٦٧م سقط الصرح الشامخ، نتيجة هزيمة عسكرية ساحقة لم تكن أبدًا فى الحسبان.

وهكذا ظهرت الموجة الثانية من موجات النقد الذاتى العربى بعد «النكسة» ولعل كتاب صادق جلال العظم «النقد الذاتى بعد الهزيمة»، هو أبرز كتب النقد الذاتى فى هذه المرحلة. كانت النكسة هى الاسم المستعار للهزيمة، والذى أطلقته عليها السلطة الناصرية. وبالتالى أخذ قاموسنا يزدحم بالمصطلحات الإشارية الاستعارية. بدأنا بالنكبة عام ١٩٤٨م، وانتهينا بالنكسة عام ١٩٦٧م. والموجة

الثانية من موجات النقد الذاتى تحتاج منا إلى وقفة متعمقة. ذلك لأننا نستطيع التأكيد أنه وبالرغم من حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣م، إلا أننا مازلنا نعانى من الشعور بالهزيمة فى يونيو ١٩٦٧م. لماذا؟ ينبغى أن نتعمق الأسباب. فى محاولة لتعميق هذه الأسباب وقفت طويلاً فى كتابى «الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر» (بيروت: دار التنوير، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م) للتحليل المتعمق لأدبيات الموجة الثانية للنقد الذاتى، وحاولت أن أعقد مقارنة بين أدبيات الموجة الأولى والموجة الثانية.

وقد قررت فى صدر الكتاب «أن الفهم الصحيح لحرب ٦٧ وآثارها فى البلاد العربية، يتطلب عودة إلى الوراء لإلقاء نظرة سريعة على المجابهة الشاملة الأولى عام ١٩٤٨م بين الجانب العربى والعدو الإسرائيلى. لقد تمت هذه المواجهة المصيرية بين طرفين غير متكافئين. كان الطرف الصهيونى الإسرائيلى مسلحًا بالعلم الغربى ومنطلقًا من نسق عقلانى من المنظمات المختلفة ومستندًا إلى نسق قيم اجتماعى عصرى، وفى الجانب الآخر، كان الوطن العربى واقعًا ضمن دائرة النفوذ الاستعمارى وكان يمثل أساسًا مجتمعات تقليدية تفتقر إلى الصناعة والتكنولوجيا، وتسودها الزعامات العشائرية والقبلية وشبه البورجوازية، ويسيطر على جنباتها نسق قيم اجتماعى تقليدى دينى الصبغة» (الفصل الأول من الكتاب).

هكذا كان حال المجتمع العربى فى نهاية الأربعينيات، فإذا نظرنا إلى نهاية الستينيات لأدركنا أن غالبية العوامل التى أدت إلى هزيمة ١٩٤٨م، والتى كانت فى حد ذاتها مبررًا لحركات ثورية كبرى فى العالم العربى، من المفروض أنها انتهت فى حرب ١٩٦٧م، على أساس أن التغيرات الثورية العميقة التى أصابت المجتمعات العربية فى ظل الدول التقدمية قد قضت عليها.

وعلى ذلك لم يكن هناك مجال فى هزيمة ١٩٦٧م للتعلل برجعية الفئات السياسية الحاكمة، أو الافتقار إلى التسليح، أو حتى عدم الاستعداد، خصوصًا أن هزيمة ١٩٦٧م جاءت بعد حوالى تسعة عشر عامًا من هزيمة ١٩٤٨م، وهى فترة

كافية كان ينبغى أن تسمح للفئات الحاكمة الجديدة بأن تحشد موارد الدول العربية المحاربة، وأن تعبئ الجماهير لمجابهة العدو الإسرائيلى فى الوقت المناسب.

وقد خلصنا من دراستنا إلى أن جسامة الصدمة التى أصابت الوعى العربى ترد إلى عاملين أساسيين: أولهما: تضخم صورة الذات العربية نتيجة للأوهام التى زرعت فى أذهان الجماهير العربية عن القوة التى لا تقهر للقوات المسلحة العربية. وثانيهما: المحاولات الدعائية المنظمة التى أسهم فيها عدد من المثقفين العرب الذين يفتقرون إلى النظرة العلمية، والتى حاولت بدأب الإقلال من خطر العدو الإسرائيلى والاستهانة بقدراته، ورسم صورة مزيفة لحقيقة أوضاعه الاجتماعية والسياسية والعسكرية.

غير أننا لو تأملنا المشكلة بصورة أعمق، لأدركنا أن خيبة الأمل الجسيمة التى أصابت الجماهير العربية، وفى مقدمتها المثقفون، ترد إلى إدراك صحيح بأن المشروع القومى الحضارى الذى رعته ثورة يوليو ١٩٥٢م، والذى أصبح محط آمال العرب فى نهضة حقيقية قد سقط، ليس بسبب الظروف الخارجية فقط، ممثلة فى التآمر الدولى وخصوصًا فى الحلف الأمريكى-الإسرائيلى لضرب مشروع الثورة العربية، ولكن أيضًا وبالأساس نتيجة قصور جسيم اعتور «معمار» المشروع نفسه. ولعل أهم جوانب القصور عدم الاعتداد بالمشاركة الشعبية المنظمة، والاعتماد على أجهزة السلطة، التى سقطت فى الاختبار الحقيقى، حين تمت المواجهة الحاسمة فى يونيو ١٩٦٧م.

ما الذى حدث نتيجة لهزيمة يونيو ١٩٦٧م وسقوط مشروع الثورة العربية؟

نستطيع أن نضع أيدينا على عدد من التحولات الجوهرية التى لحقت بالوطن العربى.

لقد ضعفت الدعوة إلى الوحدة العربية، وتنامى التيار الإقليمى وترسَّخ، وأصبحت مصلحة الدولة القطرية هى الأساس الحاسم فى رسم السياسات وعقد التحالفات وفى الممارسة العربية. ومن ناحية أخرى شهدنا صعود دعاوى الإسلام السياسى الذى قدَّم نفسه بديلاً لمشاريع الثورة العربية

العلمانية، وأحدثت الثورة الإيرانية باعتبارها مثالاً بارزًا للإسلام السياسى الثورى أصداء بالغة العمق فى العقل العربى المعاصر، وخصوصًا فى مراحلها الثورية الأولى، وقبل أن يتكشف وجهها الحقيقى عن نظام دينى رجعى وقمعى. ومن ناحية أخرى سرى تيار الانفتاح الاقتصادى الذى بدأ بالهجوم على فكرة القطاع العام وما تمثله من قيم وما تعكسه من سياسات توزيعية لصالح جماهير الشعب، وصعدت-بتأثير الثروة النفطية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م خاصة-دول عربية إلى ذرى الثراء الفاحش، الذى أدى من خلال الممارسة إلى إجهاض القوى الثورية فى الوطن العربى. ومن ناحية أخرى أدت سياسات الانفتاح الاقتصادى إلى صعود طبقات اجتماعية أصبحت مصالحها مرتبطة ارتباطًا عضويًا مع الطبقات الرأسمالية العالمية، وهُمش دور الجماهير العربية، التى خضعت للقمع الوحشى المباشر فى ظل نظم عربية معروفة، أو التى غيِّب وعيها وقهرت موضوعيًا فى ظل نظم عربية رفعت شعار الليبرالية والتعددية السياسية.

وقد يبدو غريبًا أن حرب أكتوبر ١٩٧٣م بما مثلته من قدرة على تحقيق التنسيق السياسى بين بعض البلاد العربية، ومن جسارة عسكرية مشهودة، لم تستطع أن تمحو الإحساس بالهزيمة الذى ورثناه وعاش فى أعماقنا بعد ١٩٦٧م. ولعل ذلك يرجع إلى النتائج السياسية السلبية التى ترتبت على الحرب، والتى أدت بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح الإسرائيلية المصرية -إلى تشرذم العالم العربى، وظهور جوانب الضعف الجسيمة فى بنائه، مما جعله أرضًا مستباحة للعدوان الإسرائيلى المتكرر. يشهد على ذلك الاعتداء الإسرائيلى على المفاعل الذرى العراقى، وغزو لبنان، وضرب مقر المقاومة الفلسطينية فى تونس، وانتقال الولايات المتحدة الأمريكية من موقف الحليف والشريك لإسرائيل فى مخططاتها العدوانية الإجرامية على الوطن العربى، إلى دور الفاعل الأصلى، كما حدث بالنسبة للاعتداء العسكرى الأمريكى على ليبيا بدعوى محاسبة قواعد الإرهاب.

ولعل هذا الإحساس، هو الذى دفع مجموعة من أبرز المثقفين العرب إلى أن يجتمعوا فى الكويت فى شهر إبريل ١٩٧٤م فى ندوة من أهم الندوات العربية، والتى كان موضوعها «أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربى»، والتى تتضمن أعمالها المنشورة أدبيات الموجة الثالثة من موجات النقد الذاتى العربى.

وقد جاء فى تقديم أعمال الندوة:

«تمر أمتنا العربية بمرحلة حاسمة فى صراعها من أجل النهوض وتجاوز التخلف. وبينما ترجع البدايات الأولى لحركة النهضة العربية الحديثة إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإننا اليوم، وفى الربع الأخير من القرن العشرين، لا نزال نواجه تحديات كبيرة وصعبة تعارض طريق بناء نهضتنا الراهنة»..

وتضيف المقدمة:

«على أن إدراك حقيقة الدور الذى لعبته ولا تزال الظاهرة الاستعمارية فى وطننا العربى لا يعنى أننا نلقى تبعة تخلفنا الحضارى عليها كعامل وحيد. فإننا ندرس الأسباب الداخلية والذاتية النابعة من واقعنا الحضارى وندرس ضرورة تحليلها العلمى العميق وتجاوزها الحتمى».

كانت هذه الندوة ممثلة تمثيلاً كاملاً للمفكرين العرب من المشرق والمغرب، وبدأت حوارًا طويلاً حول إشكاليات الأصالة والمعاصرة، امتد ليتصل فى ندوة هامة أخرى انعقدت فى القاهرة من ٢٤-٢٧ سبتمبر ١٩٨٤م؛ أى بعد عشر سنوات كاملة من الندوة الأولى لتناقش «التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى، الأصالة والمعاصرة» (عقدت هذه الندوة مركز دراسات الوحدة العربية، وقام بتحرير أعمالها فى الكتاب الذى ضمَّ أبحاثها السيد يسين).

الموجة الرابعة للنقد الذاتى العربى:

وقد بدأت هذه الموجة بمناسبة إنشاء صفحة مستقلة ومنتظمة الصدور عن «الحوار القومى» فى صحيفة الأهرام، كلف الأستاذ لطفى الخولى بالإشراف عليها وشارك فى التخطيط لها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. وكان الغرض منها فتح حوار قومى واسع بين كافة المثقفين العرب، الممثلين لكافة

التيارات السياسية العربية لتشخيص الوضع العربى الراهن الذى يتسم بالعجز والقصور، واقتراح سبل تجاوزه. وأعد الأستاذ لطفى الخولى ورقة عمل نوقشت مناقشة مستفيضة فى ندوة نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وأرسلت إلى عشرات المثقفين العرب، وهكذا بدأ الحوار الخصب على صفحات الأهرام الذى يصلح للتحليل العلمى، وعلى ضوئه نستطيع أن نستكشف مكونات وأبعاد الخطاب العربى المعاصر.

وقد قام «الدكتور عادل مختار الهوارى» بإجراء دراسة على مجمل المقالات المنشورة استخدم فيها أسلوب تحليل المضمون، كما قامت الدكتورة «عزة عبدالغنى حجازى» بإجراء دراسة مشابهة لما نشر من ندوات وأبواب «من المحرر» و«رأى».

ونريد أن نتأمل نتائج هذه الدراسات لكى نقيم الخطاب العربى المعاصر كما ترجمت عنه هذه المقالات المتنوعة التى كتبها كتاب ينتمون إلى ١٤ دولة عربية، ويمثلون التيارات القومية واليمينية واليسارية والمستقلة.

لقد توصلت دراسة الدكتور عادل الهوارى فى رصدها لمظاهر وأسباب «المأزق العربى الراهن» إلى ١٢ مظهرًا وسببًا كما يلى:

-هزيمة ٦٧	١٥,٧٩٪ (من المقالات)
- قوى اجتماعية داخلية مرتبطة بالإمبريالية	١٤,٠٣٪
- غياب مصر	١٤,٠٣٪
- اتفاقيات كامب ديفيد	١٠,٥٣٪
- المصالح الشخصية	٧,٠٢٪
- أمريكا وإسرائيل	٥,٢٦٪
- التأثير السلبى للحقبة النفطية	٥,٢٦٪
- غياب الديموقراطية	٧,٠٢٪

- ضياع فلسطين ٣,٥١٪

- الفشل فى مواجهة القضايا الأساسية ٣,٥١٪

- عجز جميع النظم العربية ٣,٥١٪

ولو تأملنا هذا الجدول لبرز أمامنا فورًا شبح هزيمة يونيو ١٩٦٧م جاثمًا أمام أبصارنا، مما يؤكد النتيجة التى خلصنا إليها من قبل، من كوننا فى العالم العربى لم نتخط بعد الآثار النفسية والاجتماعية والسياسية المدمرة للهزيمة، بالرغم من إنجازات حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

ولا نرى فى ذلك سلبية فى الشعور السياسى العربى، بقدر ما نراه إحساسًا عميقًا بالافتقار إلى مشروع حضارى قومى بديل للمشروع الناصرى، وقادر فى نفس الوقت على تخطى سلبياته. وهذا فى حد ذاته إدانة بارزة لكل الممارسات العربية التى تلت هزيمة يونيو ١٩٦٧م.

تعريف الأزمة:

غير أن ما أشرنا إليه من أسباب المأزق أو الأزمة العربية ليس سوى إشارات للمظاهر الخارجية للأزمة، ولكن ما التعريف الشامل للأزمة وما أسبابها العميقة؟

من الطبيعى أن نجد اختلافات شتى بين المفكرين العرب فى تعريف الأزمة وتحديد مظاهرها ورسم سبل الخروج منها.

نجد أنور عبد الملك مثلاً يقرر أن «ما يسمى بالأزمة الداخلية للعالم العربى ليست أزمة داخلية، بل هى تمثل ضرب المحاولة الثانية للنهضة فى العالم العربى. المحاولة الأولى كانت بين الأعوام الممتدة من ١٨٠٥ إلى ١٨٨٢؛ أى بدقة منذ مبايعة محمد على كرئيس لأول دولة مستقلة فى الشرق الإسلامى، حتى احتلال مصر وتونس والغزو العسكرى للجزائر». وقد استمرت الأزمة حوالى نصف قرن وكانت أهم ملامحها -كما يقرر أنور عبد الملك- تغلغل رءوس الأموال الأجنبية بحجة فتح قناة السويس، ثم الحروب الاستعمارية ضد تونس والجزائر، ثم احتلال الولايات العربية التابعة لتركيا فى الشرق.

وتعريف «الأزمة» عند عبد الملك هى «الصراع بين القطاعات المتقدمة فى العالم العربى من أجل تحقيق المرحلة الثانية فى النهضة ذات المضمون الشعبى فى اتجاه الاشتراكية».

(راجع أنور عبد الملك، ريح الشرق، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣م، ١٧-٣٣).

ولعل أهمية رأى أنور عبد الملك تبدو فى تعريفه للأزمة على أساس ربطها بمحاولة النظام الرأسمالى العالمى-عبر عهود شتى-إجهاض محاولات النهضة العربية، والانعكاسات السلبية لذلك على بنية المجتمع العربى ذاته.

ونجد تحليلاً آخر للمفكر السورى المعروف برهان غليون، وهو وإن كان ينطلق من نفس البداية التاريخية التى انطلق منها عبد الملك، ونعنى اعتباره محاولة محمد على التصنيعية والتوحيدية فى منتصف القرن الماضى، كانت أولى محاولات الجماعة العربية لإعادة تكوين عناصرها وتشكيل نفسها كمدنية فاعلة ضمن الحضارة الجديدة، إلا أنه يركز فى المقام الأول على الأسباب الداخلية للأزمة.

وهو يتعقب نشوء وتطور ما سماه النظام القومى العربى الذى هو حصيلة كفاح النخب والشعوب العربية ضد الاستعمار والاحتلال والوصاية، والذى كانت ثورة يوليو ١٩٥٢م عاملاً حاسمًا فى بلورته.

وهذه الحركة القومية العربية بعثت-فى رأيه-جدلية جديدة وفاعلة فى الحياة العربية، وبلورت داخل كل بلد عربى وعلى صعيد الجماعة العربية ككل، نظامًا من التوازنات والمطامع والآمال فتح آفاق نهضة جديدة وأعطى الغلبة إلى قوى التحرر والتقدم والتغيير على صعيد العالم العربى، رغم بقاء بعض البلدان بمعزل عنه.

غير أن النظام القومى العربى-الذى قادته ثورة يوليو ١٩٥٢م-كما يرى برهان غليون «الذى استند بشكل رئيسى على العمل السياسى، ونهل من النزعة القومية والحرية والوطنية والعداء للاستعمار وللإمبريالية، واستمد منها أكثر

مشروعيته، حتى صارت السياسة نهضة والنهضة سياسة، أبدى فى الوقت ذاته شكوكًا فى المبادرة العقلية والأيديولوجية، بفضل برقيات التأييد وإظهار الولاء على الحرية الفكرية والنقد البناء وإحياء القيم المبدعة والإنسانية المستمدة من الحاضر أو من التراث، بل ميالاً إلى محو كل ما سبقه، وخاصة مكتسبات النهضة الفكرية الأولى».

وبانهيار هذا النظام فى عام ١٩٦٧م الذى شكَّل المحاولة الأخيرة لتوحيد المجموعة العربية وإعطائها صيغة سياسية وأهدافًا اجتماعية وتاريخية مقبولة للممارسة والعمل، عدنا إلى عصر الأزمة المفتوحة.

ونظرًا لأهمية هذه الفكرة عند برهان غليون اقتبس تعريفه بالكامل:

يقصد بالأزمة المفتوحة «انهيار التوازنات الاجتماعية والإقليمية التى خلقها وضمنها النظام القومى، وانفتاح الصراع من جديد بين مختلف مكونات الجماعة العربية الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية والطائفية، على مصراعيه، من أجل إعادة توزيع عناصر الثروة والمواقع السياسية والاجتماعية، وتكوين الفكرة أو الأيديولوجية التى تكرس هذا التوزيع، وهو يعنى إذن انحلال روابط التضامن الداخلى والإقليمى، وانفلات القوى دون رابط وتنافرها، وذبول القيم والمبادئ القومية واستخدامها السوقى لغايات الصراع الفئوى، والجنوح نحو سياسات الانكفاء على الذات وخدمة المصالح الأنانية، أى زوال العام وصعود الخاص إلى مقدمة المسرح الاجتماعى».

(راجع برهان غليون، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥م، ص ٦-٩).

إن تعريفى أنور عبد الملك وبرهان غليون يصلحان كنموذجين مثاليين على الاتجاهين الرئيسيين فى تعريف الأزمة فى الفكر السياسى العربى المعاصر. الأول يركز على الظروف الدولية ويمكن فى صورته المتطرفة أن يتبنى نظرية المؤامرة الدولية على العالم العربى، وبالتالى يخلى النخبة

السياسية العربية من مسئوليتها عن الهزيمة والأزمة، والثانى يمكن إذا تم تبنيه على إطلاقه أن يصل إلى تجريح الذات العربية، باعتبارها متخلفة وسلبية وعاجزة عن الفعل.

إن وجهة النظر الصحيحة فى نظرنا هو أهمية التركيز على التفاعل الوثيق بين النظام الدولى والنظام العربى. وإذا كان التآمر الدولى على النظام العربى حقيقة واقعة تؤكدها الوثائق التاريخية والسلوك الدولى الراهن، وخصوصًا التدعيم الغربى لإسرائيل قاعدة العدوان فى المنطقة، إلا أنه لا ينبغى أبدا–إذا أردنا أن نسلك سبيل النهضة حقًا–أن نغض الطرف عن مسئوليتنا حكامًا ومحكومين، فى حالات الهزيمة وفى حالات النصر على السواء.

لقد ساد فى النقد العربى المعاصر هجاء الأنظمة الحاكمة وإلقاء كل اللوم عليها، ولكن ماذا عن الشعب العربى؟ هل اختفت كل قواه الفاعلة مما لا يجعله طرفًا أصيلاً فى محاولة النهضة الشاملة؟

لا نريد أن نذهب بعيدًا مثلما ذهب أحد الكتاب العرب «الدكتور حامد خليل» فى مقال نشره فى جريدة «الوطن» الكويتية بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٣م بعنوان «إنى اتهم الشعب»، حيث يعقد مسئولية الشعب العربى عن السلبيات الراهنة.

ولكن مما لا شك فيه أن أحد أبواب النهضة العربية المرتقبة التى ينبغى أن نطرقها بشدة هو تقوية المواطنين فى مواجهة الدولة التى طغت فى حالات كثيرة على كل مجالات المجتمع المدنى.

مؤشرات الأزمة ومظاهرها:

للأزمة الراهنة مؤشرات ومظاهر قد يختلف الباحثون فى رصدها سواء من ناحية الشمول أو التركيز على جانب دون آخر، وفى تقديرنا أن برهان غليون فى كتابه «اغتيال العقل» قد أجاد حصر مؤشرات الأزمة ومظاهرها.

وهو يرى أن أهم مظاهرها وأعمقها «فقدان الأمن والطمأنينة وزوال كل يقين، والخوف من العالم والميل إلى الانطواء على النفس، والتخلى عن كل موقف

إيجابى تجاه الواقع. والخلود إلى موقف السلبية الشاملة المتجسدة فى رفض الذات وفى رفض الآخر معًا، وغياب فاعلية كل المثل الكبرى الباعثة للأمل والحاثة على العمل والمحفزة للإرادة» وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المؤشرات يكشف عنها من أهمها:

١- تدهور المناخ الفكرى وتراجع حدود المناظرة العقلية تحت ضغط التيارات الأصولية الحداثية والتقليدية.

٢- بروز الظواهر الطائفية والعشائرية أو عودتها، وانحطاط الممارسة السياسية فى شقيها الرسمى والشعبى إلى نوع من الإرهاب المتبادل.

٣- تحلل علاقات السلطة وزوال الأسس القانونية والدستورية للحكم وللمؤسسات العامة، وسقوط الدولة تحت أقدام مراكز القوى وخضوعها للمنافسة وتنازع أصحاب المصالح على اقتسامها، وحرمان المجتمع بذلك من وسيلة تنظيم وتنسيق أساسية للمصالح العامة، ومن مركز ضرورى لتوحيد الإرادة القومية وتجديدها.

٤- اختفى الكلام الدائم عن التقدم والتحرر والتمدن، ليحل محله وصف لا ينتهى للتخلف وآلياته، وللسقوط والإخفاق وتبعاته. وارتبط هذا الحديث بميل عارم إلى المراجعة والنقد الذاتى.

هذا العرض العام لخطاب الأزمة فى سياق النقد الذاتى العربى، وتعريف الأزمة وإبراز مظاهرها وتحديد مؤشراتها، لا يغنى عن استعراض عدد من المداخل الأساسية لتحليل الأزمة فى النقد العربى المعاصر، وسنرى أن كل مدخل من هذه المداخل يركز على ما يعتبره العقبة الكبرى التى تقف دون انطلاق المجتمع العربى فى سبيل النهضة متخطيًا الأزمة العميقة التى تحيط به من كل جانب.

الفصل الثانى

مداخل أساسية لتحليل أزمة المجتمع العربى

النص والعقل والبنية

١ ـ المجتمع العربى باعتباره نصًا جامدًا لابد من تفكيكه:

تعد منهجية تحليل الخطاب من بين المنهجيات الحديثة التى أدى استخدامها إلى الكشف عن حقائق كانت خافية بسبب عقم المناهج التقليدية فى تحليل الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

ومن أبرز الفلاسفة الذين أبدعوا فى تطبيق منهجية تحليل الخطاب المفكر الفرنسى المعروف ميشيل فوكو (صاحب كتب: الكلمات والأشياء، وحفريات المعرفة، وتاريخ الجنون فى العصر الكلاسيكى وكتب أخرى).

وقد تبنى هذا المنهج فى قراءة التراث العربى الإسلامى مفكران عربيان بارزان هما محمد أركون الباحث الجزائرى والأستاذ بالسوربون، ومحمد عابد الجابرى المفكر المغربى المعروف صاحب كتاب «نقد العقل العربى».

ومن المعروف أن هناك قراءات حديثة متعددة للتراث أهمها محاولات حسين مروة «النزعات المادية فى الإسلام» والطيب تزينى «من التراث إلى الثورة: حول نظرية مقترحة فى قضية التراث العربى» وحسن حنفى «من العقيدة إلى الثورة».

وقد كتب محمد أركون العديد من الكتب بالفرنسية، وقد ترجم له إلى اللغة العربية أربعة كتب: «الفكر العربى»، «الإسلام، أمس وغدًا»، («تاريخ الفكر العربى الإسلامى»، «بيروت ١٩٨٦م، والفكر الإسلامى: قراءة علمية» بيروت ١٩٨٧م) وقد ترجم الكتابين ترجمة ممتازة الدكتور هاشم صالح.

أثارت المنهجية التى طبقها أركون لتحليل الخطاب الإسلامى ردود فعل عنيفة ضده. وهو يقصد بالخطاب الإسلامى القرآن الكريم والسنة وأعمال الصحابة، بل والممارسات الإسلامية المختلفة عبر العصور.

ولعلنا لا نبالغ لو قلنا أن التشخيص الأساسى لأزمة المجتمع العربى عند أركون تتمثل فى الهيمنة الشديدة للخطاب الإسلامى بما يتضمنه من نصوص مقدسة فى القرآن وأحاديث للرسول الكريم على مجمل حركة المجتمع العربى. وفى تقديره أنه لابد من تفكيك هذه النصوص (والتفكيك مصطلح منهجي حديث ابتدعه الفيلسوف الفرنسى دريدا) والكشف عن طريقة عملها، وتخليصها من الأساطير التى تحيط بها (وأركون يستخدم مصطلح الأسطورة بالمعنى الأنثروبولوجي للكلمة، ولا يقصد الحط من قداسة النص).

وفى رأيه أن شيوع المقولات التقليدية بخصوص تشكل النص القرآنى والحديث والشرعية، لا ينبغى أن يجعلنا نتوقف فقط عند سؤال هل هى صحيحة أو خاطئة، ولكن السؤال الأهم هو: كيف استطاعت هذه المقولات أن تسيطر على الأذهان والعقول طيلة قرون وقرون؟ هنا-كما يقرر هاشم صالح فى مقدمته الممتازة لكتاب أركون «الفكر الإسلامى: قراءة علمية» -نصطدم بمسألة حاسمة فى تاريخ الفكر تخص العلاقة بين العامل الرمزى والعامل المادى، وتحول العامل الرمزى إلى قوة مادية ضاغطة تلعب دورًا لا يستهان به فى تحريك التاريخ أو إيقاف حركته.

وهذه فكرة بالغة الأهمية ينبغى أن نتوقف عندها طويلاً. ذلك أنه تحت تأثير الأفكار الماركسية وسواء فهمت بطريقة صحيحة أو بطريقة مشوهة، ثم إعلاء شأن العوامل المادية المتعلقة بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، مع التركيز على الصراع الطبقى، على حساب العوامل غير المادية كالأفكار والقيم.

ومن هنا فشل العديد من المستشرقين فى الفهم الموضوعى لظاهرة «الصحوة الإسلامية». المنتشرة الآن فى الوطن العربى. فنحن هنا لسنا بإزاء صراع طبقى، ولسنا بإزاء قوى جديدة دخلت مجال الإنتاج، ولكننا أمام التأثير الطاغى

للأفكار الإسلامية -أيًا كان تفسيرها- على السلوك الاجتماعى والسياسى لقطاعات عريضة من الجماهير.

هم أركون الأساسى إذن هو الاستفادة من كل المنجزات الحديثة فى العلوم الاجتماعية للتحليل النقدى للخطاب الإسلامى، وهو يكشف عن منهجه فى تقديمه لكتابه «تاريخية الفكر العربى الإسلامى»، والذى جعل لها عنوانًا «كيف ندرس الفكر الإسلامى».

وهو يبدأ بالكشف عن المبادئ التى ينطلق منها حين يقرر «إنى أحرص على الالتزام بمبادئ المعرفة العلمية واحترام أصولها مهما يكن الثمن الإيديولوجى والسيكولوجى والاجتماعى الذى ينبغى دفعه للقيام بذلك (أو نتيجة القيام بذلك) باهظًا. كما أنى أهدف إلى إدخال نوع من البحث الحى الذى يفكر ويتماثل بمشاكل الأمس واليوم، إما من أجل توحيد ساحة المعانى المتشظية والمبعثرة، وإما من أجل مواجهة الآثار المدمرة للإيديولوجيات الرسمية».

وقد أعلن عن برنامجه البحثى، والذى يضم دراسة الموضوعات الآتية:

- القرآن وتجربة المدينة.
- جيل الصحابة.
- رهانات الصراع من أجل الخلافة/ أو الإمامة.
- السنة والتسنن.
- أصول الدين، أصول الفقه، الشريعة.
- مكانة الفلسفة (أو الحكمة) المعرفية وآفاقها.
- العقل فى العلوم العقلية.
- العقل والخيال فى الأدبيات التاريخية والجغرافية.
- العقل والمخيال (= الخيال) فى الشعر.
- الأسطورة والعقل والمخيال فى الآداب الشفهية.

- الفرق المدرسية أو المذهبية والمعارف التطبيقية أو التجريدية (الحس العملى).
- العقل الوضعى والنهضة.
- العقل، المخيال الاجتماعى والثورات.
- رهانات العقلانية وتجولات المعنى.

ويحدد أركون هدفه الأساسى من البحث وهو:

«التوصل إلى معرفة أفضل لوظائف العامل العقلانى والعامل الخيالى (المخيال) ودرجات انبثاقهما وتداخلهما وصراعهما فى مختلف مجالات نشاط الفكر التى سادت المناخ الإسلامى»

وفى ضوء ذلك كله، يمكن القول بأن أحد أسباب الأزمة العميقة فى المجتمع العربى-فى رأى أركون-هو سيطرة الفهم الأسطورى للدين، والذى كان من شأنه أن يخفى الجوانب العقلية فيه.

بغير الكشف عن جذور هذا الفهم الأسطورى، وتعريفه، وإظهار حقيقة المعارك السياسية والاجتماعية التى دارت باسم فهم خاص للنص الإسلامى كغطاء دينى، لا يمكن للمجتمع العربى أن يتقدم.

محمد أركون يريد أن يقود ثورة ثقافية فى مجال تحليل ونقد الخطاب الإسلامى ويبقى التساؤل الهام وهو سلامة تشخيصه للأزمة، بالتركيز على هذا البعد الواحد.

وفى تقديرنا أن الأزمة الراهنة فى المجتمع العربى، تتجاوز بكثير هذا العامل الواحد. ولا ينفى ذلك الأهمية القصوى لإنجازات أركون العلمية، غير أنها بسبب لغتها العلمية المعقدة، لن يتاح لها أن تؤثر على اتجاهات الجماهير.

إن القضية الأساسية لا تتمثل فى كشف الجانب الأسطورى فى بعض جوانب الخطاب الإسلامى، ولا فى تعرية التناقضات الداخلية فيه كما سبق أن فعل محمد عابد الجابرى فى كتابه «الخطاب العربى المعاصر»، ولكن فى تحليل أسرار جماهيرية الخطاب الإسلامى فى الوقت الراهن. هذا هو السؤال الرئيسى.

ولكى نصل إلى جواب صحيح لابد من فحص مجمل الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يمور فيها المجتمع العربى فى الوقت الراهن.

وقد نكتشف أن عقم خطاب السلطة، وانعدام مصداقيته، من ناحية، والتهافت الشديد لخطاب المعارضة العلمانية من ناحية أخرى، هو أحد أسباب جماهيرية الخطاب الإسلامى. ولا يعنى ذلك الغض من القيمة الذاتية للخطاب الإسلامى، والتى تنبع أساسًا من تجذره فى الوجدان الجماعى للجماهير. وهذه حقيقة بسيطة، ولكن سبق أن تجاهلها أصحاب الخطابات العلمانية، وهم يدفعون الآن ثمنًا سياسيًا باهظًا لهذا التجاهل، يتمثل أساسًا فى عزلتهم الشديدة عن الجماهير.

أركون يقدم إبداعات متميزة تضىء لنا التاريخ الإسلامى، غير أنه سيبقى اتجاهًا نخبويًا، لن يتاح له ببساطة أن يصل للجماهير العربية التى تحركها دوافع شتى، والتى لا تطيق معالجات علمية مبنية على المنهجية الأوربية.

لقد ثبت من الخبرة المصرية فى الانتخابات لمجلس الشعب أن الشعار الذى جذب أعدادًا غفيرة من الناخبين وجعلهم يصوتون لمرشحى اتحاد حزب العمل والإخوان المسلمين، كان مكونًا من جملة بسيطة، ولكن يبدو أن قوتها كانت طاغية. لقد كان الشعار هو «الإسلام هو الحل» هكذا بغير أى تفصيل. والإشارة البليغة واضحة فى مواجهة الأزمة الراهنة–هكذا كان مضمون الشعار–إزاء فشل المشاريع العلمانية، ليس هناك سوى الإسلام حل.

من هنا ينبغى تقييم محاولات المفكرين العرب فى مجال قراءة التراث فى ضوء وقعها الجماهيرى، وقدرتها على تغيير اتجاهات القطاعات العريضة.

٢ـ المجتمع العربى باعتباره عقلاً متهافتًا:

نقد المجتمع العربى من زاوية تقييم أداء العقل العربى من خلال فحص طبيعته ومكوناته، اتجاه قديم. وهذا الاتجاه أرسى قواعده المستشرقون الذين عنوا بدراسة التراث العربى الإسلامى فى مختلف تجلياته.

ونجد فى القراءات الاستشراقية للعقل الإسلامى نزعات عنصرية واضحة. وهذه النزعات يمكن ردها أساسًا إلى ما يطلق عليه «نزعة المركزية الأوربية»،

ونعنى بذلك اعتبار أوربا هى المعيار الذى يقاس على أساسه مختلف الخبرات والتجارب والنماذج الإنسانية غير الأوربية. وهكذا فإن المتأثرين بهذه النزعة من المستشرقين عادة ما يعرضون-فى مجال المقارنة-تجارب وخبرات الأمم الأخرى على المعيار الأوربى لكى يقرروا مدى التقدم أو التأخر، ودرجات الصواب والخطأ، ووجوه السلبيات والإيجابيات.

ولم يفلت العقل الإسلامى من هذه الدائرة الفكرية المتعصبة. فقد وصف العقل الإسلامى-فى كتابات المستشرق «جب» Gibb على سبيل المثال - أنه عقل ذرى، يعنى بالجزئيات، وعاجز عن التركيب. وليس بعيدًا عن مثل هذه المعالجات الاستشراقية، الكتابات الغربية عن الشخصية القومية العربية، والتى وصفت وخصوصا- فى الدعايات الإسرائيلية والصهيونية-بأنها شخصية سلبية، تتسم بالهروب من الواقع، والعجز عن مواجهته، وهى-فى نظرهم-شخصية تتأثر بالأقوال، وتفتنها اللغة العربية بألفاظها المجنحة، مما يجعلها فى النهاية عاجزة عن الفعل.

وقد التقطت أدبيات النقد الذاتى العربية هذا الخيط، ونعنى النظر إلى أزمة المجتمع العربى من خلال تشخيص العقل العربى، ولكن من منظور متحرر طبعًا من النزعات العنصرية الاستشراقية.

العقل العربى فى نظر بعض المفكرين العرب يحتاج إلى تحديث؛ لأنه عقل ساكن هيمن الجمود على جنباته، كما نرى فى كتابات المفكر اللبنانى حسن صعب، وهو عقل يحتاج إلى نقد جذرى يكشف عن الأنظمة المعرفية الأساسية التى يقوم عليها، كما نرى فى كتابات المفكر المغربى محمد عابد الجابرى.

غير أن محاولة حسن صعب فى كتابه «تحديث العقل العربى: دراسات حول الثورة الثقافية للتقدم العربى فى العصر الحديث» الذى نشر عام ١٩٦٩م تختلف اختلافًا جوهريًا عن كتاب محمد عابد الجابرى الأساسى «نقد العقل العربى» بجزئيه: تكوين العقل العربى (١٩٨٤م) وبنية العقل العربى(١٩٨٦م).

ففى الوقت الذى تبنى فيه حسن صعب نظرية التحديث الغربية التى يلخص مبادئها الأساسية فى الحرية الإنسانية، والتجريبية العلمية، والتنظيمية

العقلانية، والإبداعية الفكرية، نجد الجابرى يقوم بمحاولة جسورة لقراءة التراث العربى الإسلامى، وفق منهجية تحليل الخطاب التى ذاعت فى فرنسا على يد ميشيل فوكو وغيره من الباحثين كما ذكرنا من قبل.

ومن هنا أهمية أن نقف قليلاً لنقيم محاولة الجابرى. أول ما يلفت النظر أن الجابرى يعتبر أن تحليل العقل العربى تأخر فى الفكر العربى مائة سنة على الأقل! ذلك أن نقد العقل كما يقول فى تقديم «تكوين العقل العربى» جزء أساسى وأولى من كل مشروع للنهضة. ويتساءل: وهل يمكن بناء نهضة بعقل غير ناهض، عقل لم يقم بمراجعة شاملة لآلياته ومفاهيمه وتصوراته ورؤاه؟

غير أن العقل العربى–فى رأى الجابرى–قرأ قراءات استشرافية أو سلفية أو قومية أو يسراوية توجهها نماذج سابقة، أو شواغل إيديولوجية ظرفية جامحة، مما جعلها لا تهتم إلا بما تريد أن تكتشفه.

ولكن ما هو العقل العربى؟

العقل العربى عند الجابرى–هو جملة المبادئ والقواعد التى تقدمها الثقافة العربية للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، أو لنقل: تفرضها عليهم كنظام معرفى، (الجابرى، ج١، ص١٥).

ومصطلح النظام المعرفى Episteme – الذى يستعيره الجابرى من ميشيل فوكو وإن كان قد يعطيه معانى مختلفة–يعنى» :جملة من المفاهيم والمبادئ والإجراءات تعطى للمعرفة فى فترة تاريخية ما بنيتها اللاشعورية» أو بعبارة مختصرة «النظام المعرفى فى ثقافة ما هو بنيتها اللاشعورية».

وينصب عمل الجابرى أساسًا على اكتشاف وتحليل الأنظمة المعرفية الأساسية التى قامت عليها الثقافة العربية الإسلامية وهى على الترتيب التالى:

النظام المعرفى البيانى الذى يؤسس الموروث العربى الإسلامى الخالص (اللغة والدين كنصوص) (علوم النحو والفقه والكلام والبلاغة). والنظام المعرفى العرفانى الذى يؤسس قطاع اللامعقول فى الثقافة العربية الإسلامية، أو ما يطلق عليه الجابرى العقل المستقبل «طريق الإلهام والكشف».

وأخيرًا النظام المعرفى البرهانى الذى يؤسس الفلسفة والعلوم العقلية: (الأرسطية خاصة) (البرهان فى العربية هو الحجة الفاصلة البينة).

وفى ضوء ذلك كله يشخص الجابرى أزمة المجتمع العربى على أساس أنها ناجمة عن تفكك هذه النظم الثلاثة واختلاط مفاهيمها وتداخلها.

وهذا التداخل يسميه «التداخل التلفيقى» ويقصد به التداخل بين بنيات لا بوصفها بنيات مستقلة بنفسها محصنة بقدرتها على استعادة توازنها الذاتى كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بل بوصفها بنيات فقدت هذه القدرة وصارت مفككة أو قابلة للتفكك عند أول محاولة.

ومن هنا فالخروج من الأزمة لا يمكن أن يتم إلا عبر عملية إعادة تأسيس للنظم المعرفية فى الثقافة العربية الإسلامية، أو الحاجة -بعبارات الجابرى- إلى عصر تدوين جديد.

إن الجابرى يختم كتابه الهام بتشخيص الساحة الثقافية الراهنة من خلال الكشف عن تجليات العقل العربى المعاصر، وهو يجدها ساحة غريبة لأن القضايا الفكرية والسياسية والفلسفية والدينية التى تطرح للاستهلاك «والنقاش» قضايا غير معاصرة لنا: إنها إما قضايا فكر الماضى تجتر اجترارًا من طرف قسم كبير من المتعلمين والفقهاء والعلماء والأدباء، أولئك الذين يعيشون مغتربين بعقولهم فى الماضى محكومين بكل سلطاته الظاهرة منها والخفية، السياسية والإيديولوجية.. وإما قضايا فكر الغرب فإنها تجترُّ هى الأخرى اجترارًا، بعد أن قطعت من أصولها وأخرجت من ديارها وأصبحت مشردة وأحيانًا لقيطة تفتقر إلى الكل الذى يعطيها معناها، وليس هذا الكل شيئًا آخر غير تراث الغرب نفسه.. ومن هنا كانت الساحة الثقافية العربية الراهنة ساحة فكر مغترب ..(الجابرى، ج٢، ص ٥٧٢).

الشكل المطروح ليس هو ماذا نأخذ وماذا نترك من التراث، بل كيف ينبغى أن نفهم التراث؟ ومن أين يجب أن نبدأ من أجل التغيير، من أجل النهوض؟

هكذا تحدث محمد عابد الجابرى. وإذا كان صحيحًا أن محاولته الجسورة المبدعة ساعدتنا كثيرًا على كيف نفهم التراث، غير أنها لم تستطع الإجابة على السؤال-المشكلة: من أين وكيف يمكن أن نبدأ التغيير من أجل النهوض؟

٣ـ المجتمع العربى باعتباره بنية اجتماعية قمعية:

لعل الانتقادات التى يوجهها المفكر الفلسطينى الدكتور هشام شرابى الأستاذ بجامعة جورج تاون للمجتمع العربى، وهو بصدد تشخيص أزمته، أن تكون أكثر الانتقادات شمولاً وحدة فى نفس الوقت. وهذه الانتقادات تستمد أهميتها القصوى من كونها تصدر عن نظرية متكاملة لتوصيف المجتمع العربى وتحديد مظاهر أزمته، والبحث عن الحلول.

نجد هذه النظرية فى كتاب هشام شرابى الأخير «البنية البطركية: بحث فى المجتمع العربى المعاصر» الصادر عن دار الطليعة فى بيروت عام ١٩٨٧م.

ومما هو جدير بالذكر أن الكتاب فى طبعته العربية هو ترجمة عن الكتاب الذى ألف أصلاً باللغة الإنجليزية وكان له عنوان مختلف هو «البطريركية المحدثة: نظرية فى التغير الاجتماعى المشوّه»، ولعل العنوان الإنجليزى الأصلى أصدق دلالة على اتجاه المؤلف.

يستفيد هشام شرابى فى منهجيته ومصطلحه من مدرسة تحليل الخطاب الفرنسية وبمنهج التفكيك عند دريدا وغيره من المفكرين المعاصرين أصحاب الفتوحات النظرية والمنهجية الجديدة، وإن كان يطبقها بطريقة إبداعية.

قد نختلف معه هنا أو هناك، غير أنه فى الحقيقة يطرح على العقل العربى المعاصر أسئلة ومشكلات هامة، تحتاج إلى تأمل طويل.

المجتمع البطركى الحديث عند هشام شرابى مقولة تحليلية ونوع أو نموذج مجرد ومبدأ تفسيرى ونظرية مكتملة فى نفس الوقت.

وهو يشير إلى شكل عام من المجتمع التقليدى الذى تأثر بالحداثة.

والمجتمع عنده يشمل البنى الاجتماعية الكلية (المجتمع والدولة والاقتصاد والبنى الاجتماعية الجزئية (العائلة أو الشخصية الفردية). والمجتمع التقليدى الحديث يعد فى الواقع ناتجًا من نواتج هيمنة أوربا الحديثة؛ وذلك لأن عملية التحديث وفقًا لمعطيات المجتمع البطريركى لا يمكنها إلا أن تكون مبنية على التبعية. وعلاقات التبعية تؤدى حتمًا لا إلى

الحداثة، بل إلى مجتمع بطركى «ملقح بالحداثة»، بحيث إن عملية التحديث تصبح نوعًا من الحداثة المعكوسة.

وقد تعقب هشام شرابى التكوين الاجتماعى للنظام البطركى الحديث وعلاقاته الاجتماعية وأصوله التاريخية وتشكله فى عصر الإمبريالية. ونقنع فى عرضنا الوجيز لأفكار هشام شرابى بالتركيز على «الخطاب البطركى الحديث» أو ما يطلق عليه شرابى المقال البطركى الحديث، وإن كنا نفضل كلمة الخطاب على كلمة المقال لشيوعها الآن فى الأدبيات العربية.

يقرر هشام شرابى أن النظم العربية القائمة تحتكر الكلام، باعتباره شرطًا للاستقرار والاستمرار. ومن هنا الدور الذى يقوم به ما يسميه الكلام اللاحوارى (المونولوج). فى جميع أشكال الخطاب البطركى الحديث يظهر نمط الخطاب اللاحوارى فى ميل أصحابه إلى استثناء المتكلمين الآخرين أو تجاهلهم. غير أن النمط اللاحوارى موجود فى صلب الخطاب ذاته، بمعنى أنه ليس ناجمًا عن القوة أو السلطة وحدها، بل أيضًا عن اللغة ذاتها؛ لأنها تشجع البلاغة على حساب الحوار.

وخطورة الخطاب اللاحوارى حين يسود المجتمع تبدو فيما يتعلق بنظرية المعرفة، وذلك فيما يتعلق بطريقة إثبات الحقيقة أو تقدير صحة الوقائع. فجميع أنواع الكلام اللاحوارى تستبعد، بإلحاحها على نيل الموافقة، أى خلاف فى الرأى أو أى تساؤل أو تحفظ أو تعديل. وبناء على ذلك لا يظهر فى الكلام أو الكتابة على النمط اللاحوارى أى شك أو تردد. فالحقيقة التى تؤكد فى الخطاب اللاحوارى هى الحقيقة المطلقة المرتكزة أولاً وأخيرًا على الوحى أو على الخيال الاجتماعى.

وغنى عن البيان أن سيادة الخطاب اللاحوارى فى المجتمع يعنى نفيًا لخطاب الآخر. فالحوار يعنى على العكس أنه ليس هناك خطاب نهائى، على أساس أن حرية التساؤل وحدها هى التى تؤدى إلى المعرفة الحقة. فالحقيقة ليست من فعل السلطة، بل هى نتيجة بحث ونقد واتفاق فى الرأى والنظر.

ومن الممكن التعبير عن الخطاب اللاحوارى بأشكال مختلفة تبعًا لإطاره المحيط. فصاحب الخطاب المهيمن هو الأب فى الأسرة، والمعلم فى المدرسة، والشيخ فى الجماعة الدينية أو القبيلة، والحاكم فى المجتمع بصورة عامة. لا يستمد هذا الخطاب معناه المدرك مما يقوله الفرد، بل من بنية الكلام ذاتها. ومع أنها بنية تنتج أيضًا أشكالاً من المعارضة يتسم بها خطاب المجتمع البطركى الحديث؛ أى الثرثرة والاغتياب وسرد الروايات والالتزام بالصمت (لأن المناقشة أو المعارضة فى أطر كهذه لا يمكن القيام بها إلا بشكل سرى أو بعيدًا عن سمع السلطة).

ويرى هشام شرابى أن الخطاب البطركى الحديث قد عبر عن نفسه فى السنوات المائة الأخيرة بلغات ثلاث لكل منها مفرداتها ومفهوماتها الخاصة، وترتكز كل منها على عالم مختلف أو ثقافة مختلفة دون أن يكون الترابط بينها منعدمًا هناك:

أولاً: عالم الريف (فلاحون وقبائل) وثقافته:

ثانيًا: عالم وثقافة يميزان البروليتاريا الحضارية والبورجوازية الصغيرة اللتين تشكلان من حيث اللغة والبيئة الثقافية، امتدادًا للريف، مع أنهما قد أصبحتا مختلفتين عنه.

ثالثًا: عالم وثقافة يميزان البورجوازية الوسطى والعليا؛ أى مجتمع الرفاهية والثروة والثقافة النخبوية أو الرفيعة.

هذه فكرة عامة عن تصور هشام شرابى لوظيفة الخطاب وأنواعه المختلفة فى المجتمع البطركى فى المجتمع العربى الذى يعتبره مجتمعًا بطركيًا حديثًا وهو يقسم مراحل تطوره إلى أربع مراحل:

المرحلة العثمانية: الحركة الإصلاحية والحركة العلمانية، الإصلاح الإسلامى، (١٨٨٠م –١٩١٨م) العلم، والديموقراطية.

المرحلة الأوربية: القومية، الحركة الإسلامية، الاشتراكية الليبرالية، الوحدة (١٩١٨م –١٩٤٥م) العربية، الإحياء الإسلامى، النظرية الاشتراكية.

مرحلة الاستقلال: نظام الدول المتعددة، التطور الرأسمالى (١٩٤٠- ١٩٨٠م)، التطور غير الرأسمالى، القومية، الاشتراكية، الإسلام.

مرحلة ما بعد الاستقلال: الحركة الأصولية السياسية، الحركة النقدية العلمانية ١٩٨٠م.

إذا كانت هذه هى سمات المجتمع البطركى الحديث ببنيته القمعية، أليس هناك مجال للأمل فى تغيير يلحق به، وكيف؟

للإجابة عن هذا السؤال يرصد هشام شرابى ما يطلق عليها الحركة النقدية الجديدة التى يعتبر كتاباتها تشكل أول عملية نقد جدية للنظام البطركى الحديث ولثقافته. وقد استوحت هذه الكتابات المرتكزة على طرق «العلوم الإنسانية» فى التحليل ثلاثة اتجاهات أساسية:

- الجانب النقدى من العلوم الاجتماعية الأنجلو- أمريكية.
- الماركسية الغربية.
- النظرية البنيوية وما بعدها فى فرنسا.

وتهدد الحركة النقدية الجديدة بوصفها قراءة مناهضة للنص البطريركى الحديث بتقويض مفهومات الخطاب السلطوى المسيطر وأساليبه وقيمه ومسلماته، وذلك على عدة مستويات:

- على المستوى اللغوى ومستوى التأويل، والمستوى الاجتماعى، ومستوى الفكر والعمل.

وأهم ما أنجزته هذه الحركة هو نفاذها إلى ميادين لم يكن يفكر فيها المثقفون من قبل مثل السلطة وقضية المرأة وسيطرة النص الدينى.

غير أن شرابى فى تقييمه النهائى للنقاد العرب الجدد لا يعتبرهم سوى نقاد منهجيين أكثر منهم أصحاب نظريات أصيلة.

فحتى الآن هم مستغرقون فى عملية نقد المجتمع، ولم تظهر لهم بعد نظرية أصيلة وجديدة.

وبعد ما يستعرض شرابى الأزمة العربية فى الثلاثين سنة الأخيرة ويحدد أصولها، يصل إلى نتيجة نهائية حين يطرح سؤاله الأخير:

كيف يمكننا العمل فى الواقع اليومي؟ هل يمكننا مثلاً تحويل العلاقة بين الدولة ومواطنيها من علاقة مبنية على العنف إلى علاقة مبنية على القانون؟

الجواب العملى: بالطرق القانونية لوسائل يدعمها الشعب.

ويصدر فى ذلك عن مبدأ هو أن وسائل النضال تتغير بتغير شروطه.

إن طريق التجدد فى زاوية النموذج الديموقراطى الراديكالى، الذى يتبناه شرابى يقتضى اتباع طريقة مزدوجة: نقدية ونضالية فى آن واحد.

– فهى نقدية فى الأشكال والمواقف التى اتخذتها الحركة النقدية الجذرية.

– وهى نضالية على نمط حوارى لا عنفى تتخذ فى العصيان المدنى شكلاً أساسًا من أشكال النفى والرفض والمجابهة.

وبالرغم مما يراه شرابى من بطء التغيير فى المجتمع العربى، فإنه –فى كلمة ختامية يقتبس من المفكر الماركسى الإيطالى المعروف جرامشى قوله:

«إن تشاؤم العقل لا يقاومه إلا تفاؤل الإرادة».

وهكذا من خلال استعراض أفكار محمد أركون، ومحمد عابد الجابرى، وهشام شرابى، نكون قد عرضنا لأبرز المداخل فى الفكر العربى المعاصر التى حاولت تشخيص الأزمة.

الفصل الثالث

صور المستقبل العربى

أصبحت البحوث المستقبلية فى السنوات الأخيرة مثار اهتمام عديد من الباحثين فى الشرق والغرب. وهو ميدان زاخر بالخلافات الأيديولوجية بين علم مستقبل ماركسى وعلم مستقبل بورجوازى، وبالتمايزات المنهجية التى تبدو فى المناهج والأساليب المستخدمة.

ومن بين الأساليب المستخدمة ما يطلق عليه صياغة السيناريوهات السياسية التى تقوم عادة على تحديد نقطة بداية، يبدأ منها صياغة عدة سيناريوهات مستقبلية بشروط محددة.

ولن ندخل هنا فى صميم المناقشات المنهجية فى هذا الموضوع، ولكننا سنقنع باستعراض وتحليل صورتين للمستقبل العربى إحداهما رسمت من خارج الوطن العربى وصاغها مايكل هدسون مدير مركز الدراسات العربية بجامعة جورج تاون الأمريكية، والثانية صاغها فريق بحث عربى تشكل فى إطار مركز دراسات الوحدة العربية، أنجز مجموعة دراسات هامة بعنوان «استشراف المستقبل العربى».

١ ـ صورة مستقبلية من خارج الوطن العربى:

قدم مايكل هدسون بحثه فى إطار مؤتمر علمى كبير شاركت فيه مجموعة كبيرة من الباحثين العرب والأجانب، وكان عنوان بحثه «الدولة والمجتمع والشرعية، دراسة عن المأمولات السياسية العربية فى التسعينيات». وقد نشرت أعمال المؤتمر فى كتاب بالإنجليزية وترجم إلى العربية بواسطة مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان «العقد العربى القادم، المستقبلات البديلة، بيروت، ١٩٨٦م.

يصوغ مايكل هدسون ثلاثة سيناريوهات:

الأول منها استمرار للوضع الراهن القائم.

الثانى يمثل حقبة اضطراب من علاماتها نهاية السيطرة السلطوية الشديدة وانهيار النظام.

الثالث يتمثل فى تطوير أنظمة سياسية أكثر شرعية تتميز بحكومة أشد تسلطًا، وبمشاركة شعبية أكبر دلالة، وبكفاءة أعظم. وهذا السيناريو الثالث قد يشتمل على صيغ بنيوية وأيديولوجية متنوعة فى الأقطار المختلفة: الليبرالية التعددية، أو الملكية الدستورية، أو الاشتراكية ذات الحزب الواحد، أو النقابية الوطنية، أو الإسلامية.

وأيا كانت الصيغة، فإن السمة المتميزة لمعطيات السيناريو الثالث ستكون الدولة التى يحظى حكامها بتأييد عناصر مجتمعية عريضة، وتملك مؤسساتها القدرة على النقل المنظم للسلطة، وإقامة الاتفاق الجماعى فى الرأى، وتنظيم الصراع فى مجتمعات التسعينيات العربية المجزأة.

السيناريو الأول: الوضع الراهن:

«يبدو أن نمو الدولة، ونمو قدراتها على التحكم، مع أواسط الثمانينيات، قد سبق التغيرات المجتمعية التى تتولد عنها المطالب السياسية، فى كل من البلدان العربية الكبيرة والصغيرة على حد سواء».

ومن المنظور الطبقى فإن العنصر المسيطر أى البرجوازية، منقسم على نفسه وأضعف من أن يتحكم فى الدولة كلية وأن يفرض مصالحه الضيقة، بينما العناصر المسودة، أى فقراء الحضر والريف، أكثر تشتتًا من أن تمثل تحديًا حقيقيًا.

«.. ويبدو أن تركيبة حكيمة من أنشطة المعارضة» المدجنة «ومن الوجود الأمنى القومى، قد تكون كافية لأن تسمح للحكام أن يخرجوا سالمين من الجو السياسى العاصف».

السيناريو الثانى: حقبة الاضطراب:

الفرضية الأساسية هنا «أن الدولة قد تكون أكبر ولكن ليس بالضرورة أقوى. وهو يعنى الشك فيما إذا كانت الدولة تطور سلطتها الأخلاقية فى تعادل مع تعزيزها لتكنولوجيات السيطرة.

وتتمثل الصيغة الأساسية لسيناريو «حقبة الاضطراب» فى فشل الدولة فى أن تكتسب الشرعية فى نظر المجتمع.

وإذا ما أصبح سيناريو «حقبة الاضطراب» مميزًا للسياسات العربية فى التسعينيات، فهناك أنماط متنوعة تتراوح فيما بين الحكمة شبه المستقرة والفوضى.

وهذه الأنماط الخمسة:

- بيروقراطية سلطوية.

- سلطوية شعبية: (خلق شعبية جماهيرية من خلال أيديولوجية تعبئة، وقد يضفى الإسلام السياسى بصورة أو أخرى صيغة شرعية على أنظمة سلطوية- شعبية خلال السنوات القادمة).

- الحرس الإمبراطورى: (حكم تتوالى عليه زمر عسكرية يستولى كل منها على السلطة بقوة السلاح).

- الفوضى الشاملة: (نموذج لبنان).

السيناريو الثالث: حقبة الشرعية:

تغيرات سياسية جوهرية وظهور حكومة ترتكز على قاعدة اجتماعية عريضة وتسمو على المصالح الطبقية الخاصة. بعبارة أخرى تكون هناك أولوية للسياسة وسيكون لها استقلالها الجزئى.

والسؤال هو ما الذى يدعم سيناريو الأمر الراهن؟

خمسة توجهات؛ ثلاثة منها داخلية تتعلق بالمجتمع العربى، والآخران خارجيان.

التوجهات الداخلية:

١- النمو المتواصل لمنظمات أمن الدولة.

٢- الرغبة المتزايدة فى نظام مستقر تقوده نخب ديمقراطية ذات فاعلية متزايدة وغير مقيدة بالاعتبارات المحلية.

٣- الضعف التنظيمى والعقائدى لمجموعات المعارضة.

التوجهات الخارجية:

٤- توازن القوى على المستويين الإقليمى والدولى.

٥- النظام الاقتصادى العالمي الذى يضمن الأمن للنخب العربية، ويضع فى الوقت نفسه القيود على اتخاذها القرار السياسى.

ومن ناحية أخرى ما هى عوامل التغيير؟

ثمانية توجهات ثلاثة منها منشؤها اجتماعى أو خارجي وهى:

١- انخفاض عائدات النفط.

٢- تكاثر عناصر التغيير الاجتماعى الموجهة.

٣- اعتبارات إسقاط المشروعية عن «الرابطة الأمريكية».

وتنشأ التوجهات الخمسة الأخرى عن النظام السياسى المحلى وتضم:

٤- ضعف القيادة وعدم كفاءة صنع السياسات.

٥- عدم كفاية المشاركة السياسية.

٦- الضعف المحتمل للسيطرة على أجهزة الأمن البيروقراطية.

٧- بدء حدوث تطور تكنولوجى فى جانب المعارضة.

٨- الإحياء العقائدى.

والسؤال الأخير هنا هل عوامل التغيير ستؤدى إلى السيناريو الثانى (حقبة الاضطراب) أم إلى السيناريو الثالث (حقبة الشرعية؟) سؤال تصعب الإجابة عنه.

ونوجز تعليقنا على هذه الصورة المستقبلية المرسومة من خارج الوطن العربى بأنها تقوم أساسًا على فكرة انفتاح النسق السلطوى المغلق للنظام السياسي الراهن نحو نسق أكثر انفتاحًا، يتوقف على السلوك السياسى للنخب الحاكمة والمعارضة ما إذا كان سيتجه إلى الاضطراب أم إلى الشرعية.

٢ـ صورة مستقبلية من داخل الوطن العربى:

نتيجة تأثر فريق استشراف مستقبل الوطن العربى بالتوجيهات الأيديولوجية لمركز دراسات الوحدة العربية الذى أشرف على الموضوع، وتركيزه على الوحدة العربية باعتبارها الحلم والهدف، تمت صياغة السيناريوهات على أساس مدى اقترابها أو ابتعادها عن الوحدة العربية.

السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن، والذى يركز فيه أساسًا على سلبيات الدولة القطرية.

السيناريو الثانى: ضرب من ضروب التنسيق والتعاون بين الدول العربية.

السيناريو الثالث: الوحدة بين الدول العربية.

ويلاحظ أن هذه الصورة المستقبلية المرسومة من داخل الوطن العربى أكثر ابتعادًا عن الواقع العربى وتطوراته المحتملة، نتيجة وقوعها فى أسر حلم القومية العربية الذى أثر على مسار المشروع البحثى كله، فى حين أن الصورة التى رسمها من بعيد مايكل هدسون تعد-فى نظرنا-أقرب اقترابًا من الواقع العربى، وأكثر منهجية ودقة فى فهم التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التى يمور بها المجتمع العربى فى الوقت الراهن.

خـــاتمـــة

فى رأى عديد من المثقفين والباحثين العرب أن استمرار الأزمة دليل على عدم وجود البديل أو ضعفه. ولا يقصدون هنا بالبديل، السياسى منه. وإنما يقصدون المشروع الاجتماعى الثقافى والسياسى الذى سبق للنهضة العربية أن شهدت نماذج سابقة له.

وهذا المشروع الشامل هو ما يشار إليه الآن بمصطلح أصبح دائمًا هو «المشروع الحضارى».

١ ــ تعريف المشروع الحضارى:

وبالرغم من ذيوع المفهوم فإنه لم تجر حتى الآن محاولة محددة لتعريفه، مع الأهمية القصوى لذلك. وباعتبارنا من أنصار هذا التفسير، ومن الداعين لمشروع حضارى جديد، فقد اهتممنا بتعريفه تعريفًا دقيقًا فى ضوء مراجعة شاملة للأدبيات السياسية فى الموضوع، وتعريفنا للمشروع الحضارى أنه:

«تصور لإعادة صياغة مجتمع ما، فى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحيث يجد هذا التصور طريقه إلى التطبيق. وفى إطاره يتم بناء الفرد وفق نسق عقائدى معين، كما تتم إعادة صياغة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يحقق النظرة الجديدة للعالم التى يتبناها المشروع».

والمشروع الحضارى– بحسب هذا التعريف–لابد أن يمثل استمرارًا من ناحية وانقطاعًا من ناحية أخرى مع التصورات القديمة عن السياسة والمجتمع. ويمكن القول بأن نجاح المشروع يتوقف على قدرته فى تثبيت وترسيخ القيم الجديدة من خلال ممارسات سياسية واجتماعية وثقافية، تقوم أساسًا على المشاركة الشعبية، وفى إطار إشباع الحاجات المادية والروحية الأساسية للجماهير العريضة».

٢ـ نظرة نقدية موجزة على المشاريع الحضارية المطروحة :

فى ضوء تعريفنا للمشروع الحضارى يمكن القول بأن لدينا فى الوقت الراهن أربعة مشاريع حضارية مطروحة هى: المشروع القومى والماركسى والليبرالى والإسلامى.

وإذا كان المقام لا يتسع للإفاضة فى تحليل كل مشروع بصورة نقدية لبيان سلبياته وإيجابياته، فإننا نقنع بالتركيز على سلبيات كل مشروع؛ لأننا ننطلق من فكرة رئيسية مفادها أن المشاريع المطروحة تقصر عن إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العربية، نظرًا لجمودها، وعجزها عن الإبداع والتجديد الذاتى، الذى كان من شأنه أن يجعلها أكثر مواكبة لروح العصر، وأفضل تكيفًا مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وفى تقديرنا أن ما يعيب المشروع القومى هو إنكار رسوخ الدولة القطرية وإيجابياتها، وتجاهل الخصوصيات الثقافية فى بلاد الوطن العربى، والتركيز على تحقيق الوحدة من خلال النخبة، وعدم حل التناقض النظرى والعملى بين العروبة والإسلام.

أما المشروع الماركسى فيعيبه الانعزال التام عن الجماهير، وعدم القدرة على التجديد الفكرى، والعجز فى التعامل مع الظاهرة الدينية.

وإذا نظرنا للمشروع الليبرالى نجد أنه يتبنى مفاهيم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولا يلتفت إلى النظرية الليبرالية الجديدة فى العالم الرأسمالى ذاته، وهو من ناحية أخرى يتجاهل بعد العدالة الاجتماعية.

ونصل أخيرًا إلى المشروع الإسلامى فنجده يتسم بغموض الشعارات، وغياب البرامج الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو يفتقر إلى القدرة على الحوار مع التيارات السياسية الأخرى.

وإذا طرحنا على أنفسنا السؤال: هل ستستمر هذه الأيديولوجيات بصورة أو بأخرى فى المستقبل؟

يجيب محمد عابد الجابرى على ذلك بالإيجاب حين يقرر فى مقال له «أن هذه التيارات ستقود المرحلة المقبلة، فنحن نعتقد أن تواجد التيارات الأربعة المذكورة (القومية والليبرالية والماركسية والسلفية) على الساحة العربية سيظل قائمًا لمدى طويل، وأن تداولها الهيمنة فى هذه الساحة سيستمر لمدى أجيال (الجابرى، إعادة البناء، اليوم السابع، العدد ٢١٢ الصادر فى ٣٠ مايو ١٩٨٨.

ونحن نختلف مع الجابرى فى توقعاته. وفى تقديرنا أنه ليس هناك مستقبل للماركسية فى العالم العربى، اللهم إلا إذا تجددت، وفى هذه الحالة سيبقى دورها محصورًا فى تدعيم المنهج العلمى فى تحليل المجتمع.

ويبقى الأمل مفتوحًا أمام تأليف حى وخلاق لمشروع حضارى قومى جديد عناصره الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية، واعتبارها رافدًا أساسيًا لتطوير المجتمع وإثراء الشخصية الإنسانية، والعدالة الاجتماعية التى تضمن الحد الأدنى لعدالة توزيع الثروة، كل ذلك فى إطار أوسع مدى من الحرية للوطن والمواطن على السواء.

القسم الثانى

الثـــورة الكـــونيـــة

- مقدمة

الفصل الأول : بداية الصراع حول المجتمع العالمى

- مقدمة

(١) مجتمع المعلومات الكونى

(٢) التحليل الثقافى

(٣) الثورة السياسية

(٤) الثورة القيمية

(٥) الثورة المعرفية

الفصل الثانى: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدنى العربى

- مقدمة

(١) إطار نظرى لدراسة الظواهر الثقافية

(٢) تشخيص للأزمة الثقافية العربية

(٣) تحليل للأزمة الثقافية العربية

- أزمة الشرعية
- أزمة الهوية
- أزمة العقلانية العملية

الثـــورة الكـــونيـــة

مقدمة

لا يمكن لباحث فرد أن يقوم بمهمة رصد القوى والحركات الاجتماعية فى الوطن العربى والتنبؤ بمستقبلها. فهذه الدراسة الوصفية والتنبؤية الشاملة تحتاج إلى مسح واسع المدى وإلى دراسات حالة متعمقة، يقوم بها باحثون ينتمون إلى الأقطار العربية المختلفة، ولديهم خبرة عميقة بالتاريخ الاجتماعى والسياسى الفريد لكل قطر، وقدرة على تتبع التطورات الجذرية التى حدثت فى النصف من القرن الأخير.

وأيا ما كان الأمر، فقد تكفل معهد البحوث والدراسات العربية والإفريقية بالقاهرة بالقيام بهذه المهمة الصعبة من خلال تكليف عدد من الباحثين العرب بالكتابة عن بلادهم، وقدمت الأبحاث فى ندوة علمية.

قدمت أبحاث عن الحركات الاجتماعية فى سوريا، والحركات الاجتماعية فى لبنان (عبد الله محيى الدين)، والحركات الاجتماعية فى الجزائر (عبد الناصر جابى) والحركات الاجتماعية فى تونس (محسن مرزوق) والحركات الاجتماعية فى الأردن (هانى الحورانى ورياض الصبح).

وتكلفت الباحثة عزة عبد المحسن خليل بكتابة ورقة تأليفية عن الحركات الاجتماعية فى العالم العربى، اعتمدت فيها أساسًا على دراسات الحالة السابقة.

وإذا كان هذا هو الوضع البحثى فى موضوع رصد الوضع الراهن للقوى والحركات الاجتماعية فى الوطن العربى، فإن السؤال الذى يستحق أن يثار هو:

ما العوامل الدولية والعربية التى أدت إلى ظاهرة الحضور الطاغى للدولة والغياب البارز للحركات الاجتماعية العربية؟

وفى تقديرنا أنه لا يمكن دراسة الظواهر المتعددة التى سادت فى الوطن العربى فى العقود الأخيرة بغير تعمق فى دراسة وتحليل التغيرات الكبرى التى لحقت ببنية المجتمع العالمى.

ويمكن القول بأن المجتمع العالمى World Society أصبح اليوم هو وحدة التحليل الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر.

ويرد ذلك إلى أن ظاهرة العولمة التى أصبحت تملأ الدنيا وتشغل الناس بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية، أثرت تأثيرًا بالغًا على بنية ووظائف المجتمعات المحلية والمناطق الإقليمية فى العالم. من هنا آثرنا أن نؤصل هذه التغيرات العالمية، والتى تتمثل فيما أطلقنا عليها الثورة الكونية بأبعادها السياسية والقيمية والمعرفية.

وفى تقديرنا أن كل بعد من هذه الأبعاد أثر تأثيرًا عميقًا على وضع وتحولات الحركات الفكرية فى الوطن العربى.

وكان لابد من بعد أن نتعمق فى دراسة الأسباب الحقيقية للأزمة الثقافية العربية، والتى تتمثل فى أزمة الشرعية والهوية والعقلانية، ولكل أزمة من هذه الأزمات انعكاساتها على وضع ومستقبل الحركات الاجتماعية العربية.

وعلى ذلك تنقسم دراستنا إلى فصلين رئيسين:

الفصل الأول: الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى

الفصل الثانى: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدنى العربى

ثم نخلص فى النهاية إلى خاتمة وجيزة.

الفصل الأول

بداية الصراع حول المجتمع العالمى

تحليل ثقافى

مقدمة:

لا نبالغ أدنى مبالغة إذا قلنا إن الإنسانية تنتقل الآن، عبر عملية معقدة ومركبة، صوب صياغة مجتمع عالمى جديد، تحت تأثير الثورة الكونية. وهذه الثورة الكونية تأتى-فى التعاقب التاريخى للثورات المتعددة التى شهدتها الإنسانية-عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل فى بزوغ ما أطلق عليه «الثورة العلمية والتكنولوجية، والتى جعلت العلم-لأول مرة فى تاريخ البشرية-قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض، ورأس المال والعمل[1]. وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس فى بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضًا فى أسلوب الحياة، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة، وأساليب الممارسة السياسية. ومنذ الستينيات ذاع مصطلح جديد، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين، من أبرزهم «دانيل بل» لوصف المجتمع الجديد، وهو «المجتمع ما بعد الصناعى[2]» غير أنه مع مرور الزمن تبين قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغير الكيفى الذى حدث، ومن هنا صك العلماء الاجتماعيون مصطلحًا آخر رأوا أنه أوفى بالغرض، وأكثر دقة فى التعبير، وهو مصطلح «مجتمع المعلومات». وذلك على أساس أن أبرز ملمح

---

(١) انظر فى ذلك:
السيد يسين، الإيديولوجية والتكنولوجيا، ثلاث دراسات نشرت تباعًا فى مجلة الكاتب، أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ١٩٦٩م.

(2) Bell, C., The Coming of Post- Industrial Society, a venture in social forcasting, New York: Basic Books, 1977.

من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساسًا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هى الحاسب الآلى الذى أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى، فى مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية. فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى فى تكنولوجيا الاتصال، وبخاصة فى مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، وخصوصًا فى مجال البث التليفزيونى الكونى الذى -بحكم آليته -يتجاوز الحدود الجغرافية، وينفذ إلى مختلف الأقطار التى تنتمى إلى ثقافات مختلفة، مما من شأنه أن يؤثر-خلال الرسائل الإعلامية المتعددة -على-القيم والاتجاهات والعادات، لأدركنا أننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة التى مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقصر كثيرًا عن وصف أثر التغيرات التى يتعمق مجراها كل يوم.

فى ظل هذه التطورات الكبرى فى مجال المعرفة والاتصال، وانتقالنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات، أخذ يتشكل ببطء-وإن كان بثبات-ما يمكن أن نطلق عليه «الوعى الكونى»، والذى سيتجاوز فى آثاره، كل أنواع الوعى السابقة عليه كالوعى الوطنى، بكل تفريعاته من وعى اجتماعى ووعى طبقى، والوعى القومى. سيبرز الوعى الكونى متجاوزًا كل أنماط الوعى السابقة، لكى يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة، تشتد فى الوقت الراهن المعركة حول صياغتها، واتجاهاتها، ولابد فى مستقبل منظور، أن ينعقد الإجماع العالمى عليها.

وفى ضوء ذلك كله، نستطيع أن نفهم سر المعركة التى تدور فى الوقت الراهن حول «النظام العالمى الجديد»، الذى تريد الولايات المتحدة الأمريكية-بعد انهيار النظام العالمى الثنائى القطبية-أن تهيمن عليه مستندة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية، بالرغم من التآكل التدريجى لقوتها الاقتصادية العالمية، كما تنبأ بذلك بول كنيدى فى كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى العظمى»[1]، والذى أثار جدلاً أمريكيًا حادًا بين أنصاره وخصومه.

(1) Kennedy, P. The rise and fall of the great powers, New York: Random House 1987.

وهكذا يمكن القول بأننا بصدد رصد التغيرات العميقة التى ألمحنا إليها، لابد أن نقف قليلاً أمام ظاهرة بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه .«مجتمع المعلومات الكونى».

(١) مجتمع المعلومات الكونى:

مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلنا أخيرًا إلى تكنولوجيا المعلومات(١).

ويمكن القول بأن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسًا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتى يمكن إجمالها فى ثلاث:

أولاها: أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت، لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فاعلية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين.

وثانيها: أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

وثالثها: أن سر الوقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى (أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء)، وتعميق العمل الذهنى (من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان)، والتجديد فى صياغة النسق، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى.

(١) نعتمد فى هذا الموضوع أساسًا على:

- Masuda. Y., Vision of the global information society, in: Bannon, L. et al. (Editors) Information technology impact on the way of life, Dublin: Tycooly International Publishing Ltd. 1982, 55-58.

ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات فى الملامح التالية:

١- المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) فى صورة شبكات المعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات، والتى ستصبح هى بذاتها رمز المجتمع.

٢- الصناعة القائدة ستكون هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى.

٣- سيتحول النظام السياسى لكى تسوده الديموقراطية التشاركية، ونعنى السياسات التى تنهض على أساس الإدارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون، والمبنية على الاتفاق، وضبط النوازع الإنسانية، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة.

٤- سيتشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز، ومتكاملة بطريقة طوعية.

٥- ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادى، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف.

٦- أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات، ستتمثل فى مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة، والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى.

وقد يبدو أن هذه الصورة التى رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام، غير أن مجتمع المعلومات الكونى، ليس فى الواقع حلما، بقدر ما هو مفهوم واقعى، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات. وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول:

أولها: أن العولمة Globalization ستصبح هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات القادم. ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية، والانفجار السكانى، والفجوات العميقة الاقتصادية، والثقافية بين الشمال والجنوب.

وثانيها: أن تنمية شبكات المعلومات الكونية، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها عالميًا، وكذلك الأقمار الصناعية، ستؤدى إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات، وتعمق الفهم، مما من شأنه أن يتجاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة.

وثالثها: أن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية، وسيتحول النظام الاقتصادى من نظام تنافسي يقوم على السعى إلى الربح إلى نظام تأليفى ذى طابع اجتماعى يسهم فيه الجميع.

غير أنه لا ينبغى أن يقر فى الأذهان، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكونى عملية هينة. ذلك أنه يقف دونها تحديات عظمى، ينبغى مواجهتها. وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول «ديموقراطية المعلومات»، والتى هى الشرط الموضوعى الذى لابد من توفره، وذلك لتفادى الشمولية والسلطوية.

وديموقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات. أولها: حماية خصوصية الأفراد، وتعنى الحق الإنسانى للفرد لكى يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين. والمقوم الثانى هو الحق فى المعرفة، ونعنى حق المواطنين فى معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية التى قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرًا جسيمًا. ونأتى بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات. ونعنى بذلك حق كل مواطن فى أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات، بسعر رخيص، وفى كل مكان، وفى أى وقت. وأخيرًا نصل إلى ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام، ونعنى حق المواطن فى الاشتراك المباشر فى إدارة البنية التحتية للإعلام الكونى، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية.

وثانى التحديات التى تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكونى، هو تنمية الذكاء الكونى، وهو يعنى القدرة التكيفية للمواطنين فى مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة. والذكاء يمكن تعريفه-بشكل عام-بأنه القدرة على الاختيار

العقلانى للفعل الإنسانى لحل المشكلات. ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصى لدى الأفراد، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعى. وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصى للأفراد سيتآلف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعى. وهو بذاته الذى يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيًا، والذى سيتشكل من خلال الفهم الكونى المتبادل، الموجه لحل المشكلات الكونية، كما ظهر أخيرًا فى الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الإنسانية التى تشارك فيها مختلف الدول فى الوقت الراهن. ويصلح موضوع البيئة مثالاً نموذجيًا لإبراز تبلور الوعى الكونى، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة. ومن المؤكد أننا سنشهد فى وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة، تشريعات دولية، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائدة. ومن هنا يحق لنا القول بأنه وعلى عكس ما يبدو حديثًا نظريًا فإننا نشهد فى الوقت الراهن بدايات تشكل الوعى الكونى، والذى لم يبرز فقط فى موضوع البيئة، وإنما- وربما أهم من ذلك-ظهر فى موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيماوية وتدميرها، خلاصًا من سيناريو فناء البشرية، والذى كان سائدًا فى عصر توازن الرعب النووى. هذا الوعى الكونى الذى يتعمق كل يوم، ليس فى الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى.

كيف نفهم عملية تغيير العالم؟

العالم يتغير تحت أبصارنا بعمق، والنظام العالمى يتحول تحولات كيفية غير مسبوقة. كيف نفهم الآثار التى ستنجم عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى، وكيف نحلل الصراع المحتدم فى الوقت الراهن حول النظام العالمى الجديد؟[١].

---

(١) انظر دراستنا لهذا الموضوع:

السيد يسين، تغيير العالم: جدلية الصعود والسقوط والوسطية، المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى، عام ١٩٨٩م. ونشرت بعد ذلك فى الفصل الأول من كتابنا: الوعى القومى المحاصر، أزمة الثقافة السياسية العربية، القاهرة: الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢م.

هذا سؤال جوهرى، وهو لا يطرح مجرد قضايا منهجية مجردة يشتغل بها العلماء الاجتماعيون، ولكنه يثير موضوع قدرتنا كمواطنين وبشر معنيين فى العالم المعاصر، حيث تنهمر علينا الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل ساعة، عبر شاشات التليفزيون، بكثافة عالية، وبطريقة عشوائية لا يجمعها نسق. هل تصلح المناهج السياسية والاقتصادية بمفردها لأن تقدم لنا إطارًا يسمح لنا بالفهم؟ فى تقديرنا أن هذه المناهج- التى عجزت عجزًا تامًا عن أن تتنبأ بما حدث-تقصر عن أن تكون مرشدنا فى فهم ما يحدث. ومن هنا قناعتنا المؤكدة فى أننا بحاجة إلى تبنى منهجية التحليل الثقافى لكى يساعدنا على أن نفهم ونفسر التغيرات العالمية الكبرى، والتى ربما كان رمزها عام ١٩٨٩م، حين سقطت الأنظمة الشمولية سقوطًا مدويًا، وانفتح بالتالى باب جديد من أبواب التاريخ الإنسانى.

(٢) التحليل الثقافى:

يمكن القول بأن التحليلات المعاصرة للشئون الإنسانية مؤسسة على هدى التجربة التاريخية الخاصة ببعض البلاد، كما كان الحال حين سيطرت نزعة المركزية الأوربية على اتجاهات ونظريات العلم الاجتماعى الغربى، بحيث كانت أوربا هى المقياس والمعيار فى الحكم على تقدم المجتمعات ورقى الثقافات، أو على أساس مصالح بعض القوى العظمى كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الراهن[١].

وهذا الوضع فى حد ذاته يضع تحديًا أمام هؤلاء الباحثين الذين يحسون بالحاجة إلى منظور أكثر شمولية وقدرة على أن يسع الحياة السياسية المعاصرة. وهذا التحدى يمكن مواجهته بالاعتماد على مفهوم «الثقافة» وما يستدعيه من مفاهيم تنتمى لنفس الفضاء مثل مفاهيم «التمركز حول السلالة» «القومية»،

(١) انظر فى هذا الموضوع دراسة هامة:

- Macbride S., Perspectives on the Information Society, Ibid., 80 - 85.
- Walker, R. B. J., East wind, west wind: Civilization Hegemonies, and World Orders, in: Walker, (Editor), Culture Ideology and World order, Boulder & London: Westview Press, 1984.

أو على مفهوم «الأيديولوجية»، والذى يثير العلاقة المركبة بين خطابات محددة وأشكال معينة من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية.

فالدعوة الأمريكية مثلاً لنظام عالمى جديد، لا يمكن-فى تقديرنا-فهم دواعيها واتجاهاتها وأهدافها، بغير تحليل ثقافى شامل، يقوم بتفكيك خطاب الهيمنة الجديد، فى ضوء الأيديولوجية التى يصدر عنها، والثقافة التى نبع من بين جنباتها.

ويمكن القول بأن منهجية التحليل الثقافى لم تتبلور إلا فى العقود الأخيرة، نتيجة إسهامات مجموعة من كبار المنظرين فى العلم الاجتماعى الغربى، أبرزهم ميشيل فوكو الفرنسى، وهابر ماس الألمانى، وبيتر برجر الأمريكى، ومارى دوجلاس الإنجليزية الأصل، ويمكن أن يضاف إليهم أيضًا دريدا الفرنسى[1] غير أن أهمية التحليل الثقافى لم تبرز فقط نتيجة هذه الإبداعات النظرية والمنهجية، ولكنها ظهرت لأن عديدًا من المشكلات التى تجابه العالم الآن، عجزت المناهج السياسية والاقتصادية السائدة عن سبر غورها، وتفسير تجلياتها المتنوعة. ومن أبرزها حركات الإحياء الدينى، ومن بينها الصحوة الإسلامية التى تقلق عديدًا من الدوائر الغربية، وانبعاث القومية من جديد، وتأثيرها المباشر على تغيير خريطة الدول، والاهتمام العالمى بحقوق الإنسان فى إطار ثقافات مختلفة، وكذلك نقد احتكار وسائل الإعلام العالمية، إلى غير ذلك من مشكلات تحتاج إلى منهج تحليل ثقافى شامل.

ويشهد على أهمية التحليل الثقافى ما يتردد فى الوقت الراهن من دعاوى تتعلق بانهيار الحضارة الغربية، وتقلص هيمنتها الثقافية على العالم، وبروز حضارات أخرى كالحضارة اليابانية والصينية مرافقة لنهضة اقتصادية كبرى حققتها اليابان فعلاً، وتشق الصين طريقها إليها، بالإضافة إلى بروز الحضارة الإسلامية على المسرح العالمى مرة أخرى، من خلال الصحوة الإسلامية من جانب، ومشكلة الجمهوريات الإسلامية التى كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتى، والتساؤلات الغربية القلقة حول توجهاتها فى المستقبل، وهل ستلتحم بالعالم

(1) Wuthnow, R. et al. Culture Analysis, London: Routledge & Kegan Paul, 1984.

الإسلامى مما يشكل خطورة عظمى على المصالح الغربية، أم سيتم استقطابها فى إطار المشروع الغربى؟

ومن ناحية أخرى، لم يكن غريبًا أن تتردد فى وصف حرب الخليج أوصاف من قبيل أنها الحرب الثقافية الأولى فى العصر الحديث(١)، والتى تتنبأ بعض الأصوات الاستراتيجية العنصرية الأمريكية بأنها الحلقة الأولى من سلسلة الحروب الثقافية المقبلة، والتى ستتوجه-فى رأى بعضهم-إلى الصدام مع الحضارة الإسلامية، بعد انهيار الشيوعية التى كانت العدو التقليدى للغرب(٢).

وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول بأن التحليل الثقافى، بالرغم من أهميته القصوى لفهم ظواهر العالم المعاصر، فإنه سيدخلنا-شئنا أو لم نشأ-فى عالم نظرى معقد، ما زالت تتصارع التيارات المنهجية المختلفة فى رحابه. ويشهد على ذلك تعدد المداخل السائدة فى الميدان، والتى ما زال تطبيق بعضها فى مرحلة التجريب والاختبار.

ويمكن القول-بإيجاز شديد-إن هذه المداخل المتعددة، يمكن حصرها فى أربعة مداخل رئيسية: المدخل الذاتى، والمدخل البنيوى، والمدخل التعبيرى، والمدخل المؤسسى(٣).

المدخل الذاتى:

يركز هذا المدخل على المعتقدات والاتجاهات والآراء والقيم التى يعتنقها أفراد المجتمع. والنظرة للثقافة هنا تقوم على أساس أنها صياغات ذهنية يصنعها أو يتبناها الأفراد المختلفون، وهى تمثل الحالات الذاتية للفرد، مثل

(١) انظر على سبيل المثال العدد الخاص الذى صدر عن حرب الخليج من مجلى إسبرى، وكراسات الشرق:
Esprit & Les Cahiers de L' Orient, Contre la Guerre de Cultures, Juin, 1991.
(2) Lind, W. S. Defending Western Culture, Foreing Policy, No. 84, Fall 1991, 40 -50.
(٣) انظر فى ذلك:
Wuthnow, R., Meaning and moral Order, Explorations in Cultural Analysis, Berkely: U. of California Press 1987, 1- 17.

«رؤيته للعالم»، أو مشاعر القلق التى قد تصيبه، أو حالات الاغتراب التى قد يمر بها. ومشكلة المعنى محورية فى هذا المدخل. فالثقافة تتكون من معانىَ، وهى تمثل تأويل الفرد للواقع، وهى تعطى الفرد المعنى الذى يضمن له الاتساق فى إدراك الواقع وفهمه.

المدخل البنيوى:

ويركز على الأنماط والعلاقات بين عناصر الثقافة ذاتها. ومهمته هى التعرف على العلاقات المنتظمة والقواعد التى تسبغ التجانس على الثقافة وتسمها بسمة خاصة. مثل محاولة التعرف على العلاقات والقواعد التى تقوم عليها الثقافة العربية أو الثقافة الغربية على سبيل المثال. ويؤكد هذا المدخل على الحدود الرمزية للثقافة، وفئات الخطاب التى تعرف هذه الحدود، والآليات التى من خلالها يحافظ على الحدود أو يتم تغييرها. ولو طبقنا هذا المدخل على الثقافة العربية الإسلامية، فقد نهتم بفكرة الحق والباطل، أو الحلال والحرام، أو الملوث والطاهر، ونوعية الخطابات المتعلقة بكل قيمة من هذه القيم، وتغير معانى هذه القيم عبر الزمن. وهذا المدخل ينظر للثقافة باعتبارها موضوعًا قابلاً للملاحظة. وهى بالتالى تتشكل فى خطابات يمكن سماعها أو قراءتها، وقد تتجلى فى حركات أو موضوعات أو أفعال أو حوادث، يمكن رؤيتها، وتسجيلها وتصنيفها، وهى -على عكس المدخل الذاتى- لا تتشكل من، ولا تعكس الحالات الذاتية للأفراد.

المدخل التعبيرى:

وهو يركز على السمات التعبيرية أو الاتصالية للثقافة. وبدلاً من إدراكها باعتبارها مجرد وحدة مستقلة، فهى تدرك من زاوية تفاعلها مع البناء الاجتماعى، ليس كمظهر من مظاهر المشاعر والتجارب الفردية، كما هو الحال فى المدخل الذاتى، وإنما كبعد تعبيرى عن العلاقات الاجتماعية. فالأيديولوجية مثلاً، تصور باعتبارها نسقًا من الرموز تحدد كيف يمكن تنظيم العلاقات الاجتماعية فى الأيديولوجية الإسلامية، مثلاً يحتل الحجاب مكانة مهمة

كوسيلة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، وكذلك منع الاختلاط، وبطريقة عامة فالثقافة هنا تعرف باعتبارها البعد الرمزى-التعبيرى للبناء الاجتماعى. وهى تقوم بتوصيل المعلومات للأفراد عن الالتزامات الملزمة أخلاقيًا، وهى بدورها تتأثر ببنية هذه الالتزامات.

إن المدخل التعبيرى لا يركز على المعلومات التى يتم نقلها للأفراد مباشرة، بقدر تركيزه على الرسائل messages التى قد تكون مضمرة فى الطرق التى تنظم بها الحياة الاجتماعية، وفى اختيار كلمات الخطاب (يمكن الرجوع هنا مرة أخرى إلى حالة الخطاب الإسلامى المعاصر فى مجال حركات الإسلام الاحتجاجى السائدة فى كثير من البلاد العربية الآن).

المدخل المؤسسى:

وينظر هذا المدخل للثقافة باعتبارها تتشكل من فاعلين actors ومنظمات تتطلب موارد، وتؤثر بالتالى فى توزيع هذه الموارد. ويتم التركيز هنا على الحقيقة التى مؤداها أن الثقافة لا يتم إنتاجها فقط، أو يتم تدعيمها ببساطة من خلال إضفاء التعبيرية أو الدرامية على الالتزامات الأخلاقية، ولكنها بدلاً من ذلك تنتج بواسطة فاعلين لهم قدرات خاصة، ويتم استمرارها من خلال منظمات تعبئ الموارد من أجل طقوسية وتقنين ونقل المنتجات الثقافية. (يرجع هنا إلى مثال المؤسسات الإسلامية التى تنتج المواد الثقافية-بالمعنى الواسع للكلمة- وتبيعها بأسعار رخيصة، كالزى الإسلامى للمرأة، والكتب الإسلامية، وشرائط الكاسيت) وهذه المنظمات-أيًا كان نوعها-عادة ما تنمى علاقات مع الدولة وغيرها من مصادر القوة، وقد تتحدى الدولة أحيانًا، كما هى الحال بالنسبة لحركات الإسلام الاحتجاجى ومنظماتها.

ولكن نبرز-بشكل مركز-الفروق بين المداخل الأربعة، يمكن أن نأخذ مثالاً، العلم باعتباره أحد عناصر الثقافة البارزة. فإذا ركزنا أساسًا على القيم العلمية، أو كيف تتأثر رؤى العالم لدى الأفراد بمعتقداتهم حول العلم، فإن بحثنا يقع داخل إطار المدخل الذاتى.

ومن ناحية أخرى، إذا اهتممنا بأنماط الخطابات بين العلماء التى تحافظ على حدود تخصصاتهم العلمية، أو تلك التى تتعلق بتقييم النتائج الصحيحة أو الشاذة، فإن بحثنا يقع داخل المدخل المؤسسى. أما إذا اهتممنا بالطرق التى يحاول بها الأكاديميون إضفاء التعبيرية أو الدرامية على قيم العقلانية أو الحداثة، فإن بحثنا يقع داخل المدخل التعبيرى. وعلى عكس ذلك كله، فالمدخل المؤسسى ينظر للعلم باعتباره أحد عناصر الثقافة، ليس باعتباره مجموعة أفكار، بقدر ما هو نتاج لتركيبة كاملة من العلماء والمنظمات العلمية، ومصادر التمويل وشبكات الاتصال التى تدخل فى صميم عملية إنتاج هذه الأفكار.

فى ضوء هذا العرض الوجيز لمجتمع المعلومات الكونى الذى يعبر بشكل عام عن اتجاه تطور المجتمع الإنسانى فى الوقت الراهن، وللتحليل الثقافى باعتباره المنهجية الملائمة لدراسة وتحليل وتفسير التغيرات الكبرى التى حدثت فى العالم، يمكننا القول بأن ما أطلقنا عليه منذ البداية الثورة الكونية، للتعبير عن مجمل حركة الانقلاب فى الأوضاع العالمية، ليست ثورة وحيدة البعد، ولكنها ثورة مثلثة الجوانب فى الواقع. فهى أولاً ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية على السواء، ويمكن تلخيصها فى عبارة واحدة، هى أولاً: أنها تحول من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية، ومن صراع الفناء إلى إرادة البقاء، وهى ثانيًا: ثورة فى القيم، وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية، وهى ثالثًا وأخيرًا: ثورة معرفية تنطوى على الانتقال من الحداثة إلى عالم ما بعد الحداثة.

(٣) الثورة السياسية:

ليس هناك من شك فى أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التى تجتاح العالم فى مجال النظم السياسية فى عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية[١]. والديموقراطية الحديثة التى تبلورت فى القرن الثامن عشر، وطبقت جزئيًا وفى عدد صغير من الأقطار، ظهر وكأنه قد تم اغتيالها فى القرن العشرين. فقد ظهرت النازية والفاشية، وهى مذاهب سياسية

---

(١) انظر فى ذلك:

Muravchik, J., Advancing Democratic Cause, In dialogue, 4, 1991, 20 - 24.

وممارسة فى نفس الوقت قضت على القيم والممارسات الديموقراطية، كما أن الشيوعية التى قامت على أسسها نظم شمولية أدت أيضًا إلى الإضعاف الشديد للتيار الديموقراطى فى العالم.

غير أنه، فجأة، وحوالى منتصف الثمانينيات، حدث تحول ملحوظ لصالح الديموقراطية، فى مجال الأفكار وفى مجال الوقائع على السواء، فى سياق الحساسيات الشعبية، وكذلك فى نظر المفكرين والقادة السياسيين.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف ولماذا حدث التغير؟ وهل مقدر له الدوام، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديموقراطية فى العالم؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة، وهل ستطبق بجدية ونزاهة، أم أن الديموقراطية ترتكز على أفكار غامضة، غير متماسكة وزائفة، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية فى حبائل عبودية من نوع جديد؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون، وهم يرصدون اتساع نطاق الديموقراطية فى العالم، ليس فقط فى بلاد أوربا الشرقية، والتى كانت ترزح تحت وطأة النظم الشمولية، وتحررت منها تمامًا، ولكن أيضًا فى بلاد العالم الثالث، والتى شرعت فى الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية بخطوات متدرجة[1]. ومن بين القضايا المهمة التى تثار فى هذا الصدد: هل يمكن تصدير الديموقراطية؟ أن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن مازالوا يعتقدون- تحت تأثير أفكار المركزية الأوربية-أن الديموقراطية الغربية نظرية متكاملة، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب، يقعون فى خطأ جسيم، ذلك أنه ليست هناك نظرية وحيدة للديموقراطية تتسم بالتناسق الداخلى، ويمكن بالتالى نقلها وتطبيقها كما هى فى أى سياق اجتماعى وفى أى مرحلة تاريخية. ذلك أن الديموقراطية-كما نشأت تاريخيًا فى المجتمعات الغربية-تأثرت فى نشأتها وممارستها تأثرًا شديدًا بالتاريخ الاجتماعى الفريد لكل قطر ظهرت فيه.

(١) انظر: السيد يسين، الوعى المعاصر، أزمة الثقافة السياسية العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢م، ١٥١ -١٦٢.

فالديموقراطية الإنجليزية–على سبيل المثال–تختلف اختلافات جوهرية عن الديموقراطية الفرنسية، وهذه تختلف اختلافات جسيمة عن الديموقراطية الأمريكية.

ولذلك إذا اتفقنا على أن هناك مثالاً ديموقراطيًا ينهض على مجموعة من القيم، أهمها سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الفكر وحرية التعبير وحرية التفكير، وحرية تكوين الأحزاب السياسية فى إطار التعددية، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية فى اختيار ممثلى الشعب، وتداول السلطة فإن هذا المثال بما يتضمنه من قيم، سيختلف تطبيقه من قطر إلى آخر، إذا وضعنا فى الاعتبار التاريخ الاجتماعى، والثقافة السياسية، ونوعية الطبقات الاجتماعية، واتجاهات النخبة السياسية.

ومن ثم نحتاج–فى العالم الثالث بشكل عام، وفى الوطن العربى بوجه خاص، ونحن ما زلنا نمر الآن فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية إلى أن نفكر فى النموذج الديموقراطى الذى علينا أن نتبناه، والذى يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة فى الوطن العربى. وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربى بكل ما يتضمنه من تخلف، أو الاستنامة إلى حالة الركود السائدة، التى هى من خلق النظم السلطوية التى جمدت المجتمع المدنى العربى بمؤسساته المختلفة، ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعى لصياغة نموذج ديموقراطى يستجيب إلى أقصى حد ممكن إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة فى اتخاذ القرار على كافة المستويات.

ونجد فى هذا الصدد اتجاهين رئيسيين: اتجاه الأنظمة السياسية العربية، واتجاه المثقفين العرب الممثلين للتيارات السياسية المختلفة. أما اتجاه الأنظمة العربية–على وجه الإجمال–فهو الانتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة، وبخطى وئيدة ومتدرجة. وتساق فى هذا السياق حجج شتى، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومى، كما تعرفه هذه الأنظمة، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعى، والاستقرار السياسى.

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه المثقفين العرب-على وجه الإجمال أيضًا- يميل إلى توسيع الدائرة، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أى حدود، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود، تمارس الصحافة حريتها بغير رقابة، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدنى بغير تعقيدات بيروقراطية.

غير أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فى الوقت الراهن فى الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة، مع أهمية هذا الصراع، ولكنها تتمثل فى الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المدنى ذاته، بين رؤيتين متناقضتين: رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة، تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. أما الرؤية المضادة فهى الرؤية العلمانية بكل تفريعاتها، والتى تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغى أن تكون هى أساس البنيان الدستورى والقانونى، مع الحرص على ألا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كل ذلك فى إطار التعددية السياسية، والتى لا ينبغى أن تفرض عليها قيود.

فى تصورنا أنه فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، لابد من إجراء حوار وطنى واسع ومسئول، بين كافة الفصائل والتيارات السياسية، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديموقراطية، وينص على تراضى كافة الأطراف بالاحتكام، ليس فقط لإجراءات الديموقراطية، وإنما لقيمها أيضًا. غير أن هذا الميثاق لكى يطبق بصورة واقعية، ينبغى أن يتضمن من الآليات، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية، إذا ما أتيح لتيار سياسى معين أن يحصل على أغلبية فى الانتخابات. ويمكن التفكير فى هذا الصدد، فى إنشاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التى تراقب العملية الديموقراطية، وتمنع الخروج على قواعدها، بل إن الجيش نفسه، والذى هو -بحسب التعريف- يحمى الشرعية الدستورية، يمكن أن يكون له دور فى هذا الصدد ينص عليه الدستور ويحدد نطاقه بكل دقة، حتى لا يتحول إلى مؤسسة عسكرية تتدخل فى الحياة السياسية.

بعبارة مختصرة نحتاج فى الوطن العربى إلى إبداع فكرى لصياغة نموذج ديموقراطى صالح للتطبيق، لا يكون نقلاً آليًا لقواعد الديموقراطية الغربية من ناحية، ولا يخضع من ناحية أخرى للمواضعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد. نموذج ديموقراطى يتجه إلى المستقبل، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة، حتى نضمن أوسع مشاركة جماهيرية فى عملية اتخاذ القرار.

الشق الأول من الثورة السياسية الراهنة، هو التحول من الشمولية إلى الديموقراطية، غير أن الشق الثانى الذى لا يقل عنه أهمية، هو الانتقال من صراع الفناء إلى إرادة البقاء فى العلاقات الدولية(١).

ولسنا فى حاجة إلى أن نفيض فى التغيرات العميقة التى لحقت بالنظام الدولى، بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط العالم الثنائى القطبية، بكل ما يتضمنه من صراعات أيديولوجية، ومعارك سياسية، وتوازنات للقوى. غير أن النتيجة البارزة لكل هذه التطورات، فى بروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الرئيسى المهيمن على السياسة العالمية فى الوقت الراهن. وفى ظل هذه التطورات الخطيرة، وفى سياق حرب الخليج، أعلن الرئيس بوش الأب قيام النظام العالمى الجديد، واعتبر الممارسة الأمريكية فى الحرب التطبيق الأمثل لقواعد واتجاهات ومعايير هذا النظام.

ومن سوء الحظ أن الدعوة الأيديولوجية الأمريكية الصارخة لهذا النظام العالمى الجديد، والتى صاحبت حرب الخليج، أخفت حقيقة ثقافية واجتماعية بالغة الأهمية، هى أنه فى العقود الأخيرة بدأ يتخلق مجتمع عالمى جديد، بتأثير تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية فى البلاد الصناعة الغربية المتقدمة بالإضافة إلى التغيرات الكبرى التى تحدث بعمق داخل بنية المجتمعات الاشتراكية السابقة، وكذلك التحولات البنائية فى مجتمعات العالم الثالث.

(١) راجع كتاب :

Chomsky, N., Deterring Democracy, London: Verso, 1991.

وقد أدى ذلك إلى نشوء جدل-على الصعيد العالمى-حول النظام العالمى الجديد: اتجاهاته، ومبادئه، وآلياته، وأهم من هذا مخاطره، وغيبت فى هذا الجدل الحقائق الموضوعية المتعلقة بالتغيرات التكنولوجية الكبرى، والتغيرات الثقافية التى لحقت بأنساق القيم فى العالم، وبروز صور جديدة من المشاركة السياسية.

غير أنه وبالرغم من تأكيد الرئيس بوش الأب على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تفرض تصورها على العالم، وإن كانت ستتقدم لقيادته بصريح عباراته، إلا أن الرسالة أدركتها دول الجنوب بمعناها الحقيقى، المستتر وراء الصياغات الدبلوماسية، وهى أن النظام العالمى الجديد، يمكن أن يكون صورة جديدة من صورة الهيمنة، مما سيؤدى إلى مزيد من تبعية الجنوب للشمال، وإخضاعه سياسيًا بل وعسكريًا لتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية. ويدعم هذه المخاوف أمثلة بارزة من ازدواجية المعايير. ففى الوقت الذى مارست فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها القوة المسلحة الفائقة بأحدث تكنولوجيا السلاح ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت ثم فى غزوه عسكريًا، فإنه لوحظت معاملة مختلفة لإسرائيل الرافضة للسلام، والتى تتحدى قرارات الأمم المتحدة المتعددة، والتى تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والتى لا يمكن التصرف فيها. كل ذلك بالإضافة إلى تطبيق انتقائى لمعايير حقوق الإنسان، حيث يتم التركيز على مخالفتها فى الدول التى تتعارض مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فى الوقت الذى يتم تجاهل خرقها فى دول أخرى لا ترى السياسة الأمريكية-وفقًا لتقديرها لمصالحها-ضرورة أو مصلحة فى إدانتها. وقد عبرت دول الجنوب عن اتجاهاتها ومطالبها فى مواجهة النظام العالمى الجديد من خلال إعلان «أكرا» الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة والصادرة فى السابع من شهر سبتمبر ١٩٩١م والذى يحمل عنوان «عالم يتحول من انحسار المواجهة إلى تنامى التعاون[١]»

وبالرغم من أن الرئيس بوش الأب لم يطنب فى تحليل البعد الإعلامى، إلا أن عددًا من الملاحظين والاختصاصيين الأمريكيين-على ما يرى د. مصطفى المصمودى فى بحث مهم له غير منشور عن البعد الإعلامى للنظام العالمى

(١) إعلان أكرا الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة، عالم يتحول من انحسار المواجهة إلى تنامى التعاون.

الجديد-يرون أن اللائحة التى تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان «الإعلام فى خدمة الإنسانية، فى أواسط ديسمبر ١٩٩٠م، تتماشى تمامًا مع رأى الرئيس الأمريكى، ويمكن اعتبارها امتدادًا طبيعيًّا للفقرة التى خص بها موضوع تدفق المعلومات وتطور تكنولوجيا الاتصال.

والخلاصة أن هذا البيان الخاص بالإعلام فى خدمة الإنسانية هو - فى رأى المصمودى[1] - الرد على دعوة الجنوب لإنشاء نظام إعلامى عالمى جديد؛ لأنه يتضمن تخفيفًا من حدة لهجة هذه الدعوة، ورفضا لبعض توجهاتها التى كانت تهدف أساسًا إلى التوازن فى الإعلام العالمى لصالح دول الجنوب.

ومجمل القول بأن الثورة السياسية التى تجرى فى العالم الآن، والتى تدور حول محور الديموقراطية تحمل فى طياتها صراعات بالغة الحدة والضراوة بين النظم السياسية السلطوية وتيارات المعارضة من ناحية، وبين التيارات الأيديولوجية المتصارعة داخل كل مجتمع مدنى من ناحية أخرى. أما النظام العالمى الجديد الذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأت بوادر التحفظات التى أبدتها إزاء صياغته وتوجهاته بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان وألمانيا، أما دول الجنوب فقد أحست مبكرًا فى الواقع باحتمالات الأخطار التى يمكن أن تلحق مصالحها الأساسية من جراء تطبيقه، ومن هنا الأهمية الكبرى لبيان أكرا فى بلورة وعى نقدى إزاءه. وهو يمثل دعوة جادة ليس فقط لدراسته وتحليله، وإنما فى المطالبة بأن يكون لها دور فى صياغته، حتى يصبح نظامًا عالميًّا جديدًا، يقوم على المشاركة وليس على الهيمنة، وعلى الرضاء وليس على الفرض بالقوة.

(٤) **الثورة القيمية**:

هناك اتفاق بين الباحثين على أنه حدثت فى بنية المجتمعات الصناعية المتقدمة «ثورة هادئة» فى القيم لو استخدمنا تعبير الباحث الأمريكى البارز انجلهارت. وهذه الثورة لها شقان: الأول يتعلق بالانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية. والثانى يتعلق بالتحول الجوهرى فى العلاقة بين النخب السياسية والجماهير، من صياغة النخب لاتجاهات الجماهير وتعبئتها سياسيًّا لتحقيق

(١) مصطفى المصمودى، البعد الإعلامى للنظام العالمى الجديد، دراسة غير منشورة قدمت فى ندوة معهد الشئون الدولية فى تونس عن «الإعلام والعلاقات الدولية».

الأهداف السياسية التي ترسم لها، إلى تحدى الجماهير للنخب السياسية، من خلال المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية، والتدخل فى عملية صنع القرار.

لقد أدت هذه الثورة التى يطلق عليها انجلهارت فى كتابه الذى صدر حديثًا، التحول الثقافى[1] إلى تغيير جوهرى ليس فقط فى «أجندة» الموضوعات السياسية التى يدور حولها الجدل السياسى بين الحكومة والمعارضة وفى فترة الانتخابات الدورية، ولكن فى بلورة اتجاهات جماهيرية واسعة المدى أثرت على أسلوب الحياة فى المجتمعات الغربية المتقدمة. ومن هنا ظهرت قائمة بموضوعات جديدة من أهمها نوعية الحياة، وحماية البيئة، وظهور تيارات ثقافية تدعو للإحياء الديني.

ويقرر بعض الباحثين أن هذا التغير فى الاتجاهات والقيم فى المجتمعات الغربية، يرد أساسًا إلى آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، التى مكنت الدول الصناعية المتقدمة من إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، مما سمح لها أن تولى بصرها تجاه الجوانب المعنوية فى الحياة. أصبح البحث عن المعنى، هاجسًا أساسيًا لجماهير عريضة فى هذه المجتمعات، وما دمنا انتقلنا من الإشباع المادى، إلى مجال الإشباع الروحى، فلابد أن يؤدى ذلك إلى حركة إحياء دينية، برزت معالمها فى كثير من هذه المجتمعات المتقدمة. وهذه الحركة يفسرها بعض علماء الاجتماع مثل دانيل بل الأمريكى، بأنها ترد إلى أن الحداثة وصلت إلى منتهاها، بمعنى أنها وصلت إلى نهاية الشوط التاريخى، ولم تتحقق السعادة للبشر، بالرغم من شيوع السلع وتوافرها فى مجتمعات الاستهلاك، وتحت تأثير ثقافة تحض الفرد أساسًا على الاستهلاك الدائم، حتى أصبح ذلك غاية فى حد ذاته. وقد أدى ذلك إلى شيوع الاغتراب فى المجتمعات، مما أدى فى النهاية، إلى «عودة المقدس» إلى الحياة مرة أخرى، إذا استعرنا عنوان مقالة شهيرة لدانيل بل نشرها فى المجلة البريطانية لعلم الاجتماع.

وإذا كانت المجتمعات الصناعية المتقدمة، قد انتقلت من مرحلة القيم المادية بعد أن أشبعت إلى مرحلة القيم ما بعد المادية، فإن فى مجتمعات العالم

(1) Inglehart, R., Culture Shift in Advanced Industrial Societies, Princeton; Princeton University Press, 1990.

الاشتراكي والعالم الثالث، تمر أيضًا بنفس المرحلة، ولكن لأسباب مختلفة تمامًا. فقد تبين فى هذه المجتمعات أن مقايضة الديموقراطية بإشباع الحاجات الأساسية المادية، أدى فى التحليل الأخير، إلى الفشل فى إشباع هذه الحاجات، فى ظل القهر المعمم، والحرمان من الديموقراطية. فى المجتمعات الاشتراكية -وحالة الاتحاد السوفيتى تعد نموذجية- أصبح الحصول على السلع الأساسية يمثل مطلبًا بالغ الصعوبة للجماهير العريضة، وتسود أوضاع مشابهة فى مجتمعات العالم الثالث، نتيجة لتذبذب السياسات الاقتصادية وجمود التخطيط المركزى، ومحاولة قهر الطبيعة الإنسانية، والقضاء على الحافز الفردى، والاعتماد على الدولة فى كل شيء لسد الحاجات الأساسية، مما أدى إلى نقص الإنتاجية، وتعاظم الديون، والتضخم، والانخفاض المستمر للمعيشة، والانهيار فى نوعية الحياة.

وهكذا يمكن القول بأن التحول الثقافى الذى لحق بالمجتمعات الصناعية المتقدمة، قد لحق أيضا -وإن كان لأسباب أخرى- المجتمعات الاشتراكية السابقة ومجتمعات العالم الثالث. بحيث يمكن القول -بدون مبالغة- إن هناك بوادر تخلق وعى كونى أصبحت مكونة لا تفصل بين القيم المادية والقيم المعنوية، ولا تعزل المادة عن الروح، ولا ترى تناقضًا بين العلمانية والإحياء الدينى.

(٥) الثورة المعرفية:

إذا كنا تحدثنا عن «الثورة الهادئة» التى حدثت فى مجال القيم والاتجاهات لدى الجماهير فى مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فيمكننا أن نضيف إليها ثورة معرفية بالغة الأهمية. ورغم أهميتها إلا أن المعارك الفكرية التى تنطوى عليها، لم تصل بعد آثارها إلى الجماهير، لأنها -أساسا- تدور بين النخب الفكرية فى مختلف الأقطار. بعبارة أخرى ما زال الحوار الفكرى محصورًا فى الدوائر الأكاديمية والفكرية.

وأيا ما كان الأمر، فإن الثورة المعرفية يمكن -فى تقديرنا- أن تلخص فى عبارة واحدة: الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

ونعنى بذلك على وجه التحديد، أن مشروع الحداثة الغربى الذى بدأ أساسًا عصر التنوير الأوربى–على ما يرى بعض الباحثين–قد انتهى، وأننا ننتقل الآن إلى مرحلة جديدة من تاريخ الإنسانية هى مرحلة ما بعد الحداثة. ومشروع الحداثة الغربى قام على أساس عدة عمد رئيسية، أهمها على الإطلاق الفردية والعقلانية والإيمان بفكرة التقدم الإنسانى المطرد، والحتمية فى التاريخ وفى الطبيعة[1].

وقد أسهم فى صك مفهوم ما بعد الحداثة مجموعة من أبرز الباحثين الطليعيين، فى مجال النقد الأدبى والعمارة والفلسفة وعلم الاجتماع. ومن بينهم الناقد الأمريكى المصرى الأصل إيهاب حسن، الذى يجمع المؤرخون لحركة ما بعد الحداثة، على أنه أحد الرواد المعتمدين فى هذا المجال، وقد جمع إيهاب حسن إسهاماته المتعددة عبر عشرين عامًا فى كتاب جامع نشره عام ١٩٨٧م بعنوان «التحول ما بعد الحداثي: مقالات فى نظرية وثقافة ما بعد الحداثة[2]».

غير أن المؤلف البارز الذى أصدر «المانيفستو» الخاص بما بعد الحداثة، والذى نعى خبر موت عصر الحداثة هو الفيلسوف الفرنسى ليوتار فى كتابه الشهير «الظرف ما بعد الحداثي: تقرير عن المعرفة»، والذى نشر بالفرنسية عام ١٩٧٩م، ثم ترجم إلى الإنجليزية بعد ذلك[3]. وقد قرر ليوتار فى هذا الكتاب أن أهم معالم المرحلة الراهنة من معالم المعرفة الإنسانية، هو سقوط النظرية الكبرى وعجزها عن قراءة العالم، ويقصد بها أساسًا الأنساق الفكرية المغلقة التى تتسم بالجمود، والتى تزعم قدرتها على التفسير الكلى للمجتمع، ومن أمثلتها البارزة الأيديولوجيات، وربما كانت الماركسية–فى رأيه–هى الحالة النموذجية. ومن ناحية أخرى سقطت فكرة الحتمية سواء فى العلوم الطبيعية–كما عبرت عن ذلك فلسفة العلوم المعاصرة–أو فى التاريخ الإنسانى فليست

---

(١) انظر فى ذلك:

Nous, A., la modernite, Paris, Grancher, 1981.

(2) Hassan, I., The Postmodern Turn, Essayes in Postmodern Theory and Culture, The Ohio State University, 1987.

(3) Lyotard, J. F. La Condition Postmoderne, Rapport sur le Savoir, Paris: Minuit, 1979.

هناك-كما أثبتت الأحداث -حتمية فى التطور التاريخى من مرحلة إلى مرحلة، على العكس-كما تدعو إلى ذلك حركة ما بعد الحداثة-التاريخ الإنسانى مفتوح على احتمالات متعددة، ومن هنا رفض فكرة «التقدم» الكلاسيكية التى كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطى صاعد من الأدنى إلى الأعلى. على العكس ترى حركة ما بعد الحداثة أنه ليس هناك دليل على ذلك، فالتاريخ الإنسانى قد يتقدم ولكنه قد يتراجع، ونضرب لذلك مثلاً على عجز فكرة التقدم، بالحرب العالمية الأولى التى كانت بربرية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ثم ظهور النازية والفاشية، واشتعال الحرب العالمية الثانية بكل ما انطوت عليه من فظائع وجرائم وحشية وخسائر مادية وبشرية.

ويضيق المجال عن الإفاضة فى الجدل العنيف الذى يدور فى الوقت الراهن حول حركة ما بعد الحداثة غير أنه يمكن الإشارة الموجزة إلى أن أولى المعارك دارت بين ليوتار وهابرماس الفيلسوف الألمانى الشهير وريث تقاليد المدرسة النقدية (الشهيرة بمدرسة فرانكفورت، والتى كان أعلامها أدورنو وهور كهيامر وماركوز وإيراك فروم). فقد نشر هابرماس مقالة شهيرة بعنوان «مشروع الحداثة لم يكتمل بعد». وهو يريد بذلك أن ينسف الفكرة المحورية لحركة ما بعد الحداثة، والتى تزعم نهاية عصر الحداثة. ومن ناحية أخرى فهناك نقاد ماركسيون جدد يقفون موقفًا نقديًا عنيفًا من هذه الحركة، ومن أبرزهم ثلاثة: الناقد الأدبى الأمريكى الشهير فريدريك جيمسون، والناقد الأدبى الفلسطينى الأصل إدوارد سعيد، والناقد الإنجليزى المعروف تيرى إيجلتون. وقد صاغ جيمسون نقده العنيف لحركة ما بعد الحداثة فى كتاب ظهر حديثًا بعنوان «ما بعد الحداثة: أو المنطق الثقافى للرأسمالية فى مرحلتها الراهنة».

وهو يقصد بذلك أن هذه الأفكار التى تدعو لها حركة ما بعد الحداثة، أشبه ما تكون ببنية فوقية-لو استخدمنا المصطلح الماركسى-التى تقوم على بنية تحتية هى علاقات الإنتاج الرأسمالية الاحتكارية، وأن رؤيتها العدمية للحياة، ليست إلا تعبيرًا عن الإفلاس السياسى والثقافى والاقتصادى للرأسمالية المعاصرة.

لقد مرت حركة «ما بعد الحداثة» فى عديد من الأطوار. فقد ظهرت أولاً فى مجال العمارة، ثم انتقلت إلى النقد الأدبى، ثم إلى الفلسفة، غير أن التطور البالغ الأهمية لها، هى أنها انتقلت الآن إلى مجال العلوم الاجتماعية، وظهرت تطبيقات مهمة لأفكارها فى علم السياسة[1] وعلم الاجتماع[2] وبدأت تظهر مساهمات نظرية ومنهجية، بل ودراسات تطبيقية تستوحى المبادئ الأساسية والقواعد المنهجية للحركة، مما يدعونا إلى ضرورة الاهتمام بالتأصيل النظرى النقدى لها.

إن «حركة ما بعد الحداثة» أشبه ما تكون بفعل رمزى بارز، يشير إلى سقوط النماذج النظرية التى سادت الفكر والعلم الاجتماعى فى القرن العشرين، لأنها عجزت عن قراءة العالم وتفسيره والتنبؤ بمصيره. وجاءت أحداث الانهيار السريع المروع للاتحاد السوفيتى، لكى تؤكد عجز هذه النماذج عن الوصف والتفسير والتنبؤ. وهناك إحساس عام يسود بين الباحثين فى الوقت الراهن على أن العالم يسوده التعقيد وعدم التأكيد. وليس هناك اليوم مفكر يدعى أنه يمتلك الحقيقة المطلقة. ضاع زمن اليقين، ودخلنا فى عالم الشك العميق، ليس فقط فى النظريات الجاهزة، بل حتى فى البدهيات والمسلمات. ومن هنا لابد أن نلتفت فى الوطن العربى إلى حركة التفكيك التى تأخذ طريقها بعمق الآن فى صميم النظرية الغربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتى تهدف إلى حركة كبرى للتجديد النظرى فى النماذج الأساسية، وفى المناهج وأدوات البحث، تمهيدًا لصياغة نظريات جديدة، أكثر قدرة على قراءة نص العالم المعقد[3].

وإذا أردنا أن نشير إشارة موجزة إلى المبادئ الأساسية التى تدعو لها حركة ما بعد الحداثة، بعد نقدها العنيف لمبادئ الحداثة، فيمكننا أن نوجزها فى ستة

(١) انظر بهذا الصدد:
Edelman, M., Constructing the Political Spectacle, Chicago Press, 1988.

(٢) انظر بهذا الصدد:
Game, A., Undoing the Social, Towards a Deconstructive Sociology, Toronto, U. of Toronto Press, 1991.

(٣) انظر مرجعًا أساسيًا بهذا الصدد:
Docherty, T., After Theory, postmodernism, post Marxism London: Routledge, 1990.

مبادئ رئيسية، لها آثار عميقة على النظرية ومناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويشهد على ذلك الخلافات العميقة التى تدور حولها فى الوقت الراهن.

١-سعت حركة ما بعد الحداثة إلى تحطيم السلطة الفكرية القاهرة للأنساق الفكرية الكبرى المغلقة، والتى عادة ما تأخذ شكل الأيديولوجيات، على أساس أنها فى زعمها تقديم تفسير كلى للظواهر قد ألغت حقيقة التنوع الإنسانى، وانطلقت من حتمية وهمية لا أساس لها. ومن هنا لم تقنع الحركة بمجرد إعلان سقوط هذه الأنساق الفكرية المغلقة، بل إنها انطلقت-فى دراستها لثلاثية المؤلف والقارئ-إلى إعلان يبدو مستفزًّا للكثيرين، وهو أن المؤلف قد مات! وتعنى الحركة بموت المؤلف أنه-وعلى مبادئ حركة الحداثة-نحن لا يعنينا تاريخ حياة المؤلف أو المفكر أو ميوله الفكرية أو اتجاهاته السياسية، أو العصر الذى عاش فيه، ذلك أن دوره ينتهى بكتابة النص، والعبء يقع بعد ذلك على القارئ، والذى من خلال تأويل النص يشارك فى كتابته فى الواقع، لا هيمنة من المؤلف إذن على النص، وليس من حقه أن يصدر بيانًا يحدد فيه المعانى التى قصدها، ولا نيته من كتابته، النص يصبح ملكًا للقارئ. بل إن النص نفسه، فيما ترى حركة ما بعد الحداثة لا يكتبه فى العادة مؤلف واحد، ذلك أن أى نص هو عملية تفاعل بين نصوص متعددة يستشهد بها أو يستحضرها المؤلف، بل ما تترتب عليه كلمة التفاعل من نفى لبعض النصوص، أو المزاوجة بينها، أو إزاحتها، وهى الظاهرة التى يطلق عليها التناص Intertextuality وبالإضافة إلى ذلك تهتم حركة ما بعد الحداثة بالعوامل التى تحدد عملية القراءة ذاتها، وهى التى شغلت ما يسمى علم اجتماع القراءة، بالإضافة إلى المناهج التأويلية الحديثة.

غير أن أهم من قلب العلاقة بين المؤلف والنص والقارئ، هو ما تدعو إليه ما بعد الحداثة، من أن المؤلف لا ينبغى أن يقدم نصًا مغلقًا، محملاً بالأحكام القاطعة، ذاخرًا بالنتائج النهائية، والتى عادة ما تقوم على وهم مبناه أن المؤلف

يمتلك اليقين، ويعرف الحقيقة المطلقة! بل إن عليه أن يقدم نصًا مفتوحًا، بمعنى تضمنه لكتابة قد لا تكون واضحة تمامًا، بل يستحسن أن تكون غامضة نوعًا ما، حتى يتاح للقارئ أن يشارك بفاعلية من خلال عملية التأويل فى كتابة النص.

فى إطار مشروع الحداثة الغربى لعب المؤلف دور المشروع فى المجتمع، بمعنى طرح القيم والأفكار والمعايير التى على الناس أن يتبعوها. وترى حركة ما بعد الحداثة أن موت المؤلف الذى أعلنته، بمعنى زوال سلطته الفكرية، لا يعادله إلا انهيار دور المشروع فى المجتمع فقد انتهى الزمن الذى كان يقوم فيه المشروع بتحديث أهداف المجتمع وغاياته من خلال نسق فكرى مغلق ووحيد. فنحن الآن نعيش فى عصر التنوع الذى لا ينبغى إلغاؤه باسم الوحدة، ونحيا فى عصر التعددية السياسية، والتى لا يجوز حصارها باسم ضرورة الاستقرار.

وهناك نتائج نظرية ومنهجية عديدة، يمكن أن تؤثر فى ممارسة العلوم الاجتماعية، إذا ما ساد مبدأ موت المؤلف، وصعود دور القارئ.

٢- هناك فى مشروع الحداثة الغربى تقابل شهير بين فئتين: الذات والموضوع. وتدعو حركة ما بعد الحداثة-فى جانبها التشكيكى-إلى إلغاء الذات الحديثة، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل: أولها أن هذه الذات من اختراعات عصر الحداثة، وثانيها أن أى تركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية يعارضها المفكرون ما بعد الحداثيين، وثالثها أنه لو قلنا بوجود الذات، فذلك يفترض وجود موضوع، وما بعد الحداثة ترفض هذه الثنائية بين الذات والموضوع. وتربط حركة ما بعد الحداثة بين الذات والحداثة. ويرون أن الذات من اختراع المجتمع الحديث، وهى ربيبة عصر التنوير والعقلانية. ذلك أن العلم الحديث حين حل محل الدين، فإن الفرد العقلانى (ونعنى الذات الحديثة) حل محل الله، كما كان يرى مشروع الحداثة الغربى. ومن هنا فالمفاهيم الحديثة سواء كانت عملية (مثل الواقع الخارجى، أو النظرية أو السببية، أو الملاحظة العلمية) أو سياسية (مثل سياسة حقوق الإنسان، أو التمثيل الديموقراطى، أو التحرر) كلها تفترض

ذاتًا مستقلة. وإذا ألغينا الذات، فمعنى ذلك إلغاء تلقائى لكل المفاهيم الحديثة المرتبطة بها. فمثلاً بغير ذات، تختفى الأهمية الكبرى التى كان يعطيها الماركسيون والليبراليون للمفاهيم الفكرية الحديثة مثل الوضع الاجتماعى، والجماعة، والشخص، والطبقة. فإذا ألغينا مقولة الذات، تمامًا مثلما استبعدنا المؤلف، فإن الأدوات الرئيسية للبحث بصورته الحديثة، مثل السببية أو إرادة الفاعل ستختفى بالإضافة إلى أن إنكار الذات يؤكد نزعة التشاؤم ما بعد الحداثية فيما يتعلق بفاعلية التدخل الإنسانى، والمخططات الإنسانية، والعقلانية، والعقل فى العالم الحديث. لذلك كله تنقد الحركة الدور المركزى الذى تلعبه الذات فى تحليلات العلوم الاجتماعية، والتى تصور الإنسان باعتباره قادرًا وفاعلاً ويستطيع الاختيار، مع أنه فى الواقع ليس سوى عنصر يخضع لوقع النسق الاقتصادى والسياسى والثقافى على وجوده.

وهناك خلافات عديدة داخل حركة ما بعد الحداثة حول قضية إلغاء الذات أو إبقائها مع تحديد دائرة فعلها؛ لأنه لا يتصور أى ممارسة فعلية للعلوم الاجتماعية إذا اختفت الذات من إطار التحليل.

٣- لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة وجديدة حول التاريخ والزمن والجغرافيا. فيما يتعلق بالتاريخ كعلم مستقل، أو كمدخل لعديد من العلوم الاجتماعية، فإن الحركة تريد أن تنزله من موقعه، وتقلل من أهميته، ومن كثرة الاعتماد عليه. ولا يرون له أهمية سواء فى كونه شاهدًا على الاستمرار، أو دليلاً على فكرة التقدم، أو وسيلة للبحث عن الجذور، أو أساسًا للفهم السببى للوقائع. التاريخ بالنسبة للحركة هو مجال للأساطير والأيديولوجيات والتحيز. إن التاريخ -فى رأى هؤلاء المفكرين- اختراع للأمم الغربية الحديثة، قام بدوره فى قمع شعوب العالم الثالث، والمنتمين لحضارات أخرى غير غربية. والتقليل من أهمية التاريخ، يرد إلى فكرة أساسية مفادها أن الحاضر الذى نعيشه باعتباره نصًا ينبغى أن يكون هو محور اهتمامنا، هذا الحاضر الذى يتشكل من «سلسلة من الحواضر» الإدراكية المشتتة. وليس التاريخ مهمًا إلا بالقدر الذى يلقى فيه الضوء على الأحوال المعاصرة.

ولا يتسع المجال لتعقب كافة المناقشات الفلسفية حول تقليص دور التاريخ.

ومن ناحية أخرى فإن حركة ما بعد الحداثة لها مفهومها عن الزمن. ويرفض أصحاب الحركة أى فهم تعاقبى أو خطى Linear للزمن. وهذا الفهم للزمن يعتبرونه قمعيًا، لأنه يقيس ويضبط كل أنشطة الإنسان. وهم يقدمون مفهومًا آخر للزمن يتسم بعدم الاتصال والفوضوية. ورفض الرأى ليس سهلاً، لأن هذا المفهوم للزمن الذى تدعو له حركة ما بعد الحداثة قريب مما توصل إليه العلم الحديث. يقول مثلاً عالم الطبيعة الشهير ستيفن هوكنج فى كتابه «تاريخ موجز للزمن»، أن «الزمن الخيالى هو حقًا الزمن الحقيقى، وما ندعوه الزمن الحقيقى ليس سوى صورة من صنع خيالاتنا».

هذا موضوع معقد، ولن نستطيع الإفاضة فيه. غير أنه بالإضافة لذلك فلهم مفاهيم أخرى عن الفضاء، من ناحية توسيعه أو تضييق مجاله والتحكم فيه، فالجغرافيا بالنسبة لهم ليست شيئًا ثابتًا راسخًا لا يتحرك.

ويستخدم الباحثون من أنصار ما بعد الحداثة هذه المفاهيم عن الزمن والجغرافيا، لكى يلغوا الفرق بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية. وهم يضعون العلاقات الدولية ما بعد الحداثة فى حدود السياسات الداخلية والدولية، فى موضع يطلقون عليه «اللامكان»، كما تحدث آشلى[1]، وهو من أبرز باحثى العلاقات الدولية الذين يطبقون أفكار ما بعد الحداثة فى مجال العلاقات الدولية.

٤- هناك لحركة ما بعد الحداثة أفكار عن دور النظرية، وعن نفس ما يطلقون عليه «إرهاب الحقيقة». وهم يعتبرون السعى إلى الحقيقة كهدف أو كمثال إحدى سمات الحداثة التى يرفضونها. والحقيقة-كما صورها عصر التنوير الغربى-تحيل فى فهمها والوصول إليها إلى النظام والقواعد والقيم والمنطق والعقلانية والعقل، وكل هذه مقولات مرفوضة.

(1) Ashley, R. K., Living on Border Lines, post structuralism, and war, in : derian, J. D., Shapiro, M. J., International/
Intertextual relations, postmodern Reading of World politics, Lexingten, Books, 1989, 259 - 322.

الفكرة الجوهرية هناك أن الحقيقة يكاد يكون من المستحيل الوصول إليها، فهى إما أن تكون لا معنى لها أو تعسفية. والنتيجة واحدة، فليس هناك فى الواقع فرق بين الحقيقة وأكثر الصياغات البلاغية أو الدعائية تشويهًا للحقيقة. ومن هنا ترفض الحركة أى زعم باحتكار ما يسمى «الحقيقة: لأن فى ذلك إرهابًا فكريًا غير مقبول.

ومن ناحية أخرى ترفض حركة ما بعد الحداثة النظرية الحديثة، فى زعمها إمكانية أن تسيطر نظرية واحدة على مجمل علم أو تخصص بأسره، الزعم بأن بعض النظريات الاجتماعية أو السياسية يمكن أن تطبق مقولاتها فى أى سياق اختلفت الثقافات أو اللحظات التاريخية زعم باطل لا يقوم على أساس.

وتريد حركة ما بعد الحداثة تقليص دور النظرية واستبدالها بحركة الحياة اليومية، والتركيز على ديناميات التفاعل فى المجتمعات المحلية، تلافيًا لعملية التعميمات الجارفة التى تلجأ إليها النظريات، مما يؤدى–عمليًا–إلى تغييب الفروق النوعية، وإلغاء كل صور التعددية الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وهناك مناقشات بهذا الصدد تدخل فى مجال الأبستمولوجيا لا مجال لها فى دراستنا.

٥– ترفض حركة ما بعد الحداثة كل عمليات التمثيل Representation سواء أخذت شكل الإنابة Delegation بمعنى أن شخصًا يمثل الآخرين فى البرلمان، أو التشابه Resembl ancr حين يزعم المصور أنه يحاكى فى لوحته ما يراه فى الواقع. والتمثيل فى كل صورة مسألة محورية في ميدان العلوم الاجتماعية، ومن هنا اهتمت حركة ما بعد الحداثة بنقده نقدًا عنيفًا فى كل صوره.

وقد استمدت حركة ما بعد الحداثة نقدها للتمثيل من رواد كبار سابقين أهمهم نيتشه وفيتجنشتين وهيدجر، ومن فلاسفة معاصرين أهمهم بارت وفوكو.

٦– لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة فى مجال الابستمولوجيا ومناهج البحث. وتشمل هذه الأفكار عديدًا من المقولات عن الحقيقة، والسببية والتنبؤ، والنسبية، والموضوعية، ودور القيم فى البحث العلمى، وعن منهجية التفكيك ودور التأويل الحدسى، وعن مستويات الحكم ومعايير التقييم.

وخلاصة ما سبق، أن لحركة ما بعد الحداثة ـ بالرغم من التناقضات الفكرية الواضحة بين مختلف أجنحتها ـ أفكارًا محددة حول المبادئ التى تريد إرساءها

فى ممارسة العلم الاجتماعى، بعدما قامت بدورها فى محاولة هدم المبادئ التى قام عليها مشروع الحداثة الغربى.

وليس هناك مجال للاستماع إلى انتقادات المشككين الذين يرددون: وهل دخلنا حقًا عالم الحداثة حتى نهتم بحركة ما بعد الحداثة؟ ذلك أننا وكما أكدنا فى صدر هذه المقدمة التحليلية، -شئنا أم لم نشأ- سنحيا فى العقود القادمة، فى إطار مجتمع المعلومات العالمى، ومن لا يشارك فى إنتاج المعلومة واستعمالها والاستفادة منها سيسقط ويموت. ونحن أيضًا -بالإضافة إلى ذلك، لن نستطيع، حتى لو أردنا، أن ننفصل بوعى محلى منغلق، أو وعى قومى محاصر، عن الوعى الكونى الذى يتخلق الآن، والذى سيتعمق فى المستقبل المنظور.

لكن الأفكار المتعددة التى طرحناها عن الثورة الكونية وبداية المجتمع العالمى، دعوة للمثقفين والباحثين العرب للمشاركة فى صياغة عالم المستقبل، عن طريق المتابعة النقدية للحوار الفكرى فى العالم. ليس فقط من أجل أن نعيش روح العصر، ولكن بهدف محدد، هو الإسهام فى تشكيل النظام العالمى الجديد، من خلال صياغة مبادرات خلاقة فى مجالات التنمية والسلام العالمى والديموقراطية وحوار الحضارات، حتى نواكب تحولات العالم من انحسار المواجهة إلى تنامى التعاون.

الفصل الثانى

الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدنى العربى

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن التحول الديموقراطى فى الوطن العربى، قبل تشخيص الوضع الراهن للثقافة العربية. ويقتضى هذا التشخيص ابتداء تعريفًا محددًا للثقافة ينطلق منه الباحث، ومنهجية مختارة لتحليل مختلف جوانبها، من زاوية نقدية. فكل تحليل ثقافى ينبغى فى المقام الأول أن يكون تحليلاً نقديًّا.

ومفهوم الثقافة كما نستخدمه ليس هو المفهوم الشائع، والذى يشير إلى الثقافة الرفيعة فى مختلف صورها، والتى تتمثل فى الفن والأدب والفلسفة والتاريخ، والتى كانت وما تزال حكرًا على صفوة بورجوازية قليلة العدد. وإنما الثقافة -فى نظرنا- ووفقا لتعريفها الأنثروبولوجى، تتضمن الأعراف والمعايير ورؤى العالم وأساليب الحياة فى مجتمع ما، بالإضافة إلى جوانب الثقافة الرفيعة.

والمنهج الذى نتبناه فى تحليلنا هو المنهج التاريخى النقدى المقارن، وهو الذى نصدر عنه فى دراساتنا وبحوثنا. هذا المنهج يتشكل بحسب طبيعة موضوع البحث، فليس هناك -كما يقول لوسيان جولدمان- منهج فارغ من المضمون. ومن هنا فحين نطبق هذا المنهج على دراسة الثقافة، فنحن نستفيد فى الواقع من إنجازات «التحليل الثقافى»، هذه المنهجية الصاعدة فى العلوم الاجتماعية منذ عقود، والتى تحاول بلورة أطر ظاهرة نظرية، ومفاهيم، ومناهج، وأساليب بحث، لدراسة «الثقافة»؛ هذه الظاهرة الأساسية فى أى مجتمع إنسانى، والتى لم تنل حقها من الدراسة المنهجية إلا فى العقود الأخيرة[1].

---

(١) يراجع فى ذلك: wuthnow, R., etal, Cultural analysis, New York: Routledge& Kegan Paul, 1948
Michaud, G.& Marc, E., Vers Une Science des Civilisations? Paris, Editiens Complex, 1981.
-Badeie, B., Culture et Politique, Paris, Economica, 1986.
-Fay, B., Critical Social Science, New York: Cornell University Press, 1987.

والتحليل الثقافي يمكن تعريفه باعتباره دراسة البعد الرمزى-التعبيرى للحياة الاجتماعية. وعلى ضوء ذلك فهو يهدف إلى التعرف على الانتظامات الأمبيريقية أو الأنماط السائدة فى هذا البعد من أبعاد الواقع، وتحديد القواعد والميكانزمات والعلاقات التى ينبغى أن تكون موجودة بالنسبة لأى فعل رمزى محدد لكى يكون له معنى-وموضوع بحث التحليل الثقافى هو ما يمكن ملاحظته من الأفعال الموضوعية، والأحداث والوقائع، والخطابات، وموضوعات التفاعل الاجتماعى[1].

وفى تقديرنا أن تحليلاً سوسيولوجيًا نقديًا للظواهر الثقافية، يتطلب من ناحية أن يوضع فى الاعتبار الطابع الجدلى للعلاقة بين الثقافة والنسق الاقتصادى-السياسى فى المجتمع. وهذا الربط العضوى يشير إليه بوضوح مفهومان أحدهما ذاع فى دراسات علم الاجتماع السياسى، وهو الثقافة السياسية، والآخر ذاع فى دراسات التحليل الثقافى وهو سياسات الثقافة.

ومن ناحية أخرى، لابد أن يوضع فى الاعتبار الطابع الجدلى للعلاقة بين العناصر النقدية، والعناصر الدفاعية-التبريرية داخل الثقافة.

وفى تشخيصنا المبدئى للثقافة العربية يمكننا التأكيد بأنها تمر فى أزمة. ومفهوم الأزمة الثقافية، أصبح شائعًا اليوم فى دراسات التحليل الثقافى فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وفى المجتمعات الاشتراكية على السواء.

ويمكن لنا أن نعتمد على هابرماس فى تعريف الأزمة بكونها «تظهر حين لا يعطى نسق اجتماعى سوى إمكانات قليلة لحل المشكلات التى تواجهه، بما لا يسمح باستمرار وجود نسق»، وغنى عن البيان أن هذا التعريف العام للأزمة، مع انطباقه على المجتمعات المعاصرة بكافة أنماطها، إلا أن ذلك لا يمنع من أن لكل أزمة ثقافية أسبابًا عامة قد ترد إلى تحولات عميقة فى النظام العالمى، وفى مجال الحضارة الإنسانية، مثل الثورة العلمية والتكنولوجية، وأسبابا خاصة

(١) راجع فى ذلك: Wuthnow, R., Op. cit., 259 - 263. -

لابد من البحث عنها فى كل مجتمع على حدة، واضعين فى الاعتبار تاريخه الاجتماعى الفريد بكل مكوناته.

(١) إطار نظرى لدراسة الظواهر الثقافية

نحتاج كما أشرنا من قبل إلى بلورة منهج للتحليل الثقافى، يكون مرشدًا لنا فى دراسة أزمة الثقافة العربية، تمهيدًا للحديث عن النظام الثقافى العربى الجديد. فالجديد–أى جديد فى الثقافة والمجتمع–لا يمكن أن ينشأ إلا فى صراع مع القديم. هناك منهجيات متعددة يزخر بها الآن ميدان التحليل الثقافى، ولكننا آثرنا أن نتبنى منهجية خاصة «بالأزمة الثقافية»، لأنها هى التى تصلح لتطبيقها على الوضع الراهن للثقافة العربية. وهذه المنهجية سبق أن اقترحها وطبقها عالم الاجتماع الألمانى هانز بيتر درايتزل فى دراسة له بعنوان «فى معنى الثقافة» نشرت عام ١٩٧٧م فى كتاب جماعى حرره نورمان بيرنبوم بعنوان «اجتياز الأزمة[1]».

فى الإطار النظرى المقترح مبدأ نظرى مهم، ينطلق منه أى باحث نقدى فى علم الاجتماع، وهو ضرورة تحليل العلاقات بين الثقافة وبناء القوة فى المجتمع Power Structure، ومن ناحية أخرى يحدد الإطار الوظائف المحددة للثقافة فى أى مجتمع، والتى تهدف أساسًا للحفاظ على أنماط الإنتاج السائدة وعلى عملية إعادة الإنتاج.

وفى هذا الصدد هناك ثلاث وظائف يمكن التمييز بينها:

–الوظيفة الأولى تتمثل فى أن ثقافة مجتمع ما تمد أعضاءه بتبريرات لشرعية نمط الإنتاج السائدة ونمط التوزيع.

–الوظيفة الثانية للثقافة، أنها تمد الفرد–من خلال إجراءات وطقوس التنشئة الاجتماعية المقبولة–ببنية دافعية تربط بين هويته والنمط السائد للإنتاج.

–الوظيفة الثالثة للثقافة، أنها تمد أعضاء المجتمع بتفسيرات رمزية للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية.

(1) Drietzel, H.P., on the meaning of Culture in: Norman Birnbaum (Editor), Beyond the Crisis, New York: Oxford University Press, 1977.83 - 132.

والفكرة الرئيسية التى ننطلق منها فى بحثنا هى أن المجتمع العربى قد وصل إلى نقطة، ثبت منها أن النسق الثقافى عاجز عن القيام بهذه الوظائف، ومن هنا تأكيدنا بأننا نواجه فى الوقت الراهن أزمة ثقافية عربية.

تحليل الأزمة إذن هو المدخل الذى يقترحه درايتزل للتحليل الثقافى، ولذلك نراه يتعمق فى مختلف جوانب الأزمة، فيتحدث عن ثلاث أزمات: أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة العقلانية العملية. غير أن بعض علماء التحليل الثقافى يرون أن التركيز على مدخل الأزمة فقط فيه قصور نظرى واضح؛ لأنه لا يستوفى شروط النظرية النقدية.

فالنظرية النقدية-عند بريان فاى-فى كتابه المهم «العلم الاجتماعى النقدى[1]» تهدف إلى تفسير النظام الاجتماعى بطريقة تصبح هى ذاتها الفاعل الذى يؤدى إلى تغييره. وبالتالى أى نظرية نقدية-لكى تستحق هذا الوصف-لابد أن تتضمن سلسلة مترابطة من النظريات الرئيسية والفرعية، والتى لا تقنع بوصف الأزمة أو تحليلها، وإنما ترتقى لمستوى رسم سبل تغيير النظام الاجتماعى من خلال تعليم الجماهير، وتحديد سبل ومسارات الأفعال القادرة على الخروج من الأزمة، والانتقال بالمجتمع إلى حالة مغايرة. فالهدف الأسمى من النظرية النقدية هو «التحرر» emancipation، وهذا التحرر لن يتم سوى عبر سلسلة طويلة، أول حلقاتها هى «التنوير» من خلال القضاء على «الوعى الزائف» وثانى حلقاتها هى تدعيم قوى الجماهير، وفى ضوء هذه المسلمات جميعًا يضع بريان فاى التخطيط التالى للنموذج الكامل للنظرية النقدية، والذى يتضمن أربع نظريات رئيسية:

نظرية عن الوعى الزائف:

١-تبرز أن طرق فهم الذات بواسطة مجموعة من الناس هى زائفة (بمعنى عدم قدرتها على أن تضع فى الاعتبار خبرات الحياة لأعضاء الجماعة) أو لكونها غير متسقة (لأنها متناقضة داخليًا)، أو للسببين معًا. وهذا التحليل يشار إليه أحيانا «بالنقد الأيديولوجى».

(1) Fay, B., Critical Social Science, New York: Cornell University Press, 1987.

٢–تشرح النظرية كيف اكتسب أعضاء الجماعة هذه الأفهام السائدة وكيفية استمرارها.

٣–معارضة هذه الأفهام، بفهم مغاير للذات، وإثبات أن هذا الفهم أرقى من الفهم السائد.

نظرية عن الأزمة:

٤–تحديد ماهية الأزمة الاجتماعية.

٥–تثبت كيف أن مجتمعا ما واقع فى مثل هذه الأزمة. وهذا قد يقتضى دراسة ضروب عدم الرضاء الاجتماعى، وأنه لا يمكن القضاء عليها، إذا ما استمر تنظيم المجتمع على ما هو عليه، وكذلك أفهام الناس السائدة.

٦–تقدم عرضًا تاريخيًا لنمو هذه الأزمة فى ضوء سيادة الوعى الزائف، وبالنظر إلى الأسس البنيوية للمجتمع.

نظرية عن التعليم:

٧–تقدم عرضًا للشروط الضرورية والكافية لتحقيق التنوير الذى تهدف إليه النظرية.

٨–تبرز كيف أنه بالنظر إلى الموقف الاجتماعى الراهن، فإن هذه الشروط تعد مستوفاة.

نظرية عن فعل التغيير:

٩–تعزل هذه الجوانب من المجتمع، التى ينبغى تغييرها، إذا ما أريد حل الأزمة الاجتماعية، والقضاء على ضروب عدم الرضاء لأعضاء الجماعة.

١٠–تفصيل خطة للفعل، يحدد فيها من هم «الفاعلون» الذين سيتحملون مسئولية التغيير الاجتماعى المأمول وعلى الأقل فكرة عامة عن الطريقة التى سيعملون بها.

وفى تقديرنا أن النموذج النظرى الذى يقدمه بريان فاى يتسم بالشمول، والترابط العضوى بين مختلف نظرياته، وأهم من ذلك أنه يؤكد على المسئولية

السياسية للعالم الاجتماعى[1]، والذى ينبغى أن يكون ناقدًا اجتماعيًا حتى يستحق هذا الوصف، وهو بهذه الصفة لا يقنع بوصف الظواهر الاجتماعية وتفسيرها، وإنما يركز فى نفس الوقت على دور المثقف باعتباره «مثقفًا عضويًا»، إذا استخدمنا مصطلح جرامشى المعروف، فى تنوير الجماهير من خلال خطابه الذى لابد له أن يكون قادرًا على الوصول إليها، ليس ذلك فقط، بل عليه أن يقترح سبل العمل للتغيير.

وبناء على ذلك حين ندعو لنظام ثقافى عربى جديد، فهذه الدعوة فى حد ذاتها، لا قيمة لها، إن لم تحدد من هم «الفاعلون الاجتماعيون» الذين سيتولون مهمة صياغة هذا النظام الجديد، وأبعد من ذلك أهمية اقتراح وتحديد استراتيجيات العمل للتغيير الاجتماعى، لصالح الجماهير العريضة فى ضوء هذا الإطار النظرى، وبغير الالتزام بصياغته الصورية، نتقدم لتشخيص الأزمة الثقافية فى المجتمع العربى، قبل أن ننتقل إلى تحليلها مركزين على مدخل الأزمة، وإن كنا فى نفس الوقت سنلمس كافة الموضوعات التى يتعرض لها هذا الإطار.

٢) تشخيص للأزمة الثقافية العربية

كيف نشخص الأزمة الثقافية العربية؟

خطاب الأزمة-إن صح التعبير-خطاب سائد فى الوطن العربى، ربما منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧م. وهناك فى الأدبيات العربية تشخيصات مختلفة للأزمة، تتباين بتنوع المناهج التى يصدر عنها الباحثون العرب.

ونقنع فى هذا الصدد باستعراض وجيز لنماذج مختارة من هذه التشخيصات، قبل أن نركز على منهجنا فى دراسة وتحليل الأزمة.

النموذج الأول هو تشخيص أنور عبد الملك[2] الذى يقرر أن «ما يسمى بالأزمة الداخلية للعالم العربى ليست أزمة داخلية، بل هى تمثل ضرب المحاولة الثانية

(١) انظر فى الموضوع مرجعًا بالغ الأهمية:

-Merodc, J., the Political responsibility of the critic, London: Cornell University Press, 1987.

(٢) أنور عبد الملك، ريح الشرق، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣م، ١٧ .٣٣.

للنهضة فى العالم العربى. المحاولة الأولى كانت بين الأعوام الممتدة من ١٨٠٥م إلى ١٨٨٢م، أى بدقة منذ مبايعة محمد على كرئيس لأول دولة مستقلة فى الشرق الإسلامى، حتى احتلال مصر وتونس والغزو العسكرى للجزائر».

وقد استمرت الأزمة حوالى نصف قرن، وكانت أهم ملامحها-كما يقرر أنور عبد الملك-تغلغل رءوس الأموال الأجنبية بحجة فتح قناة السويس، ثم الحروب الاستعمارية ضد تونس والجزائر، ثم احتلال الولايات العربية التابعة لتركيا فى الشرق.

وتعريف الأزمة عند عبد الملك هى «الصراع بين القطاعات المتقدمة فى العالم العربى من أجل تحقيق المرحلة الثانية فى النهضة ذات المضمون الشعبى فى اتجاه الاشتراكية». ولعل أهمية هذا النموذج تبدو فى تعريفه للأزمة على أساس ربطها بمحاولة النظام الرأسمالى العالمى-عبر عهود شتى- إجهاض محاولات النهضة العربية، والانعكاسات السلبية لذلك على بنية المجتمع العربى ذاته.

والنموذج الثانى تحليل لبرهان غليون[١]، وهو إن كان ينطلق من نفس البداية التاريخية التى انطلق منها عبد الملك، ونعنى اعتباره محاولة محمد على التصنيعية والتوحيدية فى منتصف القرن الماضى، كانت أولى محاولات الجماعة العربية لإعادة تكوين عناصرها وتشكيل نفسها كمدنية فاعلة ضمن الحضارة الجديدة، إلا أنه يركز فى المقام الأول على الأسباب الداخلية للأزمة. وهو يتعقب نشوء وتطور ما سماه النظام القومى العربى الذى هو حصيلة كفاح النخب والشعوب العربية ضد الاستعمار والاحتلال والوصاية، والذى كانت ثورة يوليو ١٩٥٢م عاملاً حاسمًا فى بلورته. وهذه الحركة القومية العربية بعثت-فى رأيه-جدلية جديدة وفاعلة فى الحياة العربية، وبلورت داخل كل بلد عربى، وعلى صعيد الجماعة العربية ككل، نظامًا من التوازنات والمطامح والآمال فتح آفاق

(١) برهان غليون، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥م، ٦-٩.

نهضة جديدة وأعطى الغلبة إلى قوى التحرر والتقدم والتغيير على صعيد العالم العربى، رغم بقاء بعض البلدان بمعزل عنه.

غير أن النظام القومى العربى-الذى قادته ثورة يوليو ١٩٥٢م-كما يرى برهان غليون «الذى استند بشكل رئيسى على العمل السياسى، وتشكل من قيم القومية والحرية والوطنية والعداء للاستعمار والإمبريالية، واستمد منها أكثر مشروعيته، حتى صارت السياسة نهضة والنهضة سياسة، وأبدى فى الوقت ذاته شكوكًا فى المبادرة العقلية والأيديولوجية، بفضل برقيات التأييد وإظهار الولاء على حساب الحرية الفكرية والنقد البناء، وإحياء القيم المبدعة والإنسانية المستمدة من الحاضر أو من التراث، بل ميالاً إلى محو كل ما سبقه، وخاصة مكتسبات النهضة الأولى ».

وبانهيار هذا النظام فى عام ١٩٦٧م الذى شكل المحاولة الأخيرة لتحجيم المجموعة العربية، وإعطائها صيغة سياسية، وأهدافًا اجتماعية وتاريخية مقبولة للممارسة والعمل، عدنا إلى عصر الأزمة المفتوحة.

وهو يقصد بالأزمة المفتوحة «انهيار التوازنات الاجتماعية والإقليمية التى خلقها وضمنها النظام القومى، وانفتاح الصراع من جديد بين مختلف مكونات الجماعة العربية: الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية والطائفية، على مصراعيه، من أجل إعادة توزيع عناصر الثروة والمواقع السياسية والاجتماعية، وتكوين الفكرة أو الأيديولوجية التى تكرس هذا التوزيع، وهو يعنى إذن انحلال روابط التضامن الداخلى والإقليمى، وانفلات القوى دون ضابط وتنافرها، وذبول القيم والمبادئ القوية واستخدامها السوقى لغايات الصراع الفئوى، والجنوح نحو سياسات الانكفاء على الذات وخدمة المصالح الأنانية، أى زوال العام وصعود الخاص إلى مقدمة المسرح الاجتماعى».

إن تعريفى أنور عبد الملك وبرهان غليون يصلحان كنموذجين مثاليين على الاتجاهين الرئيسيين فى تعريف الأزمة فى الفكر السياسى العربى المعاصر. الأول يركز على الظروف الدولية ويمكن فى صورته المتطرفة أن يتبنى نظرية

المؤامرة الدولية على العالم العربى، وبالتالى يخلى النخبة السياسية العربية من مسئوليتها عن التسلطية والهزيمة والأزمة، والثانى يمكن إذا تم تبنيه على إطلاقه أن يصل إلى حد تجريح الذات العربية باعتبارها متخلفة وسلبية وعاجزة عن الفعل. وبالإضافة إلى النموذجين السابقين يمكن لنا مراجعة عديد من الاجتهادات فى هذا المجال، نشرت فى كتاب «المأزق العربى»، الذى يمكن اعتباره وثيقة لخطاب الأزمة العربية[1].

إن وجهة النظر الصحيحة فى نظرنا هو أهمية التركيز على التفاعل بين النظام الدولى والنظام العربى فى حالات الصراع، وتأثير هذا التفاعل على المسيرة العربية، غير أن ذلك لا ينبغى أن يصرفنا أبدًا عن التعمق فى التحليل النقدى لبنية ووظائف النظام السياسى العربى–والفكرة الأساسية هنا أن نظامًا سياسيًّا عربيًّا يتسم بالشرعية والكفاءة، من شأنه أن يكون أقدر فى مواجهة مختلف ضروب التهديد الموجهة إلينا من النظام الدولى. ويقتضى ذلك فى الواقع تأسيس ثقافة عصرية، حية وفعالة، وقادرة على استيعاب التناقضات والمعوقات الفكرية فى المجتمع العربى وتجاوزها، وعلى التفاعل مع العالم المعاصر.

(٣) تحليل للأزمة الثقافية العربية

الأزمة الثقافية العربية متعددة الجوانب، فهى أزمة شرعية وأزمة هوية، وأزمة عقلانية فى نفس الوقت.

ومما يلفت النظر–من وجهة نظر مقارنة–أن هذه الأزمات سائدة أيضًا فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وهناك دراسات متعمقة أجراها عديد من كبار علماء الاجتماع الأوربيين والأمريكيين تعرضت بالتحليل لأزمة الشرعية، ومن أبرزها بحوث الفيلسوف الألمانى هابرماس عن أزمة الشرعية والعقلانية فى المجتمعات الرأسمالية، بالإضافة إلى بحوث شتى عن أزمة الهوية من زواياها المختلفة، بما فيها بروز حركة الإحياء الدينى فى هذه المجتمعات، فى إطار المسيحية واليهودية على السواء[2].

(١) انظر: لطفى الخولى (محرر) المأزق العربى، صفحة الحوار القومى، منتدى الفكرى العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٦م.

(٢) راجع بهذا الصدد:

-Kepel, G., La Revanche de Dieu, Paris: Seuill, 1991.

غير أن ذلك لا يعني -كما أشرنا من قبل- أن أسباب هذه الأزمات فى الدول الغربية المتقدمة هى نفسها أسبابها فى المجتمع العربى. ومرد ذلك كما قلنا إلى التاريخ الاجتماعى الفريد لكل منطقة ثقافية فى العالم، والذى يجعل الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية لها أسبابها الخاصة.

فى ضوء ذلك نبدأ بالحديث عن أزمة الشرعية فى الوطن العربى.

-أزمة الشرعية

ركز الباحثون العرب فى العقد الأخير على الديموقراطية باعتبارها أحد المخارج الأساسية للخروج من أزمة الثقافة العربية، بالإضافة إلى أنها مرغوبة لذاتها كنظام سياسى، بعد أن ظهرت الآثار المدمرة للحصاد المر للتسلطية العربية بكل أشكالها، والتى سادت الوطن العربى فى العقود الأربعة الأخيرة [١].

ومن المظاهر البارزة لاهتمام الباحثين العرب بالموضوع، أعمال ندوة «أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى» التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى قبرص (لرفض الدول العربية استضافة الندوة فيها، وهذه مسألة فى ذاتها بالغة الدلالة على المناخ التسلطى السائد) وذلك فى الفترة من ٢٥ نوفمبر إلى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٣م. وتضمن المجلد الذى ضم أعمال الندوة مجموعة ممتازة من البحوث التى حاولت أن تستكشف مختلف جوانب أزمة الديموقراطية.

وقد التفت المخططون للندوة إلى أن أزمة الشرعية وثيقة الصلة بأزمة الديموقراطية، ولذلك أفردوا لها دراسة مستقلة أعدها د. سعد الدين إبراهيم [٢]، وكانت مثارًا لتعقيبات ومناقشات خصبة، وخصوصًا تعقيبى برهان غليون وعادل حسين، الأول من منطلق علمانى ديمقراطى والثانى من منطلق سلفى

(١) انظر الدراسة النقدية الرائدة لخلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربى المعاصر، دراسة بناءة مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م، وفى البحث عن الديموقراطية فى الوطن العربى انظر: السيد يسين، بعد سقوط الأساطير السياسية: نحو ديموقراطية عربية حقيقية، تحت النشر فى كتابنا: التحليل الثقافى لحرب الخليج.

(٢) سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، فى: ندوة أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م، ٤٠٣ - ٤٣١.

رافض لتطبيق المنهجية الحديثة فى العلوم الاجتماعية على الوطن العربى، باعتبار أنها غربية المنشأ[1].

وموضوع شرعية النظم العربية موضوع يثير مشكلات نظرية ومنهجية وتاريخية متعددة، ليس هنا مجال الخوض منها. غير أنه لابد من أن نتفق أولاً على تعريف للشرعية، وتحديد لمصادرها، قبل أى حديث عن سيادة الدولة التسلطية في الوطن العربى بأنماطها الملكية والجمهورية على السواء، وظاهرة تآكل شرعية هذه الدولة فى الوقت الراهن.

الشرعية–فى أبسط تعريفاتها–هى «قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم فى أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما فى ذلك استخدام القوة[2]»

أما عن مصادر الشرعية، فهناك اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على أن النموذج الذى صاغه ماكس فيبر، يكاد يكون حتى اليوم النموذج الشامل لمصادر الشرعية، والتى حددها فى ثلاثة أنماط نموذجية: التقاليد، والزعامة الملهمة (الكاريزما)، والعقلانية القانونية.

وإذا تتبعنا التاريخ الحافل للنظام السياسى العربى منذ الخمسينيات حتى اليوم، بما فيه من أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية، سنلاحظ تساقط بعض النظم الملكية مثل النظم الملكية فى مصر (١٩٥٢م) وتونس (١٩٥٦م) والعراق (١٩٥٨م) واليمن (١٩٦٢م) وليبيا (١٩٦٩م) مما يعنى فى الواقع تآكل شرعيتها السياسية، ونشوء أنظمة جمهورية محلها مؤسسة على شرعية جديدة هى شرعية الثورة فى الغالب الأعم.

وهذه النظم السياسية العربية الراديكالية، والتى أسست شرعيتها على أساس تحقيق الاستقلال الوطنى، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة، وخاضت فى سبيل ذلك معارك شتى داخلية مع القوى السياسية المنافسة انتهت بتصفيتها

(١) انظر: برهان غليون، تعقيب (١)، وعادل حسين تعقيب (٢)، والمداخلات الأخرى، فى ندوة أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى، المرجع السابق، ٤٣٢، ٤٦٤.
(٢) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق.

والقضاء عليها، أو مع القوى الخارجية، وانتهت بهزائم، أبرزها ولا شك هزيمة يونيو ١٩٦٧م، هذه النظم تجدها منذ الثمانينيات تواجه مشكلة تآكل شرعيتها السياسية، والذى هو حصيلة فشلها الذريع فى الحفاظ على الاستقلال الوطنى، ومواجهة تهديدات الأمن من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفشلها فى التنمية، وعجزها عن تحقيق قيم الديموقراطية والمشاركة السياسية.

وكان رد فعل بعض هذه الأنظمة-لإنقاذ شرعيتها المتهاوية-تطبيق استراتيجيتين:

١-النزوع إلى تعددية سياسية مقيدة لتخفيف الضغط على النظام السياسى، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك فى حدود الدائرة الضيقة التى رسمتها للمشاركة، والتى لا تتضمن إمكانية تداول السلطة.

٢-ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التى لم يعترف بحقها فى المشاركة السياسية، أو التى لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة، وأهمها الجماعات الإسلامية الاحتجاجية، وأبرزها جماعات الجهاد فى مصر، وحركة النهضة فى تونس، وجبهة الإنقاذ الإسلامى فى الجزائر.

أما النظم الملكية فبعضها أدرك باقتدار تحول حركة التاريخ فى اتجاه التعددية السياسية، ففتح الباب واسعًا أمامها، كما هو الحال فى الأردن الذى أجريت فيه انتخابات حرة، أدت إلى حصول الإسلاميين على غالبية سمحت لهم بالاشتراك المكثف فى الوزارة لأول مرة، وبعضها مازال مغلقًا على ذاته، مصرًّا على الاعتماد على شرعية «التقاليد»، وبعضها الآخر مازال مترددًا بين الديموقراطية المقيدة وبين إلغائها تمامًا.

نحن إذن أمام سيادة نمط الدولة التسلطية فى الوطن العربى، بأنماطها الملكية والجمهورية على السواء، والتى تواجه ظاهرة تآكل شرعيتها فى الوقت الراهن.

وقد أدت ممارسات الدولة التسلطية العربية فى العقود الأربعة الأخيرة إلى مجموعة مترابطة من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية أبرزها:

-شيوع اللامبالاة السياسية بين الجماهير المقموعة، وبروز ظاهرة الاغتراب على المستوى المجتمعى والفردى.

-ظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية، وازدياد حركيتها السياسية وفاعليتها الاجتماعية، وقدرتها على تعبئة الجماهير، وخصوصًا منذ بداية السبعينيات، والممثل البارز لها على الإطلاق هى حركات الإسلام الاحتجاجى، وإن كانت هذه الحركات بعد لجوئها للإرهاب الصريح-فقدت جزءًا كبيرًا من جماهيريتها وضعفت شوكتها بعد الملاحقات الأمنية لها. وهذه الحركات أحدثت قطيعة مع التيار الإسلامى التقليدى الذى رفع من أيام الشيخ محمد عبده فى مواجهة عملية التغريب، شعار تحديث الإسلام، برفعها شعار «أسلمة الحداثة» بكل ما يعنيه ذلك من معان، وأبرزها الرفض القاطع للدولة العلمانية الوضعية والعمل على قلبها لإنشاء الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى مهاجمة النموذج الثقافى الغربى، باعتباره لا يعبر عن تقاليد الأمة الإسلامية، والعمل على تشييد نموذج إسلامى متكامل فى الثقافة والاقتصاد والسياسة.

-بروز تيار علمانى ديمقراطى مضاد للتسلطية، يسعى إلى إحياء المجتمع المدنى، من خلال تشكيل الأحزاب السياسية المعارضة، وتكوين جمعيات حقوق الإنسان، وتفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة.

والواقع أنه يمكن القول بأن النظام السياسى العربى يمر فى الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة، حافلة بالصراعات السياسية والاجتماعية والسياسية، ومفتوحة لاحتمالات مختلفة، وهذه المرحلة الانتقالية من السلطوية إلى التعددية السياسية تختلط فيها العوامل المؤثرة عليها، بين العوامل الدولية، والتأثيرات القادمة من النزوع العالمى نحو التعددية، والعوامل الداخلية المتعلقة بتركيب السلطة، ودرجة نضج الطبقات الاجتماعية، ودور المؤسسة العسكرية، ودور المثقفين والطلائع الديموقراطية الثورية فى إحداث التغيير.

غير أنه مما يلفت النظر أننا بإزاء معركتين مزدوجتين فى الواقع الأولى بين الدولة التسلطية والمجتمع المدنى البازغ بمختلف توجهاته وأيديولوجياته، والثانية داخل المجتمع المدنى ذاته بين التيار العلمانى الديموقراطى على تنوع اتجاهاته، وبين التيار الإسلامى السلفى، الذى ظهر على الساحة السياسية أكثر تنظيمًا، وأعمق فاعلية وخصوصًا فى مجال الاتصال بالجماهير وقدرته على تعبئتها.

والحقيقة أن عملية تأسيس مجتمع مدنى حديث تجابه مجموعة مترابطة من التحديات التى إن لم تواجه بفاعلية، فإن العملية ستتعثر فى الأجل المتوسط.

وأبرز هذه التحديات ضرورة النظر للديموقراطية ليس باعتبارها مجرد نظام سياسى، بقدر ما هى أسلوب للحياة، ينبغى أن يبسط نطاقه على كل مجالات المجتمع، وفى كل المؤسسات، فى المدرسة والمصنع والنقابة والحزب السياسى، والنادى الفكرى والمؤسسة الثقافية.

وإذا لم يستطع المنادون بالتغيير والقضاء على التسلطية، ممارسة الديموقراطية الحقيقية فى مؤسساتهم، فلن يقدر لهم تدعيم القيم الديموقراطية فى المجتمع، والتى هى الأساس لأى عمل سياسى ديمقراطى.

ومن ناحية أخرى، فهناك فجوة عميقة بين ثقافة النخبة، والثقافة الشعبية. هناك من قبل النخبة اتجاهات استعلائية إزاء الثقافة الشعبية، وجهل بها، وعجز عن التواصل معها، ورفض لشرعيتها الثقافية، وإذا لاحظنا سيادة الأمية فى الوطن العربى، لأدركنا خطورة هذا التحدى، الذى يمكن أن يجعل النخبة منعزلة عن جماهيرها.

ولا شك أن دور المثقفين حاسم فى إحداث التغيير الاجتماعى، كما أثبتت ذلك الخبرة التاريخية فى العالم وفى الوطن العربى على السواء. غير أن هذا الدور يقتضى تحول المثقف من مثقف منعزل إلى مثقف عضوى قادر على الالتحام مع الجماهير. ونشير فى هذا الصدد إلى فشل المثقفين العلمانيين الديموقراطيين فى تحقيق هذا الهدف، وفى نفس الوقت النجاح الواضح للمثقفين الإسلاميين.

وقد يعود ذلك إلى أن الخطاب العلمانى الديموقراطى غير قادر حتى الآن على الوصول إلى الجماهير العريضة، وربما بسبب لغة الخطاب نفسه، وعجزه عن الصياغة المتسقة لمسلماته وطروحاته. فى حين أن الخطاب الإسلامى استطاع أن يصل إلى جماهير عريضة، ربما بسبب مخاطبته للمخزون التراثى الكامن فى وجدان الجماهير، ولكن الأهم من ذلك طرحه شعارات مجملة قد تكون غامضة فى ذاتها مثل شعار «الإسلام هو الحل»، غير أنه تبين أنها كانت قادرة على اجتذاب المخيلة الشعبية، بوعود للحل النهائى لمشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والزوجية. ومن هنا نخلص إلى القول إلى أن المعركة الدائرة داخل نطاق المجتمع المدنى، تتلخص فى تحديات تأسيس خطاب علمانى ديمقراطى عصرى، قادر على مواجهة الخطاب الإسلامى السلفى من ناحية، وعلى الصراع ضد الخطاب السلطوى من ناحية ثانية.

-أزمة الهوية

من المعروف أن طرق التنشئة الاجتماعية تعد أساسية بالنسبة لأى ثقافة، ونعنى بها الطريقة التى تنتقل بها المعايير التقليدية والقيم فى مجتمع ما من جيل إلى جيل.

وتقوم التنشئة الاجتماعية بوظيفة إنتاج شعور بهوية الفرد وهوية الجماعة، بالإضافة إلى تخليق بنية دافعة داخل الفرد، وظيفتها قبول الفرد وتكيفه مع النموذج السياسى والاقتصادى السائد فى المجتمع، (كالنموذج الرأسمالى أو الاشتراكى).

وفى مجال التنشئة الاجتماعية والهوية، هناك اتجاهات نظرية متصارعة، حول غلبة العناصر المادية وأهمها نوعية نمط الإنتاج السائد على غيره من العناصر. ويميل الاتجاه الماركسى التقليدى إلى التركيز على البناء التحتى (نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج) على حساب البناء الفوقى (القيم والأعراف والتقاليد والأفكار الفلسفية). وهذا الاتجاه بالرغم من تأكيده على الطابع الجدلى للعلاقة بين البناء التحتى والبناء الفوقى، إلا أنه فى صياغة ماركسية شهيرة يقرر «ومع ذلك ففى «التحليل الأخير» فإن البناء التحتى هو الذى يحدد البناء الفوقى».

وفى مواجهة هذا الاتجاه المادى فى التفسير، نجد الاتجاه المثالى الذى يعلى من شأن القيم والأعراف والعادات والأفكار على حساب العوامل المادية.

وقد أدت خبرات تاريخية متنوعة، وبروز ظواهر مثل الإحياء الدينى فى مجتمعات تختلف اختلافات أساسية فى أبنيتها التحتية، إلى ذهاب بعض الباحثين إلى أن البناء الفوقى- فى لحظات تاريخية معينة، ونتيجة لعوامل شتى-يكون هو الحاسم فى رسم مسيرة التطور الاجتماعى. والحقيقة أن الحديث عن الهوية فى المجتمع، يحتاج إلى بلورة مفاهيم محددة قادرة على استكناه جوهر مشكلة الهوية، وفى تقديرنا أن المفهوم الأقدر على ذلك هو مفهوم «رؤية العالم» Vision du Monde، وسنرى من خلال عرضنا أن هذا المفهوم يدور بشأن تحديد معناه نفس المعركة التى دارت بين الاتجاهات المثالية والاتجاهات المادية[١].

يرتبط مفهوم «رؤية العالم» أساسًا بكتابات ديلتاى Dilthey الذى صاغ مصطلح Weltanschauung الذى يعنى «رؤية العالم». غير أن إسهام مجموعة من العلماء البارزين فى صياغة مفهومات مماثلة هو الذى أبرز أهمية المفهوم. ومن أبرز هؤلاء ماكس ڤيبر ودور كيم وإلياد وكلوكهون وردفيلد وصول تاكس وجيرتز. وإذا أردنا تعريفًا مبسطًا لرؤية العالم لقلنا «إنها وجهة النظر التى يتبناها الفرد إزاء الكون والطبيعة والإنسان». أو هى كما يقول أحمد أبو زيد فى

(١) ركزنا على هذا المفهوم كإحدى الأدوات الرئيسية لدراسة السياسة الثقافية فى مصر، فى الخطة التى قدمناها للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى القاهرة، والتى بناء عليها يتم الآن إجراء أربعة بحوث ميدانية قومية: ميزانية الوقت، رؤى العالم، الاحتياجات والمطالب الثقافية نوعية الحياة، وقد أتم الدكتور أحمد أبو زيد إنجاز بحث رؤى العالم فى مصر.

ونعتمد فى عرضنا للمفهوم وأبعاده المختلفة على العدد الخاص من المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة) الذى أشرف على تحريره أحمد أبو زيد، وضم مجموعة ممتازة من الدراسات والعروض النقدية.

انظر: أحمد أبو زيد (مشرف) رؤى العالم، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد، ٢٧ عدد ١ يناير ١٩٩١م.

وقد ضم هذا العدد الدراسات التالية

- السيد الأسود، تصور «رؤية العالم» فى الدراسات الأنثروبولوجية.
- أحمد أبو زيد، «الذات وما عداها»، مدخل لدراسة رؤى العالم.
- علا أنور، رؤى العالم فى الأعمال الأدبية: دراسة لمنهج لوسيان جولمان.
- محمد أحمد غنيم (عرض وتحليل) رؤى العالم «تأليف ميكائيل كيرنى».

تحديد الهدف الأساسى «لبحث رؤى العالم فى مصر» أو «رؤى المصريين للعالم» هو «تعريف موقف ونظرة الإنسان المصرى-» كما يتمثل ذلك لدى عدد كبير من الأشخاص الذين ينتمون إلى شرائح اجتماعية واقتصادية وثقافية وعمرية مختلفة، إلى العالم الذى يعيشون فيه، بكل ما يدخل فى تكوينه من ظواهر طبيعية أو فيزيقية وكل كائنات ومخلوقات وقوى ملموسة مرئية أو غير مرئية، ومن نظم اجتماعية وأنشطة وإبداعات ثقافية[1].

وحتى لا يجرفنا الحديث المفصل عن المفهوم عن موضوعنا الرئيسى وهو أزمة الهوية، نقنع بتلخيص أهم الخصائص النظرية للمفهوم كما حددها كينث بولدنج فى كتابه الهام «الصورة[2]. The Image» توضيحًا لمختلف أبعاده.

١-الصورة المكانية، وهى الصورة التى لدى الفرد عن وضعه أو موضعه فى المكان المحيط به.

٢- الصورة الزمانية، وهى الصورة التى يكونها الفرد عن مجرى الزمن ومكانه فيه.

٣- الصورة العقلانية، وهى الصورة التى لدى الفرد عن الكون من حيث هو نسق من الانتظامات والعلاقات.

٤- الصورة الشخصية، وتتعلق بمكان الفرد فى عالم الأفراد أو الأشخاص، والأدوار، والنظم التى تحيط به.

٥- صورة القيمة، وتتألف من الأحكام المتعلقة بما هو خير وشر، وبالنسبة للعناصر والأجزاء المختلفة من رؤية العالم ككل.

٦- الصورة الوجدانية، وهى الصورة التى تصبغ فيها الأجزاء المتنوعة من رؤية العالم بصبغة عاطفية انفعالية، وهذه الصورة تتعلق بما نحب ولا نحب من أجزاء الكون، وتتعلق أيضًا بمشاعر الخوف والرهبة والألم والسعادة ونحو ذلك.

(١) أحمد أبو زيد، رؤى العالم، مقدمة، المرجع السابق ٢-٣

(٢) تعتمد فى تلخيص هذه الخصائص على: السيد الأسود، مرجع سابق، ٩-٥٤.

٧- الصورة من حيث هى مقسمة إلى جوانب شعورية ولا شعورية ودون شعورية. ومعنى ذلك أن الأفراد ليسوا على وعى كامل بكل جوانب رؤى العالم التى لديهم حيث توجد ذرات متفاوتة من الشعور بتلك الجوانب.

٨- الصورة منظورًا إليها من خلال بُعْدِ التأكد أو اليقين وعدم التأكد، والوضوح والغموض. فهناك بعض الجوانب، وخاصة الوجدانية الانفعالية من رؤى العالم، والتى قد تكون غير مؤكدة أو واضحة فى ذهن الأفراد، بينما تمتاز بعض الجوانب الأخرى بالوضوح والتأكد.

٩- الصورة منظور إليها من خلال بعد الواقعية أو عدم الواقعية، ويعنى ذلك مدى اتفاق رؤية العالم أو الصورة الذهنية مع بعض جوانب العالم الخارجى، كما هى عليه فى الواقع.

١٠- الصورة منظور إليها خلال بعد الخصوصية أو العمومية، بمعنى معرفة إذا ما كانت رؤية العالم تكون رؤية فردية ذاتية أو شخصية، أو جمعية يشترك فيها جميع الأفراد، ويذهب بولدنج إلى أن الرابطة الأساسية لأى مجتمع أو ثقافة فرعية أو نظام هى الصورة العامة Public Image التى تشير إلى الخصائص الجوهرية لرؤية العالم أو الصورة العامة التى يشترك فيها أفراد ذلك المجتمع.

وفى تقديرنا أن ما ذكره بولدنج عن أبعاد المفهوم، تعد أشمل صياغة فى التراث العلمى المعاصر.

فى ضوء ذلك كله، ينبغى أن نلتفت إلى مجموعة من الملاحظات النظرية الهامة:

١- تتعدد رؤى العالم فى أى مجتمع، بتعدد طبقاته الاجتماعية وثقافاته الفرعية، وجماعاته الإثنية.

ومن هنا ظاهرة الصراع الثقافى بين رؤى متعددة للعالم فى نفس المجتمع.

٢- تنجح الطبقات المسيطرة فى أى مجتمع-من خلال إشاعة الوعى الزائف- فى تسييد رؤيتها للعالم.

٣- شرعية مفهوم سائد للعالم قد تتآكل، نتيجة ضغوط خارجية أو داخلية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

٤- بالرغم من أنه يمكن صياغة «نماذج مثالية» لرؤى العالم المتصارعة فى المجتمع، إلا أنه يمكن أن نشاهد اختلاطًا بين عناصر مفهومين مضادين. على سبيل المثال تسرب عناصر دينية إلى الرؤية العلمانية للعالم، أو تسرب عناصر وضعية إلى الرؤية الدينية للعالم.

٥- يمكن لرؤية معينة للعالم أن تتحول عبر الزمن من المركز إلى الأطراف، بمعنى إقصاؤها من مركز الاهتمام لتصبح رؤية هامشية (مثلاً تراجع الرؤية الدينية للعالم لحساب الرؤية العلمانية)، وذلك نتيجة لتطورات وعوامل تاريخية شتى، وقد تعود رؤية محددة للعالم، من الأطراف إلى المركز مرة أخرى. ويمكن أن نشير هنا إلى حركة الإسلام الاحتجاجى الذى عادت رؤيته للعالم إلى قلب الساحة السياسية العربية نتيجة تآكل شرعية النظم السياسية المعاصرة.

فى ضوء هذه المقدمة النظرية يمكن القول بأنه من أبرز علامات أزمة الثقافة فى الوطن العربى أزمة الهوية.

وجدير بالإشارة إلى أن أزمة الهوية ظاهرة ملموسة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية السابقة على السواء.

وترد المشكلة إلى أن ممارسة العقلانية العملية وبسطها إلى حدودها القصوى-ونعنى ارتفاع معدلات الضبط الاجتماعى فى المجتمع، ووضع القيود أمام حركة الفرد فى المجتمع، بحكم الصيغة التنظيمية للاقتصاد، ونمط النظام السياسى-قد أدت إلى نتائج سلبية؛ لأنها زادت معدلات الإحباطات الانفعالية العميقة الجذور، بدلاً من أن تقلل منها، مما أدى إلى عدم الاستقرار النفسى لأعداد متزايدة من الناس، وإحساسهم بعدم اليقين. ومن ناحية أخرى، من أسباب أزمة الهوية، وجود الشباب كعامل اجتماعى واقتصادى وسياسى مستقل.

ومن المعروف تاريخيًا أن الشباب كانوا دائمًا طليعة الحركات الاجتماعية والعنصر الفعال فى الانتفاضات والثورات.

واليوم نجد أن الشباب، حتى فى الأوقات «السوية يمثلون جماعة اجتماعية لها ثقافتها الفرعية الخاصة. وقد أدى طول فترة التعليم إلى أن يكون لدى الشباب وقت فراغ طويل، ما داموا متحللين من المسئوليات فى العمل والأسرة. وهذه المراهقة الممتدة تؤدى إلى ما أطلق عليه «أركسون» الهوية المشتتة Identity Diffusion ظل تضاؤل الفرص لتحقيق الذات اقتصاديًا نتيجة للأزمة الاقتصادية فى المجتمع، فإن أزمة الهوية لدى الشباب أصبحت مظهرًا أساسيًا من مظاهر المجتمع المعاصر.

وتتبلور أزمة الهوية فى المجتمع حين تتحول إلى حركات سياسية واجتماعية احتجاجية. وقد استطاعت المجتمعات الرأسمالية بمقدرة فذة على احتواء حركات الاحتجاج الراديكالية وتحويلها إلى حركات ثقافية من خلال ما أطلق عليه «ماركيوز» «التسامح القمعىRepressive Tolerance»

أما فى المجتمعات الاشتراكية فقد مورس القمع المباشر.

وإذا نظرنا إلى المجتمع العربى. فإننا سنجد الدولة التسلطية العربية تمارس كلتا الاستراتيجيتين: «التسامح القمعى» ما دامت حركات الاحتجاج لا تهدد شرعية النظام، ومن ثم تسمح لخطاب هذه الحركات أن يأخذ طريقه إلى المستهلكين الثقافيين، باعتباره يعبر عن رؤية خاصة للعالم تختلف مع رؤية العالم التى يصدر عنها النظام. ولا يخلو الحال من استخدام سلاح مصادرة الكتب لمنع تداول بعض الكتب «الخطرة» كما حدث فى مصر الناصرية، حين صودرت كتب سيد قطب وأهمها «معالم على الطريق»، والذى كفر فيه المجتمع بأسره باعتباره مجتمعًا جاهليًا ودعا إلى الانقلاب عليه بالقوة المسلحة. ولكن فى أحوال أخرى إذا زادت ثورية الحركة المحتجة، وتبنت صراحة أساليب التعبئة الجماهيرية والعنف لقلب النظام، هنا يستخدم «القمع المباشر».

والواقع أن المجتمع العربى المعاصر يزخر بصراع رؤى العالم، والتى تكشف بجلاء عن أزمة الهوية.

ولعل أبرز هذه الرؤى على المستوى السياسى «الرؤية التسلطية للعالم»، والتى تؤمن بالوحدانية أسلوبًا فى الحكم، من خلال الجماعة الانقلابية أو الحزب الواحد، وهى لذلك ترفض الصراع السياسى بل وتقمعه قمعًا مباشرًا، وترى أن التعددية من شأنها إضعاف الدولة والنظام، بل إنها على الصعيد الثقافى تحرص على تسييد رؤيتها للعالم ونفى كافة الرؤى المتعارضة معها، من خلال السيطرة الكاملة على أجهزة الثقافة والإعلام، والتى لا يتاح فيها لغير أنصار النظام التعبير عن آرائهم، من خلال خطاب دعائى تبريرى وغوغائى.

وتناقض هذه الرؤية «الرؤية الليبرالية التعددية للعالم»، والتى تؤمن بالحوار، والتعدد الفكرى، والتعددية السياسية والحزبية، وتداول السلطة بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية، وفقًا لانتخابات حرة ونزيهة، وهى لذلك ترفض القمع السياسى، وتدين حكم الفرد المطلق، وترفض صيغة الحزب الواحد. وعلى الصعيد الثقافى ترى ضرورة تنوع الآراء والرؤى وصراعها فى إطار سلمى، فهذا هو الضمان لازدياد ثراء التجربة الاجتماعية.

وإذا ركزنا على الجانب الثقافى لوجدنا صراعًا بين «الرؤية العلمانية» من ناحية، والتى تنطلق من ضرورة فصل الدين عن السياسة، و «الرؤية الدينية السلفية»، والتى ترى أن الإسلام دين ودولة، وأن هذا الفصل المزعوم الذى تراه العلمانية، ليس سوى تعبير غربى عن مجتمع غربى، ولا علاقة له بالمجتمع الإسلامى(١).

وهذا الصراع-كما أشرنا من قبل-صراع أساسى داخل المجتمع العربى فى الوقت الراهن، ونتيجته ستحسم إلى وقت طويل مستقبل المجتمع المدنى العربى.

(١) انظر دراسة هامة عن الرؤية العلمانية:

جاد الكريم الجباعى، العلمانية فى المشروع القومى الديموقراطى، مجلة الوحدة العدد ٧٥، ديسمبر ١٩٩٠م،١٢٤-١٣٦.

ويمكن القول بأن تعجل بعض الحركات الإسلامية الاحتجاجية الصدام مع النظام السياسى الذى يتحول ببطء من التسلطية إلى التعددية-كما هو الحال فى الجزائر-يمكن أن يوقف أو يبطئ المد الديموقراطى، مما من شأنه أن يعطل مسيرة إحياء المجتمع المدنى فى ظل الديموقراطية.

ولعل هذا يكشف عن الضعف في ممارسة التيارات السياسية المعارضة، والتى تتعجل القضاء على النظام لاستلام السلطة، قبل أن تعمل فى مجال التنوير لتخلق لها قاعدة شعبية جماهيرية تؤمن بمبادئها ومنطلقاتها. ويبدو أن هذه الممارسة تحتاج إلى وقت وإلى اتباع استراتيجية النفس الطويل، وهى قد لا تتفق مع اتجاهات زعماء هذه الحركات الذين تغرهم أحيانًا بعض الانتصارات الجزئية فى مجال الانتخابات هنا أو هناك، فيظنون أنهم قد اقتربوا من تحقيق الغاية، والتى هى استلام السلطة.

خلاصة القول أن أزمة الهوية فى المجتمع العربى لها أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية بالغة العمق، تستحق أن ندرس أصولها، ومظاهرها وتجلياتها، ونستشرف آفاق حلها، وقد يساعد على حلها تجديد أصحاب الرؤى المتصارعة لخطابهم السياسى، أخذًا فى الاعتبار حقائق العالم المعاصر، والتغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة التى حدثت فى المجتمع العربى فى العقود الأخيرة.

فليس هناك مستقبل أمام الخطاب التسلطى الصريح، بعد أن سقطت الشمولية والتسلطية فى أبرز نماذجها العالمية، مخلية المجال للتعددية السياسية. كما أن الخطاب التعددى-فى صورته اليوتوبية-والتى تظن وهمًا أن الليبرالية تعنى أن تخلى الدولة مسئوليتها من كل التزام إزاء المواطنين، وتركهم فريسة لآليات السوق، يحتاج إلى أن يتعلم حتى من خبرة الخطاب الليبرالى الرأسمالى الذى أضاف بجسارة واقتدار بُعْدَ العدالة الاجتماعية إلى بُعْدِ الحرية السياسية، واعتبرهما ركيزتَى العدل. ويمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى الفيلسوف الأمريكى الذى حقق هذه الثورة النظرية فى مجال الفكر السياسى الليبرالى، وهو جون رولز، صاحب كتاب «نظرية فى العدل» والذى اعتبر أهم إنجاز نظرى منذ كتابات جون لوك وتوماس هوبز.

وإذا نظرنا من ناحية أخرى على الخطاب العلمانى والخطاب الدينى والسلفى، فسنجد أنهما مواجهان بمطلب ملح، هو إعادة تعريف ما يعد علمانيًا من ناحية، وما يعد مقدسًا من ناحية أخرى[1].

فالعلمانى الذى لا يضع القيم الروحية التى تحرك البشر فى استراتيجيته الثقافية، مقصر تقصيرًا شديدًا فى فهم الواقع، بل وفى احترام وجدان ومشاعر الجماهير، والإسلامى السلفى الذى يظن أنه يمكن أن يقنع بالمطلقات، من خلال رفع الشعارات الغامضة، وبدون أن يركز على حل المشاكل الحياتية للجماهير العريضة، بطريقة تتسم بالواقعية والكفاءة، ستتآكل جماهيريته بعد أجل قصير، بعد أن تكشف الجماهير الخديعة التى تتمثل فى إطلاق الوعود بغير القدرة على الإنجاز.

- **أزمة العقلانية العملية**

العقلانية العملية Instrumental Rationalism هى من إفرازات العقلانية كمذهب فلسفى ومبدأ علمى لتنظيم الحياة والمجتمع فى المجتمعات الرأسمالية. ومن هنا يمكن القول أن العقلانية والفردية هما المبدآن اللذان يميزان الرأسمالية، بحيث أصبحت البحوث الغربية فى هذا المضمار مراجع أساسية حتى اليوم.

غير أن قدرة المجتمعات الرأسمالية على عمليات الضبط السياسى والاجتماعى والثقافى قد تآكلت مع الزمن، ومن هنا ظهور أزمات الشرعية والهوية. وإذا أضفنا إلى ذلك سقوط الوهم الرأسمالى المتعلق بأنه لا حدود للنمو، وأنه يمكن استغلال الطبيعة إلى ما لانهاية لأدركنا كيف أن العقلانية العملية دخلت فى أزمة عميقة، تبدو مؤشراتها فى التحليل الثقافى النقدى لمقولات العقلانية العملية نفسها، كما يفعل الفيلسوف الألمانى هابرماس فى بحوثه المتعمقة، وفى ظهور الحركات الإيكولوجية النشطة، والتى من أبرز أمثلتها فى أوربا حزب الخضر فى ألمانيا، داعية إلى إعادة صياغة علاقة الناس بالطبيعة وفق تفسيرات جديدة للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية.

---

(١) انظر فى هذه النقطة معالجة ممتازة فى:
Clark, M.E., Arcade's Thread, The Search For New Modes Of Thinking, New York: St. Martin's Press, 1989.

هذا الموضوع يثير مشكلات فلسفية واجتماعية وسياسية بالغة العمق، وليس هنا مجال الإحاطة بها. ما يعنينا هو أن النظم السياسية العربية، وخصوصًا التى أرادت القيام بعمليات تنمية بطريقة ثورية، لم تجد أمامها ما تتبناه أساسًا لقراراتها سوى نموذج العقلانية العملية الغربى الرأسمالى أو الماركسى الاشتراكى، والذى هو تنويع آخر على نفس اللحن بكل ما فى هذا النموذج الغربى المتحضر المرتبط بالتصنيع، والذى أصبح هو النموذج السائد على حساب الزراعة، وفى الوقت الذى تضيع فيه كل عام آلاف الأفدنة الخصبة الصالحة للزراعة فى بلاد مثل مصر وسوريا والعراق، نتيجة استخدامها للبناء، نجد قرارات تصدر لاستصلاح الأراضى الصحراوية التى تتكلف بلايين الجنيهات.

وإذا انتقلنا من تبنى نموذج العقلانية العملية الغربى إلى عملية صنع القرار، لاكتشفنا أن جانبًا من سلبيات هذا النموذج يتم تحاشيه فى المجتمعات الغربية، نتيجة ديمقراطية عملية صنع القرار، وممارستها تحت رقابة الصحافة والرأى العام. وندرك أن هناك حدودًا لهذه العملية وخصوصًا قوة جماعات الضغط، وتزييف الوعى من خلال الإعلام، ولكن ما من قرار استراتيجى خطير فى مجال التنمية، يمكن مع ذلك تمريره بواسطة إرادة حاكم فرد مطلق كما هو الحال عندنا فى الوطن العربى، أو بواسطة حزب واحد تتحكم فيه مجموعة قليلة العدد. وقد أدت عملية الانفراد بإصدار القرار فى مجال التنمية إلى خلق تنمية مشوهة وغير متوازية، لم تؤد فى النهاية إلا إلى إفقار الجماهير العريضة، وسقوط اقتصاديات أغلب أقطار الوطن العربى فى حبائل الديون التى أصبحت هى الصورة المثلى للاستعمار الاقتصادى والسياسى الجديد. ولا نحتاج إلى ضرب أمثلة على حالات تبديد الثروة العربية سواء بواسطة النظم السياسية «الثورية» أو بوساطة النظم السياسية المحافظة.

إن كل هذه الظواهر التى أوصلت النظام العربى إلى حالة فاضحة من خلال العجز الاقتصادى والضعف السياسى، إنما هى انعكاس لأزمة العقلانية العملية، والتى انعكست على احتكار عملية صنع القرار.

خاتمة وجيزة

يبدو الترابط الوثيق بين أزمة العقلانية العملية وباقى الأزمات، فى كون صياغة حلول خلاقة لمواجهتها لا يمكن أن تتم بغير حل أزمة الشرعية وأزمة الهوية. وهكذا فى مواجهة مطلب تأسيس نظام ثقافى عربى جديد نجابه بأزمات ثلاث فى نفس الوقت، تحتاج فى حلها إلى جهد تنويرى ثقافى وصراع سياسى ديمقراطى من أجل أن تسود فى المجتمع العربى رؤية للعالم: عصرية، وعلمانية، وديمقراطية، وقومية، وعالمية.

رؤية ينبغى أن تأخذ فى الحسبان أن عهد الانغلاق الثقافى قد انتهى، وأن هناك الآن وعيًا كونيًا يتشكل، لن يؤدى إلى القضاء على التنوع الثقافى، ولكنه فى نفس الوقت لابد له أن يترك طابعة على مسار التاريخ فى كل الدوائر الحضارية فى العالم.

القسم الثالث

التغيرات الأساسية فى بنية المجتمع العالمى

مقدمة

(١) نحو خريطة معرفية لعصر العولمة .

(٢) قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكونى الجديد .

مستقبل المجتمع الإنسانى

(١) قراءة فى خريطة المستقبل العالمى .

(٢) رؤية استشرافية للقرن الحادى والعشرين .

(٣) مستقبل الدولة فى عالم كونى !

(٤) مستقبل المجتمع العالمى.

(٥) تغيرات كونية وإحباطات جماعية.

مقـــدمـــة

(١)

نحو خريطة معرفية لعصر العولمة

هناك حقيقة يجمع عليها كافة العلماء الاجتماعيين فى الوقت الراهن، وهى أن التغيرات الكبرى التى حدثت فى بنية المجتمع العالمى أصبحت تؤثر بشكل مباشر على سياسات الدول، وفى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن صانع القرار القُطْرى لم تعد حركته طليقة نسبيًا كما كان الحال قبل بزوغ عصر العولمة، والذى سادت موجاته على وجه الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية.

فى حقبة النظام الثنائى القطبية التى دار فيها الصراع حادًا وعنيفًا بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، درج الباحثون على تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم: العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى والعالم الثالث الذى كانت تندرج تحته عشرات من البلاد النامية.

إن وجود عالمين كبيرين متنافسين، ونعنى العالم الحر كما كان يطلق على العالم الرأسمالى، والعالم الاشتراكى، كان يسمح لصانعى القرار فى دول العالم الثالث بهامش واسع للمناورة فى اتخاذ القرارات سياسية كانت أو اقتصادية. ونعرف من تاريخ القرن العشرين وسجلاته مازالت حية فى أذهاننا–أن عديدًا من دول العالم الثالث وفى مقدمتها مصر، استفادت فائدة قصوى من الدعم السوفيتى لها، سواء فى مجال التحرر من الاستعمار أو مواجهة الهيمنة الأمريكية، أو فى مجال تمويل مشاريعها الاقتصادية، ومساعدتها الفعالة لتخطيط وتنفيذ مشاريع متعددة فى مجال التنمية المستدامة، لإشباع الحاجات

الأساسية للجماهير العريضة فى مجالات التعليم والصحة والتشغيل والإسكان والثقافة.

غير أن السقوط المدوى للاتحاد السوفيتي، والذى كان أشبه بالزلزال الذى قلب موازين القوة العالمية جميعًا، أدى فى الواقع إلى انكشاف الدول النامية؛ لأن هذه الدول وجدت نفسها فى العراء فى ظل النظام الأحادى القطبية الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة ولم يعد أمامها أى هامش للمناورة كما كان الحال فى الماضى. وهكذا وجدت هذه الدول نفسها فى مواجهة المؤسسات الدولية التى تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والتى مارست ضغوطًا عنيفة عليها للتحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، سعيًا وراء تحرير الاقتصاد من خلال الإلغاء المنهجى للقطاع العام عن طريق الخصخصة، والتى أصبحت هى شعار المرحلة.

ليس ذلك فقط بل إن الدول النامية التى كانت تستمد فى الماضى بعض عناصر القوة من الاتحاد السوفيتى اقتصادية كانت أو عسكرية من خلال الحصول على السلاح اللازم للدفاع عن نفسها، أصبحت فى مواجهة مباشرة مع الهيمنة الأمريكية.

النظام الدولى والنموذج الحضارى:

ومعنى ذلك أننا فى الوقت الراهن أمام نظام دولى جديد تشكلت ملامحه بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام الثنائى القطبية وسيادة النظام الأحادى القطبية الذى بمقتضاه أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هى القطب الأوحد.

ولكن سرعان ما تبدل الوضع ليتطور فى اتجاه تركيز القوة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خطير وغير مسبوق فى تاريخ العالم، وخصوصًا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، والتى حولت الولايات المتحدة الأمريكية من قطب أوحد إلى إمبراطورية شعارها «من ليس معنا فهو ضدنا».

ولعل من معالم عصر الإمبراطورية استهانة الولايات المتحدة الأمريكية بالمؤسسات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن، وبالمعاهدات الدولية، وفى مقدمتها معاهدة عدم انتشار الصواريخ، وكذلك معاهدة كيوتو لضبط المناخ العالمى، والتى انسحبت منها.

غير أن السلوك الإمبراطورى الأمريكى ظهر واضحًا وجليًا حين قررت الولايات المتحدة الأمريكية بإرادتها المنفردة وبغير قرار دولى غزو أفغانستان لإسقاط نظام طالبان بدعوى إيوائه لتنظيم القاعدة المتهم بتدبير أحداث سبتمبر، وأخطر من هذا كله الغزو العسكرى للعراق فى ضوء مزاعم امتلاكه لأسلحة دمار شامل، بالرغم من رفض الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، وخصوصًا روسيا وفرنسا والصين.

ولو تابعنا الأخبار فى الفترة الأخيرة، لاكتشفنا أن السلوك الإمبراطورى الأمريكى آخذ فى التمدد وليس فى الانكماش، بالرغم من هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية المدوية فى العراق. ويبدو ذلك من تهديدها لإيران التى قررت المضى قدما فى مجال تخصيب اليورانيوم. وهذا التهديد وصل إلى حد التخطيط لضربة عسكرية لمراكز القوة فى إيران.

وهكذا يمكن القول بأن العالم كله مشغول بالتفاعلات العنيفة فى إطار النظام الدولى الراهن الذى أصبحت تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هذا التركيز أدى فى الواقع إلى عدم الفهم العميق للتحولات الكبرى التى لحقت بالنموذج الحضارى العالمى الذى يتشكل الآن–ببطء وإن كان بثبات–لكى يهيمن على قيم الأفراد وسلوك الشعوب وسياسات الدول.

خريطة معرفية مقترحة:

ومما لاشك فيه أن فهم النموذج الحضارى الراهن يحتاج فى الواقع إلى خريطة معرفية ترسم بشكل عام الملامح البارزة والتضاريس الأساسية لعصر العولمة، أو بعبارة أدق لعصر مجتمع المعلومات العالمى GLOBAL INFORMATION SOCIETY لو شئنا أن نستخدم المصطلح العلمى

الدقيق لنوع المجتمع الإنسانى الذى أصبحنا جميعًا نتجه إليه بدرجات متفاوتة من البطء والسرعة، وبمعدلات مختلفة من العشوائية والنظام.

مشكلة هذه الخريطة المعرفية أنه لابد لها أن تعود إلى الأصول التاريخية لنشأة العالم الأوربى الرأسمالى الحديث، حين قامت النهضة والتنوير فى أوربا فى ظل المشروع الحضارى للحداثة الأوربية، والتى فى ظل قيمها الأساسية انطلقت عملية التحديث الكبرى لتنقل المجتمع الأوربى من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى، بكل ما يعنيه من ذلك انقلابات كبرى اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وفى هذا المجال يخلط بعض الباحثين العرب بين الحداثة MODERNITY والتى هى مشروع حضارى له قيمه المعلنة، وبين التحديث MODERNIZATION والذى هو عملية اجتماعية واسعة المدى لنقل المجتمعات الزراعية التقليدية لتكون مجتمعات صناعية حديثة.

ويمكن القول بأن هذا التحول الكبير الذى شهد قيام المجتمع الصناعى فى ظل الثورة الصناعية، كان أكبر تحول فى تاريخ البشرية بعد التحول الكبير الذى تم منذ قرون بعيدة، ونعنى تحول المجتمعات من الرعى إلى الزراعة.

وللأسف الشديد لم يهتم الفكر العربى الحديث بالقدر الكافى بالتحليل العميق لهذا التحول من زاوية أسبابه وتجلياته ومؤشراته وتأثيره العميق على القيم والسلوك، وأخطر من ذلك على موازين القوة الشاملة، وهو الأمر الذى سمح للدول الأوربية الكبرى أن تستعمر عديدًا من بلاد العالم الثالث، بحكم تفوق تكنولوجيتها العسكرية.

وإذا أردنا أن نرسم خريطة معرفية لعصر العولمة فلابد لنا أن نبدأ بالبدايات الأولى للعصر الحديث، ونعنى قيام المجتمع الصناعى وظهور السوق باعتباره وحدة التحليل الأساسية لفهم النظام الاقتصادى الرأسمالى.

وفى هذا المجال تبرز أمامنا الدراسة الكلاسيكية فى هذا المجال، والتى هى من خلال إجماع الباحثين، فى مختلف الدول، المرجع الأساسى عن هذه الحقبة،

ونعنى الكتاب الذى ألفه كارل بولانى المجرى الأصل، والذى عاش ودرس من بعد فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وعنوانه «التحول الكبير».

ولعل الذى يشهد على تفرد هذا المرجع أنه أنشئ معهد باسم كارل بولانى فى الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم فى الوقت الراهن إحياء أفكاره، وبحث تطبيقاتها فى العالم المعاصر.

قام المجتمع الصناعى إذن، والذى قدم لنا بولانى صورة دقيقة لأسباب نشأته وتجلياتها، ودار الزمان دروته، وانتهت حقبة المجتمع الصناعى. هذه النهاية التى تبناها عالم الاجتماع الأمريكى الشهير «دانيال بل» فى كتابه المعروف «المجتمع ما بعد الصناعى».

ثم ما لبث أن حدث التحول الكبير الثالث فى تاريخ الإنسان وهو ظهور «مجتمع المعلومات العالمى»، كنموذج حضارى جديد على أنقاض نموذج المجتمع الصناعى.

وكما كان بولانى هو المنظر الأكبر للمجتمع الصناعى، فإن عالمًا اجتماعيًّا أمريكيًّا من أصل إسبانى هو كاستلز يعد الآن المنظر الأكبر لمجتمع المعلومات العالمى الذى يتحول إلى مجتمع المعرفة، فى كتابه الجامع «مجتمع المعلومات» الذى صدر فى ثلاثة أجزاء، أهمها الجزء الأول وعنوانه «المجتمع الشبكى».

ولو أردنا أن نرسم لوحة تخطيطية سريعة للخريطة المعرفية الحضارية لقلنا إن التغير يتمثل فى الانتقال من المجتمع الصناعى الذى قام على أساس مشروع الحداثة وعملية التحديث، إلى مجتمع المعلومات العالمى الذى يتخلق أمام أبصارنا على أساس ما بعد الحداثة كمشروع حضارى، وعملية ما بعد التحديث.

بعبارة مختصرة ننتقل الآن من مفهوم «السوق» الذى كان علامة على المجتمع الصناعى إلى مفهوم «الفضاء المعلوماتى» الذى هو علامة على مجتمع المعلومات العالمى.

هذه العبارة المختصرة تحتاج إلى دراسات متعددة لفك شفرتها، والكشف عن أسرارها العميقة!

(٢)

قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكونى الجديد

ليس هناك خلاف بين الباحثين فى مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على أن هناك عالمًا جديدًا يتخلق أمام أنظارنا. ويسود الإجماع على أن عام ١٩٨٩م كان هو نقطة الانقطاع الفاصلة، والتى بدأ فيها تداعى النظام العالمى الثنائى القطبية. انهار الاتحاد السوفيتى، وتفتتت الكتلة الاشتراكية، وتوحدت ألمانيا، وانتهى عصر الحرب الباردة، وسقطت مفردات القاموس القديم. وبالتدريج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم الكونية GLOBALISM هو المصطلح-الرمز الذى يشير إلى العالم الجديد الذى هو بسبيله إلى النشوء والارتقاء.

هناك إجماع على تداعى العالم القديم، ولكن هناك خلافات حادة حول ملامح العالم الجديد، وهذه الخلافات ترد إلى التنوع فى نمط «قراءة» التحولات الجارية من ناحية، وإلى التضارب الشديد بين السيناريوهات المستقبلية التى يتجاسر بعض الباحثين على صياغتها.

ولو تتبعنا أنماط القراءات المتعددة التى برزت على الساحة الفكرية يمكننا أن نميز بين ثلاث قراءات أساسية:

القراءة الأولى من منظور العلاقات الدولية، حيث يحاول من خلاله الباحثون استخدام مناهج وأدوات التحليل التقليدية فى تحليل التغيرات التى لحقت بنمط توازن القوى. وبعض المحاولات الإبداعية هجرت هذه الأدوات التقليدية، وتبنت بعض المنهجيات الحديثة المستقاة أساسًا من أدبيات حركة ما بعد الحداثة، لتلقى أضواء غير مسبوقة على مشكلات الأمن القومى.

ومن الأمثلة البارزة عليها كتابات ليلوش وكاميل.

والقراءة الثانية من منظور التحليل الثقافى الذى يركز على رؤى العالم المتغيرة، على أنماط القيم، وأنماط التواصل بين المجتمعات وعمليات التفاعل بين الثقافات. ومن الأمثلة البارزة عليها كتابات جاك أتالى وصمويل هنتنجتون.

والقراءة الثالثة من منظور فلسفة التاريخ، ومن أبرز الأمثلة لها كتابات بول كنيدى وفرانسيس فوكوياما.

وبالرغم من الأهمية القصوى للتحليل النقدى لإنتاج الباحثين الذين تبنوا هذه القراءات المختلفة، بكل ما تحفل من أفكار ثرية، إلا أننا نعتقد أن جهدًا أساسيًا ينبغى أن يبذل بداية للتعرف على الملامح الأساسية لخريطة المجتمع الكونى الجديد، قبل الانغماس فى مناقشة وتحليل بعض الظواهر السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الثقافية.

ويلفت النظر بشدة فى هذا المجال أن مراكز التفكير الاستراتيجى العالمى التى كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية، وإلى حد ما الاتحاد السوفيتى قبل انهياره، قد انتقلت إلى اليابان. أليس هذا مؤشرًا إضافيًا لصعود نجم اليابان فى سلم القوى فى النظام العالمى؟ وليس معنى ذلك أن مراكز التفكير الغربية قد كفت عن العمل، أو توقفت بأبحاثها عن التأثير فى الفكر العالمى، ولكننا نقصد أن مركز القيادة الفكرية قد انتقل من خلال استراتيجية عملية يابانية مدروسة من واشنطن ولندن وباريس وبون إلى طوكيو.

كيف حدث هذا التحول؟ هذا سؤال هام. وتبدأ القصة بمبادرة قام بها معهد نومورا اليابانى لكى يشكل جبهة علمية أطلق عليها «نادى طوكيو للدراسات الكونية» تضم أربعة مراكز بحوث غربية شهيرة وهى:

معهد بروكنجز الأمريكى، ومعهد العلاقات الدولية الفرنسى، ومعهد تشاتهام هاوس الإنجليزى، ومعهد الدراسات الاقتصادية الألمانى أعضاء هذه المعاهد هم

الأعضاء الرئيسيون الذين يصدرون المنشورات البحثية بأسمائهم بالإضافة إلى أكثر من أحد عشر مركزًا آسيويًا تقوم بأدوار ثانوية.

من خلال اجتماعات دورية بين أعضاء النادى، تصاغ تقارير دورية عن حالة الاقتصاد العالمى وآفاق تطوره، ومشكلات العلاقات الدولية بكل أبعادها. وهكذا تحولت أنظار الباحثين إلى طوكيو لمتابعة هذه الدراسات الاستشرافية بالغة الأهمية، والتى هى فى الواقع نواة فكر استراتيجى عالمى جديد، يتفاعل فيه الفكر الغربى مع الفكر اليابانى الاستراتيجى الذى يطمح إلى السيطرة على الاتجاهات الاستراتيجية البازغة.

غير أن هذه الجبهة العلمية التى أراد منها اليابانيون الاحتكاك المباشر والتفاعل الوثيق مع أبرز المراكز الاستراتيجية فى العالم الغربى، لا تتعارض مع حرص اليابانيين على صياغة تصوراتهم الاستراتيجية عن العالم من خلال قراءة يابانية خالصة.

وإذا كنا قد درجنا فى العالم الثالث عمومًا- وفى العالم العربى خصوصًا- على أن نجعل قبلتنا فى مجال متابعة الفكر الاستراتيجى العالمى مراكز البحث الغربية، فإنه قد آن الأوان لكى نولى عقولنا تجاه آسيا، وأن نركز بالذات على اليابان. ولعل هذا الاعتبار هو الذى جعلنا فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية نقوم ببحث شامل عن عمليات التكامل الآسيوى، لكى ننفذ من خلال مباحثه المتعددة فى السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة، إلى هذه المنطقة الزاخرة بالحيوية والانطلاق، كمحاولة لخلق التوازن فى اهتماماتنا البحثية التى ركزت تركيزًا شديدًا فى الماضى على أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

بناء النظام الكونى الجديد:

تتميز اليابان بتعدد المؤسسات البحثية وبتنوع أشكالها، وبالاختلافات الواضحة فى الوظائف التى تقوم بها. وقد كان يمكن لليابان أن تقنع «بنادى طوكيو للدراسات الكونية» الذى أشرنا إليه، وإلى دوره فى إبداع الفكر الاستراتيجى

الجديد. ولكن بالإضافة إليه تشكلت لجنة بعنوان «اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكونى ما بعد الحرب الباردة» وقد أصدرت هذه اللجنة عام ١٩٢٢م كتابًا بالغ الأهمية بعنوان «إعادة بناء نظام كونى جديد: ما بعد إدارة الأزمة». وهذه اللجنة تضم فى عضويتها أعضاء بارزين. من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والبرازيل، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وماليزيا ونيجيريا وألمانيا والصين بالإضافة إلى باحثين بارزين ويبدو الاختلاف بين «نادى طوكيو للدراسات الكونية» وهذه اللجنة فى أن النادى تقوم عضويته على أساس مراكز الأبحاث، فى حين أن اللجنة تقوم عضويتها على أساس الباحثين الأفراد الذين قد لا ينتمون إلى مركز بحثى محدد، وهكذا تتسع الدائرة ولا يقتصر الإبداع الاستراتيجى على حلقة ضيقة من المراكز، وإنما تتسع لتشمل المجتمع العلمى العالمى.

استطاعت هذه اللجنة فى تقريرها أن ترسم خريطة واضحة المعالم ببنية المجتمع الكونى الجديد، وكذلك رسم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لهذا المجتمع.

والخريطة الكونية المرسومة فى التقرير تقوم على ركائز ثلاث رئيسية: المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى والفواعل المتغيرة فى المجتمع الكونى، وبنية المجتمع الكونى البازغ.

ونظرًا للأهمية القصوى لهذا التقرير نقدم عرضًا وجيزًا لأبرز الأفكار التى تضمنها.

أولاً: المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى:

يعرض التقرير عشرة مؤشرات متغيرة للمجتمع الكونى-لن يتسع المقام للتفصيل فى كل منها-ولذلك نقنع بمجرد الإشارة إلى أبرز الأفكار المتعلقة بكل مؤشر.

١- انهيار الأيديولوجية: الشراكة الكونية والعلاقات الثلاثية الأطراف: بعد نهاية الاستقطاب الأيديولوجى الحاد بين الرأسمالية والشيوعية يمكن القول بأن الأعوام الماضية شهدت انهيارًا سريعًا فى التركيز على الأيديولوجية فى المجتمع الكونى. وبالرغم من أن أنماطًا متعددة من الليبرالية والعقائد الدينية ستستمر فى

القيام بأدوار أيديولوجية، فإنها لن تكون هى العوامل التصادمية الرئيسية فى المجتمع العالمى.

وقد أدى انهيار الأيديولوجية، والذى حدث نتيجة انهيار الاقتصاديات المخططة إلى تغيرين بنيويين رئيسيين: الأول منهما فى مجال نماذج الشرق والغرب، والشمال والجنوب، والتى بنى عليها العالم فى العقود الماضية، فإن الشرق أصبح مجموعة من الأقطار التى تسعى للحصول على رأس المال والتكنولوجيا من دول الغرب. وهكذا أصبح «الشرق شبيهًا بالجنوب» فى سعيه لموارد التمويل العالمية. ولأن العوامل الاقتصادية فى المجتمع العالمى أصبحت لها أهمية متزايدة، فإن المجتمع الكونى سيتشكل من بنية أساسية تضم «الشمال» و«جنوبا» جديدًا سيضم «الشرق» القديم. وهذه البنية تغطى مجمل المجتمع العالمى، وتتضمن عملية إعادة بناء وتنمية لما يمكن أن يطلق عليه «الجنوب الجديد» وهذه الشراكة الجديدة بين الشمال والغرب، يمكن أن يطلق عليها الشراكة الكونية GLOBAL PARTENERSHIP.

والتغير البنيوى الثانى سيبدو فى ازدياد المكونات التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربى، واليابان، وستكون العلاقة مزيجًا من التنافس والاعتماد الاقتصادى المتبادل فى نفس الوقت. والعلاقة بين هذين المتغيرين البنيويين ونعنى الشراكة الكونية والمنافسة الثلاثية ستتسم إلى حد كبير بكونها مباراة صفرية بمعنى أن مكسب طرف ما هو خسارة للطرف الآخر.

وهناك ثلاثة سيناريوهات لشكل هذه العلاقة المعقدة، فقد تحل هذه المنافسة الضارية من خلال حلول سلمية، أو قد ينجم عنها انقسامات تقليدية وثقافية بين الشرق والغرب، أو قد يحدث تقارب بين الاتحاد الأوربى واليابان.

٢- المؤشر الثانى هو بزوغ سوق كونية اقتصادية.

٣- المؤشر الثالث هو زيادة تعقيد البعد العسكرى.

٤- المؤشر الرابع يتعلق بالديموقراطية من ناحية تزايد أشكالها والاختلافات بينها وضعف قواعدها، وخصوصًا فى العالم الثالث وفى الدول الاشتراكية السابقة، مما قد يفتح الباب أمام صور من القومية المتطرفة.

٥- المؤشر الخامس هو التعددية الثقافية، والتى قد تأخذ أشكالاً عدة من المقاومة ضد موجات الكونية الثقافية التى تنزع إلى توحيد أساليب الحياة فى العالم.

٦- المؤشر السادس يتعلق بصعود قيم حقوق الإنسان والديموقراطية والبيئة. وفى هذا المجال إذا كانت هذه القيم تبدو أساسية فى المجتمعات الشمالية المتقدمة، فإنها قد لا تكون لها الأولوية فى بلاد العالم الثالث، أو فى البلاد الاشتراكية السابقة، التى تجابه مشكلات حادة، أهمها مسألة «تكامل الدولة»، والتى قد تجعل هذه القيم المنشودة لا يكون لها الأسبقية.

٧- المؤشر السابع هو السيادة البازغة للطبقة الوسطى فى المجتمع الكونى.

ويتعلق هذا المؤشر بالتوقع المستقبلى لنمو حجم ودور الطبقة الوسطى فى البلاد النامية، للسير على نفس خط التطور الذى شهدته الطبقة الوسطى فى البلاد الصناعية فى الخمسينيات والستينيات. وإذا كان بعض أعضاء هذه الطبقة فى البلاد النامية قد يكونون من أنصار الخصوصية الثقافية، إلا أن بعض عناصرها الأخرى التى تتبنى رؤى عالمية سيكون لها دور بارز فى إدامة الصلة بين المجتمعات القومية والمجتمع الكونى الجديد.

٨- المؤشر الثامن يتعلق بتوقع حركات كبرى للسكان فى العالم. وهذه الحركات ستتم نتيجة ظروف متعددة.

وهذه الحركات ستنطلق عبر ثلاثة روافد أساسية:

من الجنوب إلى الشمال ومن الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوربا الشرقية إلى الدول الغربية والحركة الثالثة من الأقطار التى تشهد كوارث كالمجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، والتخريب البيئى إلى الأقطار المجاورة.

وقد يترتب على ذلك تصاعد موجات العنف القبلية والاثنية. وإذا وضعنا هذه الروافد الثلاثة لحركات السكان متجاورة، فمعنى ذلك أننا سنشهد فى العقود القادمة، أكبر تحركات للسكان منذ إنشاء الدول الحديثة.

٩- المؤشر التاسع هو كونية العلم فى مقابل قومية التكنولوجيا؛ سيصبح العلم والتكنولوجيا وليس الأيديولوجية هما المحركين الأساسيين للمجتمع الكونى. ونتيجة لثورة الاتصالات أصبحت كونية العلم حقيقة واقعة بحكم سهولة الاتصال بين العلماء فى مختلف أنحاء العالم. غير أنه فى مجال التكنولوجيا قد تميل بعض الدول إلى سياسات قومية للتكنولوجيا وقد يؤدى ذلك-فى بعض جوانبه-إلى الصراع مع كونية العلم.

١٠- المؤشر العاشر والأخير يتعلق بالزيادة الدرامية فى الأنشطة الدولية غير المشروعة، وأبرزها السوق السوداء فى السلاح، والتجارة غير المشروعة فى الأسلحة الذرية التكتيكية. وتجارة المخدرات وبالإضافة إلى ذلك احتمال زيادة معدلات الإرهاب.

ثانيًا: الفواعل المتغيرة فى المجتمع الكونى:

ستتعدد الفواعل فى المجتمع الكونى. فهى لن تقتصر على الدولة التى ستلحق بوظائفها تغيرات جوهرية فقط، ولكن يضاف إليها المنظمات الإقليمية، والشركات المتعددة الجنسيات والشركات الكونية والنخبة العابرة للقوميات، والجماعات الإثنية والأديان، ووسائل الإعلام الكونية.

ولو اقتصرنا-نظرًا لضيق المجال-على الدولة لقلنا إنها ستظل فاعلاً رئيسيًا فى العقود القادمة بالرغم من بروز دور الشركات دولية النشاط وغيرها من المنظمات الدولية، والإقليمية. غير أن وظائف الدولة سيطرأ عليها عوامل متعددة، بعضها سيؤدى إلى إضعاف دور الدولة فى بعض الميادين وبعضها الآخر سيؤدى إلى تقوية دورها. وكل ذلك سيتم فى إطار تطور تدريجى ومستمر يجعل الدول المعاصرة تتبنى صيغة الديموقراطية البرلمانية. وهناك اتفاق على أنه بغض النظر عن الفروق بين الدول، فإن وظائف الدولة ستقوى فى عدد من الميادين أهمها:

– قيادة التطور فى مجال التكنولوجيا رفيعة المستوى.

– حماية الصناعات القائمة المعرضة للانهيار.

– السيطرة على حركة الهجرة والمهاجرين.

– القيام بوظائف الرفاهية العامة فى البلاد النامية.

ومن ناحية أخرى ستضعف وظائف الدولة نتيجة العديد من العوامل أهمها:

– النزوع الواسع لاقتصاديات السوق والانتقال من دولة الرفاهية إلى مجتمع الرفاهية.

– لا مركزية وظائف الحكومة.

– تفويض السلطة للمؤسسات الدولية والإقليمية.

– زيادة المكونات الدولية فى إدارة الدول.

– ارتفاع نسبة التمويل الخارجى وتأثيره على الميزانيات القديمة.

– الحركة العالمية للناس والمعلومات.

ويمكن القول بأن فصلاً هامًا من فصول الرؤية المستقبلية لدور الدولة فى التنمية يتعلق بتغير مكونات قوة الدول. ذلك أن المعادلات التقليدية لقوة الدولة سيطرأ عليها تغيرات جوهرية فى الفترة القادمة. وإذا كان المكون العسكرى ستظل له أهمية فى المستقبل، فإن مكون السلاح الذرى سيكون أقل أهمية. وهناك اتفاق عام على أن الاقتصاد سيكون هو المكون الأساسى للقوة فى العقود القادمة. وستصبح العوامل التالية هى العناصر الأساسية للقوة الاقتصادية.

– العلم والتكنولوجيا.

– السياسة الاقتصادية.

– القدرات الإدارية.

– التنظيم الاجتماعى.

– التعليم.

وذلك فى الوقت الذى ستنخفض فيه قيمة الموارد الطبيعية والأرض كأساس للقوة الاقتصادية.

وينبغى أن نؤكد أن الثقافة ستصبح من بين أهم مصادر القوة فى عصر المعلومات، وستصبح الثقافة المتطورة القادرة على التعامل بحساسية فائقة مع متغيرات العصر من بين مصادر القوة للنفوذ القومى. ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى التطورات المشهودة الراهنة والمتعلقة بالانتقال من عهد الجغرافيا السياسية التى كانت تقليديًا تنحو إلى أن تعتبر دول الجوار أعداء محتملين إلى عصر الجغرافيا الاقتصادية التى تقوم أساسًا على التعاون والتحالف بين الدول، والتى تأخذ الآن شكل تتابع التكتلات الإقليمية. وهكذا يمكن القول إن الكلام الفصل فى دور الدولة يتلخص فى الانتقال من النموذج التقليدى الذى كان سائدًا فى عصر الاستقطاب الأيديولوجى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، والذى كان يتشبث من ناحية بالتدخل الشامل للدولة فى كل مجالات الاقتصاد تخطيطًا وترك العملية الاقتصادية لقوى السوق.

الصورة المستقبلية لدور الدولة ستكون أكثر تعقيدًا من هذه النماذج التقليدية، حيث سيختلط التخطيط سواء مورس بصورة صريحة أو ضمنية مع ممارسة الحرية الاقتصادية؛ لأننا سنعيش فى القرن الحادى والعشرين عصر التفاعل الوثيق بين السياسى والاقتصادى والثقافى.

ثالثًا: المجتمع الكونى البازغ:

١- ستتشكل هذه البنية فى ضوء العلاقة الديناميكية بين الشراكة الكونية والعلاقات الثلاثية، حيث ستصبح الواقعية هى المفهوم الرئيسى السائد فى الحقبة القادمة، وستتحول العلاقة بين الشمال والجنوب إلى شراكة كونية، كما أنه ستسود علاقات التعايش والمنافسة والتعاون بين الأطراف الثلاثة: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا واليابان. والعلاقات الديناميكية بين الشراكة الكونية والعلاقات الثلاثية ستقوى من نزعة التكتلات الإقليمية فى العقود القادمة.

٢- ظهور نظم تتمحور حول موضوعات خاصة: ستنشأ نظم فرعية تركز على موضوع معين، مثل نظام التمويل الخاص بالسوق الاقتصادية الكونية، بغض النظر عن العوامل الأخرى مثل البعد العسكرى، أو العلم والتكنولوجيا، أو الاعتبارات البيئية. كما أن البعد العسكرى سيشكل أيضًا نظامه الخاص.

وتشتت هذه النظم وعدم التأليف بينها فى منظومة واحدة سيجعل إدارة المجتمع الكونى عملية بالغة الصعوبة.

٣- النظم الكونية والنظم الإقليمية: لابد من إيجاد صيغ للتنسيق بين النظم الإقليمية، والتى ستنشأ أساسًا حول محور إجراءات بناء الثقة، أو التكامل الاقتصادى بين النظم الكونية. وربما تدور أشد المعارك ضراوة حول التجارة.

٤- الواحدية القطبية فى مواجهة التعددية القطبية: النظم الكونية التى تدور حول موضوع محدد ستنقسم إلى اتجاهين: بعضها سيوجه إلى أبنية واحدية القطبية، والأخرى ستدور حول نظم متعددة القطبية.

والنظم الواحدية القطبية ستتعلق بالجوانب العسكرية والمالية. الجوانب العسكرية سيبرز فيها دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الواحد الذى يمتلك قدرة عسكرية فائقة، فى حين أن الجوانب المالية من المحتمل أن تكون اليابان فى العقود القادمة هى قطبها الواحد.

ومن ناحية أخرى هناك ميادين ستكون التعددية القطبية هى المسيطرة عليها، كالنظام السياسى على سبيل المثال، والذى سيعالج موضوعات مثل حقوق الإنسان، والإرهاب، والمخدرات، وحركات السكان الجماعية والنزاعات الإقليمية. عدة دول مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة سيكون لها الصوت الأعلى فى هذه الميادين، أكثر من غيرها من الدول.

وبحسب الموضوعات التى ستناقش فإن دولاً أخرى سيكون لها دور فى مجال استشارتها لوضع حلول، ومثالها الهند، وإندونيسيا، والبرازيل والمكسيك ونيجيريا ومصر.

وبعد، هذه الخطوط العريضة لخريطة المجتمع الكونى الجديد، كما يستشرفها تقرير اللجنة اليابانية للنظام الكونى ما بعد الحرب الباردة، قنعنا بعرضها فى إيجاز شديد لمجرد الإشارة إلى أهمية متابعة الفكر الاستراتيجى العالمى الجديد فى نطاقه ومصادره المستحدثة، ونعنى اليابان على وجه الخصوص.

وإذا كانت اليابان قد استقر وضعها منذ عقود باعتبارها عملاقًا اقتصاديًا، فإنها بسبيلها الآن من خلال دروب شتى لتصبح قوة سياسية عظمى، وهى بهذا الوصف لابد أن يكون لها مدرستها الاستراتيجية المستقلة التى تعكس تفكيرها فى خريطة العالم المقبلة والقوى التى ستتحكم فيها، ومحاولة توقع التطورات القادمة من خلال صياغة السيناريوهات المختلفة التى هى الأساس الذى يبنى عليه صانع القرار رؤيته للحاضر واستشرافه للمستقبل.

مستقبل المجتمع الإنسانى

(١) قراءة فى خريطة المستقبل العالمى

هناك إجماع بين الباحثين فى مجال العلاقات الدولية أن الاستراتيجية باعتبارها الجهد العلمى المخطط للتأليف بين عديد من العناصر الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية لصياغة المستقبل على المدى الطويل، ستصبح بالغة الأهمية بالنسبة للقادة السياسيين والمخططين العسكريين كما لم يحدث من قبل فى تاريخ الإنسانية .

ومرد ذلك يعود إلى تضافر ظاهرتين فى نفس الوقت؛ ونعنى التغير الأساسى فى مجال بيئة الأمن الكونى بحكم سقوط نظام الحرب الباردة والانتقال إلى تشكل نظام جديد لم تتضح معالمه بعد، والظاهرة الثانية ضغط الزمن، ونعنى تسارع إيقاع التغير بصورة تجعلنا نصفه بأنه تغير ثورى .

واذا كان التنبؤ بالمستقبل أصبح مهمة ضرورية ينبغى أن يقوم بها القادة السياسيون، فإنها ليست هينة ولا ميسورة. فبحوث المستقبل جهد علمى مركب، تحتاج إلى الإبداع والخيال وقبول ممارسة المخاطر الفكرية.

وهناك منهجيات مختلفة فى هذا المجال، من بينها أن الباحث المستقبلى يختار مجموعة من الاتجاهات الاستراتيجية لكى يرصد تفاعلاتها واحتمالاتها، ويستنتج من ذلك بدائل ممكنة على ضوئها. وعلى الباحث المستقبلى –خلال هذه العملية –أن يكون متيقظا لرصد العلاقات الكامنة والعلاقات غير المتوقعة سواء داخل أو خارج مجال الاستراتيجية القومية. وهذه المنهجية تتيح للباحث المستقبلى أن يصوغ عددا من المستقبلات البديلة، سواء فى المجالات العامة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو فى المجال الخاص المتعلق بسياسات الأمن القومى .

تيارات التغير العميقة:

ولعل مصطلح «التيارات» هو خير استعارة قادرة على الإمساك بنواحى قوى التغير التى تنفذ إلى كل مجالات الحياة الإنسانية. وتبدو أهمية التعرف على هذه التيارات والرصد الدقيق لملامحها، فى أن عديدًا من العلماء الرواد فى دراسة المستقبليات ومراكز البحوث المدنية منها والعسكرية يعكفون منذ نهاية الحرب الباردة على محاولات متعددة لرسم صورة المستقبل، حتى يستطيع الزعماء السياسيون والقادة العسكريون على السواء إعداد بلادهم للتعامل الفعال مع المتغيرات العالمية .

ومن بين هذه المراكز البحثية التى تنشغل بصورة دائمة بهذه البحوث، معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للجيش الأمريكى، والذى أصدر مؤخرًا فى ٧ مارس ١٩٩٧م تقريرًا بالغ الأهمية كتبه الدكتور سيتفن ميتز عن «الآفاق الاستراتيجية: التطبيقات العسكرية للمستقبلات البديلة» والمشكلة التى يتصدى لها التقرير محددة تحديدًا دقيقًا، وهى تنطلق من مسلمة بسيطة وإن كانت بالغة الأهمية. ومبنى المسلمة أن المخطط العسكرى لايستطيع صياغة استراتيجية للأمن القومى بغير أن يدرس بعمق تيارات التغيير العميقة فى البيئة الدولية .

وهكذا كان منطقيًا أن ينقسم التقرير إلى قسمين : الأول عام ويعنى برصد تيارات التغيير العالمية، والثانى خاص ويعنى بدراسة تأثيرات هذه التغييرات على مختلف صور استراتيجيات الأمن القومى.

والموضوعات الواردة فى القسم الأول من التقرير بالغة الأهمية من وجهة نظرنا؛ لأنها أشبه بمسح شامل لأبرز معالم التغيير فى البيئة الدولية، ولذلك سنعنى بمناقشتها مناقشة نقدية فى ضوء دراساتنا ومقالاتنا السابقة سواء ما ضمته دفتا كتابنا «الوعى التاريخى والثورة الكونية» القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م أو فى مقالات «أوراق ثقافية».

وهكذا يمكن القول بأنه بالإضافة إلى الملامح العامة للتغييرات العالمية، فهناك تغيرات تكنولوجية واقتصادية وسياسية واجتماعية وديموجرافية

وأخلاقية وسيكلوجية وأخيرًا عسكرية. ولعل السؤال الذى يفرض نفسه الآن : ترى ما أبرز ملامح تيارات التغير العميقة؟

يمكن القول بأن هناك ثلاثة تيارات عميقة: الأول يمكن أن نطلق عليه «الاتصال المتبادل»، ونعنى بذلك الاتصال المتزايد الإلكترونى والفيزيقى بين الناس والجماعات والشركات التجارية والمنظمات من كل الأنواع. ومثل هذا الاتصال يحتمل –عبر العقود القادمة –أنه سيسرع من عملية التلاقح الثقافى، بل قد يجعل الثقافات تختلط ببعضها، وذلك فى غمار عملية الارتباط الوثيق فى جوانبه الاقتصادية والسياسية. ويعكس الاتصال المتبادل التطورات الشاسعة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والنقل، بالإضافة إلى زيادة القدرة على نقل المعلومات عبر مسافات طويلة تربط بين المرسل والمستقبل. ويمكن القول بأن تأثير الاتصال المتبادل فى حده الأقصى يمكن أن يؤدى إلى الاعتماد الاقتصادى المتبادل والوحدة السياسية، والتجانس الثقافى، وحتى لو لم يبلغ الاتصال المتبادل هذا المدى فإنه أصبح يؤثر بالفعل على كل جنبات الحياة فى أغلب المجتمعات، وهو اتجاه سيتعمق فى المستقبل.

* والتيار العميق الثانى هو ضغط الزمن. وقد لوحظ فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أن عملية صنع القرار، والتى تمثلت فى جمع المعلومات وتقييمها، وتحليلها، واتخاذ القرار، وتطبيقه، كل ذلك يتسارع إيقاعه. وترتب على هذا ظاهرة بالغة الأهمية؛ وهى أن العمر الزمنى للأفكار والمفاهيم والإجراءات والمنظمات أصبح بالغ القصر. ومن ثم أصبح النجاح فى أى مجال مرهونًا بقدر الإبداع والتجديد الذى سيوضع فيه، وهكذا أصبحت ممارسة الإبداع مهمة دائمة لاتتوقف، وليست، كما كانت فى الماضى، تمثل إضاءة يلجأ إليها من حين لآخر، لكى تقود العمل وتشكل اتجاهاته.

وهذا الاتجاه من شأنه أن يلقى أعباء ضخمة على عاتق القادة السياسيين والحكومات. وقد سبق للباحث المستقبلى الشهير ألفن توفلر أن قرر بهذا الصدد

«أن تسارع التغيير قد فاق بكثير قدرة اتخاذ القرار فى مؤسساتنا، مما جعل أبنية اليوم السياسية تبدو عقيمة وفات أوانها، وذلك بغض النظر عن أيديولوجية الحزب الحاكم أو نوعية القيادة السياسية ».

* والتيار العميق الثالث يتمثل فى ظاهرة «تفكيك المؤسسات»، ويعنى ذلك عكس الاتجاه الراسخ الذى تبلور عبر قرون، والذى يتمثل فى تركيز الإنتاج والقوة.. مما أدى إلى ظهور مايطلق عليه «وسائل الاتصال الجماهيرية»، وهو الذى أعطى للصناعات الكبيرة والشركات الضخمة ميزة تنافسية كبرى بالنسبة للصناعات والشركات صغيرة الحجم. [وهو نفس الاتجاه الذى أعطى للكيانات السياسية الكبيرة ميزة بالنسبة للكيانات السياسية الصغيرة].

والاتجاه اليوم يميل -تحت تأثير التكنولوجيا والعوامل البشرية -تجاه تفكيك المؤسسات الصناعية الكبرى، مما أتاح الفرصة للشركات والمنظمات الصغيرة أن تتنافس مع الشركات والمنظمات الكبرى، وأن تفوقها فى مجال الكفاءة وتحقيق الأرباح. ونفس الظاهرة سرعان ماسنراها سائدة فى مجال السياسة. وفى نفس الوقت نلمس فى مجال الهوية الشخصية تغيرات عميقة، لأنها لم تعد تقبل ببساطة الانضواء تحت لواء هوية جماهيرية عامة كما كان الحال فى الماضى، حيث كانت أنساق المعتقدات الكبرى تشبع حاجات المواطنين المحدثين. ويبدو أن التعامل الواسع مع أجهزة الإعلام الإلكترونية والحاسبات أسهم فى هذا التطور.

وقد أدى ذلك إلى أنه لأول مرة فى التاريخ، أصبح الأفراد قادرين على ابتكار وخلق أنساق عقائدية جديدة، بدلا من الانضمام السلبى لنسق عقائدى موجود. ولاشك أن النتائج التى ستترتب على هذا التطور بالغة الأهمية؛ لأنها ستعنى -بين ما تعنى به -بانقراض قوة التيارات التقليدية فى المجتمعات، وذلك حين يصبح ابتكار وخلق الأنساق العقدية الجديدة هو المعيار. وقد يؤدى ذلك -فى الأجل الطويل -إلى أن يعيد البشر صياغة المعانى التى يعطونها للوحدات الاجتماعية الأساسية كالمجتمع المحلى والمجتمع الكبير على السواء.

الروح الجديدة للعصر:

إذا كانت تيارات التغير العميقة تتمثل فى ثلاثة وهى « الاتصال المتبادل» و«ضغط الزمن» و«تفكيك المؤسسات» فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو ما الذى يربط بين هذه التيارات الثلاثة ؟

ربما نجد الإجابة فى فكرة قديمة تذهب إلى أن لكل عصر منطقًا عامًا يحكمه، وعادة ما يتمثل هذا المنطق فيما يطلق عليه فى دراسات التحليل الثقافى « رؤية العالم»، والتى هى فى عبارة جامعة النظرة المشتركة للكون والطبيعة والإنسان. وهذه الرؤية تتخلق عبر الزمن نتيجة تفاعلات معقدة وتطورات ملحوظة فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ومن شأن هذه الرؤية للعالم حين تتبلور وتسود، أن تؤثر على مصائر البشر وأساليب حياتهم، وأن تترك بصماتها على تشكيل المجتمعات الإنسانية نفسها.

أليس هذا ماحدث فى أوربا منذ عصر التنوير حتى الوقت الراهن، حين سادت الرؤية الحداثية للعالم؟ وألم يكن من شأن مشروع الحداثة الغربى، بكل تجلياته آثار بالغة فى تشكيل المجتمات الغربية، بل وحتى مجتمعات العالم الثالث التى جاهدت لتطبيق النموذج الغربى بدرجات متفاوتة من النجاح والإخفاق؟

وما هى المعالم الرئسية لمشروع الحداثة الغربى؟ لقد كان هذا المشروع يقوم على عدة أعمدة رئيسية تتمثل فى العقلانية فى اتخاذ القرار، والفردية كفلسفة سياسية واجتماعية واقتصادية، والوضعية فى الممارسة العلمية، والاعتماد على العلم والتكنولوجيا لإشباع الحاجات الإنسانية، وتبنى نظرية خطية للتاريخ تذهب إلى أن الإنسانية ترتقى عبر الزمن من مرحلة إلى مرحلة أرقى .

غير أن نموذج الحداثة الغربى–فيما يرى أنصار مابعد الحداثة –قد سقط نهائيًا؛ لأنه لم يحقق وعوده، أو لكونه أسرف فى استخدام العقلانية وبالغ فى تبنى الفردية، وانحرف حين رفع شعار الوضعية، بالإضافة إلى ظهور زيف نظريته التاريخية التى تحدثت عن الرقى المستمر للإنسانية، مع أن الأحداث البشعة التى دارت فى الحرب الأولى والثانية تكشف عن نكوص وارتداد وليس عن تطور ورقى.

الفكرة الجوهرية الكامنة وراء التيارات العميقة للتغير، والتى تتمثل فى «الاتصال المتبادل» و«ضغط الزمن» و«تفكيك المؤسسات» هى أنها جميعًا تعبر عن روح جديدة للعصر، تكشف عن نهاية مشروع الحداثة الغربى وبداية مشروع أو لا مشروع مابعد الحداثة الإنسانى !

(٢) رؤية استشرافية للقرن الحادى والعشرين

إذا كان «الاتصال المتبادل» و«ضغط الزمن» و«تفكيك المؤسسات» تعبر عن تيارات التغير العميقة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، فما تجليات التغير فى الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والسيكلوجية والعسكرية؟

ابتداء لاينبغى أن يدهشنا أن التغير سيلحق كل هذه المجالات التى تكاد تحيط بكل جوانب الحياة الإنسانية؛ وذلك لأن النموذج الحضارى الغربى الذى قامت عليه الحياة فى المجتمعات الغربية، والذى أثر تأثيرًا بالغًا فى المجتمعات النامية باعتباره نموذجًا للتقدم يستحق أن يحتذى، قد سقط وتآكلت قدرته على التصدى للمشكلات المعاصرة. وهكذا فنحن –كما أكدنا أكثر من مرة فى بحوثنا المنشورة –نمر بمرحلة أزمة، تتصارع فيها نماذج جديدة، حيث يحاول كل نموذج أن تكون له الغلبة على باقى النماذج، بحيث يزيحها من الطريق، ويتربع هو لكى يصبح النموذج الأساسى للقرن الحادى والعشرين. ألم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ابتكار نموذج فى مجال العلاقات بين الأمم باسم «النظام العالمى الجديد» الذى أطلق شعاراته الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش؟ وألم يتزامن مع هذه الدعوة المحاولات الفكرية لمنظرى الرأسمالية فى طورها الكونى الجديد، والتى تدعو إلى «نهاية التاريخ» كما زعم فرانسيس فوكوياما، أو إلى «صراع الحضارات» كما بشر بذلك صمويل هنتنجتون–وألم تعل صيحات الكونية أو العولمة فى المجال الاقتصادى باعتبارها موجة التغير العارمة التى لن تفلت منها أى دولة فى العالم حتى لو حاولت، واستخدمت كغطاء لإعادة انتاج نظام الهيمنة الدولى القديم ؟

وهكذا ينبغى أن نضع فى أذهاننا أن النموذج الذى يحاول أن يتخلق أمام أبصارنا له جوانب دولية تتمثل فى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، واستخدام مايطلق عليه «حق التدخل» لفرض شرعية دولية استعمارية جديدة، وجوانب فكرية تتمثل فى الزعم بنهاية الماركسية والسيادة المطلقة للرأسمالية والليبرالية، والصراع الحتمى بين الحضارات، وأخيرا جوانب اقتصادية تتمثل فى عولمة الاقتصاد، وفرضها من خلال مؤسسات دولية لها أنياب وأظافر، بمعنى أن لديها الآلية والقدرة على فرض عقوبات على المتخالفين لمبدأ حرية التجارة، كما هو الحال فى المنظمة الدولية للتجارة العالمية.

نقرر ذلك لكى نضع التغيرات فى المجالات المختلفة فى وضعها الصحيح، بمعنى أنها تدور فى إطار عالم يمر بمرحلة انتقال، والذى يتسم بالصراع بين النماذج السياسية والاقتصادية والحضارية .

التغيرات التكنولوجية والاقتصادية:

هناك تغيرات تكنولوجية كبرى تحدث فى أنحاء متعددة من العالم تتسم بابتكار آلات جديدة وأنظمة مستحدثة، وأهم من ذلك استخدامات جديدة لآلات جديدة، ويتم ذلك بإيقاع بالغ السرعة .

غير أن التغيرات التكنولوجية قد تؤدى إلى نتائج مختلفة بحسب السياق الذى ستمارس تأثيراتها فيه. فهى قد يكون لها آثار إيجابية، كما أنه قد يكون لها آثار سلبية. ومثال ذلك أنها قد تؤدى –فى ظل ظروف معينة –إلى الاستقرار السياسى، كما أنها قد تثير –فى ظروف أخرى– عدم الاستقرار السياسى .

وفى الجانب الإيجابى للتكنولوجيا يمكن أن يؤدى ابتكار الأسلحة غير المميتة Nonlethal إلى الحد من الدم المراق فى الصراعات، مما يسمح للحكومات بابتكار وسائل مستحدثة لإشباع المطالب والحاجات الجماهيرية. ومن الناحية السلبية قد تؤدى التكنولوجيا إلى إنشاء مصادر جديدة للتهديد، فى صورة قدرة بعض الجماعات والأشخاص على الهجوم على نظم المعلومات

القومية والعابرة للقومية. ومن ناحية أخرى فالتكنولوجيات الحديثة تتيح للمنظمات والأفراد الذين يستخدمون العنف طريقًا لتحقيق أهدافهم أن يتواصلوا ويتعاونوا، بل وأن ينشروا أفكارهم المنحرفة عبرشبكة الإنترنت مما من شأنه أن يؤجج السخط الشعبى على الحكومات القائمة. ولو فتحنا شبكة الإنترنت على اسم أى قطر من الأقطار العربية سنجد المعلومات والبيانات التى تحاول فيها النظم السياسية والحكومات أن ترسم صورة إيجابية لها، من ناحية استقرارها السياسى، وفرص الاستثمار المتاحة فيها، ومزاياها السياحية إلى غير ذلك من عناصر. غير أننا سنجد أيضًا منشورات الخصوم السياسيين للنظم، وبعضهم يقيمون كلاجئين سياسيين فى بلاد غربية، ولكنهم يواصلون –من خلال الإنترنت –تشويه صورة بلادهم سواء بالزعم أنها لاتنعم بالاستقرار السياسى، أو أنها تمارس الخرق المنظم لحقوق الإنسان على سبيل المثال. ولم يكن ذلك الاتصال الإلكترونى ممكنًا لعقود قليلة مضت، مما يبرز دول التكنولوجى فى اختراق الحدود. بعبارة أخرى التكنولوجيا المعاصرة ألغت البعد الجغرافى، وأصبح المواطن فى أى دولة فى العالم يتلقى آلاف الرسائل الإعلامية والفكرية بمجرد أن يفتح شبكة الإنترنت، ويبحر فى محيطها الزاخر بالوقائع والأخبار والنظريات والإيديلوجيات.

كما أن التغيرات التكنولوجية يمكن أن تشكل أيضًا نظام الأمن الكونى، وذلك بإبراز الفروق بين من يملكون ومن لايملكون، سواء كانوا أفرادًا أو دولا، مما من شأنه أن يثير السخط والعداوة بل والصراع.

وإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد مع تعمق آثار الثورة الصناعية حركات احتجاج عنيفة دعت بعضها إلى تحطيم آلات مصانع النسيج التى كانت تحل محل العمال اليدويين، فإننا، ونحن فى نهاية القرن العشرين، بدأنا نشهد حركات احتجاج مماثلة ضد هيمنة التكنولوجيا على المصير الإنسانى .

مجمل ما نريد أن نركز عليه بصدد التغيرات التكنولوجية الحقيقة التى مبناها أنه فى الماضى كانت التكنولوجيا الجديدة تميل إلى أن تظهر بإيقاع يسمح بنضج التكنولوجيا ذاتها، ويتيح كل ضروب التكيف الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية والأخلاقية معها. غير أن اليوم، ومع الوضع فى الاعتبار ضغط الزمن الذى تحدثنا عنه من قبل، والزيادة الثورية فى الاتصالات الكونية كمًا وكيفًا، فإن التكنولوجيا الجديدة عادة مايتم تجاوزها حتى قبل أن تنضج وتحدث آثارها المتوقعة، ويتكيف المجتمع معها.

ولو أخذنا على سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية، والتى تنهض أساسًا على رقائق السيليكون، سنجد أنها تؤدى إلى تغيرات عميقة اجتماعية وسياسية واقتصادية وأخلاقية. وقد أصبحت بدون أدنى شك مصدرًا للثراء والقوة، ووسيلة للتدريج داخل المجتمعات، وبين المجتمعات وبعضها البعض. غير أن أهم نقطة ينبغى أن نركز عليها أن ثورة المعلوماتية مازالت فى بداياتها، وسيمتد التطور لكى تندمج مع التغيرات الجارية فى مجال الهندسة والتصنيع، والتى ستؤدى إلى تصنيع نماذج متطورة من الإنسان الآلى فى صورة «آلات ذكية» قادرة على اتخاذ قرارات مركبة مع مايسمى « النانوتكنولوجى»، والتى تتضمن القدرة على التحكم فى الذرات الفردية وتصنيعها، بما يتيح تشكيل آلات صغيرة ولكنها بالغة التركيب .

ومن المحتمل أن يتزامن ذلك مع الثورة البيولوجية التى هبت فى الهندسة الوراثية، والتى تنزع لتصنيع كيانات جزء منها آلات والجزء الآخر كائنات حية. إن ثورة بيوتكنولوجية من هذا الطراز أصبحت الآن فى مجال التحقق، مما سيولد آثارا خطيرة سياسية واجتماعية وأخلاقية. ولننظر إلى الجدل العنيف الذى يدور فى الوقت الراهن حول موضوع إمكانية استنساخ كائنات بشرية، والآثار التى يمكن أن تترتب على ذلك، ومما لاشك فيه أن الصراع سيشتد بين هؤلاء المؤيدين للكشوف العلمية والإبداع التكنولوجى إلى غير ما حد، وهؤلاء الذين يعترضون - بناء على حجج أخلاقية -على إطلاق العنان لقوى البحث العلمى وتيارات الإبداع التكنولوجى، على أساس أنها يمكن أن تفتح باب الشيطان، وخصوصًا إذا ما بدأت بوادر التلاعب فى القوانين العامة للطبيعة الإنسانية .

التيارات الاقتصادية:

إذا كان الخلاف قد احتدم بين الماركسية وخصومها حول دور العوامل الاقتصادية فى تشكيل بنية ووظيفة المجتمعات الإنسانية، ومدى حسمها فى تحديد اتجاهات التطور، فإنه يمكن القول بأن الماركسيين إذا كانوا قد أفرطوا فى إعلاء العوامل الاقتصادية، فلا يعنى ذلك أن خصومهم الفكريين فى محاولاتهم تحجيم المبالغات الماركسية ينكرون أهميتها. ويصدق ذلك على المرحلة الراهنة التى يمر بها المجتمع العالمى. فلاشك أن التركيز على العوامل الاقتصادية أصبح فى مقدمة اهتمامات الزعماء السياسيين والمفكرين الاقتصاديين وخصوصا فى ظل شعارات العولمة التى اجتاحت كل أنحاء العالم، والدعوة لحرية السوق والخصخصة.

واذا أردنا أن نرسم خريطة للتيارات الاقتصادية التى ستشكل مستقبل القرن الحادى والعشرين لقلنا إنها تتمثل فى ستة تيارات كبرى هى كما يلى :

- استمرار تعمق حركة دولنة رأس المال واتساع نطاق الشركات دولية النشاط والنزوع إلى وحدة الأسواق العالمية .
- ظهور وترسيخ قواعد المجتمعات مابعد الصناعية التى ستعتمد فى أساسها على المعلومات، أو على الأقل الاقتصاديات التى ستتمحور حول القطاعات المعلوماتية.
- تحول الصناعة إلى مناطق جغرافية جديدة، وخصوصا إلى منطقة الباسيفيك.
- إعادة صياغة الشركات وتحولها من التنظيم الرأسى إلى التنظيم الذى يقوم على الشبكات .
- تفكيك المؤسسات الكبرى وتأسيس أسواق صغيرة وشركات صغيرة.
- انهيار الاقتصاديات القديمة فى بعض بلاد العالم.

وسيظهر فى العقود القادمة عجز الحكومات عن السيطرة على الشركات التجارية، أو فى استخدام العامل الاقتصادى فى مجال الثورة الكونية .

ومن ناحية أخرى فإن الدول العاجزة عن التكيف مع التيارات العميقة للتغيرات الاقتصادية قد تلجأ بعض عناصر مجتمعاتها للعنف، وهناك بالإضافة إلى كل ذلك احتمالات كبيرة لتفكك الدول، أو بروز عجزها عن ضبط الحركة الاجتماعية والسياسية فى مجتمعاتها المدنية .

وهكذا تتضح العلاقات الوثيقة بين التكنولوجيا والاقتصاد وحركة وأداء المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

(٣) مستقبل الدولة فى عالم كونى !

هناك إجماع بين الباحثين فى العلاقات الدولية على أن الدولة المعاصرة التى تأسست تقاليدها العريقة منذ قرون، والتى قامت على أساس تقديس حدودها والدفاع المستميت عنها حتى لو دخلت فى حروب ضارية مع أعدائها، هذه الدولة أصبح مستقبلها مهددًا بحكم تفاعل عديد من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية. ولانقصد بتهديد مستقبلها أنها ستزول فى المستقبل المنظور، فذلك أمر بعيد الاحتمال، ولكن نعنى أن بنيتها والوظائف التى كانت تقوم بها ستدخل عليها تغييرات عميقة، وخصوصًا فيما يتعلق بممارستها السيادة على حيزها الجغرافى .

لقد أدى نشوء التكتلات الاقتصادية والسياسية إلى أن تتنازل الدولة فيها عن عديد من مظاهر سيادتها، من أجل تحقيق أهداف الكتلة السياسية أو الاقتصادية. كما أن انفجار الدول القومية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وتصاعد مطالب الأقليات والقوميات، وارتفاع شعارات الدفاع عن الهوية الثقافية، كل ذلك أدى إلى حركات انفصالية عديدة، أو إلى تقليص قبضة الدولة المركزية على أقاليمها. ومن ناحية ثانية أدت إلى عولمة الاقتصاد وأبرز تجلياتها وحدة الأسواق الدولية وهيمنة الشركات الدولية النشاط، ونفوذ المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولى وغيره، وتوحيد أسس التجارة العالمية من خلال مفاوضات الجات التى أدت إلى نشوء منظمة التجارة العالمية، كل ذلك أدى إلى تقلص هامش المناورة أمام صانع القرار الاقتصادى داخل الدولة

المعاصرة، وخضوعه فى كثير من الأحيان لشروط تمس السيادة الوطنية، لم تكن لتقبل بيسر وبساطة فيما سبق. وفيما يتعلق بالجوانب الثقافية فمما لاشك فيه أن الثورة الاتصالية التى تعم العالم أدت إلى شيوع أنماط مقننة ومتشابهة من أساليب الحياة، وعلى الأخص بين الشباب فى مختلف الدول، مما يشير إلى بدايات تخلق ثقافة عالمية عابرة للحدود، من شأنها أن تؤثر على نسق القيم فى كل دولة، وبالتالى على عملية التنشئة الاجتماعية وصور المشاركة السياسية، والتى كانت تحرص كل دولة على أن تحتفظ بخصوصيتها، وتطورها وتجددها فى ضوء تقاليدها.

نص العالم المعقد:

لقد أصبح العالم اليوم –بفضل تفاعل عديد من المتغيرات وبروز تشكيلة من التناقضات –أشبه بنص معقد تصعب قراءته. وربما عبر عن هذا المعنى خير تعبير الباحث الفرنسى باسكال بونيفاس فى كتابه الهام الذى أصدرته دار نشر سوى فى باريس عام ١٩٩٦م وعنوانه «إرادة العجز».

يقول بونيفاس فى بداية الفصل الأول وعنوانه «عالم تصعب قراءته»: بعد أن تحرر العالم من يقينيات الحرب الباردة والنظام الثنائى القطبية الذى كان سائدًا فى أثنائها، فإنه يواجه بتناقضات عديدة تجعل من الصعوبة بمكان إمكانية فهم مايجرى فى جنباته.

ولن نجد أصلح من كلمة «التناقض» إذا ما أردنا أن نصف المشهد الاستراتيجى الراهن. وما أكثر هذه التناقضات! فقد اختفى التهديد الذى كان جاثما فى أثناء الحرب الباردة، ولكن تعددت الصراعات. وفى الوقت الذى تتقدم فيه عمليات نزع السلاح النووى والكيميائى، نجد من جانب آخر انتشارًا للأسلحة الذرية والباليستيكية. واذا كنا نشهد حاليًّا انتصارًا للقوة الأمريكية، ولكنه مصحوب فى نفس الوقت بتعدد الأقطاب على مستوى العالم. ومع تصاعد موجات العولمة، نجد تعمقًا لجذور الخصوصيات. ونشهد أزمة تمر بها الدولة القومية، ولكن نرى فى نفس الوقت صعودًا لتيار القوميات. وفى مقابل تزايد

التكتلات الإقليمية نجد ميلا للتفتت القومي، ومع تزايد عدد الدول التى تنشأ كل يوم نتيجة لحركات الانفصال وانضمامها إلى الأسرة الدولية، نجد فى نفس الوقت تجاوزًا للدولة باعتبارها فاعلا مركزيًا فى العلاقات الدولية. وفى مواجهة الانفتاح الشامل على العالم بفضل تطور وسائل الاتصال، نجد أيضًا بروز مناطق منعزلة وفضاءات تتم حمايتها حتى لايغرقها هذا الانفتاح، واذا كنا نشهد مظاهر «للكرم» الدولى فى مجال المساعدات الاقتصادية، إلا أن هذا لاينفى بروز اتجاهات للأنانية العميقة. وأخيرًا فى مواجهة الرغبة العارمة فى فهم العالم، نجد شيوع اللجوء إلى التبسيطات المخلة بالفهم .

ومن الميسور أن نفهم حيرة المواطن فى أى مكان فى العالم أمام هذه اللوحة الزاخرة بالمتناقضات، وهى حيرة تجعل من الصعوبة بمكان أن يفهم ما يدور فى العالم، وأهم من ذلك إحساسه بالعجز عن تغيير الواقع.

السيادة وحق التدخل:

وإذا كان العرض السابق قد ركز على لوحة التناقضات التى تشغل الفضاء العالمى فى الوقت الراهن، فإنه يمكن القول بأن أزمة الدولة المعاصرة تثير بذاتها من المشكلات ما يستحق الوقوف أمامه بالتحليل؛ لأنه سيحدد مصير هذه الدولة فى المستقبل .

ولعل أبرز مظاهر أزمتها التقلص التدريجى فى مجال ممارستها لسيادتها، والذى وصل إلى ذروته فى الوقت الراهن بظهور حق التدخل. وحق التدخل كما شهدنا ممارساته الراهنة يتم إما لأسباب إنسانية، كما حدث للتدخل الدولى فى الصومال، أو لأسباب سياسية كما حدث بالنسبة للعراق تحت لواء الشرعية الدولية، وبغض النظر عن أن هذه الشرعية الدولية تتحكم فيها فى الوقت الراهن الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من المقاومة التى تبديها الدول صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن وغيرها. ومما لاشك فيه أن التوسع فى استخدام حق التدخل وبغض النظر عن أنه لم يتم تقنينه حتى الآن، من شأنه أن يفرض قيودًا عديدة على حرية الدول فى ممارسة سيادتها .

ويمكن القول بأن الضعف التدريجى لقوة الدولة من المحتمل أن يستمر فى العقود القادمة، وذلك إذا ما ركزنا على العوامل الثقافية التى من شأنها أن تعمق من هذا الاتجاه .

لقد أشرنا مرارًا من قبل فى دراساتنا وبحوثنا المنشورة، إلى أهمية ممارسة التحليل الثقافى لفهم العالم المعاصر. ولو طبقنا منهجية التحليل الثقافى، لاكتشفنا أنه –نتيجة الثورة الاتصالية –تشكلت فى الوقت الراهن «نخبة كونية «تتصل ببعضها البعض من خلال التكنولوجيات المتقدمة للاتصال، وعلى رأسها شبكة الانترنت. وهذه النخبة الكونية بدأت تتبلور ملامح أساسية فى ثقافتها المشتركة وأهمها الانفتاح على العالم، والإيمان بقيم الديموقراطية الليبرالية. وهذه «النخبة الكونية» لها جناح ثقافى هام ومؤثر فى مجال نشر الأفكار والقيم المتعلقة بالكونية بكل تجلياتها، حتى هؤلاء الذين يقاومون سلبيات الكونية، ويحاربونها، إنما يفعلون ذلك بوسائل كونية ! وعلى الأخص من خلال شبكة الإنترنت، مما يؤسس منتدى فكريًا كونيًا للحوار ليس مسبوقًا على وجه الإطلاق فى تاريخ الإنسانية .

ويشهد على ذلك ذيوع التخاطب عن طريق البريد الإلكترونى، والذى أصبحت له لغته وتقاليده الخاصة، بالإضافة إلى تعدد « جماعات النقاش» فى الإنترنت إلى ما لانهاية، حيث ينخرط ملايين البشر فى نقاش كونى حول أعقد وأصعب المشكلات العالمية الراهنة.

وكل ذلك من شأنه أن يخفف من قبضة الدولة فى المجال الثقافى، والتى كانت تميل إلى أن تحمى حدودها الثقافية –إن صح التعبير –بوسائل شتى منها القمع الفكرى، وفرض الرقابة على المطبوعات الأجنبية، بل وأحيانًا ممارسة التشويش على الإذاعات الأجنبية أيام أن كانت الإذاعة هى وسيلة الاتصال الدولية قبل انتشار التليفزيون. الآن أصبحت وسائل الدولة التقليدية فى الضبط

الثقافى من المخلفات التاريخية. ولن تستطيع الدولة المعاصرة مع تقدم التكنولوجيا أن تقف أمام فيض الرؤى الذى يبهر عيون ملايين المشاهدين فى مختلف أنحاء العام، ولا أن تضع سدودًا أمام تدفق الأفكار الكونية .

ولايعنى ذلك بالمرة أن الكونية –بكل تجلياتها –سوف تقضى على الخصوصيات الثقافية، ولكن معناه أن هذه الخصوصيات لو لم تمارس حركة إحياء ثقافى بصورة خلاقة، بطريقة تكفل التفاعل الإيجابى مع روح العصر، فإنها معرضة للتآكل، فى زمن تتزايد فيه كل يوم سرعة الإيقاع، بحيث تغير –لأول مرة فى تاريخ الإنسانية –مفهوم الزمن.

سلطة الدولة والخصخصة:

وإذا كنا قد أشرنا إلى عديد من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التى من شأنها أن تضعف سلطة الدولة المعاصرة، فمما لاشك فيه أن صعود موجات الخصخصة فى عديد من البلاد، وعلى الأخص فى البلاد النامية التى تخضع لضغوط كونية ثقيلة لدفعها إلى هذا الاتجاه، من شأنها أن تؤثر على سلطة الدولة؛ لأن هذا التيار الذى يهدف أساسًا إلى تقليص الفضاء الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى كانت الدولة تهيمن عليه، ليس من شأنه سوى إضعاف سلطة الدولة، وشل قدراتها على التدخل الفعال فى مجال صنع القرار الاقتصادى والاجتماعى. وتبدو خطورة تعمق هذا الاتجاه، فى أنه يحاول أن يغزو ميادين تقليدية للدولة كالأمن والمخابرات ! ومانقرره هنا ليس ضربًا من الخيال. فقد شهدنا فى مصر –على سبيل المثال –تأسيس عديد من شركات «الأمن» الخاصة لحماية رجال الأعمال –هذه الفئة الصاعدة على المستوى الكونى –وغيرهم من الفئات الاجتماعية القادرة على دفع تكاليف هذه الحماية الشخصية «السوبر» مما يكشف فى ذاته عن عدم قناعة –جزء على الأقل من أعضاء النخبة الاقتصادية المؤثرة –بقدرة أجهزة الدولة الأمنية عن أن توفر لهم الحماية الشخصية الضرورية. أما امتداد نزعة التخصيص إلى المخابرات، والتى

كانت دائمًا احتكارًا أصيلاً لأجهزة الدولة، فهناك فى الوقت الراهن مناقشات فى بعض البلاد الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حول أهميته فى مجال الأمن القومى.

وقد جمح الخيال ببعض الباحثين فتصور أن الخصخصة يمكن أن تمتد للمكون العسكرى للأمن، ولو تم ذلك كما يقول هؤلاء الباحثون، لأصبحت هذه هى الضربة القاضية للدولة المعاصرة .

والخلاصة أن الدولة المعاصرة مضطرة إلى تفكيك أبنيتها الشمولية لصالح المجتمعات المحلية من خلال اللامركزية، حيث يشعر المواطنون بمشاركتهم فى اتخاذ القرار، ولصالح مؤسسات المجتمع المدنى البازغة، ولكنها مرغمة فى نفس الوقت على التنازل عن عديد من مجالات سيادتها التقليدية لصالح المؤسسات الدولية والكونية.

وهكذا بين الاعتبارات المحلية والتطورات الكونية يمكن أن تسقط الدولة التقليدية المعاصرة!

(٤) مستقبل المجتمع العالمى

هل يمكن مع الفروق الجسيمة بين الشمال والجنوب، وتفاوت معدلات التطور بين الدول المتقدمة تكنولوجيا وتلك التى ما تزال تحبو فى المراحل الأولى من التصنيع، الحديث عن مجتمع عالمى ستتحدد قسماته، وتتشكل ملامحه فى القرن الحادى والعشرين؟

منذ عقود مضت كان الحديث عن المجتمع العالمى لايعبر إلا عن رؤى مثالية لمجموعة من المفكرين الحالمين الذين من خلال قناعاتهم الأيديولوجية تصوروا أنه سيأتى يوم يتشكل فيه مجتمع عالمى. غير أن هذه الرؤى ظلت تعامل من قبل الفكر الجاد باعتبارها أقرب ما تكون إلى قصص الخيال العلمى!

غير أنه يمكن القول –بدون أدنى مبالغة –أننا تحت تأثير موجات الكونية المتدفقة، على مشارف تخلق هذا المجتمع. ليس فقط بحكم انتشار وتعمق آثار

الثورة العلمية والتكنولوجية، ولكن لكون المجتمع الإنسانى نفسه، سواء فى الدول المتقدمة أم فى الدول النامية أصبح يخضع لنفس قوانين التغير، والتى لحقت بالبنية الاجتماعية للمجتمعات من ناحية، وبالنفسية الاجتماعية الجماعية من ناحية أخرى .

إن لم يكن هذا صحيحًا فكيف نفسر انتشار موجات الإرهاب الذى تمارسه جماعات أيديولوجية مختلفة اختلافًا شديدًا فى توجهاتها الفكرية وأساليب عملها، فى الدول المتقدمة والدول النامية على السواء–وما الفرق بين الإرهابى الأمريكى الأبيض الذى قام بتفجير المبنى الحكومى فى أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية، وترتب على الحادث موت عشرات من الأبرياء بما فيهم الأطفال، والمذابح الوحشية التى ترتكبها فى الجزائر العربية المسلمة الجماعات الإسلامية المتطرفة، حيث تستخدم السيوف والسكاكين لقطع رقاب الأبرياء بدون أى ذنب جنوه ؟

وألا يشهد على صدق ما سقناه شيوع الفساد المنظم فى عديد من المجتمعات المعاصرة، بحيث لانجد سوى فروق فى الدرجة وليس فى النوع بين الفساد المستشرى فى بلاد متقدمة مثل إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبين هذا المستشرى فى بلاد العالم الثالث، والذى يتخذ فى الغالب صورًا فجة على عكس الفساد «المتأنق» فى البلاد المتقدمة ؟

وألا يلفت النظر أنه فى بعض البلاد النامية، بدأت تحولات خطيرة فى بنية الفساد ووظائفه، بحيث يتخذ الآن صورة «المافيا» المعروفة التى تؤثر فى أوساط رجال الأعمال والأمن والإعلام والقانون، وإن كان بصورة خفية لاتشى بالعلاقات العضوية العميقة بين أطراف الفساد؛ لأنها تختفى وراء الصياغات القانونية المبهمة، ويتم التواطؤ على إخفائها وعدم ظهور أصحابها فى أقفاص الاتهام ؟

علاقات جديدة ومتغيرات قديمة:

وإذا كنا قد ركزنا على عدد من الجوانب السلبية فى ممارسة المجتمعات المعاصرة، مثل الإرهاب والفساد، وزعمنا أن تجلياتها متشابهة سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية، مما يؤيد ما نزعمه من بداية تخلق مجتمع عالمى، فإننا

لو ولينا وجهنا تجاه المتغيرات القديمة التى تعطى الملامح المميزة للمجتمعات الإنسانية، كمعدلات الزيادة السكانية ودرجات النمو الحضرى، لأدركنا أن ثمة علاقات جديدة ستنشأ فى القرن الحادى والعشرين بين هذه المتغيرات القديمة - إن صح التعبير -أهم ما يميزها هو التشابه فى آثارها الاجتماعية والنفسية فى أى مجتمع معاصر، مهما كانت درجة تقدمه أو تخلفه .

ويمكن القول بأن أهم هذه المتغيرات التى ستؤثر تأثيرًا بالغًا على بيئة الأمن سواء فى شقه الداخلى أو الخارجى، هو النمو السكانى من ناحية، ودرجات النمو الحضرى من ناحية أخرى .

ويقرر الباحث ستيفن ميتز فى بحثه الذى سبق أن أشرنا إليه «الآفاق الاستراتيجية» أنه إذا كان عدد السكان قد وصل إلى نقطة التوازن فى العالم المتقدم، فإن السياسات السكانية فى العالم النامى، والتى تهدف إلى ضبط عدد السكان، لن تحدث آثارها المرغوبة إلا بعد ثلاثين عامًا من الآن .

وطبقا لغالبية الإسقاطات الديموجرافية، فإن عدد السكان فى العالم غالبًا ما سيثبت على رقم بين عشرة بليون وأحد عشر بليونًا من البشر، وهو ضعف عدد السكان الحالى .

ويمكن القول بأنه بناء على النظر العلمى الدقيق، فإن النمو السكانى بمفرده لايعوق بصورة آلية النمو الاقتصادى أو يتسبب فى شيوع الفقر. غير أنه من الثابت أن هناك علاقة مركبة بين النمو السكانى والتدهور البيئى، وخصوصًا فى المناطق النامية غير القادرة أو غير الراغبة فى تطبيق ممارسات بيئية صحيحة، وبين الهجرة سواء إلى المناطق الحضرية فى نفس الدولة أو إلى تلك الموجودة فى بلاد العالم المتقدم .

وهكذا يمكن القول بأن الضغط السكاني يمكن أن يعجل بالتدهور البيئى، وتحت تأثير بعض الظروف، فإن ذلك يمكن أن يفجر العنف، أو يزيد من معدلاته. ولذلك من باب النظر الدقيق التأكيد على أن العلاقة بين النمو السكانى والعنف، هى علاقة غير مباشرة، وإن كانت بالغة الأهمية فى ذاتها .

وقد أجاد أحد الباحثين فى التصوير الدقيق لهذه العلاقة حين قرر «أن الضغوط السكانية لاتكشف عن نفسها إطلاقًا بصورة صريحة. فالناس الذين يعيشون فى مناطق مزدحمة لن يتظاهروا فى الشوارع، ولن يهاجموا غيرهم لمحض أنهم يعرفون أنهم يعيشون فى مناطق مزدحمة. غير أن الازدحام ذاته يخلق الندرة، سواء فى الطعام أو فى المياه، أو فى الإسكان، أو فى العمل. ومن هنا فالندرة تولد السخط وعدم الرضا. ويعنى الباحث بذلك أن هذا السخط قد يولد العنف، كما هو معروف فى عديد من المناطق العشوائية فى البلاد النامية، أو الأحياء المهمشة التى يسكنها المهاجرون الأجانب فى البلاد المتقدمة .

ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن التحضر يغير أيضًا من بيئة الأمن الكونى. وتقدر الأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٠٥ فإن نصف سكان العالم سيعيشون فى مدن. والنزعة نحو التحضر، بمعنى النزوح من الأرياف إلى المدن، ستصبح أعمق ما تكون فى العالم النامى. ووفقا لبعض التقديرات فإن إفريقيا التى كان سكان الحضر فيها عام ١٩٥٠م يمثلون ١٤,٥٪ من إجمالى عدد سكانها، ستقفز النسبة إلى ٥٣,٩ عام ٢٠١٠. وستقفز نسبة سكان الحضر فى أمريكا الجنوبية من ٤٣,٢٪ إلى ٩٠٪ فى نفس الفترة، وآسيا من ١٦,٤٪ إلى ٥٠,١٪ أما المدن الكبرى مثل مكسيكو سيتى وساو باولو فسيصل عدد سكانها إلى عشرين مليونا من البشر فى نهاية القرن العشرين .

وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة فإنه سيكون فى العالم أربعة وعشرون تجمعا حضريًا عدد سكان كل منهم يفوق عشرة الملايين إنسان.

وكما قررنا بالنسبة للنمو السكانى، فليست هناك علاقة مباشرة وخطية بين التحضر والعنف. غير أن التحضر إن صحبته عوامل أخرى مثل تدهور الشرعية، وانخفاض معدلات كفاءة أجهزة الدولة، وتفاعل ذلك كله مع المشكلات الاقتصادية، فإن النتيجة قد تكون متفجرة. ولذلك لم يكن أحد الباحثين مبالغًا حين تنبأ بأن أشد أنواع الحروب خطورة فى المستقبل ستكون هى الحروب الأهلية.

ويمكن القول بأنه فى أغلب بلاد العالم، فإن الجريمة قد حلت محل الحروب بين الدول، أو حركات التمرد السياسى، باعتبارها أهم مصادر التهديد للدولة المعاصرة .

ويشهد على ذلك شيوع العنف فى المدن الكبرى، وخاصة فى مناطق العالم الثالث، حيث انهارت الدولة أو فشلت فى أداء وظائفها الأساسية، بحيث أصبح جزءًا أساسيًا من أسلوب الحياة، بدلا من أن يكون استثناء على القاعدة. وليس هناك ما يشير إلى أن هذا الاتجاه سوف ينعكس فى المستقبل القريب.

وقد أدت التكنولوجيا، وتطبيق أساليب الإدارة الفعالة فى مجال الأعمال إلى الزيادة الملحوظة فى عدد الناس الأثرياء. ويرد ذلك إلى أن التقدم التكنولوجى يتجه بسرعة إلى وضع ستستطيع فيه جماعة صغيرة من الناس أن تحقق معدلات بالغة الارتفاع من الإنتاج، وسواء قامت بعمل يدوى أو ذهنى. ومما لاشك فيه أن هذا الوضع سيمثل ثورة بالغة العمق فى بنية المجتمعات الإنسانية ووظائفها، مما سيترك آثارًا بالغة على مختلف النظم الاجتماعية، وعلى النفسية الاجتماعية الجماعية. وسيثير هذا الوضع مشكلات اجتماعية وأخلاقية لا حدود لها، مما يمثل تحديات كبرى للقرن الحادى والعشرين.

ولذلك ليس غريبًا أن نجد فى أدبيات العلوم الاجتماعية فى الوقت الراهن بحوثًا متعددة عن العمل الإنسانى، تنطلق من السؤال البسيط والغريب فى نفس الوقت: ماذا سيحدث حين يختفى العمل كنظام اجتماعى أساسى فى المجتمع الإنسانى؟ (يمكن أن نراجع لهذا الصدد كتابين صدرا عام ١٩٩٥م بالفرنسية. أحدهما بقلم دومينيك ميدا وعنوانه « العمل : قيمة فى طريقها إلى الاختفاء»، باريس»: دار نشر أوبيير، والثانى بقلم برنارد بيريه بعنوان « مستقبل العمل : الديموقراطيات فى مواجهة البطالة»، باريس، دار نشر سوى).

والأهمية القصوى للعمل كنظام اجتماعى يتمثل فى الفكرة التقليدية التى كانت تربط احترام الذات والمكانة الاجتماعية بالعمل والإنتاجية. وهكذا فى ضوء إمكانية تقلص فضاء العمل الإنسانى، سواء لما يطلق عليه «البطالة

التكنولوجية» التى ستنجم من حلول التكنولوجيا محل البشر فى الإنتاج، أو نتيجة لأزمة لارتفاع معدلات الاعتماد على العمل الذهنى وتقلص الأعمال اليدوية، أو لشيوع البطالة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة والفشل فى إيجاد حلول لها؛ لأنها ستصبح إحدى الملامح الهيكلية الأساسية لبنية الاقتصاد الرأسمالى نفسه فى البلاد المتقدمة والنامية على السواء، فإنه سيثور السؤال الكبير: ماذا سيفعل الناس المتبطلون، الذين لايجدون مجالاً للعمل بحياتهم ؟

وما الآثار السلبية على نفسياتهم، بل وعلى الروح المعنوية للمجتمع ككل؟

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن بعض المفكرين فى ألمانيا، على وجه الخصوص ومن بينهم فلاسفة وعلماء اجتماع بارزون مثل هايرماس، وكارل أوف، وداهر ندورف، يذهبون إلى أننا على مشارف حقبة تاريخية ستختفى فيها المجتمعات الإنسانية التى قامت على العمل كنشاط أساسى. وهى مقولة تحتاج إلى دراسات مفصلة .

ما سبق هو بعض الملامح الأساسية التى ستحدد قسمات وملامح المجتمع العالمى فى القرن الحادى والعشرين .

(٥) تغيرات كونية وإحباطات جماعية!

هناك اتفاق بين العلماء والاجتماعيين على أن تبلور القيم وترسخ الاتجاهات تمر عادة بمراحل متعددة، وتحتاج إلى فترة زمنية كافية، يتاح فيها للناس أكبر قدر من التجريب، وأوسع مساحة للمحاولة والخطأ، حتى يتم الاختيار بين القيم الاجتماعية التى ينعقد الإجماع فى لحظة تاريخية ما على صحتها وضرورتها لتوجيه السلوك الفعلى للبشر. ومن هنا يمكن القول بأنه مثلما تتبلور القيم وتترسخ الاتجاهات عبر فترة زمنية طويلة، فإن التغيرات التى تلحق بها من زاوية تدهورها، أو تجمدها، أو تجديدها تحتاج أيضًا إلى وقت طويل حتى ينشأ الجديد على أنقاض القديم.

فى ضوء ذلك يذهب الباحثون إلى أن التنبؤ بتغير القيم وتحول الاتجاهات مسألة فى غاية الصعوبة. وقد يلجأ العلماء الاجتماعيون إلى مناهج وأساليب

بحث متعددة، حتى يستطيعوا رصد التغيرات بدقة، وتحديد متى -على أكبر وجه من الدقة -حدث الانقطاع فى مجال القيم والاتجاهات، ووقع التغير الكيفى. وهذا التغير الكيفى لايمكن رده فى العادة إلى سبب واحد، وإنما عادة ما يكون نتاج تفاعل عديد من الأسباب، منها ماهو داخلى يتعلق ببيئة المجتمع ذاته ومراحل تطوره المختلفة، ونوعية النظم السياسية التى تسوده وتتعاقب عليه، والتى من شأنها أن تؤثر تأثيرا بالغًا على عملية التنشئة الاجتماعية، ومنها ماهو خارجى يتصل بظواهر كونية، مثل الثورة العلمية والتكنولوجية، أو تأثير ثقافة سائدة مهيمنة كالثقافة الأمريكية الراهنة على سبيل المثال، وتأثيرها على ثقافات المجتمعات التى هى أدنى فى درجات التطور، أو تلك التى لاتتمتع بحصانة ثقافية كافية تمنعها من الانجراف فى إطار ثقافة أقوى وأكثر حيوية.

الهوية الشخصية والمعنى الاجتماعى:

وأيًا ما كان الأمر بصدد صعوبة التنبؤ بالتغيرات فى مجال القيم والاتجاهات، فإنه يمكن رصد عدد من التغيرات الأخلاقية والنفسية فى الوقت الراهن، تترك آثارها فى نسيج عديد من المجتمعات، المتقدمة والنامية على السواء. ومن بين أهم هذه التغيرات النزعة العالمية لتأكيد الهوية الشخصية، والسعى العارم للبحث عن المعنى الاجتماعى، وذلك فى خضم الأحداث الكونية السياسية والاقتصادية والثقافية المتلاحقة، وفى مواجهة تغيرات شاملة سريعة الإيقاع .

وإذا نظرنا إلى العالم الثالث فإننا نستطيع أن نلاحظ تدهور الأنساق التقليدية للهوية وسقوط المعانى الاجتماعية، وذلك نتيجة لعوامل شتى. ومن أبرز هذه العوامل فى تقديرنا فشل مشاريع التحديث التى صيغت على الطريقة الغربية فى إشباع الحاجات المادية والروحية للجماهير العريضة. وهذه المشاريع صاغتها فى الغالب وأشرفت على تنفيذها نخب علمانية ليبرالية أو يسارية احتذت النموذج الحضارى الغربى، بغير فكر ناقد يسمح لها بتكييفه مع التقاليد الثقافية الموروثة. وفى بعض الأحيان مثل شعار ضرورة اللحاق بالغرب، والاندفاع إلى حرق المراحل التاريخية، مما أدى إلى كوارث سياسية واقتصادية وثقافية

حقيقية، أدت فى النهاية إلى اغتراب الجماهير وشيوع مشاعر الإحباط الجماعية.

ومن ناحية أخرى، أدت الهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن وزيادة معدلات التحضر، إلى ضياع هوية عشرات الألوف من الريفيين الذين فقدوا – بانتقالهم إلى الحضر –الركائز الثقافية للهوية التقليدية التى سمحت لهم بتحقيق التوازن النفسى قبل نزوحهم إلى المدن. وهذه المدن –بحكم تركيبها الاجتماعى –نادرا ماتقدم لهؤلاء النازحين إليها نسقا بديلا من القيم والمعانى. ونتيجة لذلك يتم انجذاب أعداد كبيرة من هؤلاء إلى مختلف صور الأيديولوجيات التى تحمل فى طياتها من معانى النفى والإنكار، ونعنى نفى الحياة الحضرية وإنكار أساليب الحياة الحضرية التى يرى أنها متغربة، أكثر من معانى الإيجاب والمبادأة الاجتماعية، والروح التجديدية. وهذه الأيديولوجيات تجد أمثلة لها فى الحركات الأصولية الإسلامية المتطرفة، وفى الحركات القومية القبلية، أو حتى الحركات الوطنية العنصرية المتشددة.

والموقف فى العالم المتقدم، يختلف اختلافات جذرية عن الموقف فى العالم النامى، وذلك من زاوية أصالة تجربة التحديث الغربية التى تمت فى سياقها التاريخى، وفى ضوء التقاليد الثقافية للبلاد الغربية، أو فى ضوء قدرة بلد كاليابان أن تحتذى النموذج الغربى للتحديث بغير أن تذوب فيه كلية .

ومع كل ذلك، فهناك حركات متطرفة أيضا فى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وعديد من البلاد الغربية المتقدمة. وذلك على الرغم من أنها لا تعانى بشدة فى مجال الهوية الشخصية أو السعى إلى المعانى الاجتماعية ذات الدلالة. ومن هنا فلابد أن يلفت النظر صعود العنف فيها، وانتشار المذاهب الدينية القيامية والألفية، واتساع دوائر المنظمات العنصرية، وبروز الميليشات اليمينية المسلحة. وذلك بالإضافة إلى جماعات متعددة –فى الولايات المتحدة الأمريكية –تتبنى نظرية المؤامرة التاريخية، سواء فيما تتهم به الحكومة من وضع برنامج سرى للسيطرة على عقول البشر، أو اتهامات أخرى للحكومة الأمريكية عن تحالفا مع كائنات فضائية!

ولابد لتفسير هذه الظواهر المنحرفة فى مجتمعات متقدمة، أن نلجأ إلى المنهج التاريخى، لنعرف أنه، ومنذ بداية تجربة التحديث الغربية، كانت هناك جماعات شتى مختلفة المشارب، ومتباينة الاتجاهات، تقف فى وجه التقدم الذى بشرت به الحداثة، بل وبعضها حاول أن يوقفه باستخدام السلاح، وذلك فى بدايات الثورة الصناعية، أو مؤخرا مع تعمق التقدم التكنولوجى .

غير أن خطورة هذه الجماعات ازدادت إلى حد كبير فى الوقت الراهن، مع التقدم المذهل فى وسائل الاتصال الكونية. فالاتصالات الإلكترونية وعلى رأسها شبكة الإنترنت، تسمح لهذه الجماعات بتبادل الأفكار، وتدعيم بعضها البعض، بل ويتيح لها بناء تحالفات فيما بينها، تقوم على الكراهية العميقة للمجتمع الحديث، أو سيادة الشعور باضطهادها من قبل السلطات. ويقرر الباحث الأمريكى بروس هوفمان بهذا الصدد «اليوم يمكننا أن نجد وسائل ومناهج الإرهاب معروضة فى كتب تباع فى المتاجر، أو يمكن الحصول عليها بالبريد من ناشريها، أو يمكن أن توجد مسجلة» على الأقراص المدمجة (CD. ROM) أو حتى مسجلة على شبكة الإنترنت. وهكذا تعد هذه المعلومات الخاصة بممارسة الإرهاب متاحة أمام أى شخص لديه شكوى أو هدف معين أو أجندة للتغيير، أو خليط من كل هذه الأسباب جميعًا».

ومن هنا يمكن على هذا الأساس، أن يحدث تحالف تحكمه الكراهية وتغذيه مشاعر الاضطهاد، بين جماعات تصوغ أيديولوجيات بالغة الخطورة عابرة للقارات، تؤسس -كما أسست من قبل الفاشية والنازية -على الخوف والتحيز والعنف.

تضافر العوامل:

فى ضوء ذلك كله يمكن القول أن التضافر بين عدد من العوامل، أهمها الاتصال المتبادل، ومقاومة سرعة إيقاع التغييرات السياسية، والاقتصادية والثقافية، واتساع دائرة الثقافة الكونية، يمكن أن يشكل هذا التضافر جوهر مشكلات الأمن فى المستقبل.

ويندرج تحت هذه المخاطر الأمنية حركات كالأصولية الإسلامية المتطرفة، والحركات العنصرية الوطنية المتشددة، سواء كانت هذه الحركات فى روسيا، أو جنوب إفريقيا أو رواندا، أو الشرق الأوسط .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن حركات احتجاجية أخرى، وعلى الأخص فى مجال أنصار البيئة، بدأت تميل إلى استخدام العنف. ويشهد على ذلك أن العناصر الراديكالية من أنصار البيئة قد تحولوا فعلا للعنف، وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية. وعلى سبيل المثال فقد صاغت حركة «الأرض أولا» أيديولوجية متماسكة تقوم على العنف .للأهمية البالغة لهذا الموضوع وخطورة تحول بعض مؤسسات المجتمع المدنى إلى العنف راجع الدراستين التاليتين:

–سين إيجان، «من الحراب إلى القنابل، صعود الإرهاب البيئى» مجلة دراسات في الصراع والإرهاب، مجلد ١٩، عدد ١، يناير –مارس، ١٩٩٦م، ص١٠.

– مارتالى، «العنف والبيئة : حالة حركة « الأرض أولا»، في مجلة الإرهاب والعنف السياسي، مجلد ٧، عدد ٣، خريف ١٩٩٥م، ١١٣ –١١٦.

وفى ضوء ذلك يتنبأ الباحث الأمريكى المعروف « إدوارد لوتاك» بأنه ستنشأ فى المستقبل القريب فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المجتمعات الغربية، أيديولوجية جديدة يطلق عليها «المجتمعية» فى أحضان الجماعات المحلية والبيئية المتطرفة، والتى تمثل التحدى الأكبر القادم للرأسمالية الديموقراطية .

ويمكن أيضًا اعتبار الجماعات المتطرفة الأمريكية مثل «منظمة الرجال الأحرار» ومختلف الجماعات العنصرية والميليشيات العسكرية، باعتبارها حركات مقاومة ضد التغيير، من قبل هؤلاء العاجزين عن التكيف معه، أو الرافضين له كلية، لأنه –فيما يرون– يهدد أوضاعهم الاجتماعية.

ولذلك ليس بعيدًا عن الدقة التنبؤ بأن المعركة الكبرى القادمة، والتى ستهيمن على مناخ القرن الحادى والعشرين، ستكون بين جماعات كونية تختلف

اختلافات كبيرة فى مشاربها الفكرية وعقائدها السياسية، ولكنها تتفق فى رفضها للتغييرات الكونية، بكل ماتتضمنه من انقلاب فى أساليب الحياة، وبين جماعات كونية أخرى تنتشر فى كل أرجاء المعمورة تحبذ هذه التغيرات الكونية وتعتبرها حتمية ولامفر منها، وتبدى استعدادها للتفاعل الخلاق معها فى ضوء رؤية للعالم تتسم بالتفاؤل والإيجابية والانفتاح الحضارى .

وهكذا سيدور الصراع بين هؤلاء الذين يسعون إلى المكانة ويبحثون عن المعنى فى ماض بعيد، أو فى حاضر ممزق، وهؤلاء الذين يراهنون على تقدم الإنسانية المؤكد على المدى التاريخى الطويل.

القسم الرابع

خريطة معرفية للعولمة

مقدمة

(١) الدراسات المعرفية للعولمة

(٢) نظرة نقدية لتعريفات العولمة

(٣) أطروحات العولمة

خاتمة

خريطة معرفية للعولمة

مقدمة:

منذ عام ١٩٨٩م الذى شهد أكثر أحداث القرن العشرين درامية، وهو انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، بدأت مشروعًا علميًا كان الهدف منه محاولة منهجية لفهم ماذا حدث فى العالم، ولماذا حدث. وكانت الحصيلة الأولى للمشروع، الدراسة التى نشرتها بعنوان «تغير العالم»؛ جدلية السقوط والصعود والوسطية، تم التأكيد فيها على سقوط الشمولية كنظام سياسى مرة واحدة للأبد، ولكن مع الحرص على التأكيد أيضًا على أن هذا لا يعنى سقوط الماركسية كأيديولوجية؛ لأن النظم السياسية إذا كانت تسقط، فإن الأيدلوجيات باعتبارها، فى المقام الأول، أنساقًا مترابطة من القيم التى تتعلق بالتطور الاجتماعى، قد تضعف وقد تتوارى وقد تتجدد ولكنها لا تسقط. فالماركسية تهدف إلى تحقيق أقصى درجة من درجات الحرية الإنسانية فى إطار من العدالة الاجتماعية الشاملة، فكيف تسقط هذه القيم التى تعبر فى الواقع عن أشواق الإنسانية منذ فجر التاريخ إلى الحرية والعدل؟ وفى نفس الوقت، قمت بنقد الاتجاه الذى كان قد بدأ يتبلور زاعمًا أن الرأسمالية قد صعدت وتربعت على المسرح العالمى بغير منافس بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وهو الاتجاه الذى تطور من بعد على يد فرانسيس فوكوياما فى كتابه الشهير «نهاية التاريخ»، ليتحول إلى أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعى كونى زائف، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هى ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين!

كان الهدف من الدراسة–بالإضافة إلى تفنيد دعاوى الرأسمالية وادعاءاتها بارتباطاتها الوثيقة مع الديموقراطية–تحطيم الثنائيات الزائفة التى ملأت

الفضاء الفكرى للقرن العشرين، والتى درجت على ضرورة الاختيار الحتمى بين الفردية والجماعية، وبين القطاع الخاص والقطاع العام، وبين العلمانية والدين، وبين الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل، وبين الأنا والآخر على الصعيد الحضارى. وقدمت فرضًا يقوم على أساس أنّ التوفيقية ستكون هى لغة القرن الحادى والعشرين.

وأن النموذج التوفيقى العالمى الجديد سيتسم بسمات أربع، لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية على المستوى العالمى وهى:

١- التسامح الثقافى المبنى على مبدأ النسبية الثقافية فى مواجهة العنصرية والمركزية الأوربية والغربية.

٢- النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الإطلاقية الأيديولوجية.

٣- إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان فى سياقات ديمقراطية على كافة المستويات، بعد الانتصار على نظريات التشريط السيكولوجى، والتى تقوم على أساس محاولة صب الإنسان فى قوالب جامدة باستخدام العلم والتكنولوجيا.

٤- العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية، وتقليص مركزية الدولة.

٥- إحياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة التى غزت المجال العام، ولم تترك إلا مساحة ضئيلة للمجال الخاص.

٦- التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية.

وقد تمت الإشارة إلى أننا نشهد-فيما نرى-المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التى سقطت، وبداية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها «وحدة الجنس البشرى».

غير أنه يبدو أن هذه الدراسة الأولى من مشروعنا لفهم العالم، كانت متفائلة أكثر مما ينبغى؛ لأنه سرعان ما تبين لى من خلال التعمق فى قراءة الملامح الراهنة للنظام العالمى المتغير، أننا بصدد معارك كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية، من الصعب التنبؤ الآن بنتائجها النهائية؛ لأن المسألة

ستتوقف على قدرة نضال الشعب على مواجهة العملية الكبرى التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار العولمة، لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم.

وهكذا من خلال دراستين «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى»، و«حوار الحضارات فى عالم متغير»، استطعنا أن نحدد أولاً ثلاث ثورات متزامنة ومترابطة تحدث فى الوقت الراهن، الثورة السياسية وتعنى الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والثورة القيمية وتعنى الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، والثورة المعرفية وهى تتركز فى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، ثم حاولنا من بعد فى الدراسة الثانية عن حوار الحضارات أن نصوغ إطارًا نظريًّا مرجعيًّا على أساسه يمكن تحليل الظواهر المتفاعلة فى عالم اليوم، وهو إطار مثلث الجوانب يقوم على دراسة العولمة والعلاقات المتعددة الأطراف، والقومية.

ومما لا شك فيه أن البعد الأول، وهو العولمة، هو أبرز هذه الأبعاد؛ لأنه يشير إلى العملية التاريخية الكبرى التى تحفر مجراها بشدة فى التاريخ الإنسانى الراهن، وتؤثر تأثيرات بالغة العمق فى كل المجتمعات المعاصرة، المتقدمة والنامية على السواء.

وقد سبق لنا أن قمنا بتحليل مفهوم العولمة، من حيث تعريفه والنشأة التاريخية له، والتجليات المختلفة للعولمة، والتحديات والمخاطر التى تفرزها، مع التركيز على انعكاساتها بالنسبة للوطن العربى على مستوى تياراته الفكرية، وقضاياه الاجتماعية، الثقافية–وإدراك العرب عمومًا–فى إطار الجنوب–لهذه المسألة بأبعادها المختلفة.

ونحاول فى الدراسة الراهنة تقديم تحليل أبستمولوجى للعولمة، يركز على تعريفاتها المختلفة، وأطروحاتها المتعارضة، وسياساتها المعلنة.

(١) الدراسات المعرفية للعولمة

هل هناك شك فى أن العولمة أصبحت كظاهرة تملأ الدنيا وتشغل الناس- ومع ذلك فالاقترابات المختلفة من هذا الموضوع الهام سادتها مختلف أنواع التحيزات الفكرية. ذلك أننا نجابه فى الواقع بتيارين يسيطر عليهما الانحياز المسبق. التيار الأول يتحيز للعولمة ويعتبرها قدرًا حتميًا لا مفر من قبوله بغير تحفظ، بناء على زعم مبناه أن العولمة هى تطور من أجل صالح الإنسانية جمعاء. والتيار الثانى -على عكس الأول -يرفضها بإطلاق، على أساس أنها ليست -فى حقيقتها -سوى إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم، أو هو فى عبارة ساخرة تحقيق الأهداف الخالدة للرأسمالية، والتى تتركز فى الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح ولو على حساب الفقراء وشعوب العالم الثالث، وإن كان ذلك بوسائل أخرى!

وإلى جانب ذلك سنجد تيارًا ثالثًا من الكتابات الوصفية التى تقنع بوصف الظاهرة، سواء فى جانبها الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى، وبدون إصدار أحكام قيمية عليها .

وقد نجد تيارًا رابعًا بازغًا يمارس النقد الموضوعى للظاهرة، متسلحًا فى ذلك بالأدوات النظرية والمنهجية المتطورة للعلم الاجتماعى المعاصر، ليقدم لنا بأمانة علمية سلبيات وإيجابيات العولمة.

غير أنه لم يسبق أن نشرت دراسات معرفية تحدد تضاريس خريطة العولمة! ونعنى بذلك تطبيق المناهج الإيستمولوجية بشكل خلاق، للتمييز بين المستويات المختلفة للتحليل، ونقد المفاهيم السائدة، وتحليل النظريات المستخدمة.

والإيستمولوجيا فرع من فروع العلم الاجتماعى التى ذاع استخدام مناهجها فى العقود الماضية، وبخاصة فى مجال تحليل الخطاب بكل أنواعه. ولو أردنا أن نقدم تعريفا وجيزًا وواضحًا للإيستمولوجيا لقلنا إنها «دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ التى ترتكز عليها، والفرضيات التى تنطلق منها، والنتائج التى تنتهى إليها، أما هدف هذه الدراسة فهو البحث فى الأصول

المنطقية لهذه الفرضيات والمبادئ والنتائج من جهة وبيان قيمها من جهة أخرى ».

ومعنى ذلك أننا لو أردنا القيام بدراسة معرفية للعولمة، فنحن لن نخوض فى تشريح الظاهرة ذاتها، ولا فى تحليل مختلف تجلياتها، ولا فى تعقب آثارها، ولكن سنركز على المعرفة العلمية الخاصة بالعولمة من ناحية التعريفات والمفاهيم والأطروحات والمجالات.

المعرفة العلمية:

وابتداء يمكن القول بأنه لابد من تصنيف المنظرين الذين يتناولون العولمة بالدراسة والتحليل.

والعولمة بالنسبة للبعض تمثل تقدمًا طبيعيًا تجاه «عالم بلا حدود». وهى بالنسبة للبعض الآخر، مفهوم يتم التركيز عليه تركيزًا مبالغًا فيه، كما تتم المبالغة أيضًا فى تحديد آثاره فى التطبيق. واذا أضفنا إلى ذلك المخاوف التى تثيرها العولمة باعتبارها أحد أسباب تخفيض العمالة، وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية، لأدركنا أنه لابد من التمييز المبدئى بين الخطابات المتصارعة حول العولمة.

ويمكن القول –بشكل عام –بأن الصراع يدور أساسًا بين أنصار العولمة الذين يصفون العالم بأنه سائر حتمًا فى طريقها، هؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية، ويقررون أن طابع النظام الدولى الذى يتكون من الدول، والتى هى الوحدات الأساسية له سيبقى ولن يتغير كثيرًا .

أنصار الاتجاه الأول يرون أنه ستظهر «مراكز سلطة» بديلة وخصوصًا فى عالم الشركات، وعلى الأخص تلك التى يطلق عليها «دولية النشاط»، والتى ستتنافس غالبا بنجاح مع الدول فى تحديد اتجاهات الاقتصاد السياسى الكونى.

والاتجاه الثانى يرى أنصاره أن الدول ستظل هى الأطراف الرئيسية الفاعلة فى الأنظمة السياسية والاقتصادية، ويعتقدون أن موضوعات الأمن القومى مازالت لها الأهمية العليا .

الفريق الأول يطلق على أصحابه «المتعولمون Globalisers، والفريق الثانى يطلق على أصحابه «الدوليون» من دولة Internationalists.

والواقع أنه فى كلا الاتجاهين نزعة لتشويه الواقع. ذلك أن الدولة كفاعل رئيسى تتفاعل مع باقى الفاعلين الذين ليسوا دولا (كالشركات دولية النشاط، والمنظمات غير الحكومية) بطريقة تفاعلية وديناميكية؛ وذلك لأن الشركات والقوى الاجتماعية والنظم الدولية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لا تعمل دائما فى سياق يتم فيه تجاهل الدولة، أو إخضاعها للتحدى. كما أن الدولة -بشكل عام- مازالت مؤسسة قوية وليست بالغة الضعف، حتى تدخل فى حرب مع أنشطة لا تحبها أو لا تميل إليها .

لقد حاولت البحوث الأكاديمية التى سبق أن حددنا سماتها فى صدر المقال، أن تقدم للعولمة مفهومًا وحيد البعد، يقوم على أساس تحديد الأسباب ورصد النتائج، مع أن ظاهرة العولمة تحتاج إلى صياغة نموذج متعدد الأبعاد حتى نصل إلى جوهرها الحقيقى.

وهذا النموذج -من وجهة النظر المعرفية- لابد له أن يربط ربطًا عضويًا وثيقا، بين تعريفات العولمة المختلفة والمسلمات التى تقوم عليها، والأطروحات التى تتضمنها، ومجالات السياسات التى تصاغ بناء على هذه المسلمات، وصور المقاومة لها، وذلك من خلال منظور معرفى متكامل .

والنموذج المعرفى المقترح ثلاثى الأبعاد. فهو فى بعد أول: دراسة دقيقة لتعريفات العولمة التى يشيع استخدامها لدى الباحثين العلميين ولدى الساسة فى نفس الوقت. وهى تنقسم إلى أربع فئات :

- العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية .
- العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية .
- العولمة باعتبارها انتصارًا للقيم الأمريكية .
- العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية.

أما البعد الثانى فى هذا النموذج المعرفى، فهو يتعلق بالدراسة النقدية للأطروحات الأساسية التى صيغت بناء على التعريفات التى قدمت للعولمة. وبدون تحديد هذه الأطروحات ومناقشتها لا يمكن فهم ميدان البحث البازغ الخاص بدراسات العولمة فى مجال بحوث العلاقات الدولية .

وهذه الأطروحات هى :

- أطروحة إعادة التوزيع .
- أطروحة الإقليمية .
- أطروحة التحديث .
- أطروحة الثورة الاتصالية ورمزها البارز هو شبكة الإنترنت .

ونصل فى النهاية إلى البعد الثالث والأخير من النموذج المعرفى المقترح، وهو يتعلق بمجالات السياسة المختلفة، والتى تظهر فيها قوى متصارعة متعددة، يقوم بعضها على أساس الاعتراض على بعض سياسات العولمة، وفى بعض الأحيان رسم خطط لمقاومتها .

الدول والأسواق والمجتمع المدنى :

ومما لاشك فيه أن البعد الثالث من النموذج المعرفى المقترح، يلمس مباشرة الإشكالية الكبرى التى تواجه مختلف الدول فى الوقت الراهن، ولا فرق فى ذلك بين الدول الغنية والدول النامية. ونعنى بذلك على وجه التحديد العلاقات المتغيرة بين الدول والأسواق والمجتمع المدنى.

ولا شك أن الدولة القومية صيغة سياسية رئيسية استقرت منذ عشرات السنين، باعتبارها الوحدة الرئيسية التى تكون النظام الدولى. وهذه الدولة قامت أساسا على تقديس حدودها، حتى إن حروبًا متعددة قامت حين اخترقت فيه هذه الحدود من قبل دول أخرى. ومن ثم يمكن القول بأن النظام الدولى حكمته طول القرن العشرين اعتبارات الجيوبوليتك (الجغرافيا السياسية).

غير أن المتغيرات العالمية، والتى عمقت من آثارها العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية قد أدت إلى توارى اعتبارات الجيوبوليتك

لتصعد على أساسها اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية ! بمعنى أن التفاعلات الاقتصادية بين الدول –وبغض النظر عن مشكلة الحدود –أصبحت لها اليد العليا فى رسم السياسات الخارجية للدول، وفى تحديد مصالحها القومية، وفى صياغة برامج الأمن القومى.

ومن هنا شهدنا صعودًا بارزًا للتكتلات الإقليمية مثل «الاتحاد الأوربى» و«النافتا» و«الآسيان»، قامت أساسًا لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول المنضمة إليها، قبل تحقيق أى أهداف سياسية أو ثقافية.

ومن ناحية أخرى تصاعدت معدلات «العلاقات المتعددة الأطراف» التى لا تلقى بالا إلى مسألة الحدود الجغرافية، وإنما تتجاوزها لتركز على مضمون العلاقات. غير أنه إلى جانب ذلك، لا ننكر أن الدولة القومية تجابه –نتيجة للإقليمية المتصاعدة ولتأثير موجات العولمة المتدفقة –بمشكلة تقلص مجال سيادتها، مما يخلق فى الواقع توترات شديدة لم تحل حتى الآن.

ولعل فى علاقة الدولة بالسوق يكمن أحد أسباب التوتر. فالسوق أصبح سوقًا عالميًا، تتحكم فيه –الى جانب قوى السوق التقليدية–الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، مما ينعكس سلبًا على تمتع الدولة القومية بفرض سيادتها المطلقة كما كان الحال من قبل.

واذا أضفنا إلى ذلك إحياء المجتمع المدنى فى مختلف أنحاء العالم، وتحول المنظمات التطوعية إلى طرف فاعل فى النظام الدولى، يضغط على الدولة فى بعض الأحيان، لأدركنا أنه من الأهمية بمكان دراسة العلاقات التفاعلية بين الدول والأسواق والمجتمع المدنى .

(٢) نظرة نقدية لتعريفات العولمة

النموذج المعرفى الذى نعتمد عليه لرسم خريطة معرفية للعولمة ثلاثى الأبعاد. البعد الأول: دراسة دقيقة لتعريفات العولمة التى يشيع استخدامها لدى الباحثين العلميين ولدى الساسة فى نفس الوقت. والبعد الثانى يتعلق

بالأطروحات الأساسية التى صيغت بناء على هذه التعريفات. والبعد الثالث والأخير يتعلق بمجالات السياسة المختلفة التى تظهر فيها الخطابات المتصارعة حول العولمة قبولا أو رفضًا.

واذا أردنا أن نركز اليوم على البعد الأول الخاص بتعريفات العولمة المتعددة، فعلينا أولا أن نلتفت لما يذهب إليه أنصار العولمة من أن هناك تغيرات كمية وكيفية تحدث فى العلاقة بين النشاط الاقتصادى فى مجال الأسواق الكونية، والنشاط السياسى فى مجال العلاقات بين الدول.

ولكى نقيم تصنيفًا دقيقًا لمفاهيم العولمة، ينبغى أن نحدد منذ البداية نمطين من أنماط فهم الظاهرة. النمط الأول من فهم ظاهرة العولمة يركز على ظهور مجموعة من النتائج والعمليات لا تعوقها الحدود الإقليمية للدول، وهذه بدورها تدفع إلى انتشار ممارسات عبر الحدود فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

والنمط الثانى فى فهم ظاهرة العولمة يركز عليها باعتبارها خطابا للمعرفة السياسية يقدم وجهات نظر حول كيف يمكن السيطرة على عالم ما بعد الحداثة. وفى هذا المجال فإن كثيرين من صناع السياسة يرون أن العولمة تشكل واقعًا جديدًا من شأنه أن يجعل اللغة الخاصة بالتركيز على الدولة باعتبارها محور العالم لغة قديمة، ومن ثم يعتبرون العولمة، بمسلماتها الكامنة، هى التى تحدد ما الممكن وما الموضوعات التى يمكن التفكير فيها واتخاذ قرارات بصددها .

فى ضوء كل هذه الملاحظات نعرض تباعًا لأربعة تعريفات للعولمة، الأول يراها حقبة تاريخية، والثانى يراها مجموعة تجليات لظواهرة اقتصادية والثالث يراها هيمنة للقيم الأمريكية، والرابع والأخير يراها ثورة تكنولوجية واجتماعية.

ينزع هذا التعريف للعولمة إلى اعتبارها حقبة محددة من التاريخ، أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارًا نظريًا، وهى -فى نظر البعض -تبدأ بشكل عام منذ بداية مآ عرف بسياسة «الوفاق» Detente التى سادت فى الستينيات بين

القطبين المتصارعين فى النظام الدولى آنذاك، ونعنى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، إلى أن انتهى الصراع، والذى يرمز له انهيار حائط برلين الشهير، ونهاية الحرب الباردة. وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم، وبغض النظر عن موضوع السببية، ونعنى الأسباب التى أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة. وعلى ذلك فالعولمة –فى نظر أصحاب هذا الرأى –هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية. ومصطلح العولمة – مثله فى ذلك مثل مصطلح الحرب الباردة الذى سبقه –يؤدى دوره كحد زمنى لوصف سياق تحدث فيه الأحداث. كأن يقال مثلا نحن نعيش فى عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة، اقتصادية أو سياسية، أو ثقافية .

وهى –وفق هذا التعريف –يمكن اعتبارها حقبة تاريخية، بالمعنى الذى سبق أن وصفت به الفاشية باعتبارها حقبة تاريخية أكثر منها نظامًا سياسيًا، أو كما يشار لمرحلة الكساد Depression باعتبارها ظاهرة متميزة .

وبتطبيق هذا النهج الزمنى، يمكن القول بأن العولمة بدأت بإدخال سياسة «الوفاق» بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وبانهيار الحل الوسط الليبرالى فى نفس الوقت بين رأس المال والعمل فى كثير من دول أوربا الغربية. وقد شهدت هذه الحقبة صعود نهج لسوق ليبرالى جديد للإدارة الاقتصادية على حساب السياسات الكينزية (نسبة إلى الاقتصادى الإنجليزى الشهير كينز)، والتى اتسمت بالجمود. ولعل هذا التيار هو الذى تدفق حتى تبلور فى إطاره ما يسمى بسياسة «الطريق الثالث»؛ أى محاولة التأليف الخلاق بين حسنات الاشتراكية وايجابيات الرأسمالية فى ضوء فتح الحدود بين الدول، بلا أى قيود تطبيقًا لمبدأ حرية التجارة، وفى سياق جديد هو سياق العولمة .

مجموعة ظواهر اقتصادية:

على عكس التعريف السابق الذى ينظر للعولمة من منظور تاريخى، فإن هذا التعريف يركز على الدولة وظيفيًا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية. وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول،

وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (وخصوصًا في مجال الرعاية الاجتماعية) ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنَّع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية .

والعولمة في تعريفها الضيق، تشير كظاهرة للانتشار الواسع المدى في كل أنحاء العالم للمبيعات، والإنتاج، وعمليات التصنيع، مما يشكل إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل.

وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفًا اقتصاديًا للعولمة. ولكن في الوقت الذي يركز فيه على التمويل والإنتاج والتكنولوجيا والتنظيم والسلطة كعوامل للتغير، فإنه يشير في نفس الوقت إلى أن عديدًا من هذه الأنشطة ليست «جديدة» تماما بالمعنى التاريخي للكلمة.

غير أن تزايد هذه الظواهر، وارتفاع معدلات التفاعل الاقتصادي بين الدول بصورة غير مسبوقة، هو الذي يعطي لهذه الظواهر دلالة تشير إليها ظاهرة العولمة، والتي هي في الواقع إحدى نتائج التقارب الملحوظ بين النظم السياسية المختلفة في اتجاهاتها الأساسية في الوقت الراهن.

هيمنة للقيم الأمريكية:

لعل خير ما يعبرعن اتجاه هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكي الياباني الأصل فوكوياما «نهاية التاريخ»، والذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصارًا حاسمًا للرأسمالية على الشيوعية .

وهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الأيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي الحقبة التي تم فيها التركيز على سمو القدرات التكنولوجيا الأمريكية، وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية .

ووفق هذا المنظور، فالعولمة بالمعنى المعياري للكلمة ظاهرة جيدة وتمثل تقدما في التاريخ؛ لأنها ترمز في الواقع إلى انتصار ظواهر التحديث وسيادة

الديموقراطية كنظام سياسى. والمنادون بهذا الرأى يشبهون إلى حد كبير أنصار نظرية التحديث فى الفكر السياسى الأمريكى، والتى وفقا لها، نجد أن التجانس فى القيم ينبغى أن يتم من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية والديموقراطية .

ثورة تكنولوجية واجتماعية:

النظر للعولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية يعارض بوضوح التعريف الثانى الذى لايرى فى العولمة سوى مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية .

وعلى العكس من ذلك يرى هذا التعريف أن العولمة هى شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم الْمَابَعْدِ الصناعى للعلاقات الصناعية.

وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية، تسعى إلى تدعيم السوق الكونى الواحد، بتطبيق سياسات مالية وائتمانية وتكنولوجية واقتصادية شتى .

وعلى عكس التعريف الأول الذى يركز على عنصر الزمن وينظر للعولمة باعتبارها حقبة تاريخية، فإن هذا التعريف يرى أن الزمن لا معنى له، وأن الفضاء –نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية –قد تم بالفعل ضغطه، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذى يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة Network Economy.

غير أن ضغط الفضاء السياسى بين الدول وتقليص المسافات بينها قد يؤدى إلى تشجيع ظهور الاختلاف بينها فى نفس الوقت، والذى يعبر عنه مفهوم آخر بجانب العولمة، وهو مفهوم النزوع إلى المحلية. glocalisation والمحلية إذا تم تدعيمها وتعميمها قد تؤدى إلى التركيز على محلية النشاط الاقتصادى والسياسى، ونقل السلطة من المستوى القومى إلى المستويات الأدنى بطريقة تشجع على الاستجابة إلى العولمة .

غير أن التركيز على المحلية بهذا الصدد، قد يؤدى إلى ظهور تيار مضاد للعولمة. ذلك أن العولمة وإن كانت تقلل من أهمية الجغرافيا ونعنى الحدود بين

الدول لصالح العلاقات الكونية، فإن المحلية لو عممت يمكن أن تركز على العلاقات الجغرافية بحيث تصبح العلاقات فى سياق إقليمى مسألة بالغة الأهمية .

ويرى بعض الباحثين أن الجدل بين العولمة والمحلية المعممة يكشف عن الصراع بين الاستراتيجيات المختلفة للشركات دولية النشاط.

وهذا التعريف الذى ألمحت إلى سماته الأساسية، لا يركز فقط على العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية، ولكنه أيضا يهتم بالعملية الكبرى، والتى تتعلق بإحياء المجتمع المدنى فى عديد من الدول، وفى قيامه بأدوار هامة فى مجال التنمية. وهنا بالذات مجال للبحث عن تأثيرالعولمة على أنشطة المنظمات غير الحكومية، وعلى مؤسسات المجتمع المدنى ككل، كالنقابات والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية.

وفى نهاية هذا العرض الوجيز للتعريفات المختلفة للعولمة، يثور سؤال رئيسى: هل لا بد لنا أن نختار تعريفًا واحدًا للعولمة ونسقط باقى التعريفات، أم أن كل تعريف منها يلمس فى الواقع أحد جوانب ظاهرة العولمة المركبة والمعقدة؟

وفى تقديرنا أن هذه التعريفات جميعا تكاد أن تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة. فهى تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهى تجل لظواهر اقتصادية، وهى -فى الوقت الراهن على الأقل- هيمنة للقيم الأمريكية، وهى أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية .

غير أن هذا لا ينفى أن من يتبنى أى تعريف من التعريفات الأربعة، يمكن أن يصل فى تحليله إلى نتائج سياسية مختلفة، وذلك وفقا للأيديولوجية التى ينطلق منها. هذا هو منطق الأمور؛ فقد كذب من قال إن عهد الأيديولوجيات قد انتهى إلى الأبد .

(٣) أطروحات العولمة

البعد الأول من أبعاد النموذج المعرفى لدراسة العولمة هو التعريفات المتعددة للعولمة. ويتمثل البعد الثانى فى الأطروحات التى صيغت بصدد تفسير نشوء وارتقاء هذه الظاهرة التى أصبحت تشغل بالفعل مساحة كبرى من الفضاء الفكرى والسياسى فى العالم .

ولعل أول ما ينبغى أن نلتفت اليه أن هناك علاقة وثيقة بين التعريف الذى يتبناه الباحث للعولمة، والأطروحات التى يمكن أن تصاغ فى ضوئه. فالتعريف الذى يركز على البعد التاريخى للعولمة على أساس كونها تمثل حقبة تاريخية يمكن أن تصاغ على أساسه أطروحات تتعلق بالمدى الزمنى لهذه الحقبة، وهل من المقرر بعد أن تأخذ العولمة، مداها، أن تدخل الإنسانية فى غمار مرحلة أخرى مختلفة فى سماتها وتفاعلاتها عن مرحلة العولمة–بل إنه يمكن أن يثار سؤال آخر: هل ستنجح القوى السياسية والاقتصادية والثقافية المتعددة التى تقاوم العولمة فى الوقت الراهن، أن توقف مّدها المتنامى، وتجبرها على التراجع، على الأقل بالنسبة لبعض السمات والسياسات التى أصبحت بالفعل محل قلق شديد فى مختلف أرجاء المعمورة ؟

ومن ناحية أخرى من يتبنى تعريف العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية فى المقام الأول، يمكن أن يصوغ أطروحات تتعلق بالتناقضات التى يمكن أن تنشأ بين العولمة من ناحية، والنزوع المتزايد إلى التكتلات الإقليمية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى الصراعات الممكنة بين العولمة وازدياد النزعة إلى المحلية.

أما من ينظر للعولمة باعتبارها هيمنة للقيم الأمريكية، فيمكن أن يصوغ أطروحات تتعلق بنجاح الخصوصيات الثقافية فى مواجهة الهيمنة الأمريكية، من خلال قيام الدول المهددة بعملية إحياء ثقافى واسع المدى، تدمج فيه الأصالة مع المعاصرة. كما أنه يمكن صياغة أطروحات تتعلق بالانحدار المتوقع للقوة الأمريكية بالمعنى التاريخى للكلمة،وبالتالى تعديل مسار العولمة لكى لا تصبح

حكرًا فى إدارتها لدولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيرًا يمكن لمن يتبنى تعريف العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية أن يصوغ أطروحات تتعلق بالمدى الذى يمكن أن تصل إليه التكنولوجيا فى التغيير الجوهرى لأنساق المجتمع، بالإضافة إلى التساؤل عن الفجوة التكنولوجية التى تتسع باستمرار بين الشمال والجنوب، والآثار السلبية لذلك الوضع على مسار العولمة ذاتها .

أطروحات أربع للعولمة:

فى ضوء هذه الاعتبارات جميعا، وبالتحليل النقدى للخطابات المتصارعة حول تكييف ظاهرة العولمة، يمكن القول بأن هناك أربع أطروحات رئيسية. الأولى تتعلق بأطروحة إعادة التوزيع، والثانية تتعلق بالرأسمالية المقارنة، والثالثة تتصل بالتحديث، والرابعة تشير إلى الثورة التكنولوجية .

والأطروحة الأولى الخاصة بإعادة التوزيع يتبناها أنصار الاشتراكية الذين يرون أن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تتحد فقط بالهياكل والبنى السياسية والاجتماعية، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك دور حاسم للعامل الإنسانى، يتمثل فى الفاعلين الذين يقودون أو يقاومون التغيير .

ويمكن القول بأن الاشتراكيين الديموقراطيين والماركسيين يركزون الآن جهودهم على أهمية عدالة التوزيع فى سياق العولمة .

والعولمة بالنسبة لهم ليست مجرد مجموعة من الظواهرالاقتصادية، ولكنها أيضا، بل وفى المقام الأول مجموعة ظواهر سياسية أيديولوجية تقدم كمبررلاتجاهات بازغة فى مجال الحكم المعاصر goverance وإذا كانت العولمة قد ركزت على بُعْد حرية السوق فيها، فإنه لم يتم تحليلها بالقدر الكافى من زاوية السياق الدولى الذى تعمل فيه، ولا من ناحية قوى المقاومة لها سواء داخل البلاد المتقدمة ذاتها أو البلاد النامية.

والنقطة الجوهرية التى يثيرها الاشتراكيون الديموقراطيون هى أن الدولة الرأسمالية –فى استجابتها للعولمة –قد قضت بذلك على الصيغة الهشة للحل

الوسط الليبرالى الذى صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع، والذى سمح للرأسمالية بأن تتوسع داخليًا وخارجيًا، على أساس تفادى الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال والمنتجين بشكل عام، من خلال برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة. بعبارة أخرى أصبح ما يمكن أن تطلق عليه رأسمالية الرعاية الاجتماعية، أو دولة الرفاهية الاجتماعية ضحية العولمة. ومن المعروف أن هناك أزمة شديدة فى مجال تمويل هذه البرامج، وجدلا سياسيًا محتدمًا حول ضرورة تقليصها، وفى نظر بعض المتطرفين إلغاؤها نهائيًا.

- أطروحة الرأسمالية المقارنة:

تقوم هذه الأطروحة على فكرة بسيطة وإن كانت تستحق التأمل. وهى أن الرأسمالية ليست واحدة فى كل مكان، وأن الأنظمة الرأسمالية المتعددة، ليس من الضرورى أن يقترب بعضها من بعض لدرجة تختلط فيها سماتها. وإذا كانت الرأسمالية أو الديموقراطية يمكن تعريف كل منهما بطريقة مجردة، إلا أن هذا التجريد لا ينفى الاختلافات الواضحة بين كل نظام رأسمالى وآخر، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية. ويكفى أن نقارن النظام الرأسمالى الأمريكى بالنظام الرأسمالى اليابانى لكى ندرك صدق ما نقول.

وفى ضوء هذه الملاحظة النظرية المنهجية الهامة، يمكن الوصول إلى نتيجة غاية فى الأهمية مبناها أنه « فى التطبيق ستختلف صور الاستجابة للعولمة بحسب النماذج التى قد تكون متباينة للرأسمالية ». وفى ظل هذا المنظور، فإن دور الدولة سيظل قائمًا، وسيقوم بالدور الرئيسى فى التفاعل مع الدول الأخرى، وفى مواجهة المؤسسات التى تبحث عن الربح، وتلك التى لا تبحث عن الربح مثل الجمعيات الأهلية، وذلك داخل كل مجتمع .

وفى ظل هذه الأطروحة هناك تساؤلات عن دور الإقليمية فى إطار العولمة؟ وهل هو دور مكمل أو مناقض للعولمة؟

والواقع أن الإقليمية مفهوم مختلف بشأنه. فبعض الباحثين فى العلاقات الدولية يعتبر الإقليمية نشاطًا بين الدول، يتدرج من مجرد التنسيق بين

السياسات إلى التكامل الكامل فى سوق مشتركة مثل حالة الاتحاد الأوربى. وهو فى نظر بعضهم الآخر تفاعل بين المحلى والإقليمى فى المجال الاقتصادى والسياسى. وهناك الآن نظرة شائعة للإقليمية أنها وسيلة تتبعها نماذج النظم الرأسمالية المختلفة للمناورة مع مشكلات التكامل الكونى الذى تدفع إليه العولمة. ويكشف عن صدق هذه الملاحظة تعدد صور الإقليمية باعتبارها إحدى وسائل الحفاظ على الاختلافات بين النظم، وفى نفس الوقت بحسبانها محاولة للوصول إلى حل وسط مع الاقتصاد الكونى. وهناك رأى آخر يرى أن الإقليمية فى الواقع لا تمثل حلاً وسطا، بل هى فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة. ومن ناحية أخرى يبرز رأى مضاد يذهب إلى أن الإقليمية عمل مكمل لذيوع العولمة، وكأنها خطوة من خطوات الوصول إلى العولمة الكاملة .

وهناك خلاصة يقدمها بعضهم تتمثل فى أن العولمة وإن كانت فى نفس الوقت مجموعة من العمليات، وأيديولوجية للإدارة الاقتصادية، فإن الإقليمية تعد مظهرًا من مظاهر العولمة، تتقاطع معها، ولا يمكن فهمها بدون فهم ظاهرة العولمة .

أما المحلية Localization فهى تمثل تيارًا مضادًا للعولمة، يمكن أن يؤدى إلى فهم مختلف للفضاء السياسى والحدود الإقليمية Territorality فالعولمة تقلل من أهمية الأرض والإقليم، ولكن المحلية تؤكد عليهما. وهذا الصراع بين العولمة والمحلية قد أدى إلى بروز أحد أهم التوترات فى أواخر القرن العشرين. فالمحلية تكاد أن تكون أكبر حركة معارضة للعولمة.

- أطروحة التحديث:

يقع فى القلب من هذه الأطروحة هيمنة القيم الأمريكية، سواء بصورة صريحة أو ضمنية. وهى تعيد صياغة عديد من الأفكار التى وردت من قبل فى النظرية الليبرالية، وعلى الأخص التراث العلمى المبكر الخاص بنظرية التحديث. وهذه الأفكار تركز على انتشار رأس المال والتكنولوجيا والثقافة، مع توقع تأثر النظم بعضها ببعض، بحيث تصبح فى النهاية متشابهة إلى حد كبير. وعادة ما يتم

ذلك عن طريق تمثيل المؤسسات الاقتصادية والسياسية الغربية فى القطاع العام، وأفضل ممارسات الأعمال فى القطاع الخاص، والنموذج المحتذى هنا هو الديموقراطية الغربية والتحديث على الطريقة الأوربية والأمريكية.

- أطروحة الثورة التكنولوجية:

الفكرة الجوهرية هنا تكمن فى تعريف العولمة بكونها ثورة علمية تكنولوجية واجتماعية. والنموذج البازغ الآن فى ظل العولمة هو نموذج مجتمع الأعمال والشركات. وهذه الأطروحة تركز على فكرة الثورة التكنولوجية والاجتماعية والاتصالية، والتى تتضمن تحرير الأسواق وإزالة القيود المحيطة بها، وخصخصة الأصول، ونزع بعض وظائف الدولة (فى مجالات الرعاية الاجتماعية أساسًا) ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للحدود للإنتاج المصنع والاستثمار الأجنبى المباشر وتكامل أسواق رءوس الأموال .

ومن المنظور النظرى الأشمل فالأطروحة تتضمن فكرة الانتقال الحاسم من الرأسمالية الصناعية إلى الفهم المابعد الصناعى للعلاقات الاقتصادية (وهو مفهوم يحتاج لدراسة مستقلة). والتحول فى النموذج السائد يتمثل فى إعادة النظر فى مكونات المشروع التقليدية وهى الأرض، والعمل، ورأس المال، وذلك فى ضوء الصناعات التى تقوم على المعرفة، بحيث أصبحت أهم مكون من مكونات المشروع الصناعى المعاصر.

وعادة ما يشار إلى شبكة الإنترنت باعتبارها رمزًا للثورة التكنولوجية والاتصالية، والتى هى الآن من أبرز علامات العولمة الاتصالية، ويكفى أن نشير إلى ما يسمى التجارة الإلكترونية، والتى ستصل حجم تعاملاتها عام ٢٠٠٠ إلى عشرات البلايين من الدولارت .

غير أن النظر إلى العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية أساسا قد يؤدى إلى إغفال المشكلات التى يلاقيها تيار الليبرالية الجديدة الآن، وخصوصًا فيما يتعلق بموضوع عدالة التوزيع. وهكذا فإن هذه الأطروحة قد تعود إلى نوع من أنواع الحتمية التكنولوجية، فى عصر سقطت فيه الحتمية فى العلم والطبيعة والمجتمع.

يتمثل النموذج المعرفى الثلاثى الأبعاد الذى طبقناه فى دراسة العولمة فى دراسة وتحليل تعريفاتها، وأطروحاتها، وأخيرًا سياساتها. وقد سبق لنا أن تعرضنا للتعريفات والأطروحات، وآن الأوان للحديث عن سياسات العولمة.

ونقصد بسياسات العولمة تحديد المجالات التى يتصارع فيها مختلف الفاعلين، سواء فى ذلك الدولة أو الشركات الدولية النشاط أو المؤسسات الدولية، أو مؤسسات المجتمع المدنى، وفقًا للتعريفات التى يتبنونها للعولمة، وفى ضوئها يصوغون استراتيجياتهم، سواء لتعميق العولمة أو لمقاومتها.

ولنبدأ أولاً بتحديد بعض الاتجاهات العامة التى تميز الحقبة التاريخية الراهنة التى يمر بها العالم.

وأول هذه الاتجاهات أن معظم الحكومات اليوم تقاوم محاولات الأسواق للسيطرة عليها، وخصوصًا أنها لم تفقد كل أوراقها الاستراتيجية التى يمكن أن تستخدمها. ومن الخطأ فى الواقع تصوير العلاقة بين الدول والأسواق باعتبارها علاقة صراعية؛ ذلك أن هناك علاقة تبادلية إيجابية بينها، فالدول تحتاج إلى توسيع إطار الأسواق لأغراض التنمية الشاملة، كما أن الأسواق تحتاج إلى دعم الدول فى كثير من الجوانب.

ويمكن القول بأنه بالنسبة لعديد من القادة السياسيين، بما فى ذلك الاشتراكيون الديموقراطيون، فإن التعامل مع العولمة لا يعبر عن «سياسات العجز» بقدر ما يعبر عن «سياسات التكيف» مع العولمة، حتى يمكن التأكيد أن قلة من الحكومات اليوم هى التى لا ترحب بمزايا السوق الكونى، ولم تعدَّ نفسها لقبول منطق المنافسة فى حقبة الليبرالية الجديدة.

ومن تأثيرات العولمة البارزة فى الاقتصاديات المصنعة المتقدمة، قبول فكرة أن المواطنين لن يتاح لهم بعد الآن نفس اليقين بالنسبة لضمان العمل، وتطبيق ذلك على العمال المهرة وغير المهرة على السواء، وكذلك بالنسبة للخدمات والضمانات الاجتماعية التى سادت فى ظل نظام دولة الرعاية الاجتماعية.

وبالرغم من أن العولمة قد تكون قد خلقت فرصًا للعمل أكثر من تلك التى ألغتها، فإنه يمكن القول بأن تأثير العولمة كان ضاغطًا على درجة الخصوص بالنسبة للعمل المنظم فى قطاعات التصنيع التقليدية فى الدول الصناعية القديمة.

والواقع أن العمل -على عكس رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة-ليس متحركًا، مما أدى إلى الإنقاص من قوته السياسية، ولهذا نتائج وآثار على السياسة فى المستويات المحلية بالدولة.

والعمال شبه المهرة وغير المهرة، لن يكون لهم نصيب من ثمار العولمة، كما هو الحال بالنسبة للمتعلمين والقطاعات الماهرة فى المجتمع. كما أن الحكومات التى تسير فى طريق التحرير الاقتصادى لن تحاول، ولعلها لا تستطيع أن تطبق سياسات من شأنها أن ترفع من شأن الوضع المتردى لهذه القطاعات غير الماهرة. وقد تساعد السياسات الحمائية التى قد تدعو لها عناصر من كل من اليسار واليمين العمال غير المهرة، غير أن هذا الاتجاه قد يؤدى إلى إنقاص مزايا برامج الرعاية الاجتماعية ككل، ومن ناحية أخرى فالاستراتيجية القصوى فى هذا المجال، والتى تتمثل فى إنقاص الطلب النسبى على العمالة غير الماهرة - من خلال دفع برامج التعليم والتدريب المدعومة للتغلب على الجمود فى سياسات الأجور-مكلفة للغاية، بدرجة تصرف الحكومات عن التفكير فيها، بالإضافة إلى التأثير السلبى لمثل هذا الإنفاق على مصداقيتها إزاء الأسواق المالية العالمية، أو قد تعتبر خاطئة من وجهة النظر السياسية، واضعين فى الاعتبار المناخ الأيديولوجى الراهن، المضاد لهذه الاتجاهات.

وهكذا يمكن القول بأن الحكومة -فى هذا الإطار العولمى الجديد-تطبق كثيرًا من السمات التى يطلق عليها بعضهم «الإدارة العامة الجديدة» سعيًا وراء تنظيم «عمل الحكومة» وفقًا للخطوط التى تسير عليها «حكومة الأعمال»، مما يترتب عليه وهْن سلطة الدولة وشرعيتها. ولعل مبعث ذلك أن أسبقيات الدولة تتمثل فى اكتساب ثقة الأسواق الدولية.

غير أن ثمن هذا التحول فى وضع الدولة كان باهظًا، وذلك أنه نتج عنه تضعضع سلطة الدولة. وقد أدى ذلك إلى بروز المطالب العرقية والدينية واللغوية

لجماعات متعددة، تركز على هذه الأنماط المتعددة من الانتماءات، مما جعلها تعلو على اعتبارات الانتماء للدولة القومية. وهذا التطور لا يتمشى مع المنطق السياسى لثنائية اليسار واليمين، والتى دعمت فى الماضى نظام دولة الرعاية الاجتماعية.

وهذه التغيرات فى مجال الهوية والفعل، اتخذ شكلاً سياسيًا واقتصاديًا محددًا، تمثل فى تنوع المجالات التى يتم فيها الصراع بين الدولة وهذه الجماعات. ويتحدث دارسو ظاهرة العولمة عن بزوغ مجتمع كونى أو بعبارة أخرى مجتمع مدنى عالمى. وبنفس الطريقة غير المحددة يتحدثون عن «الفاعلين خارج نطاق الدولة» ودورهم المهم لتنمية هذا المجتمع.

والحقيقة أن هناك خلطًا فيمن يسمون فاعلين خارج نطاق الدولة. فبعض الباحثين يخلطون المنظمات التى تنظم العلاقات بين الحكومات ومثالها البارز منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى وغيرها، بالمنظمات غير الحكومية مثل جرين بيس «السلام الأخضر»، مع شركات دولية النشاط مثل شركة «موتورولا» على سبيل المثال.

غير أن نمطًا أشمل من التحليل قد يميل أن يضع فى اعتباره أيضا دور النقابات العمالية وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى شبكات السياسات ومجتمعات السياسات التى تعمل الآن عبر الحدود، وإن كان ذلك بطريقة شبه منظمة وغير مقننة. غير أن الأهم من كل ذلك، أن هذه المؤسسات تثقل كاهل الأشكال المختلفة للسلطة الحكومية سواء سلبًا أو إيجابًا.

وبغض النظر عن أهداف هذه المنظمات أو الهيئات أو الشركات، أو بنيتها المؤسسية، أو طريقة عملها، والتى لا يمكن التمييز بدقة على ضوئها بين منظمة وأخرى، فالمحصلة النهائية تعقيد الطبيعة المتغيرة للسلطة فى نظام عالمى للحكم، يتسم بكونه يتطور بسرعة فائقة.

ولأن ظاهرة تقلص سيادة الدولة فى عصر العولمة، نظرًا لتعدد الفاعلين خارج نطاق الدولة، بالغة الأهمية فمن الضرورى -كما يقرر بعض ثقات

الباحثين–إجراء تصنيف لهؤلاء الفاعلين على مستوى اهتماماتهم الموضوعية أو الوظائف التى يقومون بها. وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الفاعلين خارج نطاق الدولة فى فئتين عريضتين:

الفئة الأولى الفاعلون من دوائر القطاع الخاص، والذين يتمثلون أساسًا فى الشركات دولية النشاط والشركات العابرة للقوميات.

والفئة الثانية هى المنظمات التى لا تهدف إلى الربح، والتى تمتد من المنظمات الأهلية أو التطوعية إلى ما يطلق عليه الجماعات العابرة للقوميات أو العابرة للمناطق الجغرافية.

ومن الواضح أن كلتا هاتين الفئتين العريضتين تغطيان مجموعة غير متجانسة من الفاعلين، يتسم كل منها بسمات محددة، لا يمكن تحديدها تحت العنوان الفضفاض بكونها تعمل خارج نطاق الدولة.

وإذا ربطنا بين الفاعلين وبين المؤسسات فى ضوء أطروحات العولمة الأربع التى سبق أن عرضنا لها، ونعنى أطروحات إعادة التوزيع، والرأسمالية المقارنة، والتحديث، والثورة التكنولوجية، لاكتشفنا أن الأطروحتين الأخيرتين هما اللتان تدفعان لمزيد من العولمة، فى حين أن الاطروحتين الأوليين هما اللتان تقومان بوظيفة مقاومة العولمة.

ويمكن القول بأننا رمينا من محاولة رسم خريطة معرفية للعولمة –فى ضوء أبحاث «مركز دراسات العولمة والإقليمية» بجامعة ورويك - إلى تحقيق أربعة أهداف. الأول محاولة توضيح حقل المفاهيم التى حاولت تعريف العولمة أوإيضاح جانب من جوانبها المتعددة، ولذلك عنينا بإلقاء نظرة نقدية على تعريفات العولمة المختلفة. والهدف الثانى الانطلاق من توضيح مفاهيم العولمة لتنسيق الحقل الفكرى الخاص بدراسات العولمة، باعتباره أصبح فى الوقت الراهن مبحثا مستقلاً، بحكم الأهمية القصوى لظاهرة العولمة. والهدف الثالث كان محاولة التمييز بين الأطروحات المختلفة للعولمة، والتى تتناثر بغير نظام فكرى محدد فى عديد من الدراسات والأبحاث. والهدف الرابع والأخير كان

محاولة إبراز إسهام دور الفاعلين المختلفين، سواء فى ذلك الدولة ذاتها كفاعل رئيسى، أو فاعلين آخرين خارج نطاق الدولة، كالشركات دولية النشاط والمنظمات غير الحكومية فى مختلف مجالات العولمة.

ويبقى أخيرًا أن نشير إلى أن العولمة بالرغم من كونها ظاهرة تاريخية متعددة الأبعاد، وهى نتاج عمليات معقدة من التراكم الرأسمالى والعلمى والتكنولوجى، إلا أنها تجابه مقاومات متعددة فى الوقت الراهن، ليس من قبل بعض الدول النامية فقط، بل من داخل البلاد المتقدمة أيضًا. وبيان ذلك أن بعض القادة السياسيين فى البلاد المتقدمة، حتى من غير ذوى النزعات القومية، يرون فى العولمة تهديدًا للهوية القومية وللاستقلال الاقتصادى، لدرجة تجعل الدولة ذاتها فى رأيهم عاجزة عن التعامل معها. وخلاصة رأيهم أن العولمة فيها تهديد لسيادة الحكومة ولشرعيتها. بل إن الآراء المتطرفة فى هذا المجال ترى فى العولمة تهديدًا لنمط الحياة ذاته الذى عرفناه حتى الآن. وقد أدى هذا الاتجاه إلى ظهور حركات فكرية وسياسية معارضة للعولمة. وقد دفع ذلك بالحكومات إلى اتباع بعض السياسات الشعبوية حتى تستميل هذه الحركات والاتجاهات، ويظهر ذلك فى بعض التوجهات القومية والتى تنعكس -على سبيل المثال- على سياسات منع هجرة العمال من دول الجنوب إلى دول الشمال.

وأيًا ما كان الأمر فموضوع مقاومة العولمة يستحق دراسة وافية؛ لأنه ينبغى التمييز بين مقاومة عمليات العولمة ذاتها وفاعلية هذه المقاومة، ومقاومة مذهب العولمة، والذى ينطوى فى الوقت الراهن على قيم وأفكار، تحاول إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم الذى مارسته من قبل الدول الكبرى.

خاتمة

هل يمكن إصدار حكم قاطع يتعلق بقبول أو رفض العولمة؟ إن إصدار حكم نهائى على العولمة ينص على رفضها رفضًا مطلقًا، يكشف عن تعجل فى إطار الأحكام بغير تأمل فى منطق التطور التاريخى. وإذا كان صحيحًا أن نظام العولمة الراهن تكشف عن ذروة من ذرى تطور النظام الرأسمالى العالمى، فإن التاريخ سيتجاوز هذه اللحظة، وسيكتشف فى المستقبل المنظور أن العولمة- بغض النظر عن الرأسمالية-ستتجاوز شروط نشأتها لتصبح عملية عالمية واسعة المدى، ستنقل الإنسانية كلها-على اختلاف ثراء وفقر الأمم-إلى آفاق عليا من التطور الفكرى والعلمى والتكنولوجى والسياسى والاجتماعى. وبعبارة أخرى ستحدث آثارًا إيجابية لم تكن متصورة لدى من هندسوا عملية العولمة، بل وستتجاوز هذه الآثار مخططاتهم التى كانت تهدف إلى الهيمنة والسيطرة على النظام العالمى، وسيثبت التاريخ أنه لن يتاح لدولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى لمجموعة من الدول الكبرى أن تهيمن هيمنة كاملة على العالم اقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجيًا وعلميًا، وإلا حكمنا على شعوب الأرض جميعًا بالعقم وعدم الفاعلية.

وفى الإطار نفسه فثمة حاجة ملحة إلى منهج صحيح للتعامل مع ظاهرة العولمة بكل أبعادها. فالعولمة عملية تاريخية غير قابلة للارتداد. وبذلك يعد منطقًا متهافتًا ما يدعو إليه بعض أعدائها من ضرورة محاربتها؛ لأنك لا تستطيع الوقوف أمام نهر متدفق، هو عبارة عن حادث تقدم إنسانى تم عبر القرون الماضية، وأسهمت فيه شعوب وحضارات شتى،. هل يمكن مثلاً محاربة الإنترنت، من خلال إصدار قرار بالامتناع عن التعامل معه، كما تفعل الآن بعض الأنظمة السياسية العربية؟ وهل يمكن الامتناع عن التعامل مع منظمة التجارة

العالمية، مع الاعتراف بسلبيات متعددة فى اتفاقيات الجات الأخيرة؟ وهل يمكن مقاومة بزوغ وانتشار ثقافة فكرية كونية تحمل فى طياتها تبلور الوعى الكونى بأخطار البيئة على سلامة الكوكب ذاته، وأهمية صياغة معايير أخلاقية كونية تضع قواعد المنهج فى التعامل بين الشعوب والحوار بين الحضارات، وتحارب العنصرية والتطهير العرقى والتعصب الدينى، والاستقلال الاقتصادى؟

إن المعركة الحقيقية لا تكمن فى مواجهة العولمة كعملية تاريخية، وإنما ينبغى أن تكون ضد نسق القيم السائد الذى هو فى الواقع إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم. وهنا على وجه التحديد ينبغى تحديد طبيعة المعركة فى النضال–على المستوى الدولى للقضاء على ازدواجية المعايير فى تطبيق حقوق الإنسان، وعدم فرض نموذج الديموقراطية الغربية كنموذج أوحد للديموقراطية، وإتاحة الفرصة للشعوب، لكى تمارس إبداعها السياسى. وهناك ضرورة عاجلة لتقنين حق التدخل حتى لا يشهر كسلاح ضد الشعب العربى وغيره من شعوب الجنوب. كما أن قضية حل الصراعات بأسلوب سلمى، وتحقيق السلام العالمى، وإعادة النظر فى مفهوم التنمية على المستوى العالمى، كل هذه ميادين تحتاج إلى نضالات متواصلة لضمان صياغة نسق قيمى عالمى يحترم حرية الشعوب، ويسهم فى تقدمها فى ظل حضارة إنسانية جديرة بالتحقيق فى القرن الحادى والعشرين، وفى إطار هذا التقييم العام للعولمة، يظل السؤال الجوهرى:

ما تأثيرات العولمة على الوطن العربى؟

لقد تمت الإشارة إلى أن العولمة تجليات اقتصادية وثقافية، يمكن فى سياقها تحليل تلك التأثيرات. فبالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة، تتضح معالمها فى تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم، ووحدة الأسواق المالية والنقدية، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود، إلا أن أبرز رمز معاصر للعولمة الاقتصادية يظل متمثلاً فى إنشاء وتأسيس منظمة التجارة العالمية. وإذا كانت غالبية الدول العربية قد وافقت على المعاهدة الخاصة بإنشاء

هذه المنظمة التى أخذت على عاتقها فتح الحدود لحرية التجارة، وإزالة القيود كافة، وأنماط الدعم التى تفضلها بعض الدول، فإن أخطر ما يرتبط بها، أنه بعد سنوات قليلة، وبعد نهاية فترة السماح التى أعطيت لبعض الدول، سيفتح الستار واسعًا وعريضًا أمام حقبة التنافس العالمى بغير قيود. ويفترض التنافس العالمى أن الدول كافة؛ غنيها وفقيرها ستكون على قدم المساواة، ومن هنا ينبغى أن تلتفت الدول العربية لأهمية الارتقاء إلى مستوى المنافسة العالمية.

ويخطئ صناع القرار العرب لو ظنوا أن تحديات عصر المنافسة العالمية هى تحديات اقتصادية بحتة، تتصل بزيادة الصادات أو رفع معدلات الإنتاج، أو الارتقاء بمستوى الجودة، ذلك أن أخطر التحديات جميعًا، فى هذا المجال بالذات، تحديات ثقافية. وهنا تتم الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطر فى معدلات الأمية فى الوطن العربى، والتى تكاد تصل فى بعض التقديرات إلى ٦٠٪ ومعنى ذلك أن ٦٠٪ من الشعب العربى لن يكون قادرًا على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبرى، ونشوء مجتمع المعلومات العالمى، والتى قد تكون شبكة «الإنترنت» رمزًا دالاً عليها. وهكذا يمكن القول بأن الوطن العربى يحتاج إلى ثورة تعليمية كاملة لا تقضى على الأمية فقط، وإنما تعيد تأسيس مؤسسات التعليم العام من حيث الشكل والمضمون، وترفع مستوى الأداء فى المؤسسة الجامعية، وفى المراكز البحثية.

أما بالنسبة للتجليات السياسية للعولمة، فإنه يمكن القول بأنها تتركز فى رفع شعارات الديموقراطية أو التعددية الفكرية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان. وفى مواجهة كل شعار من هذه الشعارات الثلاثة، تجابه الدول العربية جميعًا تحديات خطيرة. فقد قطعت بعض الدول العربية خطوات لا بأس بها فى طريق الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية والتعددية السياسية، إلا أن هذه التعددية السياسية مازالت مقيدة، كما أن عددًا لا بأس به من الدول العربية لم يخط الخطوة الأولى فى طريق الديموقراطية. ومن المشكلات المثارة فى هذا المجال ما يطرح حول: أى نظرية ديمقراطية يمكن تطبيقها فى الوطن العربى؟

فهناك أنصار الديموقراطية الغربية الذين يرون ضرورة تطبيقها بحذافيرها، وهناك معارضون لهذا التوجه يدافعون عن الخصوصية الثقافية فى هذا المجال، ويرفعون شعار الشورى فى مواجهة الديموقراطية الغربية؛ أى يطالبون بتأسيس ديمقراطية عربية تتفق مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع العربى.

أما حقوق الإنسان، فهى تمثل تحديًا للممارسات السياسية فى كثير من بلاد العالم العربى؛ لأن بعض الدول العربية لا تريد أن تطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، زعمًا بأنها تتعارض مع بعض سمات الخصوصية الثقافية. وعلى الدول العربية أن تستعد لخوض حرب شرسة فى هذا المجال مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التى تضغط لتطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان.

ويمكن القول بأن من أخطر تحديات العولمة السياسية ما برز فى ميدان العلاقات الدولية، حيث أصبح حق التدخل، سواء لأسباب سياسية أو لأسباب إنسانية يفرض فرضًا على بعض الدول أساسًا من خلال تحكم الولايات المتحدة، وسيطرتها على مجلس الأمن الدولى. وهكذا وإعمالاً لهذا الحق الذى يستند-كما يقال-إلى الشرعية الدولية تحاصر ثلاثة شعوب عربية لأسباب مختلفة، ترتبط بكل حالة على حدة، هى الشعب العراقى والشعب الليبى والشعب السودانى. ويعتبر حق التدخل-من وجهة نظرنا-من أخطر التحديات الجديدة التى تواجه العالم العربى، وهو ما يدعو دوله إلى بذل جهد متصل فى مجالين:

١- تعديل الأوضاع التى أدت إلى فرض هذه العقوبات تعديلاً جذريًا، بحيث تنتهى العوامل المرتبطة باستمرار فرضه بشكل واضح.

٢- جهد سياسى وفكرى يقع على عاتق رجال الدبلوماسية والقانون الدولى والمفكرين فى تقديم مبادرات دولية تناقش على المستوى العالمى لتقنين حق التدخل، ومنع الازدواجية فى تطبيقه، خاصة ما يتعلق بإخلاء ساحة إسرائيل فى هذا المجال، وعدم تطبيق أية عقوبات ضدها رغم جرائمها اليومية ضد الشعب الفلسطينى.

وأخيرًا، فإن القضية المطروحة فى إطار تحليل التجليات الثقافية للعولمة، هى الدعوة لبناء ثقافة كونية تتضمن نسقًا متكاملاً من القيم والمعايير لفرضها على الشعوب كافة، مما قد يؤثر على الخصوصية الثقافية للشعب العربى، وهكذا يمكن القول بأن تحديات العولمة للوطن العربى متعددة، ومعقدة، وهى -كما تمت الإشارة إليه - ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، تحتاج إلى جهد كبير من قبل صناع القرار العربى، والجامعات العربية، ومراكز الدراسات العربية، للتعامل معها، لأن الطريق الوحيد أمامنا هو التفاعل الإيجابى الخلاق مع المتغيرات العالمية الجديدة.

القسم الخامس
الديموقراطية والعولمة

مقدمة

المشكلة الأولى:

ضرورة صياغة حد أدنى أخلاقي

المشكلة الثانية:

الديموقراطية على النطاق العالمي

المشكلة الثالثة:

الفاعلية السياسية لاقتصاد العولمة

المشكلة الرابعة:

الهوية المحلية ورأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية

- إعلان براغ
- مبادئ دانى رودريك
- دراسة بيتر ليبيدا

الديموقراطية والعولمة

مقدمة :

لا يمكن فهم التغيرات العميقة التى لحقت ببنية المجتمع العالمى فى العقود الأخيرة بغير تحديد التاريخ الفاصل الذى حدد نهاية مرحلة تاريخية وبداية مرحلة أخرى جديدة.

وهناك اتفاق بين الباحثين المعنيين بالعلاقات الدولية على أن عام ١٩٩٨م هو التاريخ الفاصل الذى سيؤرخ به فى التاريخ المعاصر. بل إن الباحث جارل سينمسون يذهب بعيدا لدرجة تشبيهه بعام قيام الثورة الفرنسية وانبثاق الأمم عام ١٧٨٩م، وذلك فى مقال هام نشره فى مجلة «التاريخ العالمى» بعنوان: «الديموقراطية والعولمة ١٩٨٩م: والموجة الثالثة» (المجلد العاشر، عدد ٢، ١٩٩٩م، ٣٩١-٤٠١).

ويمكن القول بأن علامات التغير الحاسمة تمثلت فى سقوط الشيوعية فى أوربا الشرقية، ونهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتى، مما أدى إلى تدشين حقبة جديدة فى العلاقات الدولية. غير أن هذه التغيرات السياسية الكبرى اتسمت بكونها كوكبية -إن صح التعبير- فى مداها. ذلك أنه حدثت تغيرات سياسية مماثلة لما حدث فى أوربا الشرقية، تمثلت فى إصلاحات ديمقراطية واسعة المدى، وذلك فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

وإذا رجعنا ببصرنا إلى الثمانينيات لوجدنا أن أغلب دول أمريكا اللاتينية كانت تحت حكم عسكرى بصورة أو بأخرى. ولكن ما إن جاء عام ١٩٩٢م حتى وجدنا أن كل دول أمريكا اللاتينية ما عدا دولتين تم انتخاب رؤساء دولها بطريقة ديمقراطية. ومن ناحية أخرى لو نظرنا إلى إفريقيا فى بداية عام

١٩٨٨م لوجدنا أن ثمانى وثلاثين دولة من مجموع خمس وأربعين دولة إفريقية كانت تحت حكم عسكرى أو نظام سياسى يقوم على الحزب الواحد. لدرجة أن مفكرًا إفريقيا مرموقًا كتب فى هذه الفترة مقررًا أنه من الصعب تصور قيام ديمقراطيات إفريقية جديدة فى السنين القادمة. غير أنه بعد عامين فقط من هذا التنبؤ المتشائم، وجدنا أن واحدًا وثلاثين بلدا إفريقيا تحولت لتصبح دولا تسود فيها التعددية السياسية، وأقيمت فيها برلمانات منتخبة. ويمكن تتبع تطورات مماثلة فى أنحاء متعددة فى العالم. ففى آسيا تم القضاء على حكم ماركوس فى الفليبين عام ١٩٨٦م، وتم إجراء أول انتخابات حرة فى كوريا الجنوبية وتايوان عام ١٩٨٧م، وبدأت بوادر مطالبات ديموقراطية فى الصين وتايلاند عامى ١٩٨٩م و١٩٩٢م.

وهذه الظواهر هى التى أطلق عليها صمويل هنتنجتون «الموجة الثالثة للديموقراطية فى الحقبة الحديثة». وهو فى تحقيقه للموجات المختلفة للديموقراطية يقرر أن الموجة الأولى بدأت بالثورات فى الأمريكتين فى البدايات الأولى للقرن التاسع عشر، وتصاعدت بتأسيس الديموقراطيات فى نهاية الحرب العالمية الأولى. أما الموجة الثانية فتتمثل فى انتصار الحلفاء عام ١٩٤٥م وما تبعه من إنتهاء الاستعمار فى العالم الثالث. ومع ذلك فإن كلتا الموجتين تبعتها حركات مضادة نزعت إلى السلطوية. أما الموجة الثالثة فقد بدأت بسقوط الدكتاتوريات فى إسبانيا والبرتغال عامى ١٩٧٥م، ١٩٧٦م وتصاعدت على وجه الخصوص عقب عام ١٩٨٩م. وحصيلة الموجة الثالثة للديموقراطيات كبيرة فعلاً، ذلك أن عدد الأقطار الديموقراطية ارتفع من ثمانية وسبعين قطرا إلى مائة وثمانية وثلاثين قطرا، وارتفع معدل البلاد الديموقراطية من ٤٤٪ إلى ٧٢٪ من مجموع عدد الدول. ويرى بعض الباحثين أنه لابد من تفكيك أحداث الموجة الثالثة للديموقراطية، لأنه حدثت بعد عام ١٩٨٩م خطوات ارتدت بالمسيرة إلى الوراء. نتيجة عودة بعض النظم السلطوية مرة أخرى، بالإضافة إلى الاختلافات

الكبيرة فى نماذج التحول الديموقراطى، والتى حددها هنتنجتون فى ثلاثة: «التغيير»، و«الإحلال» و«التأسيس الجديد»، بالإضافة إلى التفاوت الشديد فى نتائج التحول الديموقراطى.

وبالرغم من أن علومًا اجتماعية متعددة اهتمت بتتبع التحول الديموقراطى فى العالم كالتاريخ وعلم السياسة وعلم الاجتماع، إلا أنه يمكن القول بأنه لم يتم التركيز بشكل كاف على الطبيعة الكوكبية للتغير منذ عام ١٩٨٩م، بالإضافة إلى الافتقار إلى دراسات مقارنة بين مناطق العالم المختلفة. مع أنه يمكن القول بأن التغيير الذى حدث لا يمكن فهمه إلا فى ضوء التغير الجوهرى فى بنية النظام العالمى. وهكذا يمكن أن نخلص إلى أنه لا يمكن لنا دراسة التطور الديموقراطى وإشكالياته بغير دراسة عميقة للعولمة بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية.

ومما لا شك فيه أن البحوث التى درست العولمة من كل جوانبها أصبحت من الغزارة بحيث يصعب على الباحث المتخصص أن يلم بها جميعا. ومع ذلك يمكن القول بأن هناك اتجاهين رئيسيين يسيطران على هذه البحوث وذلك فى بلاد مختلفة من العالم. الاتجاه الأول يرفض العولمة بكل جوانبها على أساس آثارها المدمرة على اقتصاديات الدول النامية بالذات، بالإضافة إلى بروز ظواهر تهميش واستبعاد طبقات اجتماعية عريضة حتى داخل المجتمعات المتقدمة ذاتها، حيث زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، واستقالت دول عديدة من القيام بوظائفها فى الرعاية الاجتماعية بعد الأزمة التى تعرضت لها دولة الرعاية. Welfar-State أما الاتجاه الثانى فهو يرحب ترحيبًا شديدًا بالعولمة، بل إنه يرى فيها الحل السحرى لكل مشكلات الإنسانية، على أساس أنها ستحقق التنمية وتجلب الرخاء لكل الناس.

غير أنه بعيدًا عن الغوص فى الاتجاهات المختلفة التى سيطرت على الأدبيات العلمية التى عالجت العولمة بكل جوانبها، قامت فى العالم وفى قارات مختلفة، وعبر منابر متعددة رسمية وأهلية وشعبية، عملية حوار حضارى واسعة المدى

لمناقشة إيجابيات وسلبيات العولمة، وأبعد من ذلك لصياغة مبادئ جديدة تحكم مسيرتها بما يحقق تلافى سلبياتها الظاهرة، وتعظيم إيجابيتها.

أبعاد الحوار الحضارى:

ويضيق بنا المقام لو حاولنا عرض مختلف منابر الحوار الحضارى التى دارت مناقشاتها أساسا حول العلاقة بين الديموقراطية والعولمة. ولذلك نكتفى بأن نعرض لمنبر بارز مارس الحوار الحضارى حول الموضوع ابتداء من عام ١٩٩٧م وحتى عام ٢٠٠١، وهو ما يطلق عليه «منتدى ٢٠٠٠» أو «منتدى براغ» نسبة إلى عاصمة تشيكوسلوفاكيا. فى هذه المدينة العريقة تجمع سنويًا فى قلعة براغ مجموعة متنوعة من المثقفين والمفكرين والعلماء بالرغم من اختلاف مشاربهم وتنوع تخصصاتهم لكى يتحاوروا بشكل نقدى حول مشكلات الديموقراطية والحوار الحضارى، حتى يصوغوا الإجابات المناسبة للأسئلة المتعددة التى تطرحها هذه المشكلات.

وتضم المجموعة أسماء أشخاص من المشاهير العالميين، وبعضهم حاصل على جائزة نوبل، بالإضافة إلى سياسيين مرموقين وأكاديميين ومثقفين بارزين من مختلف مناطق العالم، وممن ينتمون إلى تيارات روحية متعددة. وقد اتجهت مؤتمرات «منتدى ٢٠٠٠ السنوية إلى استطلاع المشكلات الخفية والجوانب العميقة للتنمية العولمية. ويعتقد من يشاركون فى المنتدى أنهم استطاعوا أن يصوغوا نهجا فريدا لمناقشة مشكلات العولمة، يتسم، على وجه الخصوص، بالتركيز على القيم الروحية والثقافية والدينية. وهذا النهج يعكس بشكل واسع -فى نظر أصحابه- الروح النقدية والتقاليد الفكرية لمدينة براغ التى تقف فى مفترق طرق التاريخ الأوربى.

وقد دارت حوارات منتدى ٢٠٠٠ دورة كاملة ووصلت إلى نهايتها، وتمثلت حصيلتها فيما أطلق عليه «إعلان براغ»، والذى يتضمن عديدا من المبادئ التى يراد لها أن ترشد مسيرة العولمة باعتبارها عملية تاريخية كبرى، ينبغى أن تشارك فيها كل الشعوب بقدر مناسب. والمشاركون فى المنتدى يرغبون فى طرح

حصيلة اجتهاداتهم عبر السنوات الأخيرة على صانعى القرار الدوليين، وهؤلاء الذين لهم وزن كبير فى توجيه الرأى العام، وكذلك السياسيون والقادة الدينيون. وكذلك يتوجهون إلى العلماء ورجال الأعمال والفنانين المبدعين والإعلاميين، وقبل كل هؤلاء إلى الشباب فى كل مكان، وكل المعنيين بمصير العالم.

ولعله آن الأوان لكى نتساءل: ما المشكلات التى حددها «منتدى ٢٠٠٠ وتصدى لعلاجها؟

هذه المشكلات التى برزت فى بداية الألفية الثالثة، يرى أعضاء المنتدى أنها وثيقة الصلة بجانب أو بآخر من جوانب العولمة. وهذه المشكلات تنحصر فى أربع مشكلات رئيسية:

المشكلة الأولى:

ضرورة صياغة حد أدنى أخلاقى

وتقوم هذه المشكلة على أساس تتبع ورصد صور العنف ومداه التى فاض بها القرن العشرون، مما يحمل على الظن أنها يمكن أن تمتد إلى القرن الحادى والعشرين. ومن هنا أهمية صياغة مجموعة قيم أخلاقية تمثل الحد الأدنى الذى ينبغى أن تلتزم به الحكومات والشعوب وتحترمه. وهذه القيم ينبغى أن تتضمن قيمة رئيسية هى ضرورة معاملة كل كائن إنسانى بطريقة إنسانية، بحيث تمثل هذه القيمة القاعدة الذهبية التى تحكم العلاقات بين الأفراد وبين المجتمعات الإنسانية، تمثلا بالقول المأثور «أحب لأخيك ما تحب لنفسك». وذلك على أساس أن رفع مستوى الضمير الأخلاقى من شأنه أن يزيل صورا متعددة من المعاناة الإنسانية، بالإضافة إلى وقف تدهور البيئة الطبيعية، ووضع حد للانقراض الفاجع للأنواع والثقافات. ولنلاحظ أن الموارد العولمية labolg تخصص بشكل فيه ظلم فادح وبطرق غير مناسبة. ومن هنا يمكن القول بأن التحدى العالمى الأكبر يكمن فى تحويل الموارد من شراء السلاح وتجارة المخدرات، ومن الاستهلاك المادى والترفى المسرف، لكى تصب فى مصارف لمكافحة الفقر والمرض، ومنع الصراعات العنيفة، وحل مشكلات ارتفاع الحرارة الكونية ومواجهة الكوارث الطبيعية.

المشكلة الثانية:

الديموقراطية على النطاق العالمى global democracy:

هناك ثراء فى الحياة الإنسانية على مستوى العالم لا تحده حدود. ومن هنا أهمية حماية التعددية فى صور الحكم والمشاركة السياسية. وذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم الاتفاق على معايير عالمية لاحترام هذه التعددية، وربما كان مفهوم حقوق الإنسان هو خير معبر عن هذه المعايير. وبالرغم من أنه يمكن القول بأنه ليست هناك حكومة صالحة تماما، فإن صياغة معايير للتفرقة بين المؤسسات الديموقراطية والحكم الصالح والمجتمعات المفتوحة من جانب، وبين الحكومات التى تخرق حقوق الإنسان، وتميز فى المعاملة ضد الأقليات ولا تحترم سيادة القانون تبدو مسألة ضرورية. فإن التحدى أمام الديموقراطية على النطاق العالمى يبدو فى صياغة الأدوات وتأسيس المؤسسات التى تستطيع أن تحمى القيم المشتركة على نطاق عالمى والاختلافات المحلية فى نفس الوقت.

المشكلة الثالثة:

الفاعلية السياسية لاقتصاد العولمة

يمكن القول بكل وضوح بأن رأسمالية العولمة هى مصدر للثراء الناشئ المتنامى ولضروب متعددة من التوتر فى نفس الوقت. ولا يمكن الحفاظ على شرعية الأسواق المعولمة فى الوقت الذى لا يستفيد منها إلا خمس سكان العالم، على حساب استغلال الموارد الطبيعية والإنسانية لأربعة أخماس سكان العالم. وقد برزت سلبيات العولمة الاقتصادية فى العقد الأخير على وجه الخصوص فى ضوء المنافسة غير المقننة وحراك رءوس الأموال الذى تسبب فى إلحاق أضرار متعددة بالأفراد والمجتمعات. وبهذه الصورة يمكن القول بأن هذه الظواهر السلبية تمثل تطرفا يشبه فى حدته تطرف النظم السلطوية واقتصاد الأوامر. والواقع أن التحديات التى يمثلها اقتصاد العولمة مثل استثارة الفاعلية وتحقيق التنمية فى نفس الوقت الذى يتم فيه حماية الخاسرين والبيئة، ليست مجرد مشكلات اقتصادية فحسب، بل إنها ينبغى أن تجابهها المؤسسات

السياسية والاجتماعية. والسياسات الفعالة التى ينبغى وضعها من الضرورى أن تنهض على أساس التنبؤ السياسى والإحساس بالمسئولية الأخلاقية فى نفس الوقت.

المشكلة الرابعة:

الهوية المحلية ورأس المال الاجتماعى والتنمية البشرية

إن اقتصاد العولمة المثالى ليس هو ذلك الذى يتم تنظيمه وفق قواعد بالغة الدقة، بقدر ما هو ذلك الذى يزيد من رأس المال الاجتماعى وينمى الإمكانات الإنسانية ويوسع من فرص الحياة المتاحة أمام الناس. ولا ينبغى إطلاقا لاقتصاد العولمة أن يفلت من دائرة الرقابة الإنسانية، ومن هنا تكون ضرورة مجابهة آثاره المدمرة من خلال تفعيل التنمية المحلية المستدامة. ويبدو التحدى فى إيجاد التوازن بين الاستثمارات الرأسمالية والاستثمار فى التعليم، وبين الفوائد المرجوة من تدعيم المجتمع المدنى، والحفاظ على دور الدولة فى التنمية وتنمية القطاع الخاص فى نفس الوقت.

إذا كانت هذه هى المشكلات التى حددها الحوار الحضارى بين المشاركين «فى منتدى ٢٠٠٠م» الذى انعقد سنويا فى براغ لمدة خمس سنوات متتالية، فإن أعضاء المنتدى سعوا للبحث عن قيم مشتركة لكل الديانات فى العالم، ولكل الثقافات والمجتمعات، وبعبارة موجزة سعوا لتأسيس قاعدة روحية مشتركة للإنسانية. وذلك على أساس النتيجة التى توصلوا إليها من أنه من غير المقبول أن يتحدد شكل المجتمعات الوطنية عن طريق التنمية الاقتصادية التى لا ضابط لها ولا رابط، أو عن طريق شروط سياسية خاصة.

إن الجهد الأكبر ينبغى أن يُوجَّه لتدعيم الموارد الحقيقية للقيم، والأسس الروحية للحضارة، والبحث عن معيار أخلاقى عام وصياغته فى ضوء مفهوم كونى لحقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس ينبغى خلق وتنمية مؤسسات سياسية تهدف إلى تنظيم العولمة الاقتصادية والتكنولوجية.

- إعلان براغ:

فى نهاية هذا الحوار الحضارى الممتد الذى استمر لمدة خمس سنوات وشاركت فيه شخصيات مرموقة تنتمى إلى ثقافات ومجتمعات وبلاد شتى، أصدر أعضاء «منتدى ٢٠٠٠» ما أطلقوا عليه «إعلان براغ» الذى يتكون من ست عشرة مادة، ويتضمن فى طياته المبادئ الأساسية التى يرى أعضاء المنتدى جدارتها فى مجال تصحيح مسار العولمة.

ونعرض فيما يلى موجزا لكل مادة من هذه المواد.

المادة الأولى: التضامن والعدالة والإدماج

فى ضوء ما هو ملحوظ من عدم عدالة توزيع الموارد والفوائد هناك حاجة لتأسيس نظام عالمى للتضامن لحماية الحقوق الأساسية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الاشتراك بالكامل فى عملية العولمة، أو هؤلاء الذين لا يستطيعون المنافسة فى مجال حلبة المنافسة العالمية. إن الحق فى الحصول على الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية والمتساوية ينبغى أن يكون حجر الزاوية فى الحضارة الكونية للقرن الحادى والعشرين. وينطبق ذلك على النساء، على وجه الخصوص، وهؤلاء الذين يعانون سوء المعاملة.

المادة الثانية: التسامح والفهم وحماية الاختلاف

إن التنوع فى مجال الحضارة الكونية يمثل مصدرًا من أعظم مصادر ثرائها، بما يتضمن من خبرات ومعرفة وحلول متنوعة للمشكلات الإنسانية. ومن هنا يصبح من أهم سمات المجتمع الكونى حماية الصور المختلفة للحكم والنماذج المتنوعة للتعبير الثقافى، وكذلك مختلف الأديان والعقائد وأساليب الحياة، وعلى وجه الخصوص التركيز على حماية شرائح الضعفاء من السكان والأقليات. إن الحق فى الاختلاف ينبغى أن يطبق فى كل مكان مادام لن يفتح الباب للتعصب أو خرق حقوق الإنسان.

المادة الثالثة : الاحترام والمسئولية

إن كل حياة على سطح كوكبنا الأرضى، بما فى ذلك الوجود الإنسانى تندرج فى إطار نظام أعلى يتجاوز حيواتنا. ونحن بحسباننا أفرادا ومجتمعات محلية ومجتمعات كبرى ينبغى أن نحترم هذا الإطار الأسمى ونتصرف باعتبارنا أوصياء عليه، وأن نقهر نزعات الأنانية فردية كانت أو جماعية. إن احترام الإنسانية، وكذلك الحفاظ على احترام كل فرد والحياة الإنسانية فى كل مراحلها، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة تعتبر شروطا مسبقة لضمان استدامة وتواصل وإنسانية الحضارة الكونية.

المادة الرابعة : الأمم المتحدة

إن كبرى المؤسسات الممثلة لدول العالم، وهى الأمم المتحدة، تقصر عن مجابهة الوقائع العولمية فى الوقت الراهن. إن نظام التصويت فى مجلس الأمن مازال يحمل آثار توزيع القوة الذى كان سائدا فى منتصف القرن العشرين، بدلا من الخضوع للحاجة إلى حوار عالمى فعال بين مختلف الدول، والذى ينبغى أن ينهض على أساس المشاركة العالمية، وتمكين الدول الصغيرة والمتوسطة، وصياغة تقنين أخلاقى جديد. وإصلاح الأمم المتحدة لابد له أن يتجه فى بعض اتجاهاته إلى خلق جهاز فى الأمم المتحدة يتسم بالدوام لمواجهة الكوارث البيئية.

المادة الخامسة : القانون الدولى

بالرغم من أن عديدا من الاتفاقيات الدولية قد وقعت وتم التصديق عليها، فإن عددا قليلا منها لم يدخل دائرة التطبيق، ومن هنا لابد من إصلاح القانون الدولى لتكون له أدوات تضمن تطبيق الاتفاقيات الدولية. ولن يتم ذلك إلا بوضع حدود لممارسة حق السيادة الوطنية.

المادة السادسة : مؤسسات بريتون وودز

إن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية غالبا ما يخضعون لنقد شديد على أساس ممارساتها، وهذه المؤسسات لها دور أساسى فى تفعيل جهود التنمية على مستوى العالم، ومن هنا تظهر أهمية جعلها أكثر

انفتاحا وشفافية. ولن يتم ذلك إلا من خلال مطالبة الحكومات أن تمارس الضغط على هذه المؤسسات لكي تتبنى فى مجال التنمية الاتجاهات التى أشرنا إليها. بالإضافة إلى ضرورة أن تتبنى الميديا اتجاهات أكثر موضوعية فى عرض وتحليل مشكلات الأمم المختلفة.

المادة السابعة: أديان العالم والكنائس

ينبغى البحث عن القواسم المشتركة بين الأديان المتنوعة فى العالم. ودور الأديان أساسى؛ لأنها يمكن أن تلعب أدوارًا هامة فى إطار التوفيق بين الثقافات المختلفة، وفى سياق تنمية معايير أخلاقية عالمية.

المادة الثامنة: الشركات متعددة الجنسيات

الدور الذى تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات أساسى فى مجال النمو والتجديد والإبداع، وكذلك فى مجال خلق فرص العمل واستثمار رءوس الأموال والتجديد التكنولوجى.

غير أنها أحيانا تضر بالسياق المحلى ولا تراعى حرمة البيئة، ومن هنا تتضح أهمية وضع ضوابط عالمية تحكم ممارساتها ونشاطها فى مختلف البلاد.

المادة التاسعة: التعليم ودور الدولة القومية

بالرغم من العملية المستمرة الخاصة بالتكامل الدولى السياسى، فإن دور الدولة القومية مازال يعتبر أساسيا باعتبارها فاعلا فى إدارة الشئون الدولية. ولا ينبغى من ثم الانتقاص من دور الدولة فى مجال العولمة، بل لابد من تنميته لكى تعكس المصالح الكونية المشتركة. وينبغى على الدولة القومية خلق المناخ المناسب للجمعيات غير الحكومية والشركات الخاصة لكى تمارس نشاطها بحرية، وفى نفس الوقت عليها التزام بتوفير التعليم لكل شخص؛ لأنه شرط أساسى للحفاظ على الكبرياء الإنسانية.

المادة العاشرة: التعليم للجميع

إن على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الأعضاء مسئولية وضع البرامج العالمية لضمان توفير التعليم الأساسى لكل أطفال العالم.

المادة الحادية عشرة: الميديا المسئولة والمستقلة

مسئولية الميديا أساسية فى عدم نشر المعلومات المزيفة أو إذاعة القوالب النمطية الثابتة عن الأديان أو الجماعات العرقية المختلفة، أو تمجيد العنف.

المادة الثانية عشرة: المجتمع المدنى العولمى

دور المجتمع المدنى كبير فى تحويل القيم الكونية إلى أدوات فعالة. وهذا المجتمع المدنى ينبغى أن يمارس دوره على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

المادة الثالثة عشرة: ثقافة الحوار

لا يمكن للحوار الحضارى أن يقوم إذا لم يتم احترام الاختلافات الثقافية للأطراف الداخلة فى الحوار، وتأسيس ثقافة للحوار هو الكفيل بمناقشة الأمور الخلافية وتلافيه والوصول إلى حلول مناسبة لها.

المادة الرابعة عشرة: أوسع تمثيل ممكن

ينبغى بالنسبة للحوار أن يشمل أوسع دائرة من الأطراف المستعدة للإسهام فى الحوار الحضارى على كل المستويات.

المادة الخامسة عشرة: تعددية الآراء

لا ينبغى الدفع نحو ضرورة تبنى آراء محددة فى المشكلات المطروحة؛ لأن تعددية الآراء على العكس من شأنها أن تثرى الحوار الحضارى.

المادة السادسة عشرة: المساعدة فى بناء مجتمع كونى

لا يمكن لحوار أصيل أن يقوم إذا حاول طرف ما أن يهيمن على باقى الأطراف. ولابد من التحليل النقدى لكل المفاهيم والنظريات والآراء التى تطرح فى الحوار الحضارى، فهذا هو الطريق الوحيد للوصول إلى الحلول السليمة للمشكلات والتحديات المطروحة.

أردنا من هذا العرض السابق أن نبرز أهمية الحوار الحضارى فى المناقشة النقدية لإشكاليات الديموقراطية والعولمة. وقد يلحظ القارئ سهولة أن إعلان براغ بما يتضمنه من مبادئ سامية يفتقر فى حقيقته إلى التحليل الواقعى للمشكلات الجسيمة التى تجابه علاقة الديموقراطية بالعولمة ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين. لذلك يبدو ضروريا أن ننتقل من عالم المثل إلى عالم الواقع، من خلال عرضنا لأبرز الاتجاهات الواقعية والنظريات التى تعرضت بشكل نقدى ودقيق للتفاعلات المعقدة بين الديموقراطية ورأسمالية العولمة.

- مبادئ دانى رودريك:

دانى رودريك أستاذ بجامعة هارفارد له أبحاث منشورة عن إشكالية الديموقراطية والعولمة، وهى إسهامات مرموقة فى هذا المجال. وقد دعته مؤسسة فريدرش إيبرت الألمانية إلى إعداد ورقة عمل تتضمن أبرز النتائج التى خلص إليها فى بحث هذه الإشكالية وعرضت آراءه على نخبة ممتازة من الخبراء الدوليين من مختلف بلاد العالم. وأثمرت تعليقاتهم على الورقة إضاءة حقيقية لمختلف أبعاد العلاقات المتشابكة بين الديموقراطية والعولمة. وقد أعطى رودريك ورقته عنوانا له دلالة هو: «أربعة مبادئ بسيطة للحكم الديموقراطى للعولمة».

ويبدأ فى صدر الورقة بالتمهيد لمبادئه الأربعة بالتركيز على أن المعضلة الأساسية للاقتصاد العالمى هى أن الأسواق تنزع بقوة لكى تصبح معولمة (تمتد على نطاق العالم) فى الوقت الذى نجد فيه أن المؤسسات القانونية والاجتماعية والسياسية المفترض أن تحكمها وتضبط إيقاعها هى مؤسسات وطنية. وهذا الوضع يؤدى إلى نتائج سلبية لكل من الاقتصاد والسياسة. فالتكامل الاقتصادى يظل بالضرورة غير مكتمل فى ظل هذه الظروف، مما يؤدى إلى تحديد المكاسب التى يمكن أن تجنى من التجارة المفتوحة وسياسات الاستثمار.

ومن ناحية أخرى فالانفتاح الاقتصادى يثير مشكلات العدالة والشرعية من جانب الجماعات التى تحس أنها همشت فى هذه العملية أو تم تجاهلها.

ويقرر رودريك أن المناقشات الخاصة بإصلاح النظام العالمى للتجارة، غالبا ما تغوص فى مشكلات قانونية وفنية معقدة، فى حين أننا نحتاج إلى صياغة مجموعة مترابطة من المبادئ البسيطة التى يمكن الحصول على إجماع حولها من ناحية، وتكون أداة عملية للإصلاح من ناحية أخرى.

المبدأ الأول:

الديموقراطية وليست الأسواق هى التى يمكن أن تقدم المبادئ التنظيمية لتوجيه السياسات العامة:

السؤال الأساسى هنا: من الذى يحاسب الحكومات على سلوكها فى مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية؟ هل الأسواق المالية؟ أم الناخبون وممثلوهم؟

لا شك أن قلة من الناس هم الذين يمكن أن يختاروا الإجابة بنعم على السؤال الأول. غير أن الواقع يشهد أن الأسواق المالية تضغط حتى لا تكون سياساتها مجالاً للمناقشة الديموقراطية. والمؤسسات المالية الدولية تتحدث عن نظام «السوق» باعتباره المكون الأساسى لصنع السياسات، وذلك لحساب التدفقات والتحركات الحرة لرءوس الأموال. وهذا المنظور من شأنه أن يقلل من أهمية وتوافر المناقشات الديموقراطية فى ترشيد السياسات.

إن الديموقراطية هى الضمان الفعال للحكم الصالح سواء فى المجال الاقتصادى أو فى المجال السياسى. ومما لا شك فيه أن الحريات المدنية والحرية السياسية وإجراءات المشاركة هى أفضل الطرق لضمان معايير سليمة للعمالة، والاستدامة البيئية، وللاستقرار الاقتصادى.

والأداء فى النظم الديموقراطية فى هذه المجالات أثبت أنه أفضل من الممارسات فى النظم التى تقيد من المشاركة السياسية. ومن ثم يمكن القول بأن النظام الديموقراطى ينبغى أن يعلو على نطاق السوق، وهذا المبدأ ينبغى الاعتراف به والجهر به على أوسع نطاق.

المبدأ الثاني:

الحكم الديموقراطي والمجتمعات السياسية تنتظم أساسًا داخل إطار الدول القومية، وهذا الوضع من المحتمل أن يبقى كما هو في المستقبل القريب:

إذا كان فرض النظام على السياسات المحلية والدولية يمكن أن تقدمه الديموقراطية، فكيف يمكن للديموقراطية أن تكون عابرة للقوميات؟

فى النظرية يمكن لنا أن نتصور عالما تحكمه «فيدرالية كونية global federalism» حيث نجد المؤسسات الديموقراطية ترتبط بالأسواق المعولمة. غير أن هذه النظرية التى تبدو بعيدة عن التحقق، يمكن فى المستقبل البعيد أن تصبح واقعا. غير أنه من الناحية العملية يمكن القول بأن السيادة القومية مازالت لها الغلبة. وبالرغم من النمو الهائل فى المنظمات غير الحكومية على النطاق العالمى والتحالفات المتخطية للحدود، فإنه يمكن التأكيد على أن المجتمع المدنى والمؤسسات الديموقراطية مازالت حتى الآن ولدرجة كبيرة تعمل فى الإطار الوطنى. وهذا الوضع لا يتوقع أن يتغير بسهولة من خلال جعل هذه المنظمات الدولية أكثر شفافية، وذلك لسبب بسيط هو أن المنظمات غير الحكومية تعانى مشكلة الشرعية الديموقراطية. بمعنى أن لدينا أزمة فى مجال محاسبتها أيا كان مجالها وسواء كانت حقوق الإنسان أو البيئة؛ لأن المشرفين عليها لا يمارسون أعمالهم غالبا بالشفافية المطلوبة. ومن هنا فهم يمارسون نفس الأفعال التى ينسبونها للأجهزة البيروقراطية الدولية. وربما كان الاتحاد الأوربى هو الاستثناء الوحيد فى هذا المجال؛ لأن نموذج التكامل الأوربى صمم منذ البداية لكى يشمل المكونات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

المبدأ الثالث:

ليس هناك طريق واحد:

من المعروف أن المجتمعات الديموقراطية تختلف فيما يتعلق بتنظيماتها المؤسسية، ويرد هذا الاختلاف إلى التاريخ الاجتماعى المتميز لكل بلد، بالإضافة إلى التفضيلات السياسية التى يراها القادة السياسيون.

وهناك حاجة فى الواقع إلى التنوع المؤسسى، وبخاصة فى الدول النامية، ومن ثم لا ينبغى– فى ظل العولمة–فرض طريق واحد عليها تحت تأثير النزعة إلى التوحيد.

المبدأ الرابع:

«الغرض من التنظيمات الدولية الاقتصادية، ينبغى أن يكون الوصول إلى أعلى كثافة» للتبادلات الاقتصادية (فى التجارة وفى تدفق رءوس الأموال) يتسق مع الحفاظ على فضاء للتنوع فى التنظيمات المؤسسية الوطنية.

هذه هى المبادئ الأربعة التى يقترح دانى رودريك الاتفاق عليها لتحديد العلاقة بين الديموقراطية والعولمة. وهذه المبادئ دارت حولها مناقشات مثمرة بواسطة مجموعة متنوعة من الخبراء. ويمكن القول بأن هذه المناقشات انتهت إلى الاتفاق حول أهمية المبادئ التى صاغها رودريك، وإن كانت لبعضهم آراء تفصيلية حول طريقة تطبيقها، آخذا فى الاعتبار الظروف المحلية لكل قطر.

- دراسة بيتر ليبيدا:

ويمكن القول بأن هناك اجتهادات متعددة فى مجال دراسة الديموقراطية والعولمة؛ لعل أهمها دراسة لبيتر ليبدا Petehlebeda وعنوانها «الديموقراطية والعولمة»، ترصد فيها حالة الديموقراطية المعولمة وسياقاتها، ويتحدث عن الحتمية الديموقراطية وحدودها والتحديات الرأسمالية للديموقراطية. كما أن المفكر المرموق دافيد هيلد المشهور بدراساته عن الديموقراطية له دراسة هامة عنوانها أيضا «الديموقراطية والعولمة» ألقاها كمحاضرة فى ٢٠ مارس ١٩٩٧م. وهو يقرر فيها أن أهم سمة من سمات السياسة فى بداية الألفية الثالثة ظهور موضوعات تتجاوز الحدود القومية للدول. ولعل المثال البارز لذلك مشكلة البيئة وظهور شبكات إقليمية وكونية للاتصالات مما أثر فى بنية المجتمع العالمى ككل. وظهر أن هناك حاجة إلى ضرورة مناقشة طبيعة الديموقراطية وحدودها السائدة فى النظم الديموقراطية والوطنية، وإعادة التفكير فى مسارها فى ضوء العولمة الاقتصادية والاجتماعية. بعبارة أخرى يرى هيلد حاجة ماسة

لإعادة صياغة نظرية الديموقراطية فى ظل التفاعلات العالمية العميقة التى أحدثتها العولمة.

غير أن مناقشة العلاقة بين الديموقراطية والعولمة وإبراز الحاجة إلى صياغة نظرية جديدة تضبط العلاقة بينهما لم تقتصر فقط على المناقشات الأكاديمية المحدودة، بل إنها تعدت ذلك إلى المجال السياسى، حيث برزت حركات اجتماعية تدعو إلى مقاومة الطابع غير الديموقراطى للعولمة. وقد عبرت عن هذه الحركات المظاهرات الكبرى التى نظمت فى سياتل ودافوس والدوحة وغيرها من العواصم للمطالبة بعولمة ذات وجه إنسانى.

وقد نشر الأستاذ السويدى لارس أنجلستام دراسة بعنوان «الديموقراطية والعولمة» ولها عنوان فرعى له دلالة وهو «فى الحاجة إلى صياغة سياسات لمقاومة تجاوزات الرأسمالية العالمية».

وهكذا يمكن القول بأننا -من وجهة النظر الأكاديمية- على أبواب مبحث علمى جديد يدور حول الديموقراطية والعولمة، أشرنا فقط إلى نماذج بارزة من دراساته، بالإضافة إلى تصاعد حركات الاحتجاج الجماهيرية ضد تجاوزات العولمة وسلبياتها البارزة سواء بالنسبة لداخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ذاتها، والتى تبدو فى استبعاد طبقات اجتماعية كاملة من مجال التنمية الرأسمالية، أو فى تهميش بلاد نامية بأكملها من دورة العولمة العالمية.

القسم السادس

ثـــــورة المعلـــــومـــاتيـــة

(١) مجتمع المعلومات الكونى

(٢) تحديات الفضاء المعلوماتى !

(٣) سياسات المجتمع المعلوماتى

(٤) تقييم المجتمع المعلوماتى

(٥) الفردوس المعلوماتى الموعود!

(٦) الجحيم المعلوماتى المرفوض!

(٧) الواقع المعلوماتى وآفاق المستقبل

ثورة المعلوماتية

(١) مجتمع المعلومات الكونى

يدور فى العالم كله حديث عن منهج للتغيير المجتمعى الشامل، فى بداية القرن الحادى والعشرين، ولابد لنا أن نؤكد أن التغيير مجموعة أفعال إرادية، وينبغى أن يتم وفق تصور محدد لنموذج المجتمع الذى نريد تأسيسه وإقامته. ومن هنا يصح القول بأن التغيير الجزئى، أو العشوائى-ونعنى بذلك هذا الذى يتم بغير خطة محددة، وفى غياب صورة نموذجية لمجتمع نريد إقامته-ليس تغييرا بالمعنى الحقيقى للكلمة.

وهنا يثور سؤال هام: من أين نستلهم نموذج المجتمع الذى نريد إقامته؟ والجواب إنه لابد لنا أن نضع أيدينا على التطور العالمى المتسارع، والذى تظهر أبرز قسماته فى مجال تأسيس ما يطلق عليه «مجتمع المعلومات الكونى» وإذا كنا ركزنا من قبل على أن هناك معايير عالمية لقياس التقدم، وأن هذه المعايير ينبغى أن ترشدنا فى عملية التغيير الشامل التى نرجوها، فلا شك أنه يترافق مع هذه المعايير، تبلور نموذج اجتماعى جديد، هو مجتمع المعلومات الكونى.

ولا نبالغ إذا قلنا إن المعلوماتية ليست مجرد تطور أحدثته تكنولوجيا الاتصال، ولكنها ثورة بكل معانى الكلمة، ستكون لها آثار سياسية واقتصادية وثقافية بالغة العمق، وقد استكشف مختلف أبعاد هذه الثورة عالم الاجتماع الفرنسى جان لوجكينى فى كتابه «الثورة المعلوماتية الصادر» فى باريس عام ١٩٩٢م.

وقد خص الاقتصادى المصرى العالمى سمير أمين المعلوماتية بفصل خاص فى كتابه المهم «مناخ العصر، رؤية نقدية» الصادر هذا العام عن دارسينا للنشر

وهو يقدم تحت عنوان: «نقد أيديولوجيا المعلوماتية والاتصال»، دراسة تستحق التأمل، ليس فقط من زاوية المعلومات التى تضمنتها، ولكن جانب النقد الذى يوجهه للجوانب الأيديولوجية الكامنة فى ثورة المعلوماتية والاتصال.

ولعل بعض المعلومات التى أوردها سمير أمين تشير إلى خطورة ثورة المعلوماتية ونتائجها الاقتصادية المذهلة. يقول سمير أمين». يمثل قطاع المعلوماتية ما لا يقل حاليا عن نسبة ٨ إلى ١٠٪ من إجمالى الدخل العالمى، وهى نسبة تعلو على ما هى عليه فى قطاع السيارات! وكذلك يعلو معدل نمو أنشطة المعلوماتية عما هو عليه فى جميع القطاعات الأخرى حاضرا ومستقبلا، ثم وبالإضافة إلى ذلك تمس المعلوماتية جميع الأنشطة الاقتصادية أو تكاد؛ إذ إن ثلاثة أخماس العاملين بأجر على مستوى العالم يستخدمون الآن تكنولوجيات تشتبك بالمعلوماتية بشكل أو بآخر. وبالتالى فضخامة الأرباح التى يمكن استخراجها من السيطرة على المعلوماتية تفوق التصور».

فى ضوء ذلك كله، يعتبر المشروع القومى للمعلومات الذى طرحه الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات، استجابة خلاقة لثورة المعلوماتية، وخطة استراتيجية واضحة المعالم لدخول مصر القرن الحادى والعشرين بثقة ويقين، من تلاحمها مع التطورات العالمية. ولا نبالغ لو أكدنا أن هذا المشروع القومى للمعلومات يعد أول ملمح من ملامح خطة التغيير الشامل التى سيتبناها الرئيس مبارك فى الحقبة القادمة. ذلك أن خطابه لم يكن خطابا تقليديا، بقدر ما كان خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى كما طالبنا منذ زمن. وللإشارة إلى خطورة هذا التحول وأهميته للاقتصاد المصرى، قرر أن يجعل لجنة التنمية التكنولوجية تحت إشرافه المباشر.

ويبقى السؤال: وماذا نعنى بمجتمع المعلومات العالمى؟ إن الإجابة عليه من شأنها أن توضح الأبعاد المختلفة لما نعنيه بالثورة المعلوماتية.

مجتمع المعلومات الكونى:

مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى. وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلنا أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات.

ويمكن القول بأن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتى يمكن إجمالها فى ثلاث:

أولاها: إن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت؛ لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فاعلية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين.

وثانيتها: إن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فاعلية.

وثالثتها: إن سر الواقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى (أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء) وتعميق العمل الذهنى (من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان) والتجديد فى صياغة النسق، والعناية بتطوير النسق الاجتماعى.

ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات فى الملامح التالية:

١- المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية المتاحة لكل الناس) فى صورة شبكات للمعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات، والتى ستصبح هى بذاتها رمزا للمجتمع.

٢- الصناعة القائدة ستكون هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى .

٣- سيتحول النظام السياسى لكى تسوده الديموقراطية التشاركية، ونعنى السياسات التى تنهض على أساس الإدارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون، والمبنية على الاتفاق، وضبط النوازع الإنسانية، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة.

٤- سيتشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز، ومتكاملة بطريقة طوعية.

٥- ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادى، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف؟.

٦- أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات، ستتمثل فى مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة، والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى.

وقد يبدو أن هذه الصورة التى رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام، غير أن مجتمع المعلومات الكونى. ليس فى الواقع حلما. بقدر ما هو مفهوم واقعى، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات. وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول.

أولها: إن العولمة GOBALISM ستصبح هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات المقبل. ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية، والانفجار السكانى، والفجوات العميقة الاقتصادية، والثقافية بين الشمال والجنوب.

وثانيها: إن تنمية شبكات المعلومات الكونية، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها عالميا، وكذلك الأقمار الصناعية، ستؤدى إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات، وتعمق الفهم، مما من شانه أن يتجاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة.

وثالثها: إن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية، وسيتحول النظام الاقتصادى من نظام

تنافسى يقوم على السعى إلى الربح إلى نظام تأليفى ذى طابع اجتماعى يسهم فيه الجميع.

غير أنه لا ينبغى أن يقر فى الأذهان، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكونى عملية هينة؛ ذلك أنه يقف دونها تحديات عظيمة، ينبغى مواجهتها، وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول ديمقراطية المعلومات، والتى هى الشرط الموضوعى الذى لابد من توافره، وذلك لتفادى الشمولية والسلطوية.

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات، أولها: حماية خصوصية الأفراد، وتعنى الحق الإنسانى للفرد لكى يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين. والمفهوم الثانى هو الحق فى المعرفة، ونعنى حق المواطنين فى معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية، التى قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرًا جسيمًا، ونأتى بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات. ونعنى بذلك حق كل مواطن فى أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات، بسعر رخيص، وفى كل مكان، وفى أى وقت. وأخيرًا نصل إلى ذروة مستويات ديموقراطية الإعلام، ونعنى حق المواطن فى الاشتراك المباشر فى إدارة البنية التحتية للإعلام الكونى، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية.

وثانى التحديات التى تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكونى، هو تنمية الذكاء الكونى، وهو يعنى القدرة التكيفية للمواطنين فى مواجهه الظروف الكونية المتغيرة بسرعة. والذكاء يمكن تعريفه بشكل عام بأنه القدرة على الاختيار العقلانى للفعل الإنسانى لحل المشكلات. ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصى لدى الأفراد، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعى. وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصى للأفراد سيتألف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعى. وهو بذاته الذى يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيا، والذى سيتشكل من خلال الفهم الكونى المتبادل، الموجه لحل المشكلات الكونية، كما ظهر أخيرا فى

الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الإنسانية التى تشارك فيها مختلف الدول فى الوقت الراهن. ويصلح موضوع البيئة مثالا نموذجيا لإبراز تبلور الوعى الكونى، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة. ومن المؤكد أننا سنشهد فى وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة، وتشريعات دولية، سيكون من شانها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائدة. ومن هنا يحق لنا القول بأننا، وعلى عكس ما يبدو حديثا نظريا، نشهد فى الوقت الراهن بدايات تشكيل الوعى الكونى، والذى لم يبرز فقط فى موضوع البيئة، وإنما وربما، أهم من ذلك، ظهر فى موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيماوية وتدميرها، خلاصا من سيناريو فناء البشرية، والذى كان ممكنا فى عصر توازن الرعب النووى. هذا الوعى الكونى الذى يتعمق كل يوم، ليس فى الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى.

(٢) تحديات الفضاء المعلوماتى!

حضرت اجتماع الخبراء الذى نظمته اليونيسكو بدعوة من فردريك مايور السكرتير العام، لمناقشه التحديات التى تفرضها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال NICT.

وأدركت أننى دعيت باعتبارى باحثا علميا مهتما أشد الاهتمام ببزوغ مجتمع المعلومات العالمى وآثاره المتوقعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تكشف عن ذلك أبحاثى المنشورة ومقالاتى فى الصحف السيارة.

وحين أتتبع مسيرتى العلمية منذ أن كنت باحثا بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، فمن اليسير تبين أن اهتمامى بالإعلام اهتمام قديم، بحكم إدراكى للوظائف السياسية المهمة التى يلعبها النظام الإعلامى بكل صوره فى تشكيل الوعى الاجتماعى، فى مختلف النظم السياسية شمولية كانت أو سلطوية أو ليبرالية، غير أننا، وخصوصا فى العقود الأخيرة، نجابه مشكلة

تطوير الإعلام التقليدى إلى مجتمع عالمى للمعلومات، تلعب الدور المحورى فيه التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال، وأبرزها إلى جانب البث التليفزيونى الفضائى من الأقمار الصناعية شبكة الإنترنت.

ومفهوم مجتمع المعلومات العالمى مفهوم جديد، لم يتبلور تماما بعد فى الوعى العلمى لعديد من الباحثين فى مختلف القارات، ولذلك ليس غريبًا أن ملامحه لم تتضح تماما بالنسبة للمواطنين العاديين الذين يتعامل بعضهم معه يوميا من خلال شبكة الإنترنت، ولكن بغير إدراك لأبعاده النظرية، ونتائجه العلمية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وأعترف بأنه رغم إدراكى لهذه الحقائق الخاصة بعدم ذيوع المعرفة العلمية الموثقة بمفهوم مجتمع المعلومات العالمى الذى أتحدث عنه كثيرا فى كتاباتى، فإننى دهشت دهشة بالغة من الانتقادات العنيفة التى وجهها لى أستاذ جامعى مرموق وصديق قديم من أيام البعثة العلمية فى باريس، بعد أن نشرت مقالا فى أوراقى الثقافية عن الثورة المعلوماتية، واتهمنى الصديق بأننى أروج لمجتمع معلوماتى عالمى لاوجود له، وإن وجد فهو إحدى أدوات الرأسمالية المعاصرة لنشر فلسفتها وأساليبها على العالم! ومعنى هذا النقد غير الرشيد أنه أولاً لا يعى المعلومات الواقعية عن انتشار التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال فى العالم، والتى يمكن تتبعها ببساطة من خلال التقارير السنوية عن المعلومات والاتصالات التى تصدرها اليونيسكو، ففى هذه التقارير كنوز من المعلومات والبيانات الإحصائية عن استخدام هذه التكنولوجيات فى مختلف مناطق العالم، ومن ناحية ثانية فإن اقتحام موضوع أيديولوجى بحت مثل سيطرة القوى الرأسمالية على مجتمع المعلومات العالمى من شأنه ابتداء أن يفسد عرض الموضوع ومناقشته، وهى مناقشه شبيهة باتهام العولمة بأنها ليست سوى الممارسة الرأسمالية المهيمنة فى الوقت الراهن، ومعنى ذلك سلب العولمة من إحدى خصائصها الرئيسية وهى كونها نتاج تطور تاريخى طويل علمى وتكنولوجى واتصالى أخذ مداه طول القرن العشرين، وهذا التطور نتاج إبداع

عقول متعددة من مختلف بلاد العالم، وهو إذا كان قد تم فى رحم الرأسمالية المعاصرة باعتبارها أكثر أنماط الإنتاج تقدما فى الوقت الراهن، فليس معنى ذلك أن العولمة ستتجمد فى إطارها الرأسمالى إلى أبد الآبدين.

وفى الرد على هؤلاء الكتاب والمثقفين المغرمين برد كل شىء معاصر إلى سيطرة الرأسمالية عولمة كانت، أو مجتمعا عالميًا للمعلومات، أسوق لهم دائما مثل الثورة الصناعية، فهذه الثورة نشأت فى أحضان النظام الرأسمالى الناشئ فى وقتها، ووجدت طبعا من النقاد المحترفين من وجهوا لها سهام النقد، بحكم وحشية ممارساتها، وخصوصا فيما يتعلق بتشغيل العمال أكثر من خمس عشرة ساعة يوميا أحيانا، بالإضافة إلى تشغيل النساء والأحداث فى ظروف غير إنسانية، بل إن بعضهم دعا إلى تحطيم الآلات باعتبارها الرمز الشرير لهذه الثورة، والعودة إلى الريف وبساطته، غير أن التاريخ أثبت أن الثورة الصناعية تجاوزت شروط نشأتها التاريخية، وتحولت لتصبح من أقوى الأدوات التى أدت إلى تقدم الإنسانية جمعاء، بحكم ما وفرته من آلات وأدوات أدت إلى إشباع الحاجات الإنسانية لملايين البشر.

وهكذا لا نستطيع بكل خفة وبساطة أن نقنع بإدانة العولمة بحكم طابعها الرأسمالى، وما تؤدى إليه فى الوقت الراهن من آثار سلبية اجتماعية تبدو فى زيادة الفروق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، بل وزيادة الفجوة الطبقية داخل نفس البلد بين من يملكون ومن لا يملكون، وكذلك لا يمكن أن نبادر بإدانة مجتمع المعلومات العالمى على أساس من بعض الأرقام الصحيحة عن عدد من يمتلكون الوسائل والأدوات التكنولوجية التى تسمح لهم بالاتصال عبر الإنترنت للحصول على المعلومات أو للتعليم، أو لأغراض التجارة الإلكترونية، ذلك أننا على مشارف تحول تاريخى خطير، سيفوق بمراحل ما أحدثته الثورة الصناعية فى التاريخ الإنسانى.

ومن يتتبع المواقع المختلفة على الإنترنت، من السهل عليه أن يتبين أن مجتمع المعلومات العالمى أصبح أحد الموضوعات الرئيسية التى تشغل العقل

العالمى، ويكفى أن نشاهد المواقع المتعددة التى خصصها الاتحاد الأوربى لهذا الموضوع، ونتابع عشرات الندوات والمؤتمرات العلمية حوله، ومن هنا نخلص إلى أن موضوع مجتمع المعلومات العالمى ليس شيئا مستقبليًا ندعو له، بل إننا نتعامل معه كل يوم، ويعرف ذلك من تعاملوا مع شبكة الإنترنت، كما أنه ليس من ناحية أخرى يوتوبيا أو مدينة فاضلة نحاول بالخيال رسم معالمها، بقدر ما هى ممارسة يومية، ألم ينشر فى العالم كله، أن التجارة الإلكترونية عن طريق الإنترنت ستصل عام ٢٠٠٠م إلى ما يزيد على خمسة بلايين دولار؟ أين الخيال فى هذه الحقيقة؟

اجتماع الخبراء:

اجتمعنا فى إحدى قاعات اليونسكو فى باريس، وكنا حوالى ثمانية عشر خبيرًا قدموا من مختلف أنحاء العالم، وكانوا ممثلين حقًا لمختلف القارات، وتراوحت خبراتهم بين الخبرات الأكاديمية من أساتذة وباحثين، وبين الخبرات العلمية لهؤلاء الذين يعملون أساسًا فى التطبيق، افتتح فردريك مايور السكرتير العام لليونيسكو الاجتماع بكلمة عامة حدد فيها موقفه بحكم منصبه الرسمى من ضرورة وضع إطار عالمى يحكم الفضاء المعلوماتى، وكانت الكلمة تلخيصًا لورقة مهمة وزعت على الأعضاء، وقصد منها أن تكون ورقة بغرض التخطيط لسياسة يتبعها اليونسكو فى هذا المجال كما وزعت ورقة خلفية موضوعها: ما دور اليونيسكو بالنسبة لمجتمع المعلومات البازغ الذى قدمه قطاع الاتصال والمعلومات والمعلوماتية باليونيسكو، كما أن الدكتور محسن توفيق أسهم بورقة ممتازة عن تكنولوجيات الاتصال الحديثة والآمال الخاصة بالمستقبل، وإن لم تخضع للنقاش وهى تحتاج لمناقشة متعمقة بحكم تميزها فى طرح إشكاليات مجتمع المعلومات العالمى.

الورقة التى طرحها فردريك مايور تتسم بكونها ورقة الغرض منها رسم سياسة لليونيسكو، وهى لذلك لم تدخل فى صميم المشكلات النظرية التى يثيرها موضوع مجتمع المعلومات العالمى، وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام وخاتمة، القسم

الأول عن الطبيعة النوعية للفضاء المعلوماتى، والثانى عن الدواعى التى تدفع اليونيسكو لمحاولة صياغة إطار عالمى للفضاء المعلوماتى، والثالث عن المضمون المقترح لهذا الإطار العالمى.

بالنسبة للقسم الأول من الورقة، والذى تحدث فيه عن تعريف الفضاء المعلوماتىCyberspace وسماته فقد عرفه بأنه «بيئة إنسانية وتكنولوجيا جديدة للتعبير والمعلومات والتبادل، وهو يتكون أساسا من الأشخاص الذين ينتمون لكل الأقطار والثقافات واللغات والأعمار والمهن الذين يعرضون أو يطلبون المعلومات من ناحية، وشبكة عالمية من الحاسبات المرتبطة ببعضها البعض عن طريق البنية التحتية الاتصالية، والتى تسمح بتداول المعلومات ونقلها بطريقة رقمية Digital»

وهذه السمات فيما يراه مايور هى التى تدعو إلى صياغة إطار عالمى للفضاء المعلوماتى على المستوى الدولى لكى يجعل مجتمع المعلومات البازغ أكثر ديمقراطية وحرية وصحة ونجاحًا بالنسبة للمجتمع، وفى القسم الثانى من ورقته يرى مايور أن اليونيسكو هى المؤهلة بحكم دستورها لكى تضع هذا الإطار العالمى.

إن اليونيسكو معنية بالدفاع عن مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية مثل حرية التعبير، والإمكانية العامة للحصول على المعلومات والمعرفة، وحماية الحرية الفكرية، واحترام الخصوصية، واحترام التعددية الثقافية واللغوية، ومن وجهة نظر اليونيسكو فإن ثبات المعلومات وعدم عدوانها على أحد ينبع من أهمية أن تكون المعلومات أكثر ديموقراطية.

وإذا كانت هذه المبادئ والقيم يمكن أن تترسخ فى الوعى الفردى بالنسبة لكل أعضاء المجتمع المحدد، أو على مستوى العالم، فربما لا تدعو الحاجة إلى تشريع خاص لحمايتها، أما حين تسود المصالح الخاصة التى يمكن أن تهدد هذه القيم، فإن التشريع يصبح ضرورة، ومرد ذلك إلى أن وظيفة القانون الداخلى أو الدولى المعروفة، هى إقامة التوازن المطلوب بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

ويلخص مايور فى ختام ورقة السمات التى ينبغى أن تَسِمَ الإطار المقترح صياغته فى كونه ينبغى أن يكون أخلاقيًّا، يستمد مبادئه من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وأن يكون مرنًا لكى تتكيف معه كل دولة حسب ظروفها، وأن يكون شاملا بحيث يغطى الاستخدامات التعليمية والعلمية والثقافية والترويحية فى الفضاء المعلوماتى وفى الإنترنت على وجه الخصوص، وأن يكون متعدد الأوجه، وأن يكون أخيرًا عالميًّا بمعنى شموله للحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات العالمية.

ما سبق لم يكن سوى مقدمة ضرورية للحديث عن تحديات الفضاء المعلوماتى، وبزوغ مجتمع المعلومات العالمى، كنمط جديد من المجتمعات ينتقل إليه تدريجيا وإن كان بثبات المجتمع المعاصر.

(٣) سياسات المجتمع المعلوماتى

لابد أن نعترف بأننا فى بداية عهد الدراسة العلمية المنهجية للمجتمع المعلوماتى، فنحن أمام تخلق نموذج مجتمعى جديد، يكشف كل يوم عن وجه من وجوهه، ولكن الباحث المتابع لأحدث البحوث فى العالم عن عصر المعلومات والمعلوماتية، يستطيع أن يدرك أننا كباحثين فى العلوم الاجتماعية على وشك صياغة نظرية عامة عن مجتمع المعلومات العالمى بكل تجلياته المختلفة، ويبرز على وجه الخصوص جمهرة من العلماء الاجتماعيين المهتمين بالموضوع، يحاول كل واحد منهم بإنتاجه العلمى المتميز أن يكون كارل ماركس القرن الحادى والعشرين. وإذا كان كارل ماركس قد قام بتشريح النظام الرأسمالى فى القرن التاسع عشر والكشف عن قوانينه، مما ترك آثارًا معرفية بالغة العمق على فكر القرن العشرين، فإن هؤلاء العلماء الاجتماعيين يقومون الآن بدور مشابه فى التنظير لعصر المعلومات، واكتشاف قارته المجهولة، وصياغة قوانينه العامة.

السياق العالمى:

وكانت ندوة الخبراء باليونسكو التى أشرنا إليها فى البداية، بمناقشاتها الخصبة تدخل فى صميم مشكلات عصرنا، ويدل على ذلك ورقة الخلفية التى

وزعت فى الندوة وأعدها قسم «الاتصال والمعلومات والمعلوماتية» عن الدور الذى ينبغى أن يلعبه اليونسكو فى مجال مجتمع المعلومات، وهى الورقة التى ستعرض خطوطها العريضة لأهمية ما تناولته من موضوعات.

أول ما يلفت النظر أن هذه الورقة البحثية الموجزة عنيت أولا بتحديد وتكييف اللحظة التاريخية التى يمر بها فى الوقت الراهن المجتمع العالمى، فتقرر فى بدايتها أن التسارع الدرامى فى نمو واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى السنوات القليلة الماضية قد أطلق عملية على مستوى العالم للانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى، وفى عبارة قاطعة تؤكد الدراسة أن عمق هذه العملية ونتائجها وتطبيقاتها الاقتصادية والثقافية ستكون أعظم مما أحدثته الثورة الصناعية التى تمت فى الماضى، ذلك أنه فى مجال الأعمال والتعليم والتدريب والبحث وحتى الترفيه، وبعبارة مختصرة كل جوانب الحياة، أخذت تتأثر باطراد بالشبكات الإلكترونية وتكنولوجيات المالتى ميديا الإعلام متعدد الوسائط، والذى يفتح فرصًا وينشئ تحديات متعددة للجميع.

ونحن نمضى بسرعة لندخل عالم الألفية الثالثة، ينبغى علينا أن نفهم التغيرات الجوهرية التى ستحدثها ثورة المعلوماتية، ولعله أقرب ما يكون إلى الدقة تكييفنا للحظة المعرفية الراهنة على مستوى العالم، بأنها لحظة توقف، تمهيدا لانطلاقة جديدة نظرية ومنهجية، فالمشكلات المعروضة أمامنا تتحدى المناهج والنظريات العلمية والاجتماعية التى سادت طوال القرن العشرين، وقد سبق لنا فى دراسة منشورة أن أكدنا أن العلوم الاجتماعية من قبل، لم تكن تجد صعوبة فى وصف الظواهر المختلفة، والتحدى أمامها كان يتمثل فى تفسير هذه الظواهر.

اليوم أصبح التحدى يكمن فى قدرة الباحث العلمى على وصف الظواهر ذاتها، فقد برزت بعد سقوط النظام الدولى الثنائى القطبية ظواهر سياسية واقتصادية وثقافية جديدة، وغير مألوفة، وأصبحت تتحدى المنطق السائد، ومن هنا تبرز الحاجة إلى صياغة مناهج ونظريات جديدة تقوم على تضافر التخصصات العلمية، قادرة على قراءة نص العالم الذى أصبح فى غاية التعقيد، وتقرر ورقة

اليونيسكو بذكاء أننا لسنا فى حاجة فقط إلى مناهج ونظريات جديدة، بل إننا فى المقام الأول فى حاجة إلى تنمية ذهنيات مختلفة وبلورة اتجاهات مستحدثة، حتى نستطيع التعامل مع النموذج الحضارى الجديد البازغ الذى يعد مجتمع المعلومات والمعرفة أحد أركانه الأساسية.

ومن أهم سمات المشهد العالمى الراهن توفر إرادة سياسية لدى دول متعددة لتدعيم عملية بناء مجتمع المعلومات العالمى، وخصوصًا فيما يتعلق باستحداث أطر قانونية جديدة ومعايير لتشجيع تنمية البنى التحتية المعلوماتية والربط بينها، وهناك مشروعات لإنشاء طرق معلومات سريعة لتدعيم عملية تبادل الخدمات والمنتجات المعلوماتية على نطاق عالمى، غير أنه ينبغى أن نلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة هى التى تقود هذه العملية، فى حين أن عددا كبيرا من بلاد العالم لا يزال يلهث لتوفير خدمات التكنولوجيات القديمة مثل التليفزيون والتليفون أو حتى الكهرباء، غير أن نظرة متفائلة على المستقبل، تجعلنا نقرر أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة ستفتح فرصا لا حدود لها أمام كل المجتمعات الإنسانية وخصوصا فيما يتعلق بابتداع وسائل جديدة للوصول إلى المعلومات وتوزيعها وتداولها بأسعار رخيصة، وهناك أمثلة متعددة على دول نامية نجحت فى استخدام التكنولوجيات الحديثة فى مجالات التعليم والصحة، وذلك لكسر الحلقة الشريرة التى تتمثل فى الفقر والانعزال، وكذلك الدخول بجسارة فى عالم صناعة برامج الكمبيوتر، ويمكن القول بدون مغالاة أن النخب السياسية الحاكمة فى عديد من بلاد العالم النامى أصبحت تعى بفهم دقيق أهمية الثورة المعلوماتية، ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات الذى انعقد منذ أسابيع فى القاهرة، وألقى فيه رئيس الجمهورية خطابا بالغ الأهمية، كان فى الواقع خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى، وتضمنت الخطة المقترحة العناصر الاقتصادية، كما أنها أشارت بوعى دقيق إلى أهمية النتائج المعرفية والثقافية التى يمكن أن يجنيها المجتمع المصرى من هذه العملية الكبرى، والتى من شأن تنفيذها

الالتحام بحركة التطور العالمى، والتى يحكمها قانون أساسى هو الانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى.

غير أنه ينبغى أن نؤكد أن المجتمع المعلوماتى المنشود لن يتاح له تحقيق أهدافه الحقيقية، إلا إذا استطاع تمكين كل المواطنين من خلال الوصول إلى منابع المعرفة واستخدامها، ويتطلب ذلك فى الواقع جهودًا فى مجال محو الأمية الهجائية أولا، ثم فى مجال محو الأمية الخاصة بالكمبيوتر، ونشر الثقافة العلمية، والتعريف بالتكنولوجيات الحديثة، وإتاحة الفرصة الواسعة أمام جماهير المواطنين للتدريب عليها، إن ذلك من شأنه أن يحل جانبًا مهمًا من مشكلة البطالة، والتى ترد فى بعض جوانبها إلى الافتقار إلى المهارات الخاصة بالكمبيوتر، حيث أخذ الطلب يشتد على العناصر القادرة على التعامل بلغة المجتمع المعلوماتى فى الحكومة أو فى القطاع العام أو فى القطاع الخاص.

المعلوماتية والتنمية الإنسانية:

سيكون القرن الحادى العشرون العصر الذى ستهيمن عليه المعرفة بكل صورها، ومن هنا يمكن القول بأن المعلومات مع أهميتها القصوى فى السياق العالمى الجديد، ستكون محدودة القيمة إن لم تتحول إلى معرفة؛ لأننا نتحول الآن بثبات إلى ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة وأصبحت هناك فئة اجتماعية جديدة يطلق عليها عمال المعرفة.

ومن المعروف أن تنمية التعليم والعلم والثقافة أصبحت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الاستخدام الصحيح للمعلومات وأدوات الاتصال، وسينعكس ذلك على البرامج التعليمية، وعلى التعليم عن بعد، وعلى المكتبات المتطورة، وعلى الأرشيفات التى تعتمد التكنولوجيات الحديثة، كل هذه التطورات ستؤدى إلى طفرة نوعية فى التعليم والبحث العلمى، وفى التنمية الإنسانية عمومًا، بل إن بعض هذه التكنولوجيات وأبرزها شبكة الإنترنت، ستؤدى إلى تأثير بالغ العمق على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها، بحكم تسارع وتعمق التراكم المعرفى، وإتاحة الفرصة للباحثين لكى يدرسوا الظواهر من مختلف زواياها وأقطارها

مما سيؤدى إلى القضاء على تفتت المعرفة، وهى الظاهرة التى ميزت القرن العشرين بحكم ازدياد التخصصات العلمية وتفرعها، والعودة مرة أخرى إلى نمط المثقف الموسوعى الذى كان سائدا فى عصر النهضة.

غير أن هناك تحديات جديدة تقف اليوم أمام المجتمع الإنسانى، وهو بصدد التحول إلى مجتمع معلوماتى، ولعل أخطر هذه التحديات هو قدرة جماهير الناس العاديين على النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة، وهذه القدرة تتطلب أولا التطوير الجذرى للبنية التحتية للاتصالات فى تليفونات كل بلد، وشبكات الاتصالات.. إلخ. وتتطلب ثانيًا رخص تكلفة الوصول إلى مصادر المعلومات وتكلفة الاشتراك فى شبكة الإنترنت مثلا، غير أنه أهم من ذلك القضاء على الأمية السائدة فى مجال التعامل مع التكنولوجيا، بغير إحداث تغييرات جذرية فى هذه المجالات، فإن مجتمع المعلومات العالمى سيوجد بالضرورة طبقية عالمية أو بين دول الشمال ودول الجنوب راجع فى التقارير السنوية لليونيسكو عن المعلومات والاتصال الإحصائيات الخاصة بتوزيع أجهزة الاتصالات فى العالم، وثانيًا داخل كل مجتمع بين من يملكون القدرة على النفاذ إلى مواطن المعلومات والمعرفة، وهؤلاء العاجزين عن ذلك لأسباب شتى .

إن لم تستطع الجماهير العريضة أن تمتلك الوسائل التى تمكنها من الالتحام بروح العصر التى تشجع على التعددية وتحترم التنوع الإنسانى، فقد لا تجد أمامها من سبيل سوى الانسحاب إلى كهوف خصوصياتها الثقافية، مما يحكم عليها بالانعزال والجمود الذى قد يؤدى إلى نمو ثقافة العنف والتعصب.

إن مجتمع المعلومات العالمي يقدم بحسب تعريفه وعودًا متعددة فيما يختص بتوسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير، ولعله من الميزات الكبرى لتكنولوجيات الاتصال الحديثة، وأهمها شبكة الإنترنت، أنها سمحت لملايين البشر من المتعاملين معها أن يمارسوا حق حرية التفكير والتعبير من خلال استخدام البريد الإلكترونى والانضمام إلى جماعات النقاش، وأهم من ذلك تأسيس مواقع خاصة على شبكة الإنترنت، ينشر فيها الناس والأحزاب وحتى الجماعات الثورية

المناضلة أفكارهم على العالم، ليس ذلك فقط، بل تتيح لهم تلقى ردود فعل المشتركين فى الشبكة إزاء هذه الأفكار بحكم الخصائص التفاعلية للإنترنت، ولعل ما يحد من عمق هذا التطور الهائل أن عدد المشاركين فى الإنترنت على مستوى العالم لا يزيد على مائه مليون شخص فى أحسن التقديرات، وهو ما يعد نسبة ضئيلة من مجموع السكان فى العالم، ولكن مع ذلك يعد الأمل موجودًا، إنه مع توسيع شبكات الاتصال، وخفض التكاليف، فإن أعدادًا كبيرة ستنضم إلى هؤلاء الذين أصبحوا فعلا أعضاء فى مجتمع المعلومات العالمى.

لقد آن الأوان للانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى العالمى.

٤) تقييم المجتمع المعلوماتى

ليس هناك شك فى أن المجتمع المعلوماتى العالمى البازغ قد بدأت تتضح معالمه الرئيسية وقسماته البارزة، بعد أن أصبح حقيقة واقعة، وخصوصًا فى المجتمعات المتقدمة. فى هذه المجتمعات أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة هى التى تهيمن على الفضاء المعلوماتى والمعرفى، فى مجالات البحث والتدريب والتجارة والأعمال والترفيه. ولا يعنى ذلك أننا استطعنا أن نصوغ نظرية اجتماعية وثقافية شاملة، تصف وتحلل وتفسر بنية هذا المجتمع، أو تتنبأ بوقعه على مجمل الحياة الإنسانية. على العكس نحن كعلماء اجتماعيين على عتبة اكتشاف هذه القارة المجهولة، من خلال إسهامات العلماء وجهود الجمعيات العلمية والمنظمات الدولية.

والمتتبع لأحدث الدراسات العلمية فى الموضوع قد يفاجأ بأن هناك خلافات شديدة بين الباحثين حول الآثار الإيجابية والسلبية لمجتمع المعلومات العالمى. لا بأس بوجود هذه الخلافات الفكرية؛ لأن من شأنها أن تجلو وجه الحقيقة من ناحية، وأن تهبط بمستوى الوعود العظمى التى يعدنا بها أنصار هذا المجتمع إلى مستوى الواقع، الذى تكشف عنه الإحصاءات المقارنة حول توزع هذه التكنولوجيات الجديدة على مستوى العالم، والفروق الرهيبة فى عدالة التوزيع إن صح التعبير بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة غير أن ما يقلق الباحث العلمى

الموضوعى، حين يحلل هذه الخلافات الفكرية، أنها أدت إلى استقطاب أيديولوجى بين المتفائلين والمتشائمين.

وهو شبيه تماما بالخلاف بين أنصار العولمة وخصومها. فأنصار المجتمع المعلوماتى العالمى يقررون بكل يقين أنه أكبر ثورة فى تاريخ تطور الإنسانية، بل إن الثورة المعلوماتية فى نظرهم تفوق كل ما سبقها من ثورات كالثورة الصناعية، أو اختراع المطبعة، وقل نفس الشىء عن الاختراعات الباهرة فى تاريخ الاتصالات الإنسانية، كالتليفون والتلغراف والفاكس. أما خصوم هذا المجتمع المعلوماتى البازغ فهم يعددون سلبياته ولا يرون فى ظهوره أى إيجابية، ويركزون بأسلوب درامى على المصائب التى ستحل على العالم من جراء ذيوعه وانتشاره، وخصوصًا فى مجال زيادة الفجوة بين من يتصلون ويعرفون والمحرومين من ذلك، سواء على مستوى المجتمعات فى الشمال والجنوب، أو على مستوى الأفراد داخل كل مجتمع.

وعلى كثرة قراءاتى فى الموضوع فى المراجع الإنجليزية والفرنسية، لم أجد دراسة شاملة وجامعة فى مجال عرض هذا الخلاف تماثل الورقة البحثية التى أعدها الدكتور محسن توفيق أستاذ الاتصالات والخبير الدولى المرموق الذى يرأس وحدة المشاريع الخاصة فى اليونيسكو. وهذه الورقة وزعت على أعضاء الندوة العلمية التى نظمتها اليونيسكو عن تحديات وسائل التكنولوجيات الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات، والتى شاركتُ فيها.

وميزة الورقة البحثية للدكتور محسن توفيق أنه عالج الموضوع من منظور شامل، ولم يقنع بتحليل الظواهر التكنولوجية لمجتمع المعلومات، كما أنه طبق أيضا بشكل خلاق منهجية التحليل الثقافى، بالنسبة لحجج معسكر أنصار المجتمع المعلوماتى الذى يقدمونه باعتباره الجنة الموعودة للجنس الإنسانى، أو خصومه الذين يقدمون له صورة قاتمة وكئيبة عن المستقبل.

من المعلومات إلى المعرفة:

فى فقرة مبدئية يستعرض الدكتور توفيق مراحل التطور التكنولوجى فى عالم الاتصالات والمعلومات والمعرفة بصورة مركزة، ويقرر أنه إذا كان المجتمع

الإنسانى قد انتقل منذ آلاف السنين من مجتمع الصيد إلى المجتمع الزراعى الذى استمر حوالى عشرة آلاف سنة، فإن المجتمع الصناعى لم ينشأ إلا منذ مائتى سنة. وها نحن اليوم نشهد عملية الانتقال الكبرى إلى المجتمع ما بعد الصناعى، الذى بشر به منذ أكثر من ثلاثين عامًا عدد من علماء الاجتماع الرواد، ربما كان على رأسهم عالم الاجتماع الأمريكى دانيل بل. وهذا المجتمع ما بعد الصناعى هو الذى أصبح يطلق عليه اليوم المجتمع المعلوماتى، والذى يتحول ببطء وإن كان بثبات لكى يصبح مجتمع المعرفة. وربما كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تنمو بصورة غير مسبوقة فى التاريخ الإنسانى، مما جعل محاولات ضبطها من الناحية القانونية والاجتماعية مسألة فى غاية الصعوبة. ويقرر الدكتور توفيق أن القوه الدافعة وراء هذه العملية، ليست هى السعى لتحقيق الصالح العام، بقدر ما هى قوة السوق بحثًا عن الربح، والتى تعمقها العولمة، بما تتضمنه من رأسمال وتكنولوجيا. وهذه التكنولوجيات الجديدة أحدثت انقلابًا فى عالم الثروة والقوه على مستوى العالم، وداخل كل بلد على حدة. وقد أدت إلى تغيرات كونية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى المستوى المحلى أيضًا. وقد زادت من نفوذ وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات وكذلك الجمعيات غير الحكومية، وذلك على حساب الحكومات والدول. وقد أدى تطبيقها وذيوعها إلى تغيرات جوهرية فى أساليب الحياة والعمل، وفى الصناعة والتجارة، والاتصالات، والإدارة، وفى عديد من المجالات الإنسانية. ويقرر الباحث أنه إذا كان فى الإمكان قياس التقدم التكنولوجى لهذه الوسائل الجديدة، فإن تحليل وقعها بالغ الصعوبة لأنه يتعلق بمزيج مركب من العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد ترافق مع هذا التطور التكنولوجى ظهور الأساليب الرقمية القادرة على تحويل النص والصوت والصورة إلى علامات رقمية يمكن نقلها من خلال الحاسب الآلى. والمعلومات المحولة بهذه الصورة يمكن إرسالها من مصادر متعددة من خلال شبكة واحدة، وبطريقة فائقة الجودة. ولا ننسى فى هذا المقام أهمية ابتكار الأنظمة التفاعلية التى لم تكن موجودة من قبل.

ويرسم الباحث ببراعة خط التطور الذى بدأ منذ التسعينيات من النفاذ إلى طرق المعلومات السريعة، والانتقال إلى المجتمع المعلوماتى (حيث يمكن تجميع وتحليل وتوزيع المعلومات) ثم التحول من بعد إلى المجتمع المؤسس على المعرفة. ولعل مما يشهد على ذلك أنه فى العامين الماضيين ركزت الأبحاث على العلاقة بين المعرفة والتنمية. ويلاحظ الباحث بذكاء أن المسألة تحتاج إلى بضع سنين لاكتشاف العلاقة المهمة بين المعرفة والتنمية، فى حين أن اكتشاف العلاقة بين البيئة والتنمية يحتاج إلى ١٥ سنة (وهى الفترة التى انقضت بين مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م حتى تقرير مستقبلنا المشترك الذى صدر عام ١٩٨٧م).

ويخلص الباحث إلى نتيجة مهمة مؤداها أنه بالرغم من الأهمية الكبرى للثورة المعلوماتية وآثارها المحتملة الاجتماعية والاقتصادية، فليس هناك حتى الآن جهد عالمى منسق لدراسة الظاهرة فى عمقها، ومحاولة استخلاص النتائج لصياغة سياسات على المدى القصير والمدى الطويل، لكى تطبق على المستوى الكونى. ويضيف أنه يبدو أن معرفتنا وتقييمنا لهذه الثورة الكونية المتعددة الأبعاد هى معرفة ناقصة للغاية ومشتتة فى نفس الوقت.

وإذا كنا يمكن أن نتفق معه فى الشق الأول من حكمه، والمتعلق بغياب سياسات كونية تسعى إلى ضبط عمليات الثورة المعلوماتية ونموها المطرد لتطبق على المدى القصير والمدى الطويل، فإننا نختلف معه بالنسبة للمعرفة العلمية الراهنة عن الثورة المعلوماتية. وأستطيع أن أؤكد من خلال متابعتى العلمية التى استمرت سنوات حتى الآن أن الجهود البحثية وخصوصًا فى مجال العلم الاجتماعى، غطت ميادين واسعة وطبقت مناهج وأساليب بحث متعددة، ووصلت إلى نتائج علمية مثيرة. ويكفى أن أشير إلى عديد من المجلات الإلكترونية الموجودة على شبكة الإنترنت، ومن أبرزها مجلة «علم اجتماع الفضاء المعرفى»، ومجلة «ثقافة الفضاء المعرفى».

وتختص المجلة الأولى بالدراسة العلمية المنهجية للظواهر الخاصة باستخدامات وتطبيقات وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة والآثار

الاجتماعية لها، بتطبيق مناهج علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا، والأخرى تختص بممارسة منهجية التحليل الثقافى على أرفع مستوى لدراسة الآثار الثقافية للثورة المعلوماتية، سواء بشكل مقارن بين مجتمعات شتى متباينة فى درجه التطور الحضارى أو بالنسبة لبلد معين.

قد يرد علينا أن العلم الاجتماعى مازال فى المراحل الأولى لاستكشاف هذه القارة المجهولة، ونعنى الثورة المعلوماتية، بمعنى أنه يكون قد تجمع لدينا عديد من النتائج، ولكن هل لدينا نظرية شاملة تفسر لنا طبيعة هذه الثورة، وقوانينها الحاكمة؟

وردنا على هذا السؤال هو بالإيجاب. فقد صدر هذا العام، ومنذ شهور قليلة كتاب موسوعى لأحد علماء الاجتماع الأمريكيين فى ثلاثة أجزاء عنصر المعلومات يتضمن، لأول مرة فى تاريخ العلم الاجتماعى العالمى، نظرية شاملة، استطاعت أن تعرض وتحلل وتفسر، بل وأن تتنبأ بمسار الثورة المعلوماتية. وفى تقديرنا أن هذه النظرية، ستسمح لنا كباحثين فى العلوم الاجتماعية أن نعمق البحث الاجتماعى والثقافى فى آثار هذه الثورة، وخصوصًا بالنسبة للبلاد النامية التى ننتمى إليها.

وإذا كان الباحث يرى أن أغلب ميزانيات البحث والتطوير تتجه إلى مجال تنميه تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الحديثة وتوسيع دائرة سوقها، وغياب المجهود العالمى الذى يتجه لرسم صورة كونية عن المستقبل، فيخيل إلينا أنه يتجاهل هنا المشاريع العالمية الكبرى التى برزت فى السنوات الأخيرة فى هذا المجال. ويكفى أن نشير إلى المشروع الألفى الذى تقوم به منذ سنوات جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان، والتى تصدر تقريرًا سنويًا عن صورة المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك هناك عشرات من مراكز البحوث المستقبلية والجمعيات العالمية، التى تركز جهودها على دراسة آفاق القرن الحادى والعشرين فى مجالات التكنولوجيا والعلم والسياسة والثقافة والاجتماع.

ولعل هذه الحقيقة تدعونا إلى تأمل الوضع المتردى للدراسات المستقبلية فى الوطن العربى. فمنذ أن انتهى المشروع العلمى الكبير لمركز دراسات الوحدة العربية عن مستقبل الوطن العربى الذى نشرت أعماله فى كتب متعددة، لا نجد فى الميدان دراسة مستقبلية مشابهة، مع شدة حاجتنا إليها وخصوصًا بعد الانقلابات العالمية الأخيرة التى غيرت جذريًا من أوضاع المسرح العالمى.

وربما من بين الأوامر التى تعطينا الأمل فى ازدهار الدراسات المستقبلية فى بلادنا، الدراسة المستقبلية الهامة التى يقوم بها منتدى العالم الثالث بالقاهرة وبإشراف أستاذنا الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله الاقتصادى المرموق ومع مجموعه من خيرة الخبراء المصريين فى التخصصات المختلفة. وبغض النظر عن ملاحظاتنا النقدية على منهج هذه الدراسة الرائدة، فهى تفتح الباب واسعًا وعريضًا أمام علم المستقبل فى مصر.

(٥) الفردوس المعلوماتى الموعود!

السؤال الرئيسى الذى ينبغى طرحه بالنسبة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة هو هل تفتح هذه التكنولوجيات باب الفردوس أمام الإنسانية، حيث يتاح للبشر لأول مره الاتصال بين بعضهم البعض بطريقة مباشرة وبغض النظر عن تعدد ثقافاتهم، وتباعدهم مكانيًا، بالإضافة إلى انفتاح أبواب المعرفة أمامهم بكل فروعها، أم أن هذه التكنولوجيات التى يذيع استخدامها فى البلاد المتقدمة ستوسع الهوة بين الشمال والجنوب، بل وبين القادرين على الاتصال فى نفس المجتمع الواحد وغير القادرين، وتصبح بالتالى كما لو كانت جحيمًا مرفوضًا؟

لقد سبق أن أشرنا إلى أن المتابع للتراث العلمى الخاص بعصر المعلومات العالمى من السهل عليه أن يرصد ظاهره الاستقطاب الأيديولوجى-إن صح التعبير- بين المتفائلين والمتشائمين. وقد أجاد الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة التى قدمها لندوه اليونيسكو فى تجميع حجج المتفائلين والمتشائمين. وقد لخص الدكتور توفيق عقيدة المتفائلين حين قرر فى عبارة

جامعه أنهم يؤمنون بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، ستقود العالم إلى مجتمع عالمى أكثر اتصالا ببعضه، وأكثر تمرسًا مما سيؤدى إلى مستقبل أكثر إشراقًا.

وفيما يلى تلخيص للحجج التى يستندون إليها:

١- يتوقع فى عالم المستقبل أن يصبح بمثابة سوق للمعلومات يستطيع فيها الناس من خلال حواسبهم الآلية أن يشتروا وأن يبيعوا المعلومات، وأن يتشاركوا فى الوصول إليها. وستتعدد الاستخدامات لهذه المعلومات فى مجالات التجارة والصحه والتعليم والإدارة والأنشطة الحكومية، وفى مجالات الترفيه المتنوعة، مما سيؤثر على الأنشطة والمجتمع والتاريخ.

٢- إن سرعة التطور فى تكنولوجيات المعلومات والاتصال من شأنها أن تتحدى العقل الإنسانى لكى يفكر بطريقة أفضل وأسرع، لكى يصبح أكثر معرفة وفاعلية وإنتاجية. وهذا فى حد ذاته سيؤدى إلى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق اقتصاد يقوم على الرخاء فى القرن القادم، حيث تربط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المجتمعات ببعضها البعض، وبذلك ستختفى مشكلة من يملكون ومن لا يملكون فى مجال الثروة والاتصال والمعرفة معا.

٣- مثلما أدى تطور الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر إلى إضفاء الطابع الديموقراطى على المعرفة، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستسرع من سيطرتنا على المعرفة. ذلك أن الثورة المعرفية الكونية من خلال هذه التكنولوجيات تحمل فى طياتها الوعد بالقضاء على العزلة فى العالم، بفضل توافر المعلومات وغزارتها. ومن شأنها أن تجعل الدول النامية تحرق المراحل المكلفة من عمليه التنمية، وتركز جهود العقل الإنسانى المعولم لحل المشكلات الحادة.

٤- يمكن أن تصبح فكره الحرية العالمية من خلال الاتصال والحوار عبر شبكة الإنترنت حقيقة فى المستقبل، ذلك أن الاتصالات بين الأفراد المتباعدين مكانيًا قد تحل محل وسائل الإعلام المسموعة، بالإضافة إلى الإمكانات الهائلة

لممارسة حرية التفكير وحرية التعبير. لقد أعطت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القوه للناس، وهم بالفعل يستخدمونها. والشاهد على ذلك أن أجيال الشباب تستثمر بقوه فى الإنترنت بغير أن يتوافر لديهم تمويل ضخم، ولكنهم يعتمدون على المعرفة والإبداع.

٥- تقدم شبكة الإنترنت إمكانات لنشوء ثقافة تقوم على التسامح، ولعلها أيضا تسهم فى إشاعة الديموقراطية فى المجتمعات، وإعادة قيمة الإحساس بالمشاركة فى المجتمع. وفى الوقت الذى تشاهد فيه مجتمعات محلية تقليدية تتسم بالجمود، فإن ما يطلق عليها المجتمعات المفترضة والمجتمعات المتصلة ببعضها عن طريق شبكه الإنترنت فى حاله نمو سريع.

٦- هناك توقع بأن الديموقراطية ستتسع دوائرها فى العقود القليلة القادمة وسيمارسها الناس على اختلافهم، ولا شك -فى نظر المتفائلين- أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لديها الإمكانية والقدرة على إعادة إحياء القيم الديموقراطية، وإضفائها على المؤسسات السياسية، ذلك أنها تستطيع أن تربط بين الناس وتزيد من تمكينهم داخل كل مجتمع على حدة، وعلى مستوى العالم أجمع كما لم يحدث من قبل.

وهى تقدم إمكانات الاتصال التفاعلى، والنفاذ الخلاق لمصادر المعلومات ومراكز اتخاذ القرار، حيث يمكن المشاركة فى المعلومات بغير تكاليف مالية. وكل هذا سيعطى الإمكانية لمعرفة المعلومات والبدائل المختلفة، مما سيحسن من عملية اتخاذ القرار.

٧- من شأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقضى على حواجز الزمان والمكان، ومن شأن ذلك أن يغير الطريقة التى نعيش بها، مما يرفع من مستوى الوعى الاجتماعى فى العالم. وهناك توقعات بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستنفذ إلى كل مجالات الحياة، وستصبح هى مع مرور الزمن الأداة الرئيسية للتغيير الاجتماعى .

٨- هناك نهضة الآن فى مجال الترجمة الآلية وفى ضوئها تستطيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقضى على الحواجز بين لغات العالم، وتشجع الحوار الثقافى بين الناس على مستوى العالم كله. وأن من شأنها- يقول المتفائلون- أن تحسن من نوعيه الحياة على المستوى الكونى، حيث سيتاح حتى للمناطق البعيدة أو الهامشية أن تصل لمراكز المعلومات الصحية والخدمية، وكذلك الاستفادة من شكل وسائل التعليم عن بعد، وحتى التمتع بإمكانات الترويح ويستطيع الناس باستخدامهم شبكة الإنترنت أن يعملوا وهم داخل بيوتهم لحساب أى مشروع أو شركة فى العالم. وقد أصبحت هذه الممارسات واقعًا بالفعل، أو على العكس قد تشجعهم على مغادرة المدن، والسكن فى مناطق ريفية، ومعنى ذلك اتساع دائرة المراكز الريفية على حساب المراكز الحضرية.

موضوعية الصورة المتفائلة:

ما سبق كان تلخيصًا أمينًا لما أورده الدكتور محسن توفيق عن حجج المتفائلين بالإنجازات

والمكاسب الخارقة التى ستقدمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، ولعله حان الآن إثارة السؤال الرئيسى: ما موضوعية هذه الحجج؟

أول ملاحظة نقدية نقدمها أننا ضد المنطق الذى يذهب- فى الموضوعات المهمة الخلاقة -إلى إبراز كل الجوانب الإيجابية وإخفاء الجوانب السلبية. فهذا التحيز المسبق للتطور التكنولوجى المبهر الذى حدث فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من شأنه أن يخفى حقيقة السلبيات التى لابد لها أن تصاحب أى تطور تكنولوجى جديد.

ولنأخذ على سبيل المثال ما يذهب إليه المتفائلون بأنه ستنشأ فى المستقبل سوق عالمية للمعلومات يستطيع الناس من خلالها ممارسة البيع والشراء، والحصول على معلومات فى مجالات الصحة والتعليم. ويمكن القول بأن هناك مؤشرات على بداية تخلق هذه السوق العالمية، ولعل الإحصاءات الخاصة

بـالـتـزايـد الـضـخـم فـى مـعـدلات الـتـجـارة الإلـكـتـرونـيـة تـؤكـد ذلـك. ولـكـن مـن هـم المتعاملون فى هذا المجال؟ هم فى الواقع الشركات التجارية ورجال الأعمال والاقتصاديون الذين لا يمثلون أى مجتمع سوى شريحة صغيرة. ولكن ماذا عن باقى الشرائح فى المجتمع. وخصوصًا شرائح الطبقات المتوسطة والفقيرة، والذين لا يستطيعون حتى الآن بحكم ضآلة الإمكانات المالية والاقتصادية استخدام التكنولوجيات الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات؟

وإذا نظرنا إلى الصورة الوردية التي يقدمها المتفائلون عن أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستؤدى إلى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق اقتصاد يقوم على الرخاء، فهى صورة أبعد ما تكون من الحقيقة، ذلك أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن العولمة –فى ضوء ممارساتها الراهنة –قد أدت إلى اتساع دوائر الفقر وزيادة عدد الفقراء حتى فى الدول المتقدمة ذاتها. وتبدو مشكلة الفقر فى الوقت الراهن مشكلة عالمية احتار فى حلها خبراء الاقتصاد والاجتماع وتعددت البرامج الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهتها بطريقة فعالة.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن ما يذهب إليه المتفائلون من أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة من شأنها أن تؤثر تأثيرًا عميقًا على المعرفية الإنسانية من حيث التعمق وسرعة التراكم المعرفى هو صحيح تماما. ذلك أن الأبحاث التى أجريت على الإنترنت تؤكد أن شبكة المعلومات العالمية وما تقدمه من معلومات يمكن تحويلها إلى معرفة، ستخلق أنواعًا جديدة من الباحثين ذوى العقلية الموسوعية، بحكم تعدد وتنوع مصادر المعرفة المختلفة التى تنتمى إلى فروع علمية شتى، ونشرها على شبكة الإنترنت، مما يسمح للباحث باكتساب نظرة شاملة لدراسة الظواهر المختلفة. ومن شأنه هذا أن يقضى على الظاهرة السلبية المتعلقة بتفتت المعرفة، والتى أدى إليها تيار التخصص العلمى الدقيق.

وفى تقديرنا أيضًا أن الصورة المتفائلة صحيحة فيما يتعلق بأن القرن الحادى والعشرين سيشهد أوسع حوار للحضارات شهده التاريخ الإنسانى. فلأول مرة يتاح لكل ثقافات العالم أن تعرض نفسها على شبكة الإنترنت بأعماقها التاريخية وتنوعاتها وآدابها وفنونها ومعرفتها العلمية، ليس ذلك فقط بل إن المثقفين والباحثين الذين ينتمون إلى ثقافات متعددة يستطيعون لأول مرة أن يتصلوا ببعضهم البعض اتصالا مباشرًا لا قيود فيه ولا حدود. ولا شك أن تطور برامج الترجمة الآلية للغات من شأنه أن يدفع الحوار بين الحضارات إلى مسارات ثقافية غير مسبوقة.

(٦) الجحيم المعلوماتى المرفوض!

بين الفردوس المعلوماتى الموعود الذى يعد أنصاره العالم بأن الإنسانية ستتمتع فى ضوئه بمجتمع للمعرفة غير مسبوق فى التاريخ، وبين الجحيم المعلوماتى المرفوض الذى يبشر دعاة الإنسانية بمستقبل كئيب ومظلم، نظرا لهيمنة الكبار على المعلومات والمعرفة معا، يمكن أن تسقط الحقيقة؟!

لقد عرضنا من قبل حجج المتفائلين بخيرات عصر المعلومات العالمى، وأنّ الأوان قد آن أنْ نطرح حجج المتشائمين، حتى تتضح معالم الصورة كما رسمها بإتقان شديد الدكتور محسن توفيق، فى ورقته البحثية التى قدمها إلى ندوة خبراء اليونيسكو عن التحديات التى تثيرها التكنولوجيات الجديدة.

يقرر الدكتور توفيق أن منطق المتشائمين يمكن إجماله فى عبارة جامعة هى أنه مهما حسنت نياتهم فإن هناك ثمنًا اقتصاديًا لابد أن يدفع نتيجة تطبيق التكنولوجيات الجديدة، ولذلك فمن باب الخطأ أن نقفز من الفوائد الجزئية التى يمكن أن نجنيها منها، ونقدم صورة وردية عن آثارها، وَكَأنَّ الجوانب الإيجابية والسلبية سواء.

تتلخص حجج المتشائمين فى عشرة انتقادات كما يلى:

١- التعامل مع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة وكأنها بمثابة دين جديد، أو الإشارة إلى البشر باعتبارهم منشئين للتكنولوجيا قد يؤدى إلى ضياع القيم. ومن ناحية أخرى الاعتراف بفضل التكنولوجيات الجديدة

أو اعتبارها مسئولة عن ممارساتها قد يؤدى إلى إهمال البعد الإنسانى، كما صرح البابا جون بول الثانى عام ١٩٩٨م حين قرر أن التكنولوجيا الجديدة إله زائف.

٢- تنمو التكنولوجيا الجديدة بسرعة مذهلة مما من شأنه أن يجعل المجتمعات الإنسانية لا تستطيع أن تتكيف معها لا هى ولا البشر، وأصبحت مهمة التنبؤ بالمستقبل بالغة الصعوبة. ومن المحتمل أن تكون أخطر المشكلات الناجمة عن الثورة المعلوماتية نفسية واجتماعيه. ذلك أن فيض المعلومات على شبكه الإنترنت من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وثباتها، ومن ناحية أخرى فإن هذا الفيض يعنى ضيق الوقت أمام مستخدمي الشبكة لكى يحولوا هذه المعلومات إلى معرفة وتقويم وحكمة.

٣- هناك المخاطر المتمثلة فى بزوغ إمبراطوريات جديدة للقوة، وشركات عملاقة، وكل ذلك مصحوب بخطر تصاعد الإقلال من إنسانية الحياة، وذلك إذا ما حلت قيم السوق محل القيم الإنسانية الأخرى. وهيمنة القوة السياسية والاقتصادية قد تؤدى إلى ظهور مجتمعات شمولية. كما أن الثورة المعلوماتية قد تؤدى إلى ظهور إقطاع الكترونى! ذلك أن تركز التكنولوجيات الجديدة فى وحدات قليلة قد يؤدى إلى عدم المساواة والاستقطاب والاستبعاد.

٤- الهوة بين الغنى والفقر المعلوماتى قد تزيد مصاعبه فى ذلك لعدم المساواة فى الدخول. صحيح أن هذه الظواهر ليست جديدة لا على المستويات المحلية ولا على المستوى الكونى، ولكن التكنولوجيات الجديدة قد تزيد الموقف سوءا. إن هذا من شأنه أن تنقرض الطبقة الوسطى، وتنمو إلى حد كبير طبقات المعدمين، الذين سيستبعدون من التقدم الإنسانى ويصبحون معزولين ومهمشين.

٥- الثورة المعلوماتية ستسهل نقل ونشر الثقافات المختلفة على مستوى العالم. غير أن هذه الإمكانية يمكن أن تؤدى إلى هيمنة ثقافية ولغوية فى الفضاء المعرفى. كما أن نقل الثقافات وأساليب الحياة، وهى عمليه غير مرحب بها فى بعض المجتمعات، ستصبح مسألة سهلة من خلال التكنولوجيات

الجديدة. وعلى سبيل المثال فإن أنماط الاستهلاك التى تعتبر أساسية بالنسبة لاقتصاديات الوفرة فى المجتمعات الصناعية، يمكن أن تكون بالغة الضرر لاقتصاديات الدول النامية، وإذا ما مارست الشرائح الغنية فى المجتمع هذه الأنماط الاستهلاكية، فإن ذلك قد يؤدى إلى مزيد من إفقار باقى شرائح المجتمع.

٦- تهدد تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة بخرق حقوق الخصوصية والحقوق المدنية الأساسية. ذلك أنها يمكن أن تستخدم عن طريق الأنشطة الإجرامية الفضائية سواء بارتكاب جرائم التزوير أو السرقة من خلال سهوله النفاذ إلى قواعد البيانات الشخصية، ويمكن أيضًا أن تستخدم لمراقبة معدلات الأداء فى العمل، وسرقة الأموال، وكذلك سرقة البيانات، والدخول غير الشرعى على الشبكات، والاعتداء على سرية البيانات الشخصية، والتخريب العمدى للشبكات، كل ذلك بالإضافة إلى نشر الصور الإباحية على الإنترنت، مما يعرض الأطفال والشباب للخطر، بالإضافة إلى ممارسة الدعارة عن طريق الشبكة.

٧- تستفيد الميديا الفضائية والألعاب الإلكترونية من نقص التنظيم الذى يحكم حركتها وممارساتها ومن الملكية الخاصة لها. وقد أصبح الأطفال أكثر تعرضًا للسيطرة عليهم من قبل هذه الشبكات الجديدة التى تقدم لها برامج متعددة مليئة بأحداث العنف، والتى تفتقر إلى أى مضمون حقيقى، أو إلى أى سياق اجتماعى. وقد أصبح واضحًا الآن بالنسبة للكبار والأطفال على السواء أن تمضية جزء كبير من وقتهم مع الواقع الافتراضى بدلا من الواقع الحقيقى يمكن أن تؤدى إلى مزيد من عزلتهم الاجتماعية والشخصية.

٨- التكنولوجيات الجديدة تؤثر سلبيًا فى البيئة. ذلك أن إنتاج الحاسبات الآلية يحتاج إلى استنزاف شديد للموارد.

٩- مع تسارع إيقاع ظهور المجتمعات المبنية على المعرفة، فإن الأفراد الذين هم بالفعل فى وضع هامشى سواء فى التعليم فى الحياة الاجتماعية

والاقتصادية سيجدون أنفسهم مستبعدين. وحتى بالنسبة للأفراد ذوى المؤهلات المرتفعة فإن شعورا بعدم الأمان ينتابهم. وبوجه عام يمكن القول بأن التكنولوجيات الجديدة ستؤثر سلبا فى العمل، وستزداد البطالة.

١٠- هناك شواهد على أن استخدام الإنترنت من المنزل، من شأنه أن يجعل الوجود من الزاوية الاجتماعية والنفسية يتدهور. وقد ثبت أن مستخدمى الإنترنت يقل عدد أصدقائهم عبر الزمن، ويمضون فترات أقل مع أسرهم، ويعانون ضغوطًا أكثر فى حياتهم اليومية، ويشعرون بالعزلة والاكتئاب.

موضوعية الصورة المتشائمة:

تذكرنا مختلف جوانب الصورة المتشائمة للآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للثورة المعلوماتية بالتيار الفكرى المعادى للتكنولوجيا، والذى نشأ فى صميم البلاد الغربية المتقدمة. ذلك أنه مع تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، والتى هى إحدى المعالم الرئيسية للقرن العشرين، بزغت تيارات فكرية غربية معادية للتطور التكنولوجى الهائل الذى غزا مختلف ميادين الحياة الإنسانية على أساس تعقب آثاره السلبية على البشر.

وقد تبنى هذا التيار فلاسفة غربيون قامت على أساس أفكارهم حركات اجتماعية معادية للتكنولوجيا لم تقنع كلها بممارسة النقد الاجتماعى المشروع لها، ولكنها تجاوزت ذلك لتمارس العنف ضد الممارسات التكنولوجية.

وقد سبق لنا أن تعرضنا لهذا الموضوع فى دراسة نشرت فى كتابنا الزمن العربى والمستقبل العالمى (الصادر عام ١٩٩٨م عن دار المستقبل العربى) وموضوعها مستقبل المجتمع الإنسانى حيث أشرنا فى مجال دراستنا مشكلة الأمن على المستوى الكونى إلى أن هناك مخاطر أمنية من ممارسات بعض الحركات الأصولية المتطرفة (بالمعنى الواسع للكلمة) غير أنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن حركات احتجاجية أخرى، وعلى الأخص فى مجال أنصار البيئة، بدأت تميل إلى استخدام العنف، ويشهد على ذلك أن العناصر الراديكالية من أنصار البيئة قد تحولت فعلا للعنف وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية.

وعلى سبيل المثال صاغت حركة الأرض أولاً أيديولوجية متماسكة تقوم على العنف.

والواقع أن عديدًا من الجوانب السلبية التى يبرزها أنصار الصورة المتشائمة للثورة المعلوماتية، تقوم على مبدأ بالغ البساطة وإن كان بالغ الخطورة من الناحية المعرفية، ومؤداه أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى على مستوى العالم سيبقى كما هو ولن يتغير أبدًا!

وهذا المبدأ فيه ما فيه من الإيمان بحتمية تاريخية عقيمة فات أوانها بعد أن سقطت الحتمية ذاتها بكل أنماطها فى العلم والتاريخ والمجتمع!

إن هذه النظرة المتشائمة تعد نظرة مضادة لمنطلق التاريخ الإنسانى. لقد سقطت إمبراطوريات مارست الهيمنة ضد البشر قرونًا طويلة، وحلت محلها نظم سياسية أكثر انفتاحًا وإنسانية وديمقراطية. ومن يحلل حالة البشر فى القرون السابقة على الثورة الصناعية، بكل ما حفلت به من مجاعات وبؤس وإهدار لإنسانية الإنسان، ويقارنها بالوضع اليوم فى عديد من بلاد العالم بعد أن استطاعت الثورة الصناعية تحسين أوضاع البشر، ليدرك أن التقدم الإنسانى إمكانية فعلية وليس مجرد فرض من الفروض.

صحيح أن دوائر الفقر تزداد فى الوقت الراهن على المستوى الكونى، لأسباب شتى، ولكن صحيح أيضًا أن الثورة العلمية والتكنولوجية تفتح وستفتح آفاقًا واسعة من خلال الهندسة الوراثية، لكى تستطيع الحكومات إشباع الحاجات الأساسية لشعوبها، بتقديم غذاء رخيص بالإضافة إلى توفير مختلف الخدمات التعليمية والاجتماعية.

إن مجابهة الفقر هى مسئولية النخب السياسية الحاكمة، والتى يقع على عاتقها إعادة النظر فى سياسات توزيع الدخل القومى، لكيلا تستأثر القلة بالقدر الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة المنتجة.

وأيا ما كان الأمر، فلو آمنا بمنطق المتشائمين من الثورة المعلوماتية لقلنا إن على الدنيا السلام؛ لأننا وصلنا إلى نهاية التاريخ!

(٧) الواقع المعلوماتى وآفاق المستقبل

استطعنا –فيما نظن –أن نقدم صورة موضوعية للتكنولوجيات الجديدة فى الاتصال والمعلومات. عرضنا أولاً للرؤية المتفائلة التى لا ترى سوى الإيجابيات الاتصالية والمعلوماتية والمعرفية لهذه التكنولوجيات، ثم أبرزنا ثانيًا الرؤية المتشائمة التى لا ترى سوى السلبيات التى تستحدثها هذه التكنولوجيات.

وبعيدًا عن التفاؤل والتشاؤم، والذى عادة ما يكون محملاً بتوجهات أيديولوجية ثقيلة، تعكس فلسفة الباحث العامة فى المقام الأول، بدلاً من الانطلاق من أرضية الواقع، فقد يكون من المناسب أن نحلل وقائع الحياة، كما يطلق عليها الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة التى نعتمد عليها أساسًا فى هذه المناقشة. ويقصد بوقائع الحياة تلك المؤشرات الكمية أساسًا، التى تصلح فى رأيه كأساس لرسم صورة المستقبل. وكما سنرى فإن المؤشرات الكميه لا يمكن الطعن فى صحتها، لأنها صادرة عن جهات مسئولة حريصة على ثبات المعلومات وصحتها، ولكن رؤى المستقبل التى ترسم على ضوئها، قد تكون محل خلاف شديد. وذلك لأنه لو رسمنا المستقبل فى ضوئها باعتباره مجرد امتداد للحاضر، حتى مع الأخذ فى الاعتبار معدلات النمو المتوقعة، فلقد يكون فى ذلك تجاهلٌ لاحتمالات الطفرة التى يمكن لمجتمع ما أن يحدثها فى مجال التقدم التكنولوجى، إذا ما توافرت الإرادة السياسية، والإمكانات الفنية، بما يتجاوز بكثير التوقعات المبنية على أساس المؤشرات الكمية.

حقائق الحياة المعلوماتية:

يرسم لنا الدكتور محسن توفيق صورة مفزعة حقًا لواقع المعلومات على المستوى العالمى؛ لأنه يكشف بكل وضوح الهوة السحيقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، معتمدًا فى ذلك على المؤشرات الكمية الخاصة بالسكان والاقتصاد وإحصاءات السوق.

يقول الباحث: إن أكثر الآثار قصيرة المدى درامية تكمن فى الجانب الاقتصادى. فالتكنولوجيات الحديثة فى الاتصال والمعلومات تعد مسئولة فى

الولايات المتحدة الأمريكية، فى السنوات الخمس الأخيرة، عن أكثر من ربع معدل النمو الاقتصادى؛ ذلك أن صناعة هذه التكنولوجيات حققت ٨٪ من مجمل الناتج القومى الإجمالى، بما يعنى ضعف ما تحقق فى الأعوام العشرين الماضية.

وقد وصل الاستثمار فى هذه التكنولوجيات إلى معدل ٤٥٪ إذا ما قورن بمعدل ٣٪ فى الستينيات. ويمكن القول بأنه فى بعض الصناعات كما هو الحال فى الاتصالات والتأمين، فإن التكنولوجيات الحديثة للاتصال قد تكون أكثر من ثلاثة أرباع المعدات التى اشتريت. والعمل فى قطاع التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات عائده مرتفع عن الأجر المتوسط فى القطاع الخاص، ويدل على ذلك أن العامل فى هذا المجال يحصل على أجر ٤٦٠٠٠ دولار فى العام.

ويعنى ذلك أن هذه التكنولوجيات توجد الثروة. غير أن مثال الولايات المتحدة الأمريكية ليس ممثلا للواقع. والسؤال هنا ماذا عن الدول النامية التى هى مستهلكة ومستخدمة أساسًا لهذه التكنولوجيات يقرر الدكتور محسن توفيق أنه بالنسبة لأغلبية الدول النامية فإن هذه التكنولوجيات الجديدة تمثل عبئًا اقتصاديًا. فهى تدفع لكى تشترى آخر منتجات هذه التكنولوجيات، غير أنها غير معدة لتستفيد منها، أو لتحقيق معادلة التكلفة والعائد على الأقل. بل إنه يمكن القول بأنه فى مجال الأولويات فى البلاد النامية، لا يبدو استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة واقعًا فى أعلى السلم؛ لأن هناك حاجات أخرى عاجلة ينبغى الاهتمام بها.

ولو نظرنا إلى مشكلة الفقر على المستوى العالمى، وله ولا شك صلة وثيقة بالقدرة على استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات، فإنه تبرز أمامنا لوحة بالغة القتامة.

فهناك الآن ٥,٨٥ بليون إنسان يعيشون فى العالم، منهم حوالى ١٥٪ يعيشون فى الدول المتقدمة. ومعنى ذلك إن حوالى ٨٥٪ من سكان العالم يعيشون فى الدول النامية، التى نجد فيها أعلى معدل للزيادة السكانية. والفجوة فى الدخول

بين المتقدمين والمتخلفين فى هذه الحقبة التاريخية لم تكن بهذا الاتساع فى كل التاريخ العالمى، وذلك ببساطة لأن ثمرات التصنيع والتقدم التكنولوجى لمدة قرنين من الزمان ظلت متمركزة بقوة فى أقاليم أمريكا الشمالية وأوربا الغربية والحوض الباسيفيكى وفى المتوسط، كما تشير إحصاءات البنك الدولى إلى أنه فى الدول المتقدمة يصل الدخل الفردى إلى ٢٥٠٠٠ دولار فى الوقت الذى لا يزيد دخل الفرد فيه على ١٠٠٠ دولار فى البلاد النامية؛ أى الفرق ٢٥ إلى واحد.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات، فنجد الفجوة بالغة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ففى منتصف التسعينيات تشير الإحصاءات إلى أن عدد أجهزه التليفزيون فى الدول المتقدمة لكل مائة شخص كانت أربعه أضعاف ما هو موجود فى البلاد الناميه، أما أجهزة الراديو فكانت ٦ أضعاف ما لدى البلاد النامية لكل ١٠٠٠ من السكان، وسبعة أضعاف الكتب المنشورة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، واثنى عشر ضعفًا بالنسبة لخطوط التليفون لكل مائة شخص، و١٤ ضعفًا بالنسبة للمشتركين فى خدمة التليفون المحمول.

وإذا نظرنا للاستخدام العالمى للإنترنت نجد أن ١٠٨ ملايين فقط من يستخدمون الشبكة من إجمالى عدد سكان العالم الذى يصل إلى ٥,٨٥ بليون نسمة. وفى عام ٢٠٠٢ قد يرتفع عدد سكان العالم إلى ٦ بلايين فيقدر أن ٢٢٨ مليون شخص حوالى ٣,٨٪ سيستخدمون الإنترنت.

وفيما يتعلق بالمواقع على شبكة الإنترنت نجد أن ٨٢٪ من المواد باللغة الإنجليزية، ٤٪ باللغة الألمانية، ١,٦٪ باللغة اليابانية، ١,٣٪ باللغة الفرنسية، ١٪ باللغة الإسبانية، والباقى هو ٩,٨٪ موزع بين باقى لغات العالم، وأغلبها لغات أوربية. وأغلب المتعاملين مع الإنترنت فى العالم حاصلون على الأقل على شهادة جامعية، وأغلب المتعاملين معه مديرون من الدرجة الأولى، ومهنيون من جميع التخصصات، يعدون من بين الأغنياء فى مجتمعاتهم.

ويتساءل محسن توفيق فى نهاية هذا العرض الإحصائى هل الإنترنت الآن أو سيصبح فى المستقبل القريب ولنقل عام ٢٠٠٢ ظاهرة كونية حقًا؟

آفاق المستقبل:

بهذه النبرة المتشككة يحاول د.توفيق إلقاء نظرات سريعة على المستقبل. وفى تقديره أنه بالنظر إلى الفروق الجسيمة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال الدخل والتنمية البشرية وتطبيقات التكنولوجيات الحديثة لدى النخبة والجماهير، فإن هذه التكنولوجيات ستدفع اقتصاديات الدول المتقدمة إلى الأمام، وسترفع معدلات نوعية الحياة فى الدول الصناعية وبعض الدول المصنعة حديثًا. ومعنى ذلك أن الدول النامية ستهبط ببطء إلى مجال التهميش والعزلة، مما يعرضها لمخاطر الاستبعاد؛ لأنها غالبًا ما تفتقر إلى الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية التى تجعلها قادرة على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

والمسألة تتعلق أيضًا بالتوقيت، بمعنى أنه حتى لو حاولت الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة فى هذا المجال، فإنها ستلحق فى الواقع بالماضى؛ لأن الدول المتقدمة ستكون قد غادرت مواقعها لآفاق تقدم جديدة.

ومن شأن تطبيقات التكنولوجيات الجديدة أن تفكك عديدًا من المؤسسات القديمة، وتنشئ وظائف جديدة، وتغير الصناعات القائمة، مما من شأنه أن يبنى ثروات جديدة ويقضى فى الوقت نفسه على ثروات قائمة.

وسيؤدى ذلك كله بفعل التحولات فى الثروة والقوة إلى تغيرات اجتماعية بالغة العمق. ولاشك أن الشركات المتعددة الجنسيات ستكتسب قوة أكبر، فى الوقت الذى ستتآكل فيه السلطة التقليدية للحكومات.

فلسفة التاريخ:

إذا قرأنا الإحصاءات المتنوعة السابقة بدقه، فقد يكون من المنطقى أن نتبنى نظرة متشائمة، ليس فقط بالنسبة لاتساع نطاق تطبيقات التكنولوجيات الحديثة فى الاتصال والمعلومات، وإنما بالنسبة لمستقبل العالم نفسه.

فما أبشع الصورة المتشائمة التى تصور العالم باعتباره مكانًا للقلة الغنية المترفة، وفضاء أيضًا لأغلبية سكان العالم الذى يرسفون فى جحيم الفقر والمسغبة والفقر المعلوماتى والحرمان المعرفى إلى أبد الآبدين!!

ولكننا لا نعتقد فى موضوعية هذه الصورة، مهما أقيمت على ضوء الأرقام الصحيحة، التى تقدم بصورة مجردة وباردة؛ لأن هذه الصورة محملة بحتمية لا فكاك منها، مع أن الحتمية سقطت فى العلم والمجتمع والتاريخ.

ولو راجعنا سجلات التاريخ الإنسانى، لأدركنا من خلال دراسة تجارب مجتمعات مختلفة فى النهوض القومى، أمثلة تكذب هذه الصورة المتشائمة وبطريقة قاطعة. ولنضرب مثالاً بالصين. من كان يظن حين قام ماو تسى تونج بإقامة الدولة الصينية الحديثة عام ١٩٤٩م أنها ستصبح بعد حوالى نصف قرن أكثر الأقطاب الدولية الآن قوة وانطلاقًا فى مجال التنمية البشرية التى تجاوزت معدلاتها ١٢٪ سنويًا وهو رقم قياسى.

الصين قبل الثورة كانت بلد المجاعات والفيضانات والتحلل الاجتماعى؛ لأنها كانت فضاء مباحًا للدول الغربية الاستعمارية التى حرصت على فرض الأفيون عليها، حتى لا تنهض أبدًا، فزعًا من صحوة المارد الأصفر، كما كانت توصف الصين فى الكتابات الغربية العنصرية.

وكيف نفسر الطفرة التى حققتها بنجاح مدهش بعض الدول الآسيوية التى شبهت بالنمور، وحاولت الدول الغربية حصار إنجازاتها الرائعة فى مجال التنمية والتقدم التكنولوجى؟ هل كانت الإحصاءات منذ عشرين عاما تبشر بأى نهضة من هذا القبيل؟

وخلاصة ما نريد أن نركز عليه أننا على عكس أنصار النظرة المتشائمة فنحن نؤمن بفلسفة الطفرة، بشرط توافر الإرادة السياسية، والنجاح فى تعبئة موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية فى ضوء رؤية استراتيجية بصيرة، أجاد واضعوها من صناع القرار قراءة المتغيرات العالمية، والتاريخ الاجتماعى الوطنى فى الوقت نفسه. ولنتذكر أن تشاؤم العقل لا يقف أمامه سوى تفاؤل الإرادة!

القسم السابع
تحديات الثقافة العالمية

مقدمة

أولا: تغيير العالم

ثانيًا: الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية

(١) الإشكاليات المعرفية

(٢) المشكلات الواقعية

(٣) نحو نظام عالمى جديد

خاتمة

تحديات الثقافة العالمية

مقدمة:

الأسئلة التى تطرحها الثقافة العربية فى الوقت الراهن متعددة ومعقدة ومتشابكة. وليس هذا غريبًا فى الواقع فتلك سمة أساسية من سمات الثقافة العربية صحبتها منذ النهضة العربية الأولى التى أعقبت الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون وما أحدثته فيها من آثار بالغة العمق، امتد نطاقها ليشمل أجزاء متعددة من الوطن العربى الكبير.

ولعلنا نجد تفسير ذلك فى أن الثقافة العربية كانت متخلفة بحكم تخلف المجتمع العربى الذى واجه الحملة الفرنسية بكل ما تمثله من قوة عسكرية وتقدم علمى وتكنولوجى.

ليس ذلك فقط ولكن بما تمثله الحضارة الغربية ممثلة فى الثقافة الفرنسية آنذاك من قيم تقدمية فى مجال الحرية والإخاء والمساواة. وذلك كله بالإضافة إلى النظم والمؤسسات العصرية مثل النظام الجمهورى والدستور والبرلمان.

ومن هنا واجهت الثقافة العربية تحديات شتى، أخطرها السؤال المحورى الذى ما برح يطرح نفسه طوال القرون الماضية: لماذا تقدموا وتخلفنا نحن؟ وكيف نحقق التقدم؟ هل بتحديث الإسلام لكى يصبح عصريا كما نادى بذلك الشيخ محمد عبده، أم بترك التراث كله واحتذاء النموذج الغربى بالكامل سياسة واقتصادا وثقافة كما نادى بذلك المفكر المصرى المعروف أحمد لطفى السيد الذى كان رئيسًا لجامعة القاهرة، أم بالتركيز على التصنيع والتكنولوجيا كما نادى بذلك المفكر الاشتراكى المصرى سلامة موسى؟

هذه الاستجابات الثلاث حددها المؤرخ المغربى المعروف عبد الله العروى فى كتابه «الأيديولوجية العربية المعاصرة» باعتبارها ثلاثة أنماط مثالية للوعى، أطلق عليها وعى الشيخ (محمد عبده) ووعى الليبرالى (أحمد لطفى السيد) ووعى داعية التقنية (سلامة موسى).

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن أسئلة الثقافة العربية فى بداية النهضة العربية الأولى كانت: أى نموذج حضارى نحتذيه؟

ثم جاءت النهضة العربية الثانية فى الخمسينيات، بعد أن استقلت أغلب البلاد العربية وتحررت من الاستعمار، وكان السؤال الجوهرى الذى طرحته الثقافة العربية: أى نظام سياسى نطبق؟ هل نطبق الديموقراطية الليبرالية؟، أم نطبق الاشتراكية؟ أم ننطلق أساسًا من مسلمات التيار القومى وندعو للوحدة العربية؟.

وها نحن الآن فى عصر العولمة وفى مستهل القرن الحادى والعشرين، حيث تطرح الثقافة العربية على نفسها أسئلة متعددة، لعل أهمها: كيف يمكن الحفاظ على الخصوصية الثقافية فى عصر العولمة؟ وكيف يمكن حل العلاقات المتشابكة من الدين والسياسة؟ وكيف يمكن صياغة سياسات ثقافية فعالة لمواجهة الفكر المتطرف الذى سمم المناخ الثقافى العربى فى العقود الأخيرة، وأدى إلى الإرهاب فى الدول العربية ذاتها أولاً، ثم فى الدول الأجنبية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فى أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة ثانيًا.

هذه مجرد عينة من الأسئلة المتعددة المطروحة اليوم على الثقافة العربية.

ولكى نجيب عن السؤال المطروح علينا وهو أسئلة الثقافة العربية، لابد لنا أولاً من طرح نظريتنا التى صغناها من قبل لتفسير التغيرات التى لحقت ببنية المجتمع العالمى، قبل أن نقيم ما جرى للثقافة العربية فى الخمسين عامًا الماضية حتى وصلنا للوضع الراهن الذى تختبر فيه الثقافة العربية اختبارًا عنيفًا فى ضوء ثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل.

أولاً: تغيير العالم

لم يشأ القرن العشرون أن ينتهى ليسلم زمام البشرية إلى القرن الحادى والعشرين، قبل أن يحسم حسمًا نهائيًا المناظرة الكبرى التى دارت فى جنباته بين الرأسمالية والماركسية. وليس هناك من شك فى أن ثورة أكتوبر التى وقعت أحداثها عام ١٩١٧م فى الاتحاد السوفيتى، والتى ترتب عليها نشوء نظام سياسى جديد لم يشهده العالم من قبل، كانت من أهم أحداث القرن - فلأول مرة فى التاريخ تترجم أيديولوجية سياسية - صاغها فى صورتها النهائية مفكر واحد هو كارل ماركس - إلى نظام سياسى عالمى، لم يقنع بالتطبيق فى بلد واحد هو الاتحاد السوفيتى، ولكنه امتد إلى قارات متعددة. فشهدنا تطبيقًا له فى آسيا، حيث تبرز التجربة الصينية وفى إفريقيا وفى أمريكا اللاتينية.

ومنذ نشأ هذا النظام، شنت ضده الحملات العسكرية والسياسية والدعائية والإعلامية، وكرس مفكرون غربيون عديدون حياتهم العلمية للهجوم عليه، وتفنيد أسسه الفلسفية ودعائمه الاجتماعية والاقتصادية. وفى مقابل ذلك قام المعسكر الاشتراكى بحملة مضادة على الرأسمالية والإمبريالية والديموقراطية الغربية، وهكذا هيمن على مناخ القرن العشرين هذا الصراع الضارى بين الماركسية والرأسمالية، والذى اتخذ أبعادًا بالغة الخطورة، تمثلت فى سباق التسلح النووى، الذى وضع البشرية كلها على حافة الخطر.

ودارت المناظرة–المعركة، وكل فريق يتوعد الآخر بقرب هزيمته الكاملة. غير أن الرأسمالية أثبتت–بما لا يدع مجالاً لأى شك–قدرتها على تجديد نفسها، واستفادتها من النقد الماركسى فى تطوير مشروعها، فى الوقت الذى جمدت فيه الماركسية جمودًا شديدًا، بالرغم من المحاولات الجسورة لإنقاذ المشروع الاشتراكى من الفشل، سواء من خلال الممارسات النظرية النقدية التى أرادت أن تقدم قراءة جديدة للماركسية، ربما كان من أبرز صورها محاولة الفيلسوف الفرنسى لويس التوسير، أو من خلال الممارسة السياسية. وخصوصًا محاولة الشيوعية الأوربية التخلى عن بعض المسلمات فى سبيل

التكيف مع النظام البرلمانى الأوربى، وقبول فكرة الوصول إلى الاشتراكية من خلال الانتخابات.

غير أن المحاولات نظرية كانت أو سياسية فشلت فشلاً ذريعًا، لأسباب متعددة ليس هنا مجال الخوض فيها. غير أنه من قبيل التسرع الزعم أن المناظرة بين الماركسية والرأسمالية قد حسمت نهائيًا لصالح الرأسمالية. ذلك أنها–على سبيل اليقين ـ سقطت ـ الشمولية ـ كنظام سياسى، غير أن الخلط بين الشمولية والماركسية باعتبارها أيديولوجية ينطوى على عديد من القيم والأفكار الخاصة بالعدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وحرية الإنسان، والعمل على تنمية كل قدراته الإبداعية، يعد خلطًا للأوراق، فكثير من هذه القيم الإيجابية وجد طريقه إلى النظرية الغربية ذاتها؛ لأنها تعبر عن قيم إنسانية عامة، أثبتت الخبرة التاريخية أنها جديرة بأن تتبع.

ومن هنا يمكن القول بأن فهم ما حدث فى العالم، لا يمكن أن يتم بشكل موضوعى لو بنى على أساس «المنهج الاستقطابى» إن صح التعبير–والذى يميز تمييزًا فاصلاً بين الماركسية والرأسمالية، كما يتم التمييز بين الأبيض والأسود، ذلك أنه عبر مرحلة تاريخية طويلة، تمت فيها عملية التأثر والتأثير، ومن خلالها انتقلت الأفكار والتجارب إلى آخر، فى صمت وبغير إعلان رسمى.

وهذه العملية البطيئة المعقدة، لا يغنى فى فهمها سوى مدخل التحليل الثقافى الذى يركز على أنظمة الأفكار فى نشوئها وتحولها وتغيرها. ومن هنا فإن تتبع الرحلة الطويلة التى قطعها العقل الغربى بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن، سواء فى شقه الماركسى أو الرأسمالى، هو الذى يسمح لنا بفهم ما حدث من انقلابات سياسية وتغيرات اقتصادية. فما السياسة فى النهاية سوى مشروع ثقافى، ونفس الملاحظة تسرى على الأنساق الاقتصادية التى تنهض فى العادة على أساس مجموعة متماسكة من القيم الثقافية.

ولو تتبعنا ما حدث فى العالم فى الفترة الأخيرة، لوجدنا أن مقولات المنهج الجدلى تنطبق بشدة عليها. فإذا كان سقوط الماركسية يمثل الفكرة، فإن صعود

الرأسمالية والزعم بأنها ستكون هى الأيديولوجية الكونية المقبلة تمثل فى الواقع نقيض الفكرة. غير أننا نرى –من خلال قراءة دقيقة للتحولات العالمية– أن المحصلة النهائية ستتمثل فى عملية تأليف خلاقة بين الماركسية والرأسمالية، من خلال صياغة أنموذج عالمى جديد يتسم بالتوفيقية بين عناصر فلسفية وثقافية واقتصادية وسياسية كان يُرَى من قبل أنها متناقضة.

ومن هنا يأتى منهجنا فى قراءة تغيير العالم، والذى يتمثل فى التأكيد على سقوط الشمولية، والتحليل النقدى لصعود الرأسمالية، وأهم من ذلك كله تصورنا عن الأنموذج العالمى الجديد.

فكرة الحرية الغربية:

وإذا عبرنا الآن مجال التأثيرات الثقافية الغربية على فكر الجيل الأول من الليبراليين العرب، وخصوصًا فى مجال تطبيق المنهج الوضعى، والاهتمام بالشخصية القومية وما أدت إليه من نتائج ومشكلات ثقافية وسياسية، فإنه ينبغى أن نناقش صلب مشكلة الحداثة السياسية التى حاول المجتمع العربى الوصول إليها، وهى مشكلة الحرية.

ويمكن القول بأن الفكرة المحورية التى استقاها أحمد لطفى السيد ومدرسته من الفكر الغربى هى فكرة الحرية. وقد اعتبرها ليس فقط محكًا للعمل السياسى، بل ضرورة من ضرورات الحياة، وشرطًا أساسيًا من شروط الوجود الإنسانى. وقد استقى مفهومه عن الحرية من الفكر الليبرالى السائد فى القرن التاسع عشر. إن الحرية عنده–مقتفيًا فى فى ذلك آثار المفكرين الأوربيين–هى (أساسًا) غياب القيود غير الضرورية التى تضعها الدولة على ممارسة النشاط الإنسانى. فالدولة عليها فقط أن تحفظ الأمن والعدالة وتحمى المجتمع من أى هجوم محتمل. وفى هذه المجالات فقط يمكن أن تقيد من حريات الأفراد. أما فيما عدا ذلك فليس لها أن تتدخل إطلاقًا فى نشاطهم. فالأفراد لهم أن يتمتعوا بحقوق الكتابة والكلام والنشر والاجتماع. ومما لاشك فيه أن الترويج لهذه الأفكار وعرضها على الرأى العام قد أضاف إلى الوعى العربى أبعادًا جديدة. فقد لفتت هذه الأفكار الأنظار

إلى أهمية بناء نظام سياسى حديث، يقوم على أساس انتخاب ممثلين، ينتمون إلى أحزاب سياسية متعددة، ويستطيع المواطن أن يختار اختيارًا حرًا من يمثله من بين مرشحى هذه الأحزاب. وكذلك أضافت هذه الأفكار إلى الرصيد الديموقراطى بتركيزها على أهمية حرية الكلام والنشر والاجتماع، من خلال التأكيد على ضرورة تقييد نشاط الدولة وقصره على الميادين الرئيسية فى الأمن والدفاع.

إن أهمية هذا التيار الليبرالى فى إطار تطور العالم العربى الحديث، لا تكمن فقط فى انتشار أفكاره عبر الكتب والجرائد والمجلات والمؤسسات التعليمية، ولكن لكون أنصاره نجحوا فى تولى السلطة فى عديد من البلاد العربية، مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق وتونس والمغرب، وحاولوا أن يحكموا-سواء فى صورة ملكيات دستورية أو جمهوريات-مطبقين فى تلك البلاد الأنموذج الليبرالى الغربى.

غير أن الممارسة التاريخية أثبتت فشل هذه التجربة الليبرالية العربية الأولى فى تحقيق أهدافها الكاملة. ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، لعل أهمها أنها تمت فى ظل وجود قوات احتلال أجنبية فى عديد من هذه البلاد، وتدخلها فى السياسة. مما أدى إلى إفشال التجربة فى النهاية، إضافة إلى فشل الأحزاب السياسية العربية فى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات، فأصبحت ممارسة الديموقراطية كأنها ممارسة شكلية؛ الهدف منها حماية مصالح الطبقات المستغلة. وقد أدى وقوع عدد من الانقلابات العسكرية - لعل أهمها انقلاب يوليو ١٩٥٢م فى مصر، والذى سرعان ما تحول إلى ثورة - إلى إسقاط الأنموذج الليبرالى، وخصوصًا فى دول المشرق العربى، فى مصر وسوريا والعراق، وظهور أنظمة عقائدية وعسكرية حاولت أن تحقق -بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل-هدف العدالة الاجتماعية ولكن على حساب الحرية السياسية. فقد سادت فى هذه البلاد نزعات القهر السياسى، وقضى على الحريات التقليدية التى يعرفها الأنموذج الغربى السياسى، وهى حريات التعبير والتفكير

والاجتماع والتنظيم. وساد الفكر السياسى الأحادى، سواء اتخذ شكل الناصرية أو البعثية، وانتقلنا إلى حقبة تاريخية سادت فيها صور شتى من الاتجاهات الاشتراكية والشعبوية.

غير أن هزيمة حزيران يونيو سنة ١٩٦٧م كانت خاتمة لهذه الحقبة التاريخية، وبداية لتطورات جديدة، وانعطافًا إلى تيار الليبرالية مرة أخرى، وإن كان ذلك يتم فى الواقع بخطى بطيئة ومتعثرة، نتيجة لرسوخ القيم الشمولية والسلطوية التى سادت فى الخمسينيات والستينيات فى عدد من البلاد العربية.

ومن هنا يمكن القول بأن التجربة الليبرالية العربية الأولى بالرغم من العديد من إيجابياتها وأهمها على الإطلاق فى تقديرنا اختبار الأنموذج الليبرالى الغربى على أرض الواقع، وبروز إيجابياته وسلبياته ـ قد سقطت تاريخيًا، ثم قامت على أنقاضها–فى الوقت الراهن–تجربة ليبرالية أخرى وليدة تستحق أن نتأمل ملامحها فى ضوء تطورات النظام العالمى، وتغيرات المجتمع العربى على السواء.

الحالة التونسية تحتاج إلى تأمل، ذلك أن قادة النظام السياسى أحسوا بالحاجة إلى التكيف مع شعارات العولمة السياسية المرفوعة فى الوقت الراهن، وهى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا عمدوا إلى تجميل النظام السياسى الذى يقوم أساسًا على الهيمنة المطلقة للحزب الدستورى الحاكم. وهذه الهيمنة فى الواقع لم تأت من فراغ، وإنما لها أصول تاريخية تتمثل أساسًا فى الدور الإيجابى الذى لعبه هذا الحزب من أجل الحصول على الاستقلال فى البلاد، وفى البدء بمسيرة التنمية وبغض النظر عن نجاحاتها أو إخفاقاتها عبر الزمن.

واقتصرت محاولات التجميل السياسى على أمرين: الأول إدخال تعديلات دستورية وانتخابية تضمن تمثيل أحزاب المعارضة بنسب معينة، والثانى يتعلق بالسماح بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، حتى تتحقق تعددية المرشحين ومن ثم يتاح للشعب أن يختار الأصلح من بينهم.

أما الحالة المصرية فهى أكثر تعقيدًا، نظرًا لوجود إرث تاريخى فى التعددية السياسية من أيام العصر الليبرالى الذى قطعت مسيرته ثورة يوليو ١٩٥٢م، وكذلك نتيجة لتعدد التجارب السياسية التى مر بها المجتمع المصرى منذ الثورة حتى الوقت الراهن.

ولعل نقطة الانقطاع الحاسمة تتمثل فى إلغاء النظام الذى يقوم على أساس الحزب الواحد، وهو هنا الاتحاد الاشتراكى، وفتح باب ضيق أمام التعددية السياسية، استطاع عدد محدود من الأحزاب أن ينفذ منه. غير أنه يمكن القول بأن ألوان الطيف السياسى كلها ليست ممثلة، فليس هناك تمثيل لتيار الإسلام السياسى، وليس هناك أيضًا تمثيل للشيوعيين.

والتجربة المصرية حافلة بالعبر والدروس؛ لأنه تبين من الممارسة العملية أن الحزب الحاكم، وهو الحزب الوطنى، لا يتسم بالفاعلية السياسية المطلوبة؛ لأن أنصاره لا ينطلقون من إيديولوجية واحدة تمت صياغتها من خلال حوار ديموقراطى تم داخل الحزب. كما أن أحزاب المعارضة تتسم بالترهل والجمود والضعف الشديد، نتيجة تحكم التقاليد الاستبدادية، والتى تتجلى فى انفراد زعامات تقليدية باتخاذ القرار، وإلغاء الحوار الحقيقى داخل الأحزاب، وعدم جماهيرية هذه الأحزاب وهامشية دورها السياسى.

غير أن الأمانة تلزمنا أن نقرر أن هناك، إضافة إلى الضعف الداخلى للأحزاب، قيودًا سياسية وأمنية متعددة تحد من حرية حركتها فى الشارع السياسى.

وتبقى أخيرًا الحالة المغربية الفريدة، والتى تتمثل فى أن النظام ألقى بعبء التخلف على عاتق المعارضة، وقيد حركتها فى نفس الوقت بالانفراد بتعيين الوزراء فى الوزارات السيادية. وهكذا أصبح على عاتق المعارضة واجب النجاح المستحيل فى تحقيق التنمية، واحتمال الفشل الذريع فى القيام بالمهمة.

وهكذا إن شئنا أن نصدر حكمًا نهائيًا على المحاولات المبذولة من قبل النظم السياسية العربية المعاصرة للخروج من إسار ثقافة الاستبداد، لقلنا إنها فى الواقع لا تكذب ولكنها فقط تتجمل!

ثانيًا: الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية

(١) الإشكاليات المعرفية:

أدت التطورات العالمية التى أشرنا إليها فى مقدمة هذا البحث إلى بروز إشكاليات معرفية جديدة ومشكلات واقعية عالمية. ويمكن رد سبب بروز هذه الإشكاليات والمشكلات إلى عوامل متعددة. وربما كان أول عامل من هذه العوامل هو الخبرة التاريخية الثمينة التى تحصلت من الممارسات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية فى القرن العشرين.

لقد كان القرن العشرون حافلا بالأحداث الكبرى، فقد اكتملت فيه الثورة الصناعية بكل أبعادها، ثم برزت من بعد الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث أصبح العلم لأول مرة فى تاريخ البشرية عنصرًا أساسيًا من عوامل الإنتاج، وتحولت التكنولوجيا لتصبح هى الأداة الأساسية لإشباع الحاجات الأساسية لملايين البشر فى مختلف أنحاء المعمورة.

وجاءت مؤخرا الثورة الاتصالية الكبرى، والتى أصبحت شبكة الإنترنت هى رمزها البارز، وهذه الثورة بإجماع العلماء الاجتماعيين هى أخطر ثورة فى تاريخ البشرية، بحكم أنها أتاحت للناس فى كل مكان إمكانية الاتصال المباشر، والتفاعل الإيجابى بين مختلف الثقافات الإنسانية بكل ما تحفل به من رؤى متنوعة للعالم.

وليست خبرة القرن العشرين فقط هى التى أدت إلى بروز إشكاليات معرفية ومشكلات واقعية جديدة، بل إن بروز الوعى الكونى بمشكلات الإنسانية الحادة، وأبرزها موضوع البيئة ومخاطر تلوث الكوكب، قد أدى إلى ظهور أنماط مستحدثة من التفكير، وممارسة مؤسسات قديمة مثل اليونيسكو ومؤسسات حديثة مثل جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو البحث بطرق جديدة تعتمد فى المقام الأول على التفكير الجماعى، من خلال استطلاع آراء أبرز العقول الإنسانية فى مختلف التخصصات العلمية وحقول المعرفة، حول تشخيص الوضع

الإنسانى الراهن، والتماس أكثر الحلول فاعلية لمواجهة كل من الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية.

ويمكننا التأكيد على أن أبرز المؤسسات العالمية التى انشغلت فى السنوات الأخيرة بموضوع تحديد وبلورة الإشكاليات المعرفية ونحن على مشارف الألفية الثالثة هى هيئة اليونيسكو.

وفى هذا المجال نظم العالم الاجتماعى الفرنسى جيروم بانديه رئيس وحدة البحوث المستقبلية فى اليونيسكو مؤتمرا عالميا عنوانه «حوارات القرن الحادى والعشرين» جمع فيه أبرز العقول لمناقشة الإشكاليات التى ستواجه الإنسانية فى العقود القادمة.

وقد جمع بانديه خلاصة هذه الحوارات فى كتاب نشره اليونيسكو فى إبريل عام ٢٠٠٠ بعنوان «مفاتيح القرن الحادى والعشرين». ولو استعرضنا أقسام الكتاب الخمسة، لاستطعنا أن نضع أيدينا على الإشكاليات المعرفية الأساسية، التى تصلح لأن تكون موضوعات بحثية، تؤلف عنها الأبحاث والكتب، أو تكون موضوعات لورش عمل وندوات ومؤتمرات.

وفيما يلى بيان بهذه الموضوعات الهامة:

القسم الأول: استشراف المستقبل وعدم اليقين. أى مستقبل للبحوث المستقبلية؟

موضوعات هذا القسم تتعلق كلها بفكرة استشراف المستقبل من زاوية إمكاناتها وحدودها وآفاقها وعلاقتها بالفعل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

ومن أمثلة الموضوعات المبحوثة:

١- مستقبل واحد أو تعددية المستقبلات .

٢- طبيعة المستقبل .

٣- أصول المستقبل .

القسم الثانى: نحو عقد طبيعى: مستقبل النوع الإنسانى ومستقبل الكوكب

ومن أمثلة الموضوعات المبحوثة:

١- أى مستقبل للنوع الإنسانى؟

٢- السكان: أى مستقبل للسكان والهجرة- القرن الواحد والعشرون.

القسم الثالث: نحو عقد ثقافى جديد

آفاق جديدة للثقافة التعددية والتعليم

وفيما يلى نماذج من الموضوعات المبحوثة:

١- نحو صدام للحضارات أم تجاه التهجين الثقافى .

٢- الآفاق الجديدة للثقافة: العولمة وعدم اليقين الثقافى والعنف .

٣- نحو ثقافات مهجنة.

القسم الرابع: نحو عقد اجتماعى جديد

تعلم العيش المشترك

وفيما يلى نماذج من البحوث:

١- أى ديموقراطية فى المستقبل؟

٢- أى مستقبل لحقوق الإنسان؟

٣- ما مستقبل وضع المرأة فى العالم

٤- ما مستقبل الطفولة فى القرن الحادى والعشرين؟

٥- ما مستقبل العمل وما مستقبل الوقت؟

القسم الخامس: نحو عقد أخلاقى جديد

العالم والعولمة

وفيما يلى نماذج من البحوث:

١- الثورة الصناعية الثالثة والعولمة.

٢- هل تمثل العولمة فخًا؟

٣- عقد اجتماعى جديد لمرحلة جديدة من مراحل العولمة.

٤- نحو نمط جديد من التنمية ونهاية الفقر.

ويمكن القول بأن كل إشكالية معرفية من هذه الإشكاليات تنطوى على موضوعات بحثية متعددة. وهذه الموضوعات صدر بصددها كتاب بالغ الأهمية نشرته اليونيسكو من تأليف فردريك مايور السكرتير السابق لليونسكو وأسهم إسهاما واضحا فى تأليفه جيروم باندية.

والكتاب عنوانه «عالم جديد».

F. Mayor, J Binde' Un monde nouveau, Paris, Editions Odile Jacob, 1999.

ويتسم الكتاب باحتوائه على مؤشرات كمية وكيفية لكل مشكلة من المشكلات المبحوثة.

(٢) المشكلات الواقعية:

فى تقديرنا أن المؤسسة العالمية التى تخصصت فى الفترة الأخيرة فى حصر وتحديد المشكلات الواقعية التى ستجابه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين هى جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان. وقد أسست هذه الجامعة مشروعا رائدًا اسمه «المشروع الألفى» The Millennium أصبح يصدر تقريرًا سنويًا بعنوان: «حالة المستقبل» State of the future وقد حرر التقرير الأخير الصادر عام ٢٠٠٢ Jeromec. Glenn & Thedore J. Gordon .

ومما هو جدير بالذكر أن مركز الدراسات المستقبلية التابع لجامعة القاهرة أصبح مشاركا فى وضع تقرير «حالة المستقبل» الجديد، وباعتبارى أحد مستشارى هذا المركز فأنا مع مجموعة من الخبراء شاركنا بعرض رؤيتنا للمستقبل حتى يتضمنها التقرير الجديد.

وقد استطاع تقرير حالة المستقبل أن يضع يده على خمس عشرة مشكلة عالمية، بيانها كما يلى:

١- كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الناس؟

٢- كيف يمكن إتاحة الفرصة لكل فرد لينال نصيبه من المياه النظيفة بغير صراع؟

٣- كيف يمكن إقامة التوازن بين التزايد السكانى والموارد ؟

٤- كيف يمكن لديموقراطية أصيلة أن تنبع من النظم السلطوية السائدة ؟

٥- كيف يمكن لعملية صنع القرار أن تكون أكثر التفاتا لمنظور الأجل الطويل؟

٦- كيف يمكن للعولمة وشيوع المعلوماتية والاتصالات أن تعمل لخير كل إنسان؟

٧- كيف يمكن تدعيم البعد الأخلاقى للأسواق لسد الفجوة بين الغنى والفقير؟

٨- كيف يمكن تقليل مخاطر الأمراض الجديدة والأمراض القديمة التى عادت للظهور ؟

٩- كيف يمكن تدعيم القدرة على الحسم واتخاذ القرار فى ضوء تغير طبيعة العمل والمؤسسات ؟

١٠- كيف يمكن للقيم المشتركة واستراتيجيات الأمن الجديدة التقليل من الصراعات الإثنية والإرهاب واستخدام الدمار الشامل ؟

١١- كيف يمكن تحسين وضع المرأة والرقى بالوضع الإنسانى؟

١٢- كيف يمكن وقف آثار الجريمة المنظمة ؟

١٣- كيف يمكن سد الاحتياج المتزايد للطاقة ؟

١٤- كيف يمكن تدعيم الفتوحات العلمية والتكنولوجية ؟

١٥- كيف يمكن تضمين القرارات الكونية الاعتبارات الأخلاقية ؟

(٣) نحو نظام عالمى جديد

إذا كانت الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التى ستواجه الإنسانية فى القرن الواحد والعشرين هى ما نقترحه لتكونا المحور الأول والثانى من محاور حوار الحضارات، فإن المحور الثالث والهام هو ضرورة صياغة نظام عالمى جديد يحل محل النظام العالمى الراهن.

وقد التفتت الأمم المتحدة إلى أهمية هذا الموضوع، فقد شكل كوفى أنان سكرتير عام الأمم المتحدة لجنة من ٤٠ شخصية تمثل ثقافات العالم المتعددة، باعتبارهم مجموعة من الحكماء لكتابة تقرير عن حوار الحضارات والمشكلات التى تواجهه، وكيفية إدارته. وكان من بين هذه الشخصيات الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام الأسبق والأمير الحسن بن طلال. وقد أعدت اللجنة تقريرا مبدئيا قبل الحادى عشر من سبتمبر عنوانه «الحد الفاصل. edivid eht gnissor وقبل إقرار التقرير فى شكله النهائى جرت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فأعيد النظر فى التقرير المبدئى وخرج فى صورته النهائية.

والتقرير فى الواقع ينقسم إلى قسمين أساسيين: القسم الأول وفيه نقد عنيف للنظام العالمى الراهن، باعتباره يتسم بعدم العدالة ويقوم على التحيز لصالح الدول العظمى، والقسم الثانى يبشر بنظام عالمى تتحدد سماته بدقة، على أساس ضرورة إلغاء احتكار الدول العظمى لسلطة اتخاذ القرار فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وقبول التعددية السياسية، واحترام الخصوصيات الثقافية.

خـــاتمـــة

حاولنا فى هذه الدراسة عن أسئلة الثقافة العربية أن تطبق منهجنا الذى بلورناه من قبل فى دراساتنا المختلفة وهو المنهج التاريخى النقدى المقارن. غير أننا أولينا أهمية خاصة لتطبيق منهجية التحليل الثقافى التى أصبحت لها الصدارة اليوم فى تحليلات العلم الاجتماعى المعاصر كما يقرر عالم الاجتماع الفرنسى المعروف آلان تورين فى أحدث كتبه «أنموذج جديد».

هذا المنهج هو الذى فرض علينا تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية: تغيير العالم، وتقييم لما جرى، والوجوة الثلاثة للثقافة العربية فى ضوء ثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل.

القسم الثامن

تجديد النظام الثقافى العربى

مقدمة

أولا : نحو حضارة عالمية جديدة

ثانيًا : نقد ذاتى عربى

(١) اختبار الحداثة السياسية

(٢) ثقافة تحت الحصار!

(٣) عقلية التحريم!

ثالثًا : الوجوه الثلاثة للثقافة العربية المعاصرة

(١) وجه الماضى: إعادة اختراع التقاليد!

(٢) وجه الحاضر: العرب فى مواجهة العاصفة!

(٣) وجه المستقبل: غياب الرؤية الاستراتيجية العربية!

رابعًا : حصر لمشكلات التواصل الثقافى مع الغرب

خاتمة

تجديد النظام الثقافى العربى

مقدمة:

ولكى نجيب على السؤال المطروح علينا وهو البعد الثقافى فى تجديد النظام العربى، لابد لنا أولاً من طرح نظريتنا التى صغناها من قبل لتفسير التغيرات التى لحقت ببنية المجتمع العالمى، قبل أن نقيم ما جرى للثقافة العربية فى الخمسين عامًا الماضية حتى وصلنا للوضع الراهن، الذى تختبر فيه الثقافة العربية اختبارًا عنيفًا فى ضوء ثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل.

أولاً: نحو حضارة عالمية جديدة

لا يمكن تحديد أثر المتغيرات العالمية المعاصرة على مستقبل الوطن العربى، بغير قراءة تحليلية ونقدية لهذه المتغيرات. وهذه القراءة تحتاج بالضرورة إلى منهج، ومنهجنا الذى نعتمد عليه هو ما يمكن أن نسميه المنهج التاريخى النقدى المقارن، مع تركيز خاص على ما يطلق عليه منظور التحليل الثقافى.

ولعل السؤال الرئيسى الذى يفرض نفسه:

ما الذى جرى فى العالم وما هو تفسيره، وما هى صورة النظام العالمى الجديد الآخذ فى التشكل الآن ببطء، ولكن بثبات؟

ما الذى جرى فى العالم؟

يمكن القول بأن أهم تغير حدث هو سقوط الأنظمة الشمولية التى كانت تقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة، وصعود موجة الليبرالية والتعددية السياسية من خلال حركة الجماهير السلمية الإيجابية، التى خرجت-مستفيدة من تيار

البروستريكا الذى أطلقه جورباتشوف–لكى تقضى على الاغتراب السياسى والاقتصادى والثقافى الذى عانت منه طويلاً.

ومعنى ذلك سقوط الأنساق السياسية المغلقة، والتى كانت تحتكر الحقيقة السياسية، وظهور أنساق سياسية مفتوحة، تتعدد فيها الأصوات، وتبرز المعارضة وتتنافس الأحزاب والجماعات السياسية.

وقد ترتب على سقوط الأنظمة الشمولية صعود موجة القومية التى كانت مكبوتة تحت غطاء الاتفاق الشكلى والرضا بالوضع القائم، وبروز الصراعات الإثنية، وكأن الصراع الطبقى قد أخلى سبيله للصراع الإثنى والقومى، والسؤال هنا: هل كان يمكن لهذه التغييرات العميقة أن تحدث فجأة، أم أنه كانت لها مقدمات منذ أمد بعيد؟

لو راجعنا بدقة الأدبيات الخاصة بمشكلات التطور فى كل من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية فى العقود الماضية، لوجدنا مفهومًا مسيطرًا، هو مفهوم الأزمة التى تمر بها كل من الرأسمالية والاشتراكية.

غير أن الفرق الجوهرى هو أن التصدى للأزمة فى المجتمعات الرأسمالية بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية كان متاحًا للمفكرين من كافة الاتجاهات بما فيها الاتجاه الماركسى، فذلك يعد من قبيل النقد الاجتماعى المشروع الذى يتيح الفرصة للنخبة السياسية أن ترى البدائل المتاحة أمامها من ناحية، ويرفع مستوى الرأى العام من ناحية أخرى.

فى حين أن التعرض للأزمة فى المجتمعات الاشتراكية الشمولية فى أوربا الشرقية، كان يعد من قبيل الانشقاق والمعارضة غير المشروعة، والتى يلاحق من يمارسها بكل صور الملاحقة، وهكذا فى الوقت الذى كان فيه جيل كامل من المفكرين الغربيين المختلفين فى مشاربهم السياسية، يمارسون النقد العلنى للنظام الرأسمالى ويشخصون أزمته الاقتصادية والسياسية والثقافية، كان جيل كامل من المفكرين الماركسيين يضطهدون اضطهادًا شديدًا من قبل السلطات الرسمية.

مفهوم الأزمة إذن كان هو المفهوم المسيطر فى تحليل مشكلات المجتمعات المعاصرة. وبالرغم من أن الأزمة والتغير فى نظر بعض الباحثين هى عمليات أساسية دائمة تصاحب أى وجود إنسانى، غير أنه مع ذلك لابد فى مجال تعريف الأزمة من التفرقة بين الأزمات الظرفية، والأزمات الهيكلية. الأولى يمكن مواجهتها بتعديل بعض السياسات القائمة، والثانية أخطر؛ لأنها تتعلق بصميم بنية النظام الذى قد يحتاج إلى جراحة شاملة، تؤدى إلى تغيير نسق القيم الذى يقوم عليه.

وتختلف النظم السياسية والمجتمعات فى طريقة مواجهتها للأزمات. وهناك- كما أشرنا-أنظمة مفتوحة، تعتبر الأزمات وسيلة فعالة لإحداث التغيير فى النظام، وهى لأسباب متعددة قادرة على احتوائها والانطلاق من جديد، وهناك أنظمة مغلقة، تعتبر الأزمات معوقات تواجه إما بالقمع السياسى، أو بإجراءات إدارية عقيم، مما يجعلها فى النهاية تدور فى دائرة مغلقة تؤدى إلى الجمود.

وأيًا ما كان الأمر، فإن الحديث عن أزمة النظم الرأسمالية المعاصرة، توارى تحت تأثير سقوط النظم الشمولية وما أدى إليه من تغيرات عميقة، على الصعيد الثقافى والأيديولوجى.

على الصعيد الثقافى:

ومن أبرز هذه التغييرات إعادة صياغة صورة الآخر فى الخطابات السياسية المعاصرة.

وهكذا يمكننا التأكيد على أن موضوع الآخر فى العلاقات الدولية سيكون أحد الموضوعات الكبرى التى سيشتد بصددها الصراع الثقافى والسياسى والاقتصادى فى مرحلة تشكل النظام الدولى الجديد، وتبلور ملامح الحضارة العالمية المقبلة، حقًا لقد كانت صورة الآخر وراء النظام العالمى منذ بداية تشكله وحتى الآن، كما يؤكد ذلك الباحث المرموق فى الدراسات الإفريقية «على مزروعى»، وهو يردها إلى الازدواجية فى الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام، والتى تقوم على التفرقة بين «نحن وهم» أو بعبارة أخرى بين اليهود والأغيار، والمسيحيين وغير المسيحيين. والمسلمين وغير المسلمين، ويبين كيف انتقلت التفرقة بين الأنا والآخر من الإطار الدينى إلى الإطار السياسى وإطار العلاقات الدولية.

وإذا كان المسرح الدولى يسيطر عليه ثلاث قوى: المدنية الغربية الرأسمالية والنظم الماركسية، والإسلام، وإذا كانت المدنية الغربية الرأسمالية أصبحت علمانية وتخلصت إلى -حد كبير- من الإطار الدينى الذى كان يحكم إدراكها للعالم، فلم يبق كمتحد لها سوى الإسلام الذى يقوم على الوحدانية، والنظم الماركسية التى تقوم فى عقيدتها على الإلحاد. والآن وبعد سقوط النظم الماركسية، لم يبق فى الساحة سوى المدنية الغربية والإسلام. هل معنى ذلك ضرورة حدوث مواجهة بينهما؟

وهل يفسر ذلك بروز مشكلة الآخر بشدة فى الفترة الأخيرة فى العلاقات الأوربية العربية بشكل خاص، وفى العلاقات الغربية بشكل عام. إن الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على ضرورة إجراء عملية نقد ذاتى أساسية مضمونها كيف يقدم المسلمون أنفسهم كدين وثقافة وسلوك للعالم؟ بعبارة أخرى: دراسة التأثيرات السلبية للسلوك الإسلامى كدول ومجتمعات وجماعات على تشكيل صور نمطية للإسلام والمسلمين قد لا تكون تعبيرًا صادقًا وأمينًا عن روح الإسلام الحقيقية.

لو تأملنا الأحداث حولنا لأدركنا أنه تدور حول الآخر معركة ثقافية وسياسية كبرى، تعكس اتجاهين متصارعين:

الاتجاه الأول، والذى يتمثل فى عنصرية صريحة فى النظرية والممارسة.

والاتجاه الثانى، والذى يتبنى منظور التسامح الثقافى فى النظرية والتطبيق.

بعبارة موجزة هناك صراع حاد فى مجال إعادة صياغة صورة الآخرين. وسيتوقف على حسم الصراع بروز ملمح هام من ملامح الحضارة العالمية الجديدة. بعبارة أخرى هل سينتصر التيار العنصرى، أم سيسود تيار التسامح الثقافى، الأكثر اتفاقًا مع السمة العالمية للنظام الدولى، والتى ستكون أبرز ملامح القرن الحادى والعشرين؟

التوفيقية أساس النظام العالمى

بالإضافة إلى ذلك بدأت تظهر-نتيجة للتغيرات الكبرى فى أوربا الشرقية- صراعات فكرية حادة فى الفكر الغربى دارت حول موضوعين: الموضوع الأول: هل هُزمت الماركسية هزيمة ساحقة مما سيجعل الرأسمالية والليبرالية تحل محلها؟

الموضوع الثانى: هل يمكن صياغة نظرية صورية محكمة (على غرار الماركسية) للرأسمالية تدشن سقوط الشمولية، وتعلن بداية السيطرة الشاملة للرأسمالية؟

الموضوع الأول دار فيه الصراع بين فوكوياما وجالبرث، والموضوع الثانى دار فيه الصراع بين بيتر برجر وجاك برازن.

بالنسبة للموضوع الأول، نشر فوكوياما اليابانى الأصل والأمريكى الجنسية ورئيس دائرة التخطيط بوزارة الخارجية الأمريكية مقالة أثارت كثيرًا من الجدل عنوانها «نهاية التاريخ» فى مجلة «المصلحة القومية»، استعار فيها بعض أفكار هيجل عن حركة التاريخ، ليؤكد أن التاريخ قد وصل لنهايته. بعد انتصار الليبرالية انتصارًا ساحقًا على الشمولية، وهيمنة الأنموذج الرأسمالى. وهذه الأفكار هى بذاتها التى يصفها الاقتصادى الأمريكى الشهير جالبرث بالأيديولوجية التبسيطية، وذلك فى محاضرة ألقاها بجامعة أدنبرة بالمملكة المتحدة بعنوان: «اليمين مخطئ.. لماذا؟».

ووجهة نظره أن هذه الأيديولوجية تصور عالمًا ثنائى القطبية بنحو صارم، حيث تقوم الشيوعية على جانب، والرأسمالية على الجانب الثانى، وتوجد كلتاهما فى صورتها الخالصة. والتصور الذى تقدمه هذه الأيديولوجية أنه بعد سقوط الشيوعية فى أوربا الشرقية ستشق هذه البلاد طريقها إلى الرأسمالية، تصور بعيد عن الواقع؛ لأن المسألة أعقد من هذا بكثير.

أما الموضوع الثانى فقد دار فيه الصراع -وإن كان بشكل غير مباشر- بين عالم الاجتماع الأمريكى بيتر برجر الذى صاغ لأول مرة فى تاريخ الفكر

الغربى نظرية صورية شاملة للرأسمالية فى كتابه «الثورة الرأسمالية» الصادر عام ١٩٧٨م، والذى يرى فيه أن الرأسمالية أصبحت نظرية كونية قابلة للتطبيق فى كل مكان بغض النظر عن الفروق الثقافية بين أمم العالم؛ لأنها هى التى تضمن الحرية والعدالة والرخاء، وبين المؤرخ الأمريكى جاك بارزن، والذى نشر مقالة بالغة الأهمية بعنوان «مقولة الديموقراطية» نفى فيها نفيًا قاطعًا وجود نظرية موحدة للديموقراطية التى يربطها نسق فكرى واحد. وذهب أبعد من ذلك حين أكد أن الديموقراطية الأمريكية –مثلها فى ذلك مثل الديموقراطية الإنجليزية– لا يمكن تصديرها للخارج؛ لأن أهم ما فى الديموقراطية ليس مقولاتها التى تقوم عليها أيًا كانت، ولكن فى طريقة تطبيقها وفى المؤسسات التى ستقوم على آلية التطبيق، وهذه مسألة لصيقة بالتاريخ الاجتماعى الفريد لكل مجتمع، وهى الحاسمة فى موضوع الممارسة الديموقراطية.

هذا هو ميدان الصراع الثانى فى مرحلة تشكيل النظام العالمى الجديد، بين الإطلاقية الأيديولوجية والنسبية الفكرية.

ولو حاولنا القراءة المتأملة لمؤشرات التغيرات الثقافية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية يمكننا أن نقرر أنه سيظهر نمط سياسى اقتصادى ثقافى توفيقى جديد، سيحاول أن يؤلف تآلفًا خلاقًا بين متغيرات تبدو فى الظاهر متناقضة، وستمر هذه المحاولة بمرحلة تتسم بالصراع الحاد العنيف، والذى قد يأخذ أحيانًا شكل المجابهة العسكرية المحدودة فى هوامش النظام وليس فى مركزه.

ستكون هناك محاولات للتوفيق بين:

–الفردية والجماعية، على الصعيد الأيديولوجى والاقتصادى والسياسى. وينبغى أن نضع فى الاعتبار هنا بعض الكتابات الفرنسية والإنجليزية الهامة حول إعادة النظر فى مفهوم الفردية، من أبرزها كتاب حرره عالم السياسة الفرنسى جان لوكا بعنوان «عن الفردية» صدر عام ١٩٨٦م.

– بين العلمانية والدين (ويلفت النظر هنا كتابات بيتر برجر، والتى ذكر فيها أن إغراق الحضارة الغربية الحديثة فى العلمانية كان غلطة استراتيجية، دفعت الآن ثمنها الثقافة المعاصرة فى صورة العودة العنيفة إلى الدين، والتى تأخذ أحيانًا شكل الجماعات المتطرفة).

– بين عمومية مقولة الديموقراطية وخصوصية التطبيق فى ضوء التاريخ الاجتماعى الفريد فى كل قطر.

– بين القطاع العام والقطاع الخاص، وظهور صور مستحدثة من الملكية لم تكن معروفة من قبل. فى دراسة نشرت حديثًا عرضت خمس صور من الملكية يراد الاختيار بينها فى أوربا الشرقية وهى: تمليك العاملين، الملكية الإدارية، الملكية المختلطة، الملكية المدنية، الملكية المهنية.

– بين الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل.

– بين المصلحة القُطرية والمصلحة الإقليمية (صيغة التجمعات الاقتصادية الإقليمية).

– بين الأنا والآخر على الصعيد الحضارى.

– بين الدولة الكبيرة المركزية فى مواجهة التجمعات المحلية والتجمعات الصغيرة التى تسودها اللا مركزية.

– بين تحديث الإنتاج (وزيادة الاستهلاك وتنويعه)، والبحث عن معنى الحياة فى نفس الوقت، فى ضوء العودة إلى مفهوم التقدم بدلاً من مفهوم التنمية.

– بين زيادة معدلات التنمية فى البلاد المتقدمة ومساعدة دول العالم الثالث على اللحاق، وفقًا لمقولة ويلى برانت مستشار ألمانيا السابق نحن جميعًا - ويقصد الإنسانية - فى قارب واحد.

– بين الإعلام القطرى والإعلام العالمى الذى ستكون له السيادة فى الحقبة القادمة بفضل تكنولوجيا الاتصال العالمية.

بعبارة موجزة:

سيتسم النموذج التوفيقى العالمى الجديد بسمات أربع، لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية.

١-التسامح الثقافى المبنى على مبدأ النسبية الثقافية فى مواجهة العنصرية والمركزية الأوربية والغربية.

٢-النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الإطلاقية الأيديولوجية.

٣-إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان فى سياقات ديمقراطية على كافة المستويات. بعد الانتصار على نظريات التشريط السيكولوجى، والتى تقوم على أساس محاولة صب الإنسان فى قوالب جامدة باستخدام العلم والتكنولوجيا.

٤-العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية، وتقليص مركزية الدولة.

٥-إحياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة التى غزت المجال العام ولم تترك إلا مساحة ضئيلة للمجال الخاص.

٦-التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية.

إننا نشهد- فيما نرى- المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التى سقطت، وبداية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها «وحدة الجنس البشرى».

هذه هى العناصر الأساسية للنموذج التوفيقى العالمى الجديد الذى يتشكل الآن ببطء.

وسيساعد على تخليق هذه الحضارة الجديدة، ليس فقط تحول النظم السياسية والاقتصادية، ولكن التحول من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات.

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه الآن: أين الوطن العربى من كل هذه التغييرات الجوهرية فى النظام العالمى؟

ثانيًا: نقد ذاتى عربى

مــقدمـــة:

لا يمكن الإحاطة الشاملة بالمسار العربى فى القرن العشرين فى دراسة وجيزة. فهذا المسار حافل بالمعارك الحضارية والسياسية والاقتصادية بين العرب وأطراف دولية شتى، حاولت فيه القوى الأجنبية إجهاض النهضة العربية منذ بداياتها فى القرن التاسع عشر حتى الآن.

كيف يمكن للباحث أن يخوض فى هذا المعترك الضخم؟ حين فكرت فى الإجابة وجدت أنه قد يكون من الأنسب- والعرب على مشارف القرن الواحد والعشرين-أن أتأمل حصاد المسار العربى فى القرن العشرين فى السياسة والاقتصاد والثقافة، من خلال التحليل النقدى للسلبيات العربية الراهنة.

ولن تستطيع بطبيعة الأحوال تشخيص وتحليل كافة السلبيات، لذلك نطبق منهجًا انتقائيًا يركز أكثر ما يركز على الفشل العربى فى اختبار الحداثة السياسية، وعجز الثقافة العربية عن تحقيق المعاصرة، بل وارتدادها إلى ذهنية التحريم-بتعبيرات المفكر السورى صادق جلال العظم-والتى كانت أحد أسباب التخلف العربى.

(١) اختبار الحداثة السياسية

حين جابه الوطن العربى مشكلة التخلف، وخصوصًا بعد ارتفاع الوعى الثقافى نتيجة الاحتكاك بالغرب، وسعى إلى التقدم، كان لابد من المرور أولاً من بوابة الحداثة السياسية. ونعنى بذلك الإدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية، لم تعد تصلح لمواجهة تحديات العالم الحديث. ومن هنا دعت مجموعة من المفكرين، لعل أبرزهم أحمد لطفى السيد، ممن خرجوا من عباءة الشيخ محمد عبده المصلح الإسلامى الكبير، إلى تبنى الليبرالية الغربية مذهبًا سياسيًا، باعتبار أنه من شأنه أن يحدِّث النظام السياسى العربى، ويكون القاطرة التى ستدفع بالمجتمع العربى إلى التقدم.

ولعل الإسهام البارز لممثلى هذا التيار الليبرالى العربى البازغ، أنهم غيروا صيغة السؤال التقليدى، والذى كان مبناه: ما الشروط الكامنة وراء ازدهار أو تحلل المجتمع الإسلامى، ليصبح: ما الشروط الكامنة وراء ازدهار أو تحلل أى مجتمع إنسانى، ومعنى ذلك أن الحل الدينى للتحدى الغربى قد طرح جانبًا، لمواجهة مشكلة التخلف والتقدم مواجهة شاملة، لا تقتصر فقط على المجتمع العربى.

ولعل تحديد هذه التأثيرات على الليبراليين العرب يسمح لنا الآن بإثارة سؤالين: الأول، هل نجح هؤلاء من خلال نشر التعليم وتدعيم مناهج البحث العلمى فى الجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية فى نشر الفكر الوضعى؟، أم أن هذه المحاولات جابهتها عقبات شديدة نتيجة جمود تقاليد المجتمع العربى ومقاومتها لكل محاولات التجديد الفكرى؟

ترد على خاطرنا مباشرة المعركة الشرسة التى أديرت ضد طه حسين، حين أصدر كتابه الشهير «الشعر الجاهلى» محاولا فيه أن يطبق المناهج الوضعية في دراسة التراث، مما أدى إلى إخراجه من كلية الآداب. ومغزى هذه الحادثة البارزة أن معاقل الفكر العربى التقليدى فى الثلاثينيات. كانت عنيفة فى مقاومتها تطبيق المنهج الوضعى الحديث فى مجال الدراسات الأدبية والاجتماعية والإنسانية، وخصوصًا إذا ما مست التراث فى أحد جوانبه، أو حاولت أن تدرسه بشكل علمى. ولعل ما شهدناه من معارك فكرية عنيفة على طول الوطن العربى فى العقود الأخيرة بين أنصار الأصالة ودعاة المعاصرة، لشاهد على أن المعركة مازالت مستمرة، وأن النصر النهائى لم يكتب لأى من الفريقين.

أما السؤال الثانى الخاص بالاهتمام «بالشخصية القومية» وتحديد ملامحها وقسماتها، فقد كانت له آثار إيجابية وسلبية على السواء. ومن آثاره الإيجابية البارزة تشكيل هوية وطنية لكل بلد عربى، وخصوصًا بعد الخروج من إطار الهوية العثمانية الإسلامية. ومن هنا بذل أحمد لطفى السيد جهودًا بارزة لبلورة ملامح الشخصية المصرية، وفتح الباب بذلك لاجتهادات فكرية شتى فى هذا

السبيل، مازالت تدور حولها الخلافات، بين من يركزون على شخصية مصر الفرعونية، أو القبطية أو العربية الإسلامية، وأدى ذلك أيضًا إلى محاولات شتى فى بلاد عربية أخرى للحديث عن ملامح شخصيات قطرية متعددة، كالشخصية التونسية أو اللبنانية أو العراقية على سبيل المثال. غير أن الإغراق فى الحديث عن ملامح محددة للشخصيات القطرية أدى فى بعض الأحيان إلى تدعيم المشاعر الوطنية المتطرفة التى تنظر إلى البلد المحدد، بغير اعتبار للرابطة العربية التى تربطه بمحيطه العربى.

من هنا نشأت ما يسميها الخطاب العربى التقليدى النزعة «القطرية»، والتى هى فى نظره العقبة الحقيقية أمام تحقيق الوحدة العربية.

غير أن هذا الحديث عن الشخصيات القومية قد فتح الباب أيضًا لبحث ملامح الشخصية القومية العربية ذاتها. ولعل هذا الاهتمام الفكرى هو الذى كان وراء الدعوة السياسية للقومية العربية، على أساس أن من بين هذه الملامح البارزة وحدة اللغة، ووحدة التراث، والتاريخ المشترك. وقد دارت حول ملامح الشخصية القومية العربية معارك سياسية شتى، فهل نحن عرب أم نحن مسلمون؟ هذا سؤال استراتيجى كان مثارًا لخلافات متعددة. ومن ناحية أخرى أثيرت تساؤلات شتى مثل: هل المرجعية فى موضوع القومية يمكن أن تكون وضعية-احتذاء بالنموذج الغربى، أم أن المرجعية يمكن أن تكون دينية على أساس الهوية الإسلامية، والتى هى الهوية الغالبة فى المجتمع العربى المعاصر؟

ومن ناحية أخرى أصبحت الشخصية العربية -التى اختلف الباحثون العرب والمستشرقون الأجانب فى تحديد سماتها- محل اهتمام الدوائر الفكرية والسياسية الغربية. وقد حاول بعض المستشرقين أن يقدموا صورة مشوهة للشخصية العربية لخدمة الأهداف السياسية لدولهم، كذريعة لاتخاذ مواقف عدائية ضد بعض الدول العربية. كما أنه فى الوقت الراهن، وبحكم اشتعال الصراع العربى الإسرائيلى طوال الخمسين عامًا الماضية، فإنه قد بذلت محاولات غربية شتى فكرية وسياسية، لوصم الإسلام باعتباره دينًا عدوانيًا،

ولوصف العرب بأنهم إرهابيون، باعتبار أن العداء إزاء الآخر هو أحد ملامح الشخصية العربية.

(٣) ثقافة تحت الحصار!

نحن نتبنى مفهومًا للتنمية الشاملة، يرى أن هناك امتزاجًا عضويًا بين الأنساق الاقتصادية والسياسية والثقافية، بل إن تقدم المجتمعات لا يمكن أن يتم إلا من خلال تبنى رؤية بصيرة للعالم، تنطلق من التوازن الدقيقة بين هذه الأنساق جميعًا.

وفى ضوء ذلك نتساءل: هل يمكن للمجتمع العربى المعاصر-مهما بلغت إنجازاته الاقتصادية المتواضعة-أن يتقدم فى ظل سيادة ثقافة الاستبداد، وهل يمكن إطلاق المبادرات الخلاقة للأفراد والجماعات والتنظيمات السياسية والمؤسسات الاجتماعية، والسلطة الدينية تمسك بسيف التحريم تشهره فى وجه كل مجدد، وتهدد به من يحاولون تحرير المجتمع من ربقة التفسير الجامد للنصوص الدينية، وهل ونحن فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية-حيث تنتقل البلاد المتقدمة من نموذج مجتمع المعلومات إلى نموذج مجتمع المعرفة بالمعنى الشامل للكلمة. هل يمكن للمجتمع العربى الذى يرسف نصف عدد سكانه تقريبًا فى جهالة الأمية، والذى تسوده غيبوبة الفكر الخرافى أن ينهض بين العالمين.

ولنتفق منذ البداية على أن ملمحًا أساسيًا من ملامح الثقافة العربية المعاصرة، هو أنها ثقافة تقوم على أساس استبداد الحكام وخضوع المحكومين!

وظاهرة الاستبداد فى المجتمع العربى قديمة ولها جذور فى التاريخ البعيد، ولعل المجتمع الإسلامى فى مراحله الأولى، والذى اختلطت فيه السلطة الدينية بالسلطة الزمنية، هو الذى أسس لثقافة الاستبداد وأفسح لها لكى تهيمن على مجمل الفضاء الاجتماعى، وأصبحت من ثم عمودًا رئيسيًا من أعمدة الثقافة السياسية للمجتمع.

والاستبداد السياسى العربى المعاصر استبداد مراوغ، فليس بالضرورة أن يرتدى ثياب الاستبداد الفج القديم، حيث كان يستطيع الحاكم أن يأمر بقطع رقاب خصومه بغير جرم ثابت، وبدون محاكمة عادلة، ولكنه اليوم يلبس أقنعة شتى، منها شرعية الثورة المزعومة التى تسمح للنظام الثورى أن يهدر قاعدة سيادة القانون، ومنها شرعية التقاليد التى تبيح للجماعة الحاكمة استنادًا إلى شرعية تاريخية تقوم على الاستمرار والوراثة، أن تتحكم فى مقاليد الاقتصاد والاجتماع والسياسة وفقًا لإرادتها المنفردة، ومنها شرعية التعددية السياسية المحكومة بإرادة الحاكم الذى يدير العملية السياسية وكأنها مسرحية عبثية مستمرة يقوم هو بإخراجها بنفسه، باعتباره الزعيم الملهم، حيث يختفى الأبطال، ويكون كل الممثلين السياسيين مجرد كومبارس، يؤدون الأدوار التى يرسم خطوطها الزعيم، بل وينطقون بالحوار الذى يضعه على ألسنتهم!

ولو تأملنا فى أنظمة الشرعية السياسية السائدة فى الوطن العربى اليوم، لوجدناها لا تخرج عن هذه الأنماط الثلاثة: التقاليد والثورة والتعددية السياسية المحكومة. وكل نمط من هذه الأنماط يثير مشكلات متعددة نظرية وتطبيقية، كما ظهر من خلال الممارسة طوال القرن العربى الماضى.

والشرعية السياسية التى تقوم على التقاليد لها فى علم الاجتماع السياسى مبرر وسند، ذلك أن الباحثين فى هذا العلم يقررون أن الحكم الذى تمارسه عائلة ما مالكة، استمر أعضاؤها فى حكم البلاد، أحيانًا لمئات السنوات، يكتسب عبر الزمن شرعية تاريخية؛ لأنه يكشف -وإن كان بشكل ضمنى- عن رضاء المحكومين بهذا الحكم، حتى لو كانت فى مرحلة أو أخرى برزت ظواهر احتجاج أو معارضة مارستها جماعة من الجماعات، أو قادها أفراد من هنا وهنا، غير أن ذلك لا يعنى أن هذا النمط من أنماط الشرعية السياسية العربية قد جمد على حاله عبر السنين، بل إنه -تحت ضغط ضرورة التطور للتكيف مع تغير مفهوم السياسة فى العالم- قد حاول أصحابه أن يطوروه، ويكسبوه -ما أمكنهم ذلك- سمات عصرية. ولو تأملنا هذه المحاولات بطريقة نقدية، لقلنا إنها فى الواقع محاولات

متقطعة الأنفاس، ومحدودة للغاية من زاوية الأفق الديموقراطى المعاصر. وبعض هذه المحاولات لم تخرج عن محاولة تطبيق نظام صورى للشورى، يقوم على أساس تعيين بعض أعضاء المجتمع من الموالين للحكم فى مجلس يعرض عليه ما تختاره العائلة المالكة من أمور. وفى بعض المحاولات التى اعتبرت فى حد ذاتها جسورة، تقرر أن تكون عضوية مجلس الشورى فى جزء منها تقوم على الانتخاب وليس على التعيين! ويا لها من مغامرة كبرى تقوم بها هذه النظم فى مجال توسيع دائرة المشاركة السياسية!

وهناك دول ممن تنتمى إلى نموذج التقاليد، صاغت نظامًا سياسيًّا يقوم على التعددية السياسية المحكومة، وعلى وجود برلمان، يتم التحكم فيه بصورة صريحة أو خفية، حتى لا يتجاسر على القيام بوظائفه فى التشريع والرقابة التى يقوم بها أى برلمان معاصر فى أى نظام ديمقراطى.

أما عن شرعية الثورة فى الوطن العربى فحدث عنها ولا حرج! ذلك أن أغلب النظم السياسية العربية التى أقيمت على أساس شرعية الثورة لم تكن فى حقيقة أمرها سوى نظم انقلابية صريحة، قامت بها مجموعة من المغامرين السياسيين سواء ارتدوا الثياب العسكرية أو المدنية، باسم أيديولوجية معلنة، أو بدعوى إصلاح الأوضاع والقيام بالتنمية الشاملة للبلاد. وتثبت الخبرة التاريخية العربية أن هذه النظم الثورية المزعومة، التى سحقت مبدأ سيادة القانون، وقضت على الحريات السياسية، ومارست التصفية الجسدية الهمجية ضد خصومها السياسيين، أدت فى الواقع إلى تخلف مجتمعاتها، وتجميد تطورها السياسى، والقضاء المطلق على حيويتها الاجتماعية. ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى هذه النظم العربية، فهى معروفة، وما زال بعضها يمارس الحكم المطلق، بكل ما فى ممارسات الاستبداد السياسى من وحشية، ومن الانفراد باتخاذ القرار فى حالات السلم والحرب على السواء.

ونأتى أخيرًا إلى الشرعية السياسية العربية التى تقوم على أساس التعددية السياسية المقيدة المحكومة، وهذه النظم لها نماذج مختلفة حقًّا، فبعضها فيه

تقليد قديم للتعددية السياسية، وإن كان يهيمن على المسرح السياسى حزب حاكم قوى، ولعل تونس تعد مثالاً بارزًا على ذلك، وبعضها عاد مرة أخرى إلى التعددية السياسية بعد تجميدها فى مرحلة ثورية، ولعل مصر تعد نموذجًا لذلك، ونوع ثالث يعكس الإبداع السياسى العربى فى مجال تجميل النظام الاستبدادى، ويتمثل فى دعوة المعارضة لكى تتولى الحكم بنفسها، فى ظل شعار جديد هو التوالى السياسى، ولعل المغرب هى النموذج الأمثل.

وكل حالة من هذه الحالات تحتاج إلى مناقشات مستفيضة لمعرفة هل هذا النظام، ونعنى التعددية السياسية المقيدة والمحكومة، يحقق فعلاً قيم الديموقراطية والتعددية، أم أنه مجرد تنويع على لحن الاستبداد العربى الأصيل والراسخ.

(٣) عقلية التحريم!

هل يمكن لنا كعرب أن ندخل القرن الحادى والعشرين بأقدام ثابتة وأعين مفتوحة وبفكر جسور يقتحم سائر المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تواجهنا، بغير ممارسة كاملة لحرية التفكير وحرية التعبير؟

إن الثقافة العربية المعاصرة المحاصرة بالاستبداد السياسى، تضع قيودًا متعددة على حرية التفكير. ولو تأملنا تاريخ التقدم فى مختلف الحضارات لأدركنا أنه كان محصلة لممارسة حرية التفكير بغير قيود ولا حدود. فلننظر لتاريخ التقدم الغربى، وسنجد أن أوربا لم تستطع أن تخرج من عباءة القرون الوسطى بكل تخلفها وأثقالها، إلا بعد ما حطمت المؤسسات التى كانت تحجر على الفكر، وتضع قيودًا لا حدود لها على العقل الإنسانى، بل وتمارس البطش الشديد والقمع بمختلف صوره على كل مفكر أو مثقف أو باحث جرئ على تحدى المسلمات العلمية أو الفكرية أو السياسية أو الدينية السائدة. لم تستطع أوربا أن تنفذ من أبواب التقدم إلا بعد أن حققت ثورتها الثقافية الكبرى، من خلال تحطيم استبداد الكنيسة، التى أرادت بسيف الإرهاب الدينى الباطش أن تختم على عقول الناس، وأن تجبرهم على التسليم بمذاهبها المتهافتة، والتى تعكس رؤيتها

المتدهورة للعالم. وبذلك فتحت أوربا الناهضة من خلال ركام القرون الوسطى الباب واسعًا وعريضًا أمام العقل لكى يجوب الآفاق، ويستطلع أسرار الكون ويحاول استكشاف المجهول، من خلال بلورة منهج عقلى متكامل يحاول بالمنطق بحث مختلف المشكلات، ويسعى بالمنهج العلمى إلى دراسة مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية. ومن هنا نستطيع أن نفهم الدلالة الكبرى لكتاب الفيلسوف ديكارت الشهير «مقال فى المنهج» الذى كان فتحًا فى بابه وقت صدوره؛ لأنه رسم طريقًا جديدًا للتفكير المنهجى، ووضع دليلاً للعقل الإنسانى الناهض لكى يتفحص أى مشكلة، ويدرس مختلف جوانبها، ويصل فى النهاية إلى نتائج محددة، بعضها يتسم بصفة اليقين، وبعضها يتحول إلى فروض علمية قابلة للدحض والإثبات.

لقد سمحت حرية التفكير للعقل الأوربى أن يستطلع آفاق ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد من خلال بلورة علوم متكاملة يدرسها، ولكنها دفعت به أيضًا إلى تنمية المنهج العلمى المنضبط لدراسة الظواهر الطبيعية بمختلف تجلياتها. وفى هذا المجال لم يتردد العقل الأوربى إطلاقًا فى أن يبنى على القواعد الراسخة التى وضعها المسلمون فى مجال البحث العلمى بمختلف فروعه، فى الطبيعة والكيمياء والفلك والطب. لم يزعم بعض الأوربيين أن الفكر العلمى الإسلامى فكر وافد لا ينبغى الاستعانة به، ولم ترتفع أصوات غيره ترفع شعارات الغزو الثقافى أو تندد بالتبعية الثقافية، كما يحدث اليوم فى مواجهة الفكر الإنسانى المتقدم.

حرية التعبير

لم تكن حرية التفكير هى فقط مدخل أوربا للدخول فى عالم الحداثة، ولكن رافقتها حرية التعبير. ولا يجوز لنا الظن أن حرية التفكير التى حصل عليها العقل الأوربى قد تبلورت بسهولة، ذلك أن المفكرين والباحثين والمثقفين عمومًا خاضوا فى سبيل امتلاكها معارك ضارية مع السلطة بل إن بعضهم وقعت عليه عقوبات بدنية بالغة القسوة، وبعضهم سيقوا للموت جزاء وفاقًا لممارستهم

حرية التفكير. وخاض هؤلاء الرواد معارك أخرى للحصول على حق حرية التعبير. ذلك أن قيود النشر كانت ثقيلة؛ لأن السلطة السياسية والدينية عمدت إلى فرض رقابة محكمة على ما ينشر، حتى لا تتهدد مصالحها بتأثير قوة الكلمة المكتوبة. وهكذا يمكن القول بأن أوربا حلقت فى فضاء التقدم مستخدمة جناحى حرية التفكير وحرية التعبير.

وإذا ولينا وجوهنا الآن إلى الوضع فى العالم العربى، لأدركنا أننا حققنا منذ بداية النهضة العربية الأولى خطوات متواضعة فى مجال حرية التفكير وحرية التعبير. ذلك أنه إذا كنا قد شهدنا بناء المدارس والجامعات الحديثة فى مختلف ربوع الوطن العربى، حيث يدرس المنهج العلمى ويستخدم فى بحث مختلف الظواهر الطبيعية، فإنه يجابه صعوبات جمة فى التطبيق فى ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد.

فى مجال السياسة يضيق إلى كبير هامش حرية التفكير وحرية التعبير نظرًا لسيادة ثقافة الاستبداد، وممارسة القهر المنظم على فئة المثقفين والباحثين، والتى تمنعهم من طرح الأسئلة الصحيحة عن طبيعة النظم السياسية السائدة، وعن شرعيتها، وعن مظاهر استبدادها، وعن كيفية الخلاص من ربقتها، من خلال تبديد الوعى الزائف الذى تنشره هذه النظم من خلال التحكم فى الإعلام وفى منابر الثقافة المتعددة، ونشر الوعى الاجتماعى الصحيح.

ولعل الظاهرة الملفتة للنظر حقًا فى الحياة السياسية المعاصرة، هى تواطؤ المؤسسة السياسية–أيا كانت طبيعتها واتجاهاتها ومدى انغلاقها أو انفتاحها– مع المؤسسة الدينية لممارسة حظ حرية التفكير وحرية التعبير. ولعل هذا أحد أهم أسباب التخلف فى الوطن العربى.

لقد وصلنا إلى نهاية القرن العشرين وبدأنا قرنًا جديدًا، ومن واجبنا أن نتأمل حصاد هذا القرن عربيًا، لكى نشخص السلبيات البارزة، ونضع أيدينا على جوانب القصور، ولكى نحدد أيضًا الميادين القليلة التى استطعنا فيها أن نحقق نوعًا من التقدم النسبى.

ولا ينبغي لنا أن نتطور تحت تأثير تهديدات العولمة، بل إنه من الضرورى لنا ممارسة النقد الذاتى بصورة بصيرة، فى تشخيص مشكلاتنا ووضع الحلول التى تتفق مع تاريخنا الاجتماعى، والتى لا تحاول القفز فوق الواقع العربى بكل تناقضاته وأوضاعه. العولمة السياسية ترفع شعارات الديموقراطية والتعددية، واحترام حقوق الإنسان، والعولمة الاقتصادية تدعو لتحرير الاقتصاد وفتح السوق. والعولمة الثقافية تركز على الانفتاح الثقافى وحوار الحضارات، والعولمة الاتصالية فتحت باب الاتصال غير المحدود بين بنى البشر من خلال الإنترنت.

هذه كلها دعوات صريحة لمختلف بلاد العالم، خصوصًا تلك التى تسودها الأنظمة الاستبدادية، والفكر المنغلق، على أن تتحرر من ربقة الماضى، وتدخل العالم الجديد.

ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى عملية إحياء ثقافى كاملة، تتكفل بالقضاء على ثقافة الاستبداد، وتؤسس لثقافة الديموقراطية، وتغرس مبادئها فى الأسرة والمدرسة والجامعة وفى فضاء المجتمع كله. ومن ناحية أخرى ينبغى توسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير إلى غير ما مدى، وتحكيم العقل فى صنع السياسات وصنع القرار، والاستفادة من التجارب المقارنة الناجحة. ولابد من إعادة صياغة العلاقة بين الدول العربية ومواطنيها، حتى يتحولوا من وضع الرعايا إلى مكانة المواطنين ذوى الأهلية السياسية والثقافية.

ثالثًا: الوجوه الثلاثة للثقافة العربية المعاصرة

للثقافة العربية المعاصرة ثلاثة وجوه: وجه يتعلق بالماضى ووجه يتعلق بالحاضر ووجه أخير يتعلق بالمستقبل.

١ ـ وجه الماضى: إعادة اختراع التقاليد!

إعادة اختراع التقاليد هو أدق وصف للمناخ الثقافى العربى الراهن؛ ذلك لأنه –نتيجة لتفاعلات شتى دولية وسياسية واقتصادية وثقافية–تسود المجتمع العربى فى الوقت الراهن موجة عارمة من العودة للدين، والذى يتمثل فى انتشار

مظاهر التدين الشعبى بين مختلف الطبقات، وانتشار الفكر الخرافى الذى يستند زورا وبهتانا لأسانيد دينية، وشيوع الفكر المتطرف الذى يلوى عنق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، تعبيرًا عن رؤية مغلقة للعالم تقوم أساسًا على التحريم والتكفير، وبروز الإرهاب ضد المسلمين وغيرهم ترجمة لهذا الفكر المتطرف.

نحن لا نتحدث هنا عن بعض المؤشرات الشكلية مثل شيوع الحجاب حتى فى بلد مثل مصر شهد تحرر المرأة منذ العشرينيات، ولكن فى اعتبار الحجاب بذاته هو رمز الإسلام، بالرغم من غياب آيات ملزمة بذلك. ولعل مما يكشف عن عملية إعادة اختراع التقاليد التى تقوم أساسا على اعتبار الماضى هو المرجعية التى ينبغى أن تحكم سياسات الدول وسلوك البشر، أن الحجاب أصبح هو المعركة الأساسية فى فرنسا بعد صدور القانون الفرنسى الذى يحرم ارتداء شارات دينية فى المدارس العمومية سواء كانت يهودية أو مسيحية أو إسلامية.

تصاعدت صيحات الغضب من البلاد العربية حتى وصلت حدود فرنسا، وكأن معركة الإسلام المعاصر هى الحجاب وليست السلوك المتخلف لجماعات شتى من المسلمين الذين يرفضون الانفتاح على العالم، ويصرون على تقليد السلف تقليدًا أعمى فى الملبس والمأكل والسلوك، مع أن الزمان غير الزمان والمجتمع غير المجتمع.

ولو أجرينا عملية تحليل مضمون للأسئلة التى تطرح من قبل الرجال والنساء المتعلمين منهم والجهلة، والجامعيين منهم وغيرهم على من يقومون بالإفتاء لأدركنا أننا أمام كارثة ثقافية كبرى. والواقع أنه لا يعدل تفاهة الأسئلة وهامشية ما تطرحه من موضوعات سوى جهالة الإجابات التى يقدمها الغالبية العظمى ممن يقومون بالإفتاء، والتى تكشف بوضوح أنهم لا يعيشون عصرهم، بل إنهم–وهذا هو الأخطر–لا يفهمون المقاصد العليا للإسلام حق الفهم. ويتزمتون حيث لا مجال للتزمت، ويحرمون حيث لا مجال للتحريم، ويقدمون على الإجمال صورة كئيبة للحياة التى ينبغى أن يمارسها المسلمون فى زعمهم حتى يكتسبوا مرضاة الله.

لا يمكن للمجتمع العربى أن يتقدم إذا تحكمت فيه هذه الرؤية الماضوية، المصممة على أن يتحكم الموتى فى الأحياء. ومن المؤشرات الدالة على سيادة عملية إعادة اختراع التقاليد تراجع الفكر العلمانى الذى يفصل بين الدين والدولة فى ظل التشويه المتعمد من قبل أنصار الفكر الإسلامى المتطرف، والذى يصف العلمانية بأنها كفر. وهذا التراجع الفكرى العلمانى تم لحساب الفكر المتطرف الذى يدعو لإنشاء دولة إسلامية؛ أى دولة دينية، تصبح الآلية الأساسية فى مجال إصدار القرارات فيها هى الفتوى وليس التشريع الذى تقوم به المجالس النيابية المنتخبة تحت رقابة الرأى العام.

وإذا أضفنا إلى ذلك الدعوات التى تنادى بأسلمة المعرفة، بمعنى أخذ المعرفة الغربية ثم أسلمتها، لأدركنا أن هذه الدعوى الزائفة من وجهة النظر الإبستمولوجية، لن تؤدى-إذا تمت وهذا مستحيل-إلا إلى عزل العرب عن التيار المتدفق للمعرفة العلمية العالمية فى مجال العلوم الطبيعية كما هو الحال فى مجال العلوم الاجتماعية.

وفى نفس الاتجاه تصب الكتابات التى تكاثرت فى الحقبة الأخيرة عن «الإعجاز العلمى فى القرآن»، والتى لا تفعل إلا الفخر بسبق القرآن للعلم الحديث، مع أنه ليس-كما هو معروف-كتابًا فى العلوم. بالإضافة إلى أن هذه الدعوات يمكن أن تضع النصوص الدينية فى حرج لأن العلم متغير. لذلك دعونا منذ سنوات إلى شعار مؤداه أن «العلم يقوم على الشك فى حين أن الدين يقوم على اليقين».

وبالإضافة إلى ذلك ما فضل الذين يرددون شعار الإعجاز العالمى للقرآن من المسلمين فى حين أن الغربيين هم الذين ينتجون العلم، وهم الذى يبتكرون التكنولوجيا، وهم الذين يعلنون كل يوم عن اختراعاتهم النافعة للبشرية جمعاء.

أليس فى هذه الدعاوى العريضة غير المؤسسة على الحقائق تعبير فج عن الإحساس بالدونية إزاء الغربيين من العلماء والمبتكرين والمبدعين.

وإذا كانت مرجعية الحياة ستصبح هى الماضى فماذا سيفعل المسلمون فى الحاضر، وما هى رؤية العالم التى سيمارسون حياتهم فى ضوئها وخصوصًا ونحن نعيش فى عصر العولمة، حيث لا تغنى المقاطعة الثقافية، ولا العزلة الدولية.

٢ـ وجه الحاضر: العرب فى مواجهة العاصفة!

يطرح على الثقافة العربية فى الوقت الراهن سؤال خاص بعاصفة القرن الحادى والعشرين: كيف ستتفاعل مع العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية؟

ولابد أن نبدأ بتساؤل: هل يمكن إصدار حكم قاطع فيما يتعلق بقبول أو رفض العولمة، إن إصدار حكم نهائى على العولمة ينص على رفضها رفضًا مطلقًا، يكشف عن تعجل فى إصدار الأحكام بغير تأمل فى منطق التطور التاريخى. وإذا كان صحيحًا أن العولمة الراهنة تكشف عن ذروة من ذرى تطور النظام الرأسمالى العالمى، فإن التاريخ سيتجاوز هذه اللحظة، وسيكشف فى المستقبل المنظور أن العولمة-بغض النظر عن نشأتها الرأسمالية-ستتجاوز شروط نشأتها لتصبح عملية عالمية واسعة المدى، ستنقل الإنسانية كلها-على اختلاف ثراء وفقر الأمم-إلى آفاق عليا من التطور الفكرى والعلمى والتكنولوجى والسياسى والاجتماعى.

وبعبارة أخرى ستحدث آثار إيجابية لم تكن متصورة لدى من هندسوا عملية العولمة، بل وستتجاوز هذه الآثار مخططاتهم التى كانت تهدف للهيمنة والسيطرة على النظام العالمى، وسيثبت التاريخ أنه لن يتاح لدولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى لمجموعة من الدول الكبرى أن تهمين هيمنة كاملة على العالم اقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجيا وعلميًا، وإلا حكمنا على شعوب الأرض جميعًا بالعقم وعدم الفاعلية.

وفى هذا الإطار، فثمة حاجة ملحة إلى منهج صحيح للتعامل مع ظاهرة العولمة بكل أبعادها. فالعولمة عملية تاريخية غير قابلة للارتداد. وبذلك يعد منطقًا متهافتًا ما يدعو إليه بعض أعدائها من ضرورة محاربتها؛ لأنك

لا تستطيع الوقوف أمام نهر يتدفق، هى عبارة عن حصاد تقدم إنسانى تم عبر القرون الماضية، وأسهمت فيه شعوب وحضارات شتى. هل يمكن مثلاً محاربة الإنترنت، من خلال إصدار قرار بالامتناع عن التعامل معه، كما تفعل الآن بعض الأنظمة السياسية العربية؟ وهل يمكن الامتناع عن التعامل مع منظمة التجارة العالمية، مع الاعتراف بسلبيات متعددة فى نصوصها؟ وهل يمكن مواصلة خرق حقوق الإنسان وقمع الشعوب، فى إطار من العولمة السياسية يدعو لضرورة تطبيق الديموقراطية، ونشر آفاق التعددية السياسية والفكرية؟ وهل يمكن مقاومة بزوغ وانتشار ثقافة فكرية كونية تحمل فى طياتها تبلور الوعى الكونى بأخطار البيئة على سلامة الكوكب ذاته، وأهمية صياغة معايير أخلاقية كونية تضع قواعد المنهج فى التعامل بين الشعوب والحوار بين الحضارات، وتحارب العنصرية والتطهير العرقى والتعصب الدينى، والاستقلال الاقتصادى.

إن المعركة الحقيقية لا تكمن فى مواجهة العولمة كعملية تاريخية، وإنما ينبغى أن تكون ضد نسق القيم السائد الذى هو فى الواقع إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم. وهنا على وجه التحديد ينبغى تحديد طبيعة المعركة فى النضال-على المستوى الدولى-للقضاء على ازدواجية المعايير فى تطبيق حقوق الإنسان، وعدم فرض نموذج الديموقراطية الغربية كنموذج أوحد للديموقراطية، وإتاحة الفرصة للشعوب، لكى تمارس إبداعها السياسى. وهناك ضرورة عاجلة لتقنين حق التدخل حتى لا يشهر كسلاح ضد الشعب العربى وغيره من شعوب الجنوب. كما أن قضية حل الصراعات بأسلوب سلمى، وتحقيق السلام العالمى، وإعادة النظر فى مفهوم التنمية على المستوى العالمى، كل هذه ميادين تحتاج إلى نضالات متواصلة لضمان صياغة نسق قيم عالمى يحترم حرية الشعوب، ويسهم فى تقدمها فى ظل حضارة إنسانية جديرة بالتحقق فى القرن الحادى والعشرين، وفى إطار هذا التقييم العام للعولمة، يظل السؤال الجوهرى: ما تأثيرات العولمة على الوطن العربى.

يخطئ صناع القرار العرب لو ظنوا أن تحديات عصر المنافسة العالمية هى تحديات اقتصادية بحتة، تتصل بزيادة الصادرات، أو رفع معدلات الإنتاج، أو الارتقاء بمستوى الجودة، ذلك أن أخطر التحديات جميعًا، فى هذا المجال بالذات، تحديات ثقافية. وهنا تتم الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطر فى معدلات الأمية فى الوطن العربى، والتى تكاد تصل فى بعض التقديرات إلى ٦٠٪، ومعنى ذلك أن ٦٠٪ من الشعب العربى لن يكونوا قادرين على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبرى، ونشوء مجتمع المعلومات العالمى، والتى قد تكون شبكة «الإنترنت» رمزًا دالاً عليها. وهكذا يمكن القول إن الوطن العربى يحتاج إلى ثورة تعليمية كاملة لا تقضى على الأمية فقط، وإنما تعيد تأسيس مؤسسات التعليم العام من حيث الشكل والمضمون، وترفع مستوى الأداء فى المؤسسة الجامعية، وفى المراكز البحثية.

أما بالنسبة للتجليات السياسية للعولمة، فإنه يمكن القول بأنها تتركز فى رفع شعارات الديموقراطية أو التعددية الفكرية والسياسية. واحترام حقوق الإنسان، وفى مواجهة كل شعار من هذه الشعارات الثلاث، تجابه الدول العربية جميعًا تحديات خطيرة، فقد قطعت بعض الدول العربية خطوات لا بأس بها فى طريق الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية والتعددية السياسية، إلا أن هذه التعددية السياسية مازالت مقيدة، كما أن عددًا لا بأس به من الدول العربية لم يخط الخطوة الأولى فى طريق الديموقراطية. ومن المشكلات المثارة فى هذا المجال ما يطرح حول: أى نظرية ديمقراطية يمكن تطبيقها فى الوطن العربى، فهناك أنصار الديموقراطية الغربية الذين يرون ضرورة تطبيقها بحذافيرها، وهناك معارضون لهذا التوجه يدافعون عن الخصوصية الثقافية فى هذا المجال، ويرفعون شعار الشورى فى مواجهة الديموقراطية الغربية، أو يطالبون بتأسيس ديمقراطية عربية تتفق مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع العربى.

غير أنه ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن هناك اعترافًا عالميًا بالقسمات المتميزة للديموقراطية فى أى مكان.

أما حقوق الإنسان، فهى تمثل تحديًا للممارسات السياسية فى كثير من بلاد العالم العربى؛ لأن بعض الدول العربية لا تريد أن تطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان زعما بأنها تتعارض مع بعض سمات الخصوصية الثقافية. وعلى الدول العربية أن تستعد لخوض حرب شرسة فى هذا المجال مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التى تضغط لتطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان.

ويمكن القول بأن من أخطر تحديات العولمة السياسية ما برز فى ميدان العلاقات الدولية، حيث أصبح حق التدخل، سواء لأسباب سياسية أو لأسباب إنسانية يفرض فرضًا على بعض الدول، أساسًا من خلال تحكم الولايات المتحدة، وسيطرتها على مجلس الأمن الدولى، وهكذا، وإعمالاً لهذا الحق الذى يستند-كما يقال-إلى الشرعية الدولية تم الغزو الأمريكى العسكرى للعراق وتم التدخل السياسى بطرق شتى فى السودان ويعتبر حق التدخل-من وجهة نظرنا-من أخطر التحديات الجديدة التى تواجه العالم العربى، وهو ما يدعو دولة بذلك إلى جهد متصل فى مجالين.

١-تعديل الأوضاع التى أدت إلى الغزو العسكرى الأمريكى للعراق والتدخل السياسى فى السودان، بحيث تنتهى العوامل المرتبطة باستمرار الاحتلال والتدخل.

٢-جهد سياسى وفكرى يقع على عاتق رجال الدبلوماسية والقانون الدولى، والمفكرين، فى تقديم مبادرات دولية تناقش على المستوى العالمى لتقنين حق التدخل، ومنع الازدواجية فى تطبيقه، خاصة ما يتعلق بإخلاء ساحة إسرائيل فى هذا المجال، وعدم تطبيق أى عقوبات عليها رغم جرائمها اليومية ضد الشعب الفلسطينى.

وأخيرًا، فإن القضية المطروحة، فى إطار تحليل التجليات الثقافية للعولمة، هى الدعوة لبناء ثقافة كونية تتضمن نسقًا متكاملاً من القيم والمعايير لفرضها على الشعوب كافة، مما قد يؤثر على الخصوصية الثقافية للشعب العربى، وهكذا

يمكن القول بأن تحديات العولمة للوطن العربى متعددة، ومعقدة، وهى -كما تمت الإشارة- ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية تحتاج إلى جهد كبير من قبل صناع القرار العربى، والجامعات العربية، ومراكز الدراسات العربية، للتعامل معها؛ لأن الطريق الوحيد أمامنا هو التفاعل الإيجابى الخلاق مع المتغيرات العالمية الجديدة .

٣ـ وجه المستقبل: **غياب الرؤية الاستراتيجية العربية**:

الرؤية الاستراتيجية أصبحت مفهوما محوريًا يشيع استخدامه فى أدبيات التنمية المعاصرة، ويعنى بها مجموع السياسات الاقتصادية والسياسية والثقافية التى يتبناها نظام سياسى للتطبيق خلال عقدين قادمين.

وهذه الرؤية ينبعى أن تنطلق من مفهوم التنمية المستديمة، وهى تقوم على دعائم ثلاثة: الحرية السياسية والعدل الاجتماعى والانفتاح الثقافى على العالم.

ولو أردنا أن نصوغ تعريفا دقيقا للرؤية الاستراتيجية لقلنا -كما ورد فى أحد المراجع العلمية الموثوقة:

صورة ذهنية لما ينبغى أن يكون عالم المستقبل. وبلورة الرؤية الاستراتيجية ينبغى أن يسبقها التنبؤ بتطورات الواقع الحالى، لتقدير الصورة التى سيتشكل عليها المستقبل. والمفكر الاستراتيجى الذى سيناط به صياغة الرؤية لابد أن يتأمل التاريخ، ويشخص الموقف الراهن، ويفحص الاتجاهات السائدة. والاستراتيجية ليست سوى آلية العبور للتحرك من العالم الذى تنبأنا بتطوراته المستقبلية إذا ظل الحال على ما هو عليه، إلى العالم الذى صغنا ملامحه فى رؤيتنا الاستراتيجية، ومن المهم التركيز على أن الرؤية الاستراتيجية تساعد فى توجيه صياغة الاستراتيجية وفى تنفيذها على السواء. إنها تجعل الاستراتيجية تتسم بالمبادرة بدلا من أن تكون مجرد رد فعل عن المستقبل».

وفى تقديرنا أن هذا التعريف من أشمل وأدق التعريفات التى أعطيت للرؤية الاستراتيجية فى التراث النظرى المعاصر.

ولعل العنصر الأول من تعريف الرؤية الاستراتيجية بكونها صورة ذهنية لما ينبغى أن يكون عليه عالم المستقبل، يدفع إلى إثارة السؤال الأول فى عملية الإصلاح العربى وهو: ما الصورة التى نريد للمجتمع العربى أن يكون عليها بعد ربع قرن من الآن؟ وضعًا فى الاعتبار إعطاء مساحة زمنية كافية للإصلاحات الشاملة أن تؤتى ثمارها، بما تتضمنه من تفاعلات اجتماعية معقدة، تتضمن من بين ما تتضمنه القبول الاجتماعى للتغيير، أو مقاومته من قبل بعض المؤسسات أو جماعات المصالح، ومدى النجاح فى مواجهة هذه المقاومة.

غير أن العنصر الثانى يعد حاسمًا، وهو ضرورة التشخيص الدقيق للحالة الواقعية الراهنة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشخيص الواقع ليس مهمة سهلة كما يظن عديد من الناس. ذلك أن الواقع ليس مجرد معطى ملقى أمام الناس، ويمكن لهم أن يتفقوا على توصيفه! ذلك أنك لو طرحت السؤال عن الواقع العربى فلن تعدم من أصحاب المصالح من يقول لك ليس هناك أبدع من ذلك! ولكنك على الطرف المقابل-ستجد أصواتًا متعددة يشوبها اليأس والقنوط تؤكد أن الواقع مرير وأن السلبيات تغمر كل شىء وأن الفساد دب فى كل المواقع، وكالعادة سنجد أصحاب الرؤية المتوازنة الذين لا يهونون، والذين يمارسون ما نسميه النقد الاجتماعى المسئول، فينقدون السلبيات بجسارة ولكنهم أيضًا سعيًا وراء موضوعية الحكم-يبرزون الإيجابيات بقوة. وفى تقديرنا أننا فى حاجة-فى المقام الأول-لأصحاب الرؤية المتوازنة حتى لا تضيع الحقيقة بين أوهام الإنجازات الخارقة، وتضاعيف سحابات اليأس الخانقة!

غير أن ذلك التوجه لا يكفى بذاته، فنحن فى حاجة إلى منهج علمى صارم تقوم على أساسه طريقة موضوعية للتقييم، لا تنهض على أساس الانطباعات العابرة، أو التعميمات الجارفة و الخارقة، وتضاعيف سحابات اليأس الخانقة!

غير أن ذلك التوجه لا يكفى بذاته، فنحن فى حاجة إلى منهج علمى صارم تقوم على أساسه طريقة موضوعية للتقييم، لا تنهض على أساس الانطباعات

العابرة، أو التعميمات الجارفة ولكن على ضوء مؤشرات كمية وكيفية، ينبغى إتقان صنعها حتى لا تميل الكفة هنا أو هناك، وتكون قادرة على القياس الموضوعى.

غير أن دراسة الواقع وفقًا لمنهج علمى دقيق ليست سوى الخطوة الأولى لصياغة الرؤية الاستراتيجية.

وأيا ما كان الأمر فإن الفرضية التى تنطلق فيها أنه ليست هناك رؤية استراتيجية عربية متماسكة، ولعل هذا أحد أسباب الاضطراب الشديد فى علاقة العرب والعالم، كما تكشف عن ذلك مؤشرات ثقافية شتى فى مجال الحوار الحضارى الدائر الآن، والذى يتضمن اتهامات شتى للعرب والمسلمين وخصوصًا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر بأنهم إرهابيون، وأن ثقافتهم تسودها تيارات الفكر الدينى المتطرف، والذى تتبناه جماعات أصولية شتى.

فى ضوء مكونات الرؤية الاستراتيجية الثلاثة وهى الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والانفتاح الثقافى على العالم نريد أن نركز على المكون الأخير. وهو كيف يمكن لنا أن نصوغ استراتيجية ثقافية إعلامية للتعامل مع العالم.

فى ضوء ما سبق يمكن أن نقترح عناصر لاستراتيجية عربية مقترحة تتكون من عدة عناصر.

أولا: ضرورة رسم خرائط معرفية للاتجاهات الأيديولوجية فى الوطن العربى

لا يمكن وضع استراتيجية إعلامية عربية لتفعيل دور الإعلام فى بناء واقع عربى جديد بغير رسم خرائط معرفية دقيقة تحيط بكل ألوان الطيف من الاتجاهات الأيديولوجية الفاعلة فى الوطن العربى. وهذه الخرائط المعرفية لابد لها أن تقيم الوزن النسبى لكل تيار واتجاه. وأهمية هذه الخرائط المعرفية أنها ستساعدنا على معرفة الواقع العربى الذى نريد تغييره، وكذلك على تحديد ملامح التغيير واتجاهاته. ومن ناحية أخرى من شأن هذه الخرائط المعرفية أن تقضى

على التعميمات الجارفة عن العرب والمسلمين التى تصوغها الدوائر الغربية السياسية والثقافية والإعلامية.

فهل صحيح–على سبيل المثال–أن أيديولوجية الجماعات الإسلامية المتشددة والمتطرفة هى السائدة فى الوطن العربى؟ وأليس هناك مجال واسع للتيارات الليبرالية التى تنادى بالديموقراطية وبحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية الصحافة والنشر؟

وأليس هناك فى الوطن العربى تيارات كبيرة تدعو لتحسين دور المرأة فى المجتمع وإلغاء كافة صفوف التمييز ضدها؟

وهكذا نستطيع أن نقدم صورة موضوعية للتفاعلات السياسية بين أنصار الأيديولوجيات العربية المختلفة مما يسمح للإعلام العربى أن يتناول بشكل نقدى وموضوعى بعض منطلقاتها التى يمكن أن ترسخ التخلف العربى بدلاً من الوصول بنا إلى أعتاب التقدم.

ثانيًا: تبنى موقف رشيد من ثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل

لو راجعنا الخطاب الإعلامى العربى طوال الخمسين عامًا الماضية لوجدناه مشغولاً بثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل، مع وجود اختلافات عميقة بين أصحاب هذا الخطاب حسب الأيديولوجيات التى يعبرون عنها.

وفى تقديرنا أن الإعلام العربى يمكن أن يلعب دورًا هامًا فى الدعوة إلى الدراسة العلمية لتراث الماضى بأنماطه المتنوعة، من خلال التأكيد على ضرورة ممارسة التأويل بمناهجه المتعددة حتى يتواءم النص التراثى–حتى لو كان نصًا دينيا–مع متغيرات العصر.

ومن ناحية أخرى لابد من اصطناع منهج علمى ونقدى فى دراسة الحاضر العربى. وهذا المنهج لابد أن يكون تكامليًا لا يفصل بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة–ليس ذلك فقط –بل لابد أن يكون منهجًا نقديًا، يركز على السلبيات، ويسمى الظواهر بأسمائها.

وتبقى ضرورة استشراف المستقبل العربى فى ضوء قراءة دقيقة لتغيرات بنية المجتمع العالمى كما أشرنا فى المقدمة. وفى هذا المجال لابد من ترشيد الخطاب الثقافى العربى إزاء ظاهرة العولمة، والتى هى أبرز الظواهر ونحن فى بداية الألفية الثالثة.

وهذا الترشيد يقتضى عدم تبنى المواقف المتطرفة من العولمة، ونعنى القبول المطلق بغير تحفظات، أو الرفض الشامل بغير تحليل.

نحتاج كعرب إلى نظرة متوازنة تكفل تعظم المكاسب وتقليل الخسائر.

ولابد من التركيز على الآثار المترتبة على تحول الاقتصاد العالمى إلى اقتصاد المعرفة، وتحول المجتمع المعلوماتى العالمى إلى مجتمع المعرفة.

رابعًا: حصر لمشكلات التواصل الثقافى مع الغرب

لابد من حصر دقيق للمشكلات التى تعوق التواصل الثقافى الإيجابى بين العرب والغرب. ونستطيع فى هذا المجال أن نعدد بعض المشكلات الهامة وفى مقدمتها:

١- مشكلة العلاقة بين الإسلام والغرب.

٢- مشكلة التطرف الفكرى فى العالم العربى.

٢- المشكلات الناجمة عن الإرهاب.

٤- الهجرات العربية إلى أوربا ومشكلاتها وخاصة قضية اندماج المهاجرين فى المجتمعات الأوربية.

٥- التفرقة بين المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية والإرهاب.

٦- العنصرية الجديدة فى أوربا.

الدعوة للإسهام العربى فى مناقشة المشكلات الإنسانية العالمية

نحن نعيش فى عصر عولمة المشكلات الإنسانية. حيث ضاقت المسافات بين المشكلات المحلية والعالمية. فتلوث البيئة مشكلة محلية وعالمية، والفقر

كذلك، والفجوة بين الموارد والسكان وهكذا يمكن القول بأن الإعلام العربى يمكن أن يلعب دورًا فاعلاً فى حوار الحضارات الذى ينبغى أن يدور بين العرب والعالم.

وهذا الحوار لا ينبغى أن يقتصر على مناقشة مشكلات العرب مع العالم، ولكن أن يثبت أننا كعرب لدينا كفاءة معرفية تسمح لنا بالإسهام فى مواجهة الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التى تواجه الإنسانية فى القرن الجديد.

خاتمة

حاولنا فى هذه الدراسة عن أسئلة الثقافة العربية أن نطبق منهجنا الذى بلورناه من قبل فى دراساتنا المختلفة وهو المنهج التاريخى النقدى المقارن. غير أننا أولينا أهمية خاصة لتطبيق منهجية التحليل الثقافى التى أصبحت لها الصدارة اليوم فى تحليلات العلم الاجتماعى المعاصر كما يقرر عالم الاجتماع الفرنسى المعروف آلان تورين فى أحدث كتبه «نموذج جديد».

هذا المنهج هو الذى فرض علينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية: أولاً نحو حضارة عالمية، وثانيًا نقد ذاتى عربى، وثالثًا وأخيرًا الوجوه الثلاثة للثقافة العربية المعاصرة.

الهوامش والمراجع

■ الدراسة الراهنة هى تأليف بين أفكارنا التى طرحناها منذ عام ١٩٩٥م فى عديد من كتبنا ودراساتنا.

مراجع القسم الأول: نحو حضارة عالمية جديدة

– السيد يسين، الثورة الكونية والوعى التاريخى، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

مراجع القسم الثانى: نقد ذاتى عربى

– السيد يسين: العالمية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية، القاهرة: نهضة مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢ (الباب الثانى: العرب على مشارف الألفية الثالثة).

مراجع القسم الثالث: الوجوه الثلاثة للثقافة العربية المعاصرة

– السيد يسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة. أسئلة القرن العشرين، جزءان، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦م.

– السيد يسين، حضور الدولة وغياب الحركات الاجتماعية العربية، دراسة أركيولوجية، ورقة غير منشورة قدمت فى ندوة الجمعية العربية لعلم الاجتماع (بيروت أكتوبر ٢٠٠٥).

– السيد يسين، الحوار الثقافى العالمى، رؤية عربية لحوار الحضارات، القاهرة، ٢٠٠٥.

إشـــارات

القسم الأول: مادة القسم الأول نشرت كدراسة فى كتابى: «الوعى القومى المحاصر: أزمة الثقافة السياسة العربية»، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٠م.

القسم الثانى: مادة القسم الثانى دراسة نشرتها فى كتابى: «الثورة الكونية والوعى التاريخى»، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٥م، طبعتان.

القسم الثالث: مادة القسم الثالث دراسة نشرتها فى كتابى: «الزمن العربى والمستقبل العالمى»، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٩م.

القسم الرابع: مادة القسم الرابع دراسة نشرتها فى كتابى: «الحوار الحضارى فى عصر العولمة»، القاهرة: دار نهضة مصر طبعتان، ٢٠٠٢.

القسم الخامس: مادة القسم الخامس دراسة نشرتها فى كتابى: «الحوار الحضارى فى عصر العولمة»، القاهرة: دار نهضة مصر، طبعتان، ٢٠٠٢.

القسم السادس: مادة القسم السادس دراسة نشرتها فى كتابى: «المعلوماتية وحضارة العولمة»، القاهرة: دار نهضة مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦.

القسم السابع: مادة القسم السابع دراسة نشرتها فى كتابى: «الديموقراطية وحوار الثقافات: تحليل للأزمة وتفكيك للخطاب»، القاهرة: دار نشر ميريت، ٢٠٠٦.

القسم الثامن: مادة القسم الثامن دراسة نشرتها فى كتابى: «الحوار الحضارى فى عصر العولمة»، القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٢، طبعتان.

الفهـــــــرس

منافذ بيع مكتبة الأسـرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو
من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب
أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز
ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى -
الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة
ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية
٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (أ) - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة
٥ ش الثورة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

طبعة خاصة تصدرها دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ضمن مشروع مكتبة الأسرة


نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع



ينعم الإنسان بشعور الألفة بينه وبين المجتمع الذى يحياه ويحيا فيه، حين يفتح أفقاً أمام الحاضر والمستقبل، باستيعابه المعلوم، وإدراكه المجهول، وحين يقرأ نفسه، ويقرأ الآخرين، فكل قراءة تجدد المعرفة تحررنا من العجز أمام المشكلات، وتمنحنا طاقة الإمكان على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا لكل ما هو نافع ومفيد، فالمعرفة أهم وأغنى وأقوى ما يمكن أن نمتلكه فى الحياة، ففى ظلها يزدهر عقل الإنسان، ووعيه المتجدد المستنير، فتتعدد لديه الإبداعات والإنجازات، وينتج الموارد والثروة، ويصنع القوة، وتتسع أمامه كل المجالات. إن من يحسن القراءة يحسن ممارسة الحياة. لذا، كانت وستظل دعوتى أن نقرأ للحاضر.. أن نقرأ للمستقبل.. أن نقرأ للحياة

سوزان مبارك





ISBN# 9789774205002



٢ جنيه



٢٠٠٨

الهيئة المصرية العامة للكتاب